

الاقتصاد السياسي

تأليف
أ. ليونتييف

ترجمة
الدكتور راشد البراوي

نشر وتوزيع
مكتبة النهضة ودار الفد

مكتبة الشيوعيين العرب

<https://arcommunistslib.site123.me>

<http://arcommunistslib.cdhost.com>

<http://arcommunists.ucoz.org>

نسخه للإنترنت، بواسطة الماسح الضوئي، الصوت الشيوعي

<https://communistvoiceblog.wordpress.com>

communistvoice@disroot.org

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

(١) أُلّفَ ليوننتيف هذا الكتاب ونشره قبل انعقاد المؤتمر العشرين الخياني للحزب الشيوعي السوفياتي، لذا فهو يخلو من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة.

(٢) انحرف مؤلف هذا الكتاب بعد انعقاد المؤتمر العشرين الخياني للحزب الشيوعي السوفياتي، فأصبح بوقاً لأفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة! ومن يقارن مؤلفاته التي صدرت بعد انحرافه بتلك التي كتبها قبل ذلك يرى الفرق شاسعاً كذاك الذي يفصل الثرى عن عيون الثريا!

(٣) قمنا بإسقاط "المقدمة" التي كتبها المترجم العربي لهذا الكتاب، من هذه النسخة الالكترونية، وذلك لإحتوائها على فقرات لا ماركسية، إضطر المترجم لإقحامها لا لشيء سوى الحصول على موافقة الرقابة الحكومية لطبع ونشر هذا المؤلف. وجود هذه "المقدمة" من عدمها لا يقدم ولا يؤخر، لذا قمنا بحذفها.

(٤) قمنا بنسخ النص الذي كتبه ليوننتيف من دون أي حذف أو تغيير أو تصرف أو إضافة.

(٥) بالنظر لعدم صلاحية "الغلاف الخلفي"، من النسخة الورقية المتوفرة لدينا من هذا الكتاب، للنسخ بواسطة الماسح الضوئي، فقد قمنا برقنه يدوياً بواسطة لوحة المفاتيح.

لذا اقتضى التنويه!

الصوت الشيوعي

مدخل الى الموضوع (١)

ما هو الاقتصاد السياسي وماذا يملنا ؟

تعاليم ماركس ولينين : مذهب البروليتاريا : تسترشد البروليتاريا في نضالها بتعاليم ماركس وانجلز ولينين وستالين ، أولئك المعلمون والقادة الذين صاغوا سلاحا قويا ، فخلقوا وأنموا النظرية التي تقود هذه الطبقة في الكفاح ضد الرأسمالية . ومذهب ماركس ولينين سلاح ماض في يد أفراد البروليتاريا الواعين في كل البلدان والذين يشتبكون في المعركة ضد رأس المال ، وسيوضح لهم بعد انتصارهم الطريق الذي يلزمهم السير فيه لمواصلة النضال ضد كافة خصوم الاشتراكية ، وسيجعل في مكنتهم تنفيذ سياسة سليمة تكفل اقامة مجتمع اشتراكي كامل . وقد كتب لينين منذ أكثر من ثلاثين عاما خلت يقول ان النظرية الماركسية «حولت لاول مرة الاشتراكية من فكرة خيالية الى علم ، ووضعت أساسا ثابتا له بكافة تفاصيله ، وكشفت جوهر الاقتصاد الرأسمالي الحديث مبينة أن استئجار العمل أي شراء قوته يخفى تحته استعباد الملايين من المحرومين بواسطة حفنة من الرأسماليين من ملاك الأراضي والمصانع والمناجم الخ ، رأبانت ان تقدم الرأسمالية الحديثة يميل الى سحق المشروعات الصغيرة بواسطة الكبيرة مما يخلق أحوالا تجعل اقامة نظام اشتراكي للمجتمع أمرا ممكنا ولازما ، وعلمت الانسان أن يميز تحت غشاء العادات القائمة والدساتير السياسية والقوانين الخداعة والتعاليم المتشابهة - **صراع الطبقات** أي صراع المالكين ضد الجماهير غير المالكة أي البروليتاريا التي يقودها ويوجهها ذلك الصراع . أوضحت النظرية أن المهمة الحقة للحزب الاشتراكي ليست خطط تصاغ لاعادة تنظيم المجتمع ، ولا عظات تلقى على الرأسماليين وأتباعهم لتحسين أحوال العمال ، ولا مؤامرات تحاك ، **وانما تنظيم الصراع الطبقي الذي تشتمك فيه**

(١) هذا هو الفصل الاول بالكتاب آثرنا أن نجعله كمقدمة .

وسيرى القارئ مدى حماس الكاتب في الدفاع عن بلاده (المترجم) .

البروليتاريا ، والزعامة التي تتولى هذا الصراع الذي يهدف أخيرا الى استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية وتنظيم مجتمع اشتراكي .
 (مجموعات المؤلفات : برنامجنا) ٠٠٠ والماركسية أول من أكسب دراسة تاريخ الجنس البشري طابعا علميا . فالعلماء البورجوازيون عن تفسير قوانين تطور المجتمع ، ويرون تاريخ المجتمع سلسنة مصادفات بحتة يستحيل الكشف فيها عن قانون محدود يربط فيما بينها . وكان ماركس أول من أظهر أن التقدم الاجتماعي ، كالتبعية ، يسير وفق قوانين داخلية محدودة . ولكن بخلاف قوانين الطبيعة ، نجد قوانين تطور المجتمع تتحقق ، لا مستقلة عن ارادة الانسان وتصرفاته ، بل بالعكس تتحقق بمجهود الجماهير الانسانية . وكشفت الماركسية أن النظام الرأسمالي ، لما فيه من تناقض ، يسير حتما الى دماره ، وعلمتنا أن هذا لا يتم من تلقاء ذاته وانما نتيجة صراع من جانب البروليتاريا ضد البورجوازية . تقول النظرية الاشتراكية الديمقراطية انه مادام المجتمع يسير وفق قوانين محدودة فما على الطبقة العاملة الا أن تنتظر ما تؤدي اليه هذه القوانين من تحقيق الاشتراكية ، ولكن هذا تحريف للماركسية . ان قوانين التطور الاجتماعي لا تتحقق بطريقة آلية، وانما تشق طريقها خلال الصراع الطبقي الحادث في المجتمع . بهذا السلاح من تعاليم ماركس ولينين تواصل البروليتاريا الكفاح من أجل الاشتراكية وكلها ثقة فهي تعرف قوانين التقدم الاجتماعي وتسترشد بها في صراعا وعملها ونشاطها مما يؤدي حتما الى تحطيم الرأسمالية وفوز الاشتراكية . هذه التعاليم تعلم المرء أن يكشف الغطاء عن الصراع الطبقي ، وتبين أن طريق الاشتراكية الوحيد صراع البروليتاريا المتسم بالعزم لقلب الحكم البورجوازي واقامة دكتاتوريتها .

الفوارق بين الطبقات في ظل الرأسمالية : وهي أول ما يسترعى النظر في الدولة الرأسمالية متقدمة كانت أم متأخرة . ففي الرأسمالية ينقسم المجتمع معسكرين متعادين ، وطبقتين متعارضتين - هما البورجوازية والبروليتاريا . وتملك الاولى جميع الثروة والسلطان كافة المنشآت والمصانع والمناجم والارض والمصارف والخطوط الحديدية ، فهي اذن الطبقة الحاكمة . أما على الثانية فنصيبها الظلم والفقر . والتباين بين الطبقتين أهم فارق في الدولة الرأسمالية ، وللصراع بينهما مركز الصدارة ، وتعمم الهوة الفاصلة بينهما عمقا

واتساعا • واذ يزداد التناقض يشتد غضب الطبقة العاملة ، ويقوى عزمها الكفاح وينمو شعورها وايمانها بقوتها وفوزها على الرأسمالية غاية الامر •

جلبت الازمة (١) آلاما لامثيل لها على الطبقة العاملة • فالعطل الواسع النطاق والاجور المنحطة ، وألوف حوادث الانتحار بدافع اليأس ، والموت جوعا ، وازدياد وفيات الاطفال - هذه جميعا النعم التي تسبغها الرأسمالية على العمال ، وفي الوقت ذاته تحصل البورجوازية على دخولها كالمعتاد • واليك أمثلة ذكرتها الصحف الالمانية • يحصل كل من مديري شركة الاصباغ الموحدة (وهم ٤٣) على ١٤٥٠٠٠٠ مارك سنويا ، وفي شركة شوبرت وسالتزر (٤) على ١٤٥٠٠٠٠ ، وشركة الزى على ١٣٠٠٠٠٠ ، وشركة مانسمان (٧) على ١٣٥٠٠٠٠ وشركة التأمين المتحالفة (٢٢) على ٨٠٠٠٠٠ • تجوع الملايين لتعيش قلة من الطفيليين عيشة الترف والكسل • هذه هي الصورة التي تقدمها الرأسمالية ، وهي صورة التناقضات بين الطبقات والتي اشتدت الى أقصاها بسبب الازمة التي لامثيل لها • وتتعارض مصالح البورجوازية والبروليتاريا فالاولى تحاول الاستمساك بسلطانها بكافة أساليب العنف والحداع ، وتسعى الثانية بقدر ازدياد شعورها الطبقي الى محو الاسترقاق الرأسمالي واقامة نظام اشتراكي لها • والبورجوازية والبروليتاريا **الطبقتان الاساسيتان** في البلاد الرأسمالية ، وفي علاقاتهما المتداخلة وصراعهما ما يعين مصير المجتمع الرأسمالي • ولكن تتوسطهما طبقات وفيرة العدد نوعا تتألف من صغار الفلاحين ومتوسطيهم ومن أرباب الحرف والصناعات اليدوية ، وهؤلاء ندعوهم البورجوازية الصغيرة • فهم يمتون للبورجوازية بصلة اذ يملكون أرضهم وأدواتهم وعددهم ، وهم من البروليتاريا لانهم يكدحون • هذه الطبقات المتوسطة تسحقها عجلة الرأسمالية وتفقرها • فعدد تافه منهم يندرج في زمرة المستغلين ، الغالبية العظمى تصيبها الفاقة وتهوى الى مرتبة البروليتاريا • وهكذا تجد البروليتاريا في نضالها أنصارا في صفوف الفلاحين الكادحين الوفيرة •

(١) يقصد بها في هذا المؤلف الازمة الاقتصادية العالمية التي

بدأت عام ١٩٢٩ • (الترجم)

ماهى الطبقات ؟ : البورجوازية والبروليتاريا هما الطبقتان
الاساسيتان فى البلد الرأسمالى والأولى تحكم ولكن وجودها مستحيل بدون الثانية • عظم قوة السيطرة البورجوازية يزيد الطبقة العاملة نموا وعددا وتضامنا ، وهكذا تهيب البورجوازية حفار قبرها • وكلما زاد نمو الرأسمالية نضجت فى طياتها قوى المجتمع الاشتراكى الجديد •
فالطبقات ونضالها وتناقض مصالحها ، هذه عناصر حياة المجتمع الرأسمالى • ولكن ماهى الطبقات ؟ يقول لينين «ماذا يقصد بالطبقات عموما ؟ انه مايسمح لجانب من المجتمع بامتلاك عمل آخر • فاذا تملك فريق كل الارض صار لدينا ملاك أرض وفلاحون ، واذا ملك المنشآت والمصانع والاسهم ورأس المال وأشتغل الفريق الاخر فى هذه المصانع صار لدينا الرأسماليون والبروليتاريا » (من خطاب فى المؤتمر الثالث لعصبة الشباب الشيوعى الروسى) • فأى سر يمكن لفريق امتلاك عمل الاخر ؟ ولم تظهر مجموعات بأكملها ممن «لا يذرون بل يحصدون»؟
لادراك ذلك علينا دراسة طريقة الانتاج فى المجتمع • أن كل عامل وكل فلاح كادح يعرف جيدا معنى الانتاج ، وكل امرئ يعلم جيدا العمل اللازم لبناء البيوت وزراعة الحب ونتاج التخزين وأداء العمل الضرورى فى المنشآت الصناعية والمصانع لانتاج الاشياء التى يحتاج اليها الانسان ، لان كل عامل وفلاح كادح يشترك بنفسه فى هذا العمل • فبالعمل يجعل الناس الاشياء الموجودة فى الطبيعة صالحة لاستعمالهم واشباع حاجياتهم • فهم يجدون الفحم والحديد فى باطن الارض ويستخرجونها بعملهم ويصهرون الحديد ومنه يصنعون أشياء مختلفة من القاطرة الى المطواة أو الابرة • ومن المعلوم أن الناس لاتعمل على انفراد بل **سويا** ، اذ ماذا يستطيع أن يعمل فرد بمفرده بمنجم فحم أو حديد أو بمصنع ؟ وأولا ، هل كان فى المستطاع وجود مثل هذه المشروعات لولا الجهود المتحدة لالوف ومئات الالوف من الافراد ؟ ومع هذا ليس الجهود الفردى الذى يشتغل فى قطعة أرض صغيرة بمساعدة فرسه العجوز يعجز عن ذلك ان لم يزوده الغير بمجموعة من الاشياء الضرورية فأرباب الحرف لايمكنهم متابعة عملهم بغير أدوات ومواد ينتجها عمل اخرين • وبذلك نرى كيف يسير الانتاج فى المجتمع ، فالانتاج اجتماعى ولكنه منظم **بطرق مختلفة** •

لابد للانتاج من أرض ومباني ومصانع وآلات ومواد أولية ، وهذه

جميعا تدعى **أدوات الانتاج** ، غير أن هذه مينة بدون **العمل الانساني** أى بدون **قوة العمل الحية** . ولكن عندما تطبق قوة العمل على أدوات الانتاج تبدأ عملية الانتاج ، والذي يعين مركز ومغزى الطبقات المختلفة فى المجتمع علاقة كل منها بأدوات الانتاج . وفى النظام الاقطاعى كانت أداة الانتاج الرئيسية وهى الارض فى يد السيد الذى استطاع بذلك أن يستغل الفلاحين . وفى النظام الرأسمالى يقوم استغلال البورجوازية للبروليتاريا على أساس امتلاك الاولى دون الثانية ، لكافة المشروعات وأدوات الانتاج .

ليست الطبقات الفوارق بينها من خلق الرأسمالية ، بل قامت فى عهد الاقطاع بل ومن قبل ذلك ، ولكن الرأسمالية أوجدت طبقات جديدة وأساليب جديدة فى استغلال الطبقات ونضالها . «ان الطبقات جماعات كبيرة من الافراد تختلف حسب مراكزها فى نظام الانتاج الاجتماعى الذى استقر على مر التاريخ وحسب علاقاتها (التي تحدها وتشكلها فى الغالب قوانين) بأدوات الانتاج ، وحسب أدوارها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وتبعاً لذلك حسب أساليب حصولها على ذلك النصيب من الثروة الاجتماعية الذى تسيطر عليه وحجم هذا النصيب . ان الطبقات مجموعات احدها قادرة على امتلاك عمل أخرى نظراً لاختلاف مركز كل منها فى ظل نظام محدود من الاقتصاد الاجتماعى» (شرحه The Great Initiative) .

القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج : والماركسية أول من كشف عن القوانين المسيطرة على تقدم المجتمع الانسانى ، فأظهرت أن الاقتصاديات أساس التطور الاجتماعى ، وأن صراع الطبقات مفتاحه . فنضال الطبقات المستغلة ضد من يستغلونها القوة المحركة الاساسية فى التاريخ، رأينا اختلاف الطبقات حسب مراكزها فى نظام معلوم من الانتاج الاجتماعى ، وأن هذه المراكز تعينها علاقة الطبقات بأدوات الانتاج ، واذن فى عملية الانتاج تقوم بين الناس علاقات محددة . ونعلم بتباين تنظيم الانتاج الاجتماعى فنظام البلاد الرأسمالية الاجتماعى يختلف كملية عنه فى اتحاد السوفيت . وفى الاولى تضطر البروليتاريا الى العمل من أجل الرأسمالى والى الرضوخ للاستبداد والعسف ، وفيها تملك البورجوازية المصانع والطرق الحديدية الخ أى جميع أدوات الانتاج ، فالعلاقات بين الطبقتين ، أى بين المستبدين الرأسمالين

والعمال الطابع الحاسم الذى يدمج نظام الدولة الرأسمالية بأسره .
وبخلاف هذا للطبقة العاملة باتحاد السوفيت الحكم فى المصانع وفى
الدولة كلها .

فى عملية الانتاج تقوم بين الناس وبين الطبقات علاقات محدودة
ندعوها علاقات الانتاج ، كالتي بين العمال والرأسماليين . ويتميز كل
نظام اجتماعي وكل نظام من الانتاج الاجتماعي بما يسوده من علاقات
الانتاج ، فهذه فى اتحاد السوفيت تختلف كلية عنها فى البلدان
الرأسمالية فما الذى يعين علاقات الانتاج فى المجتمع ، وعلام تتوقف؟
أوضح ماركس أنها تتوقف على مرحلة نمو قوى المجتمع الانتاجية المادية .
فالمجتمع فى مراحل تطوره المختلفة يسيطر على مستويات مختلفة من
القوى الانتاجية . والان يجرى الانتاج الرئيسى فى المصانع الكبرى
بآلات معقدة ، وحتى فى الزراعة حيث ساد المحراث الخشبي دهورا -
تستخدم الآلات المعقدة بازدياد مطرد . وكان العمل الانساني قبلا مختلفا
كلية فلم يحلم الانسان بالآلات الحديثة المعقدة ولم يعرف سوى الحجر
والعصا .

ومرت ألاف السنين ، واستطاع الانسان أن يكشف تدريجا
أساليب فى العمل أحدث وأجد ، وأن يتعلم صنع الآلات الجديدة .
فالادوات والآلات تخدم الانسان وتعاونه ، وبها ينتج العمل الانساني
مقادير هائلة من أشياء لم يحلم بها الناس من قبل . وطبيعى أن
يتغير عمل الانسان طبقا لتغير أدوات الانتاج وباستخدام آلات جديدة .
ففى المائة وخمسين عاما الاخيرة كان التقدم الفنى سريعا بصفة خاصة .
فمنذ قرن ونصف لم تعرف الآلة البخارية ، ولم تستخدم الكهرباء الا منذ
نصف قرن ، ولم تتقدم السكك الحديدية الا فى القرن الاخير ، ولم تنتشر
السيارات الا فى العقود القلائل الاخيرة بل وربما فى عهد أحدث من ذلك
ولازال الناس يذكرون ظهور الطائرات لاول مرة اذ حدث ذلك قبل الحرب
العالمية (الاولى) ، ولم يتقدم المذيع الا بعد الحرب . ومع هذا لا يقتصر
التطور على أدوات الانسان أى مساعدة اذ تنمو فى الوقت ذاته قوى
المجتمع الانتاجية الحية . وأعظم قوة انتاجية هى الطبقات الكادحة أى
الانسان نفسه ، وتزداد مقدرته ومهارته ومعرفته تبعا لتقدم الآلات
والتقدم الفنى . لم يكن من المستطاع وجود طيارين لولا وجود الطائرات
ولا سائقين قبل ظهور السيارات . ان الانسان لا يتعلم العمل بالآلات

المركبة فحسب ، بل يتعلم أولا كيف يستحدثها وينشئها • وإلى جانب تطور القوى الانتاجية تتغير علاقات الانتاج • يقول ماركس ان علاقات الانتاج الاجتماعية تتغير فى نفس الوقت مع تغير وتطور أدوات الانتاج المادية ، ومع التغير فى القوى الانتاجية • وأكثر من هذا ، فالانتقال من شكل الى آخر من أشكال سيطرة الطبقات يرتبط ارتباطا لا انفصام له بتطور قوى المجتمع الانتاجية • فتطور الرأسمالية مثلا متصل بانتشار الانتاج الكبير وظهور الآلات • وفى الأزمنة البدائية كانت درجة تطور القوى الانتاجية منحطة جدا ، اذ لم تكن أدوات العمل قد تقدمت بعد ، وكان النضال ضد الطبيعة غير كاف أو واف ، واستطاعت القبائل بصعوبة الحصول على حاجتها من الغذاء عن طريق منتجات الصيد ، ولم تحتفظ باحتياطي من أى نوع كان ، ولهذا استحال وجود نظام طبقات يعيش فيه أمرى على حساب الآخر • فانقسام المجتمع الى طبقات يظهر عند بلوغ مرحلة أعلى من مراحل تطور القوى الانتاجية • وعلاقات الانتاج تنشط الى درجة معينة القوى الانتاجية المادية ، فمثلا غيرت الرأسمالية أساليب العمل القديمة تغييرا أساسيا وولدت ونمت الانتاج الكبير بالآلات • ولكن ، اذ تبلغ القوى الانتاجية درجة معينة من تطورها تصطدم بعلاقات الانتاج التى نمت فى داخلها • «هذه العلاقات تتحول من أشكال لنمو القوى الانتاجية الى اغلال لها ، وحينئذ تحل فترة ثورة اجتماعية» (ماركس : نقد للاقتصاد السياسى - المقدمة ص ١٢) •

نعيش اليوم فى فترة ثورة اجتماعية ، اذ تحولت علاقات الانتاج بالمجتمع الرأسمالى الى اغلال تعوق نمو القوى الانتاجية ، فاذا قلبت البروليتاريا سيطرة رأس المال حطمت هذه الاغلال فالثورة البروليتارية تحرر القوى •

مجال دراسة الاقتصاد السياسى : لن يخطف النظام الرأسمالى القائم على استغلال الكادحين بمحض رغبته ، ولكن قلب الرأسمالية وانتصار الاشتراكية لن يتحققا الا بنضال البروليتاريا الباسل بالاعتماد على التحالف مع جمهور الفلاحين الاساسى والكادحين بالمستعمرات •

ما كيفية تنظيم الجهاز الرأسمالى الذى يمكن حفنة من الرأسمالين من استعباد الجماهير العاملة ؟ أدراك ذلك ضرورى حتى نلعب دورا فعالا واعيا فى نضال اليوم العظيم بين الرأسمالية والاشتراكية •

لقد أكد ماركس منذ سنين أن تطور الرأسمالية ينتهي بفوز البروليتاريا والنظام الاشتراكي الجديد ، وبلغ هذه النتيجة بدراسة كاملة للنظام الرأسمالي فى الإنتاج ، ويكشف قوانين تطوره وانحلاله وهكذا يتضح المغزى العظيم للاقتصاد السياسى الذى هو على حد قول لينين «العلم الذى يعالج الانظمة التاريخية المتطورة للإنتاج الرأسمالى» . ويقول ماركس فى مقدمة (رأس المال) . «والغاية النهائية من هذا المؤلف كشف قانون الحركة الاقتصادية فى المجتمع الحديث» (الرأسمالى)، وأراد بهذا ارشاد البروليتاريا فى كفاحها للحرية . ويقول لينين «وفحوى تعاليم ماركس الاقتصادية دراسة علاقات الإنتاج فى مجتمع معلوم حده التاريخ ، من حيث جوهرها وتطورها وانحلالها» (Marx - Engels - Marxism) . ولكن خدام البورجوازية

يحاولون اثبات أبدية الرأسمالية وعلاقتها ، ويودون لو يقنعوا البروليتاريا باستحالة قلبها ، ويزعمون أن فى انهيارها سقوط الانسانية، ومن هنا يمثلون القوانين الأساسية للنظام الرأسمالى وكافة العلاقات الاجتماعية الاعظم أهمية بالنسبة له على أنها قوانين خالدة - كانت كذلك وستظل كذلك ، ولكن اقتصاد ماركس ولينين السياسى يحطم هذا الصرح تماما ، ويوضح كيف قامت العلاقات الرأسمالية على انقراض النظام السابق لها ، وكيف تنمو وتتطور ، وكيف يؤدى ازدياد المتناقضات الكامنة فى النظام الرأسمالى الى تحطيمه وفوز الثورة الاشتراكية على يد البروليتاريا التى تحفر قبر البورجوازية . ويحدثنا التاريخ كيف عاش الانسان آلاف السنين لا يدري شيئا عن الرأسمالية ، مما يدل على أن قوانين الإنتاج الرأسمالى الحديث ليست أبدية ، بل انها تظهر مع الرأسمالية وتزول مع اختفائها . ومعنى هذا أيضا أن على الاقتصاد السياسى دراسة الفترات السابقة فى تطور المجتمع ، لا النظام الرأسمالى وحده . ويكشف اقتصاد ماركس ولينين عن أعمق وأدق خبايا النظام الرأسمالى فى القمع والاستغلال ، وعن طبيعة العلاقات الطبقيه التى يحاول اخفاءها العلماء من ماجورى البورجوازية ، وهو يدرس كذلك علاقات الإنتاج بالمجتمع الرأسمالى فى تطورها ، أى فى حالة حركتها . فقوى المجتمع الانتاجية تنطور فى نطاق علاقات انتاج محدودة ، ويصل تطور المجتمع الرأسمالى حدا يفوق فيه نمو القوى الانتاجية الحدود التى فرضتها علاقات الإنتاج

النامية والمتطورة ، وهنا تزداد المتناقضات بين القوى والعلاقات عمقا وحدة ، ويتردد صداها في النضال الطبقي بين البورجوازية المدافعة عن الاستغلال والبروليتاريا السامية الى الغائه . ويركز اقتصاد الرجلين اهتمامه في هذه المتناقضات التي تؤدي الى تحطيم الرأسمالية وفوز الاشتراكية ، والتي هي الشرط الاولي اللازم للثورة الاجتماعية ، والتي تزيد شدة كلما عظم نمو المجتمع الرأسمالي وتطوره .

الاقتصاد السياسي وبناء الاشتراكية : تأتي الاشتراكية لتحل محل الرأسمالية ، وفيها تتباين علاقات الانتاج بالمجتمع من حيث طبيعي لانه كما قال لينين «العلم الذي يعالج نظم الانتاج الاجتماعى تكوينها . فهل يدرس الاقتصاد السياسى العلاقات الجديدة ؟ هذا التاريخى المتطورة » ، وأنه كما أوضح انجلز «علم القوانين التى تتحكم فى انتاج وتبادل وسائل العيش المادية فى المجتمع البشرى (Anti - Duhring ص ١٦٥) ، ولذا لزمه الا يقتصر على الرأسمالية بل يدرس الفترات السابقة لها ونظام المجتمع الذى سيقوم مكانها . ولكن ليس معنى هذا وحدة القوانين بالنسبة الى جميع نظم الانتاج الاجتماعى ، اذ لكل نظام قوانينه ، وما يسود النظام الرأسمالى يفقد مغزاه وقوته فى ظل الاشتراكية . واليوم اذ يبنى صرح الاشتراكية فى بلد يشغل سدس المساحة الارضية ، تتضح الاهمية العملية لدراسة بناء الاشتراكية الاقتصادية وفترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ليست النظرية لدينا مبدءا يقيننا (بمعنى المذهب الدينى الميت) ولكنها أداة ارشاد فى العمل ، ومغزاه عظيم بالنسبة للنضال اذ يدونها تستحيل أعظم حركة تحريرية فى العالم بالنسبة لطبقة مستعبدة ، وهو ما أكده لينين مرارا . ويقول ستالين «تعلمون أن النظرية اذ تكون حقيقة صادقة تمد العمال العاملين بقوة تعين الاتجاه ، وبوضوح الهدف ، والايمان بعملهم ، والثقة بفوز قضيتهم . ولهذا كله أهمية هائلة ، بل يجب ان يكون الامر كذلك بالنسبة لقضية بنائنا الاشتراكي» (Leninisin ص ٣٠٦) . فعلى الاقتصاد السياسى أن يجعلنا ندرك ادراكا واضحا دقيقا القوانين التى تسود النظام الاشتراكي الجديد الذى يقوم على أنقاض الرأسمالية ، ويلقى اقتصاد ماركس ولينين السياسى ضوءا لامعا على العالم الرأسمالى المنحل ، والعالم الاشتراكي الذى يقام باتحاد السوفيت . ويبدل خصوص

الاشتراكية محاولات متكلفة لحصر الاقتصاد السياسى فى نطاق دراسة النظام الرأسمالى وحده ، وهى محاولات تحول دون الفهم النظرى لآخرة اتحاد السوفيت الواسعة فى الانشاء الاقتصادى تلك الآخرة العظيمة الأهمية للطبقة العاملة فى العالم بأسره . وهذآ المحاولات تجعل الناحية النظرية تتعثر خلف التطبيق العملى ، وتفصل ما بين الناحيتين مما يستغله الآصوم . وبهذه النظرة من حيث اعتبار الاقتصاد علم يعالج النظام الرأسمالى وحده ، يتعلق الكثير من الاقتصاديين متأثرين بأحد دعاة الاشتراكية الديمقراطية وهو هلفرد ريج الذى يحاول الظهور بمظهر الرجل المثالى فى مراجعة الماركسية واصلاحها . وقد هاجم لينين هذه النظرية بعنف . ان مركز اهتمام الاقتصاد السياسى اليوم عالمان : عالم الرأسمالية وعالم الاشتراكية .

عالمان ونظامان : تعانى البلدان الرأسمالية دمارا وانحلالا لامثيل لهما من قبل ، اذ اجتاحتها منذ آريف سنة ١٩٢٩ أزمآت فاقت سابقاتها من حيث قوتها ، وعنفها وعمقها ، وطولها ، والشقاء الذى جلبته على الجماهير الكادحة ، وقد سببت دمارا مريعا للصناعة والزراعة . فسبب الافتقار الى الاسواق أنقص الانتاج الى درجة متزايدة باطراد مما أدى الى اغلاق المنشآت والمصانع وتعطيل ملايين العمال ، وفى الريف تضاعفت مساحة الاراضى المنزرعة وأصاب الفقر ملايين الفلاحين ، ودمرت مقادير كبيرة من البضائع . وفى البرازيل القى البن فى قاع المحيط ، وفى الولايات المتحدة استخدم القمح وقودا للقاطرات وأهلكت الماشية وخربت المحصولات وأعيد السمك الى البحر - وكل هذا بقصد انقاص كمية المواد الغذائية بالاسواق . والان اذ اجتاز العالم أحلك مراحل الازمة نجحت الرأسمالية نوعا فى تخفيف مركز الصناعة باستغلال العمال الى الحد الأقصى ، وبازدياد سرقة الفلاحين ، وبازدياد سلب المستعمرات . ومع ذلك لامحل للآديث عن انتعاش اقتصادى جدى مادامت الرأسمالية تعيش فى عهد انحطاطها وانحلالها . وتسعى البورجوازية الى ايجاد مخرج من الازمة بزيادة استغلال جماهير العمال ، وتمهيد الطريق لآرب استعمارية أخرى ، والتدخل ضد السوفيت وتوجه الى استخدام أساليب الحكم الفاشية ، ترمى من ورائها الى اخضاع البروليتاريا بوسائل الارهاب الدائمة .

وخلال سنوات الازمة نجح اتحاد السوفيت فى تنفيذ مشروع

السنوات الخمس الاول وذلك في أربع سنوات • واليوم تحاول هذه الدولة مهمة أعظم وهي تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني وهو انشاء مجتمع اشتراكي تنعدم فيه الطبقات • لقد وضع اتحاد السوفيت أساس الاقتصاد الاشتراكي أثناء فترة المشروع الاول ، فنمت الصناعة الاشتراكية الكبيرة نموا هائلا وهي أساس الاشتراكية ، وأنشئت عشرات الصناعات الجديدة مما لم يكن له وجود من قبل في روسيا • أما الصناعة الثقيلة بصفة خاصة ، وهي عماد الاقتصاد القومي بأسره ، فخطت الى الامام خطوات واسعة •

وخلال فترة مشروع السنوات الخمس الاول حققت بلاد السوفيت مهمة هائلة وهي تنظيم الزراعة من جديد وفق مبادئ اشتراكية ، فنجح نظام المزارع الجماعية Kolkhozes التي فتحت الباب أمام ملايين الفلاحين لكي يعيشوا عيشة طيبة مهذبة ، وأصبحت جماهير أهل الريف الأساسية - وهم أهل المزارع الجماعية - من أعظم دعائم القوة السوفيتية ، والحائل الاخير ضد الرأسمالية ، ودحر الكولاك Kulak (وهو الفلاح الغني الذي يستغل غيره) •

ونمت الطبقة العاملة نموا بالغا ، وتحسنت أحوال معيشتها وتحول اتحاد السوفيت الى ارض من الثقافة العالية ، فأدخل التعليم العام وقضى على أمية الملايين ، ويتعلم ملايين الاطفال والبالغين في مختلف المدارس • وتحقق نجاح بالغ الشأن بنشر النفوس نظام العمل الاشتراكي ، وعظمت الى درجة هائلة نشاط وحيوية وحماس الملايين من بنىة الاشتراكية •

«نتيجة لمشروع السنوات الخمس الاول بدا واضحا لأول مرة أمام أعين الملايين من الكادحين في العالم بأسره امكان اقامة الاشتراكية في بلد واحد •» ففي الاتحاد السوفيتي «أصبح الصانع والفلاح الجماعي على أتم الثقة بالغد • ويتوقف مستوى الحياة المادى والثقافى المتزايد على الدوام ، على نوع ومقدار ما يبذل من عمل فى هذا الميدان • لقد انتهى خطر البطالة والفقر والجوع بالنسبة الى كل كادح فى بلاد اتحاد السوفيت • وان كل صانع وفلاح جماعى لينظر جذلا الى المستقبل ،

وتزيد مطالبه على المعرفة والثقافة باطراد » (١) .

وفى الوقت ذاته تقاسى جماهير الكادحين فى أراضى رأس المال صنوفا من الحرمان لم يسمع بها ولامثيل لها من قبل ، فقد زاد عدد جيش المرتعطين ابان الازمة من سنة لآخرى حتى بلغ رقم الخمسين مليوناً الضخم . ومعنى هذا أن الازمة الحالية حكمت بالام العطل والجوع على عدد من العمال وأسرهم يفوق فى مجموع سكان أعظم دولة رأسمالية وهى الولايات المتحدة الأمريكية . والان اذ اجتاز العالم أحط دركات الازمة لانجد تحسينا فى أحوال جماهير العمال ، بل على النقيض من ذلك تزداد أحوالهم سوءاً . والزيادة الطفيفة التى نلمسها فى انتاج الصناعة الرأسمالية تمت أولاً على حساب زيادة استغلال العمال المستخدمين وازدياد حدة عملهم . «فى وسط أمواج . الاهتزازات الاقتصادية العالية والنكبات السياسية يقف اتحاد السوفيت وحده كالصخرة العاتية يتابع عمله فى الانشاء الاشتراكي وفى جهاده للمحافظة على السلام . وبينما تسبتر الازمة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية يستمر فى الاتحاد السوفيتى التقدم فى ميدانى الصناعة والزراعة . وبينما تقوم الدول الرأسمالية باستعدادات المحموم لحرب جديدة ولاجراء تقسيم جديد للعالم ولمناطق النفوذ ، يواصل اتحاد السوفيت نضاله العنيد ضد التهديد بالحرب ومن أجل السلام . ولايمكن الادعاء بأن جهوده فى هذا المضمار كانت غير موفقة تماماً» (٢) .

على أثر انتهاء الحرب الاهلية فى روسيا وبعد الانتقال الى التنظيم الاقتصادى قال لينين «والان نبذل تأثيرنا الاساسى على الثورة الدولية بواسطة سياستنا الاقتصادية ، ومن هنا يتضح المغزى الدولى لانتصار الاشتراكية فى بلاد اتحاد السوفيت . فعمال البلاد الرأسمالية الذين يثنون تحت ضغط الازمة ووطأة الفاشية ، ينظرون الى اتحاد السوفيت على أنه وطن البروليتاريا فى العالم ، ونجاحه مشجع لعزيمتهم على النجاح . ان انتصار الاشتراكية ذا المغزى التاريخى العالمى عامل رائع فى الثورة الاشتراكية العالمية .

Resolutions and Decisions of the Seventeenth (١)
Congress of the C.P.S.U., p. 9.

(٢) ستالين Leninism ص ٤٧١

لقد بدأ الرأسماليون وأذئابهم يفكرون بقلق فى مصير النظام الرأسمالى لأن الفارق الجوهري والهوة بين الانشاء الاشتراكى القوى فى اتحاد السوفيت وبين انحلال الرأسمالية - هذا الفارق واضح بارز الاثر . لمن المستقبل ؟

الاشتراكية أم الرأسمالية ؟ هذا السؤال الذى يضعه خصوم الاشتراكية أمامهم . وان موضوع اليوم هو الصراع بين النظامين . فهناك عالمان متعارضان تماما يواجه أحدهما الآخر : الاول عالم العمل ، وعالم حكومة العمال ، وعالم الاشتراكية وذلك فى اتحاد السوفيت . والثانى عالم البورجوازية ، عالم الجرى وراء الريح ، عالم البطالة والجوع - وهو فى كافة البلدان الاخرى . ان شعار راية العمال فى اتحاد السوفيت «من لا يعمل لا يأكل» ، وعلى راية البورجوازية يمكن نقش العبارة التالية «لن يأكل العامل» . من الجلى أن العمال الواعين فى العالم بأسره ينظرون الى اتحاد السوفيت على أنه وطن لهم .

غير أن النظام الرأسمالى القائم على العنف والقهر لن يزول من تلقاء ذاته ، بل نتيجة كفاح الطبقة العاملة . ان النضال من جانب البروليتاريا الواعية اليقظة هو وحده الذى سيبوارى الرأسمالية الثرى بعد أن أضحت جماهير العاملة عاجزة عن احتمالها .

الرأسمالية أم الاشتراكية ؟ لقد نشأ السؤال بكل ماله من أهمية منذ قيام الاتحاد السوفيتى . الرأسمالية أم الاشتراكية ؟ تزداد أهمية السؤال كلما عظمت مظاهر النجاح التى أحرزها اتحاد السوفيت ، وكلما اشتد انحلال الرأسمالية وتفكك أوصالها .

دكتاتورية البروليتاريا هى الطريق الموصل الى الاشتراكية : فى جميع البلدان الرأسمالية تتركز السلطة فى يد البورجوازية . ومهما كان شكل الحكومة فانها بلا مراء تستر دكتاتورية البورجوازية والغرض من الدولة البورجوازية حماية الاستغلال الرأسمالى والملكية الخاصة للمنشآت والمصانع من جانب البورجوازية ، والملكية الخاصة للارض بواسطة كبار الملاك وأثرياء الفلاحين .

وانتصار الاشتراكية يحتم قلب سيطرة البورجوازية وتحطيم دولتها واحلال دكتاتورية الطبقة العاملة مكانها . ومن المستطاع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بواسطة نضال مستمر يقوم به العمال ضد الرأسماليين ، وبواسطة ثورة عمالية وانشاء دولة عمالية .

فاذا أقام العمال حكومتهم تيسر لهم مواصلة العمل لبناء الاشتراكية وخلق مجتمع اشتراكي . هناك طريق واحد من الرأسمالية الى الاشتراكية وهو ما يشير اليه الاشتراكيون ، ذلك هو طريق نضال البروليتاريا وتحطيم آلة الدولة البورجوازية واقامة دكتاتورية البروليتاريا . يقول ماركس وبين المجتمعين الرأسمالي والشيوعي تقع فترة انتقال من أحدهما الى الآخر . والى جانب ذلك فترة انتقال سياسى لاتكون الدولة خلالها سوى دكتاتورية البروليتاريا . (١) وهذا هو الطريق الوحيد الصحيح والممكن الذى سارت فيه الطبقات العاملة فى روسيا سنة ١٩١٧ . ففى اتحاد السوفيت كسب العمال السلطة السياسية ، واقامة ثورة أكتوبر حكم البروليتاريا أى دكتاتورية الطبقة العاملة . وهذه الطبقة لاتطلب السلطان لذاته ، بل لان الدولة فى يدها وسيلة لبناء مجتمع اشتراكي جديد .

« ان غرضها خلق الاشتراكية والقضاء على أنقسام المجتمع الى طبقات ، وجعل جميع أعضاء المجتمع من العاملين ، وهدم أساس استغلال الانسان للانسان . وليس من المستطاع تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة ، بل لابد من فترة انتقال طويلة نوعا للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لان إعادة تنظيم المجتمع مسألة صعبة ولا بد من وقت تتم فيه كافة التغييرات الاساسية فى كل مجال من مجال الحياة ، ولان التغلب على القوة الهائلة للبورجوازية الصغيرة والعادات البورجوازية فى الادارة الاقتصادية ، لا يتم الا بصراع طويل متواصل . وهذا هو السبب الذى من أجله يتحدث ماركس عن الفترة كلها لدكتاتورية البروليتاريا على أنها فترة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . »

ان التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يتم دفعة واحدة ، بل لابد من فترة انتقال طويلة نوعا تكون خلالها الدولة فى أيدي الطبقة العاملة التى تشيد صرح الاشتراكية .

ودكتاتورية البورجوازية معناها الضغط على أغلبية السكان الساحقة لصالح حفنة من الطفيليين ، أما دكتاتورية البروليتاريا فمعناها الضغط على مجموعة صغيرة من المستغلين لصالح الاغلبية الساحقة أى مجموع الكادحين . ان البروليتاريا تستخدم دكتاتوريتها لتحطيم كل آثار الاستغلال يوقعه امرىء باخر . وعندما تحكم هذه الطبقة تتولى

ادارة جميع الانتاج ذى الصبغة الاجتماعية ، وتسحق مقاومة المستغلين ، وترشد العناصر والطبقات المتوسطة المترددة ، ثم تبدأ عملها فى خلق نظام لمجتمع لاطبقات فيه ، سواء منها الحاكمة أو المحكومة ، اذ لا تكون هناك طبقات أو فوارق طبقية من أى نوع كان (١) .

فى ظل الاشتراكية يقضى على الطبقات ، وتزول المتناقضات والنضال بين الطبقات ، ويختفى الانقسام الى المستغلين ومن هم موضع الاستغلال . ولكن الطريق الى مجتمع اشتراكى عديم الطبقات يجتاز فترة من أعنف صراع طبقي . لقد أكد لينين على الدوام أن دكتاتورية البروليتاريا فترة من نضال متواصل طويل ضد المستغلين وبقايا الطبقة النسي كان الحكم بأيديها . واليك قوله :

«الاشتراكية هى الغاء الطبقات الامرالذى عملت البروليتاريا من أجله كل ما وسعها ، ولكن من المستحيل الغاء الطبقات مرة واحدة . فقد ظلت الطبقات قائمة وستظل قائمة خلال فترة دكتاتورية البروليتاريا ، وعند زوال الطبقات لا تكون هناك ضرورة لهذه الدكتاتورية . غير أن اختفاء الطبقات لاسبيل إليه بغير دكتاتورية الطبقة العاملة . لقد بقيت الطبقات ولكن كلا منها غيرت مظهرها فى ظل الدكتاتورية العمالية ، وكذلك تغير ما بينها من علاقات . ان الصراع الطبقي لا يزول فى عهد الدكتاتورية العمالية ، وغاية الامر أنه يتخذ اشكالا أخرى» .

وبهذه الاشكال الاخرى يصبح أشد الحاقا وهو الامر المنتظر لان الطبقات الحاكمة السابقة ستعمل كل شئ لاسترداد ما فقدته من مركز ، ولن يقف المستغلون عند حدودهم على استعداد لارتكاب أخط الجرائم ضد مصالح أغلبية الكادحين الساحقة حتى يحولوا دون القضاء على حكمهم .

«ان الغاء الطبقات نضال طويل شاق عنيد . وهذا النضال لا يختفى بعد تحطيم الدولة البورجوازية واقامة الدكتاتورية العمالية ، وانما يتغير شكله ويصبح من وجوه كثيرة أشد مرارة» (لينين) .

وتاريخ الانشاء الاشتراكى كله فى اتحاد السوفيت مصداق لصحة

(١) أى الطبقات القائمة على ملكية أدوات الانتاج ولكن ليس معنى هذا المساواة التامة المطلقة بين الناس (المترجم)

هذا المذهب الذى أفصح عنه لينين ، فانتصارات النظام الاشتراكي الهائلة لم تتم الا بعملية من النضال المتواصل المرير ضد كافة بقايا نظام الاستغلال القديمة . وقد أحرز اتحاد السوفيت انتصارات حاسمة وغاية فى الاهمية على كافة قوى البورجوازية . ولكن مقاومة الاخيرة تزداد قوة وتعظم دناءة أساليبها فى النضال ضد الاشتراكية . فبعد أن هزم الكولاك والتجار وجميع بقايا الطبقات المستغلة فى المعركة السافرة تراهم يتسربون الى المشروعات والمنظمات السوفيتية محاولين بأعمال التدمير هدم الصرح الاشتراكي القوى ، ولهذا لابد من اليقظة التامة من جانب البروليتاريا ولا بد لها من دعم دكتاتوريتها .

ان ما نحتاج اليه الان هو دكتاتورية عمالية قوية كى نحطم آخر بقايا الطبقات التى فى طريقها الى الموت ، وكى نعمل على أخفاق مشروعاتها الشبيهة بأعمال اللصوصية، (١) .

ولا يأتى المجتمع عديم الطبقات من تلقاء ذاته بل لابد من كسبه ، ومن هنا يجب التغلب على كافة العقبات التى تعترض سبيل الاشتراكية، ومن الضرورى سحق مقاومة جميع مخلفات النظام الاستغلالى القديم ، ومن اللازم تعبئة مافى نفوس بناة الاشتراكية من نشاط وحيوية ، ومن المتعين مقاومة أى وكافة مظاهر الانحراف عن سياسة الحزب العامة . ان اليقظة التامة ضرورية لمنع أية محاولات لافساد تعاليم ماركس ولينين .

ودكتاتورية البروليتاريا هى القوة التى تحقق بناء مجتمع اشتراكي لاطبقات فيه ، وهى القوة المتزعمة فى مثل هذا المجتمع . وعلى ذلك فهى مركز اهتمام الاقتصاد السياسى حينما يدرس الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وحين يدرس صرح الاشتراكية .

الاقتصاد السياسى علم النضال والطبقات : وتهتم البورجوازية باخفاء القوانين التى توضح حتمية انهيار الرأسمالية وانتصار الاشتراكية . وهؤلاء الاساتذة البورجوازيون فى علم الاقتصاد ، أو الأزواج الخانعون للطبقة الرأسمالية كما دعاهم لينين ، يخدمون

(١) ستالين . Leninism ص ٣٧ ، وقد قال هذا للشعب

الروسي بمناسبة نتائج مشروع السنوات الخمس الاول .

الرأسمالية بصدق وأمانة ، فيتجاهلون ويزينون نظام الظلم والاستعباد، ويخفون القوانين الحقيقية التي تتحكم في الانتاج الرأسمالى ، ويحاولون أن يديموا الرأسمالية ويصوروها على أنها النظام الوحيد الممكن للحياة الاجتماعية قائلين ان قوانينها أبدية لا ينتابها التغيير ، وبهذه الاكاذيب يحاولون انقاذ الرأسمالية من الانهيار ، ذلك المصير الذى ينتظرها .

وعلى رأس صراع الطبقة العاملة (١) يقف الحزب الشيوعى ، الذى تضمن زعامته الحازمة انتصار الطبقة العاملة . ويكن خصوم الاشتراكية أشد الكراهية للحزب ويجاهدون بكل سبيل ممكن لاحداث التصدع فيه وتحطيم وحدته ، وتملاً نفوسهم الغبطة حينما يحيسد البعض فى صفوفه عن خطته العامة . الاقتصاد السياسى . سلاح ماض فى الصراع ضد الرأسمالية ، والكفاح من أجل الاشتراكية . وهو علم خاص بالطبقات ، مثله كالعلوم الاخرى وبخاصة مايعالج المجتمع الانسانى أولاً .

ويحيط بالبروليتاريا أعداء كثيرون . اننا فى وسط صراع طبقى ، وفى هذا الصراع تلقى جميع الهجمات على سياسة الحزب العامة وكافة المحاولات لتقويض أسسه ، نظرياً وعملياً . ولهذا تتعين المراقبة الساهرة المتصلة ضد كافة الانحرافات عن سياسة الحزب العامة ، كما يلزم النضال ضد الانتهازيين الميامين السافرين وضد كافة أنواع الانحرافات اليسارية» .

والثروتسكية المعادية للثورة تؤدى خدمة خاصة للبورجوازية فى نضالها ضد الثورة ، وفى استعداداتها لتدخل جديد ضد اتحاد السوفيت . وبصفتها أحد ألوان الديمقراطية الاشتراكية تمسك الثروتسكية البورجوازية الامبريالية بكافة صنوف الاكاذيب الواشية عن الحركة الثورية فى البلدان المختلفة ، وعن اتحاد السوفيت . فالثروتسكية طليعة البورجوازية المعادية للثورة .

وفى خطاب بعث به ستالين فى خريف سنة ١٩٣١ الى محررى

(١) هنا يأخذ المؤلف فى الدفاع عن سياسة الحزب الشيوعى الروسى العامة ، ويهاجم خصومه فى الداخل والخارج وكافة المحاولات المعادية للروسيا (المترجم)

المجلة الروسية Revolyutaia Proletarskaya بعنوان «مسائل خاصة بتاريخ البلشفية» ، وجه نظر الحزب الشيوعي الى ضرورة الصراع الذى لا يلين ضد أى فلسفة منهيبة معادية لمنهب لينين حتى لا تتسرب الى الحزب ، ووجه النظر بصفة خاصة الى ضرورة المقاومة الحازمة لكافة محاولات «تهريب الهراء التروتسكى الى ادبياتنا» . ويعمل ممثلو الميول المعادية للبروليتاريا على إدخال آرائهم خلسة وذلك فى دهاء وبطريقة غير ملحوظة . فيجب مقاومة هذه المحاولات جميعها ، وان اظهر أى تسامح أو حرية بصددتها جريمة مباشرة ضد الطبقة العاملة وكفاحها من أجل الاشتراكية .

ويحاول خصوم البروليتاريا الوسائل أن يفسروا الاقتصاد السياسى تفسيراً خاطئاً وأن يجعلوه مطابقاً لخدمة مصالحهم . ويضع الاقتصاديون البورجوازيون والديموقراطيون الاشتراكيون جميع التدبيرات والخطط لانقاذ الرأسمالية ، وهم يحاولون كذلك استخدام الاقتصاد السياسى لخدمة أغراضهم فى كفاحهم ضد اتحاد السوفيت . ومن أهم مهام دراسة الاقتصاد السياسى شن كفاح لا يلين ضد كافة الميول التى تخالف الماركسية أو تحيد عنها .

الفصل الأول

كيف تطور المجتمع الى الرأسمالية؟

هدفنا - مجتمع اشتراكي عديم الطبقات : نشبت الثورة الروسية في أكتوبر (نوفمبر) من عام ١٩١٧ فكانت بداية فصل جديد في كتاب تاريخ الجنس البشري ، ذلك أن هدفها كان إقامة صرح الاشتراكية الذي يقضى في ظلها على استغلال الانسان للانسان . وكانت الغاية من مشروع السنوات الخمس الثاني الذي بدأ اتحاد السوفيت تنفيذه في عام ١٩٣٣ إقامة مجتمع اشتراكي تتمحي فيه الطبقات . وقد قال ستالين في خطاب القاء على مؤتمر عمال المزارع الجماعية المنعقد في فبراير سنة ١٩٣٣ ما يأتي : «كثيرة هي الثورات في تاريخ الشعوب ، ولكنها تختلف عن ثورة أكتوبر اذ كانت ذات جانب واحد ، حيث يحل شكل من استغلال الكادحين مكان الاخر مع بقاء الاستغلال على ماهو عليه ، وحيث يأخذ بعض المستغلين والمستبدين مكان غيرهم مع بقاء الاستغلال والظلم . ولكن ثورة أكتوبر وحدها هي التي جعلت غايتها القضاء على كل ألوان الاستغلال وتصفية كافة من يقع منهم الظلم والاستغلال» (١) .

وحتى يتسنى لنا أن ندرك تماما المغزى الكامل الذي ينطوى عليه النضال في سبيل إقامة مجتمع اشتراكي لا طبقات فيه ، يتعين علينا أن نعرف جوهر المجتمع القائم على نظام الطبقات ، وأن نتذكر من أي الطبقات يتكون المجتمع في ظل الرأسمالية ، وأن نذكر ماهي الطبقات، وأن نوضح أمرا آخر وهو هل كانت الطبقات موجودة دائما ، وأن نفهم من أية وجهة يختلف المجتمع الرأسمالي عن كافة أشكال حكم الطبقات . وأخيرا من الضروري أن نتمكن من فهم الطريق الذي يتعين

(١) راجع كتابه Leninism تأليف ستالين ص ٤٥٧ .

على الطبقة العاملة أن تجتازه في نضالها من أجل تحطيم العبودية الرأسمالية ، وأن ندرس القوانين الخاصة بتطور النظام الرأسمالي وانحلاله .

هل كانت هناك طبقات دائما ؟ : يبذل خدام الرأسمالية غاية

جهدهم ليقوموا الدليل على حتمية انقسام المجتمع الى طبقات . ومن المهم للذين يدافعون عن أرباب الاموال أن يصفوا الامور كما لو كان وجود المستغلين ومن هم موضع الاستغلال شرط أبدي لازم لبقاء المجتمع . وفي تاريخ روما القديم حين ثار المستغلون ضد السادة قام أحد المدافعين عن الطبقة الحاكمة يروي أسطوره شبه فيها المجتمع بالجهاز الانساني . فكما خلقت الايدي للعمل والمعدة لتلقى الطعام ، كذلك المجتمع لابد فيه من قوم يؤدون العمل كله وآخرين يستولون على ثمرة عمل الاولين . وفي الحقيقة نجد أن الذين يبررون في العصور المتأخرة حكم الطبقات المستغلة ، والذين يكافحون ضد هدم نظام الاستغلال ، انما يقفون موقفا قريب الشبه بتلك الاسطورة .

ومن الحقائق الثابتة أن الجنس البشري عاش ألّوفا عدة من السنوات دون ان يعرف الانقسام الى طبقات ، أو حكم الطبقات ، أو الاستغلال . وكما هو معلوم جيدا خرج الانسان من عالم الحيوان من عصور خلت لاعد لها . لم يعيش الانسان مطلقا بمفرده ، وانما عاش دائما في نطاق الجماعات ، وهذه كانت صغيرة خلال المراحل الاولى من التطور الانساني . فما الذي وحد بين أفراد هذه الجماعات ؟ من الواضح أن السبب هو صراهم المشترك في سبيل البقاء ، وعملهم المشترك من أجل الحصول على الغذاء .

الاشاعية القبلية البدائية : كان على الانسان خلال المراحل البدائية من التطور أن يكافح الطبيعة في أحوال صعبة للغاية . فظلت أدواته مدى ألّوف السنين عبارة عن العصا والججر ، وأحاطت به المخاطر في كل خطوة خطاها ، ووقف عاجزا أمام قوى الطبيعة الهائلة التي لم يعرف عن قوانينها شيئا .

في مثل هذه الاحوال عاش الانسان في جماعات صغيرة أو عشائر يشتغل أفرادها سويا ، ويشتركون في استعمال ثمار عملهم المشترك . ولم يكن من المستطاع وجود عدم المساواة خلال هذه المراحل المنحطة

من التطور البشرى مادام الناس عاجزين عن ان ينتجوا بطريق الصيد ورعى الماشية أو الزراعة البدائية الا ما يكاد يكفيهم لمجرد البقاء والعيش . عاشت جميع الشعوب فى مثل هذه الجماعات البدائية خلال العصور الاولى من تطورها . وظلت هذه الجماعات قائمة الى عهد حديث فى جهات نائية سحيقة من الكرة الارضية لم تتأثر بالامم التى سبقتها فى مضمار التطور والتقدم . وبطبيعة الحال أحدث ضغط البورجوازية الاوربية الاضطراب الشديد فى مثل هذا التنظيم . ولقد عاش أسلاف هؤلاء الاوربيين فى ظل نظام العشائر البدائى هذا منذ عشرة أو خمسة عشر قرنا خلت .

هكذا نرى أنه الى عهد انقسام المجتمع الى طبقات سادت المشاعية القبلية البدائية . وتنوعت أشكال هذا النظام بين مختلف القبائل والشعوب . ولكن برغم هذه الفوارق نجد فى هذه المرحلة البدائية من تطور الشعوب كافة تشابها كاملا من حيث مظاهر التنظيم الاجتماعى الرئيسية .

وخلال هذه المراحل الاولى من التطور الاجتماعى حيث وجدت المشاعية البدائية كان التقدم بطيئا للغاية فى سرعته ، ولم تتغير احوال الحياة من الناحية العملية أو كان تغيرها بطيئا جدا ، وخطا الانسان خطواته الاولى فى طريق تطوره بصعوبة هائلة ، ومر الجيل ولم تتغير الاحوال الاجتماعية بشكل ملحوظ وفى الواقع تعلم الانسان ببطء شديد أن يتقن ما بيده من أدوات العمل وأساليبه .

ماذا كانت العلاقات الاجتماعية فى ظل هذه المشاعية البدائية ؟ كانت الجماعة البدائية قليلة العدد ليس فى استطاعتها اعداد الغذاء الكافى لجميع أفرادها مع نوع التقدم الفنى اذ ذاك . وكان العمل منظما الى حد قليل أو كثير وفق خطة معلومة ، ولكل أفراد الجماعة مهن محدودة ، فعلى الرجال الصيد ، وعلى النساء تربية الاطفال وكذلك فلاحة الارض . واذا ما آب الرجال من الصيد قسموا ثمرته تبعا لعادات وتقاليدها احترامها فى النفوس .

« كان عدد السكان قليلا جدا ، وكانوا يتجمعون فى أرض القبيلة فقط ، والى جانب الارض منطقة الصيد تحيط بها فى دائرة واسعة ، وتفصلها غابة محايدة عن القبائل الاخرى . وكان تقسيم العمل فى حالة أولية ويقسم بين الجنسين ، فللرجال الحرب وقنص الحيوان

وصيد الاسماك واعداد المواد الاولية للغذاء وعمل الآلات اللازمة لمزاولة هذه الاعمال . وعلى النساء العناية بالبيت واعداد الغذاء والكساء ، فهن يطهين الطعام ويغزلن القماش ويخطنه وكان كل من الجنسين سييدا فى ميدان عمله ، فالرجال فى الغابة والنساء فى البيت . وكذلك كان كل جنس يملك الادوات التى يصنعها ويستخدمها . فلرجال أسلحة قنص الحيوان وصيد السمك ، وللنساء السلع والادوات المنزلية . وكان البيت تسوده روح المشاعية ، ويضم أسرات عدة وأحيانا كثيرة ، وكانوا ينظرون الى كل ما يصنع ويستعمل على أنه ملكية مشتركة البيت والحديقة والقارب الطويل، . (١)

فى ظل أحوال المشاعية البدائية لا يمكن وجود جماعات اجتماعية تعيش على دخل غير مكتسب ، ولا على استغلال جانب من الجماعة على يد فريق آخر منها . وفى تلك المرحلة من التطور البشرى كانت أدوات العمل بسيطة جدا بحيث لا يمكن وجود مشكلة الملكية الخاصة فى الآلات لاستطاعة كل فرد دون كبير عناء أن يعد لنفسه رمحا وحجرا وقوسا وسهما الخ . وفى الوقت ذاته انعدمت الملكية الخاصة فى الارض التى كانت ملكا مشتركا للعشيرة بأسرها وهذه البقية من الملكية المشتركة فى الارض هى التى أثبتت بقاءها بين الفلاحين حتى الى ما بعد انقسام المجتمع الى طبقات بعصور كثيرة .

وفى خلال المراحل المتأخرة من التطور الاجتماعى أبقيت أحيانا الجماعة القروية بأساليب غير طبيعية بواسطة المستغلين والدولة ذات الطبقات لكى تسهل عمليات استغلال الفلاحين وجباية الضرائب وما الى ذلك . وعلى النقيض من ذلك نجد فى حالات أخرى أن الطبقات الحاكمة حطمت الحياة المشتركة فى القرن لكى تخلى المجال بنمو الرأسمالية الحر الطليق .

ظلت الملكية المشاعية للارض قائمة حتى بعد أن صارت الزراعة

(١) وبخاصة على ساحل أمريكا الشمالى الغربى : انظر بانكروفت وفى قبائل الهايديا بجزر الملكة شارلوت يعيش حوالى ٧٠٠ شخص تحت سقف واحد ، وبين التوتوكا عاشت قبائل برمتها تحت سقف واحد (٢) انظر انجلز «اصل الاسرة» The Origin of the Family ص ١٨٠

الشكل الرئيسي الغالب من أشكال العمل . ومن وقت لآخر كان يعاد توزيع الارض التي تعطى لاسرات الفلاحين لزراعتها . ظلت الارض مكا مشاعا للقرية ، وتوزع على الاسرات المختلفة بطريقة القرعة . ودامت الى مابعد ذلك الملكية الجماعية لاراضى الرعى ، ولم يكن وجود مرعى مشترك للقرية بأسرها أمرا نادرا حتى بعد استقرار الرأسمالية . من هذا نرى كيف سادت المشاعية القبلية البدائية قبل قيام الفوارق بين الطبقات والقبائل . وبرغم هذه الخواص المميّزة كانت مرحلة التطور البدائية بين الشعوب تحمل طابع أعظم التشابه من حيث الصفات الاساسية لنظام المجتمع .

والخوف من المشاعية والغاء الملكية الخاصة يحمّل علماء البورجوازية على محاولة تصوير الامور كما لو كان وجود المجتمع بل الانسان نفسه مما لايمكن تصوره بدون الملكية الخاصة . ولكن التاريخ الفعلى للمجتمع الانسانى يفند هذه الاكذوبة التي اخترعها خدام الرأسمالية . ففي الحقيقة لم تظهر الملكية الخاصة ولم ينقسم المجتمع الى طبقات الا فى مرحلة من التطور الاجتماعى متأخرة نسبيا ، اذ عاش الناس ألوقفا كثيرة من السنين دون أن تساورهم أية فكرة عن الملكية الخاصة .

وفى ظل هذه المشاعية البدائية لم تكن هناك دولة اذ هذه ظهرت الى عالم الوجود فى عهد متأخر مع قيام الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات وفيما يلى ماقاله لينين عن الدولة فى محاضرة له :

« فى المجتمع البدائى عاش الناس عشائر صغيرة فى أحط درجات تطورهم وفى حالة تقرب من الهمجية ، وفى فترة ينفصل عنها الانسان الحديث المتحضر بعدة ألوف من السنوات - نقول فى ذلك الوقت لم يبدأ مايدل على وجود الدولة» .

هذا الوقت الذى لم يكن فيه للدولة وجود والذى قامت فيه العلاقات الاجتماعية والمجتمع نفسه وتوزيع العمل ، بقوة العرف والتقاليد وبما تمتع به شيوخ العشيرة ونساءها من سلطة واحترام ، ولم يتساوى الرجال مع النساء فى الحقوق فحسب بل كانت حقوقهن أعظم أحيانا . ذلك هو الوقت الذى لم يعرف طائفة معينة ممن تخصصوا فى الحكم ، ويرينا التاريخ أن الدولة جهاز مخصوص لقمع الناس لم يظهر الى الوجود الا حيثما وحينما انقسم المجتمع الى طبقات ، أى الى

جهاعات تخصص احداها نفسها بعمل الجماعات الاخرى او تستغل
الواحدة الاخرى • (١)

هكذا نرى ان انقسام المجتمع الى طبقة تستغل غيرها واخرى يقع
عليها الاستغلال ليس مظهرا محتوما في كل نظام اجتماعي ،
بل بالعكس لقد عاش المجتمع عهدا طويلا جدا لا يدري شيئا عن
الطبقات والاستغلال والملكية الخاصة •

انحلال المجتمع البدائي : كان تقدم الانسان في العصور البدائية
بطيئا جدا ولكنه تقدم على كل حال اذ لم يقف المجتمع البشرى موقف
السكون التام • فتحسنت الالات ببطء ولكي في ثقة وانتظام ، وتعلم
الناس كيف يستخدمون قوى الطبيعة التي لم يدركوا كنهها من قبل ،
ولعب كشف النار دورا عظيما جدا ، ثم تعلم الهمج استخدام القوس
والسهم لاغراض الصيد • فاذا بدأ الانسان بصا وحجارة مالمبث ان
تعلم بالتدريج ان يعمل من العصا رمحا وأن يطحن الحجر ليحمله أكثر
صلاحية لاغراض الصيد • ثم بلغ الانسان مرحلة جديدة حين تعلم عمل
الوانى من الصلصال ، ولعب استئناس الماشية الاولى وزراعة الحب
دورا كبيرا جدا ، وبهذا بدأت تربية الماشية والزراعة • وبكشف طريقة
صنع الحديد من المادة الغفل واختراع الكتابة ينتهى العصر البدائي
وتبدأ الحضارة • وقد قال ماركس وانجلز فى «بيان الحزب الشيوعى» (١)
انه عند هذا الحد يصبح جميع تاريخ المجتمع الانسانى عبارة عن تاريخ
الصراع بين الطبقات •

كيف نشأت الطبقات ؟ ان ظهورها وثيق الارتباط بعملية التطور
الاجتماعى بأسرها • فاستئناس الماشية يؤدى الى فصل القبائل
المستغلة بتربيتها عن الجماعات الباقية من المجموعات القبلية فى المجتمع
البدائي • وهذا أول انقسام اجتماعى كبير فى العمل • وابتداء من
هذه النقطة تكون للجماعات المختلفة منتجات • فللجماعات المستغلة

(١) مجموعة مؤلفات لينين : انظر مقالته «عن الدولة» •

(١) راجع الفصل السادس (ص ٤٥ - ٥٩) من كتابنا « النظام
الاشتراكى » تجد فيه خلاصة وافية لهذه الوثيقة وتحليلا شاملا للنظريات
والاراء انوردة فيها • (المترجم)

بتربية الماشية منتجاتها من الحيوان والصوف واللحم والجلود وما الى ذلك ، وبذا يتهيأ أساس تبادل المنتجات بين القبائل • وكان التبادل فى أول الامر يتم على يد شيوخ الجماعات القبلية ، واستخدمت الماشية كالاداة الرئيسية فى المقايضة وكانت المقايضة تحدث فى أول الامر فى المكان الذى تلتقى فيه قبائل مختلفة ، كما كانت تحدث أولاً بين الجماعات المختلفة ، وليست بين أفراد هذه الجماعات •

وفى الوقت ذاته وينمو عدد السكان ثبت عدم كفاية أساليب العمل القديمة لانها صارت عاجزة عن اطعام الناس الاخذين فى التزايد • وهنا تجد بداية زراعة النباتات ، أى الخطوات الاولى فى الزراعة • وفلاحة الارض تزيد من ربط بعض الاسرات بذلك الجزء من الارض المزروعة الذى يخصها ، وبهذا وضع أساس الملكية الخاصة •

« ان ازدياد الانتاج فى كافة الفروع كتربية الماشية والزراعة والحرف المنزلية جعلت فى إمكان قوة العمل الانسانى انتاج أكثر مما هو ضرورى لبقائه ، وزاد فى الوقت نفسه مقدار العمل اليومي المخصص لكل فرد من أعضاء الجماعة أو الاسرة ، وأصبح من المرغوب فيه اضافة قدر أكبر من قوة العمل • وحدث هذا عن طريق الحرب حيث تحول الاسرى من الأعداء الى عبيد • فى ظل هذه الاحوال التاريخية نجد أن أول انقسام عظيم فى العمل الاجتماعى بزيادة الانتاجية العمل و اضافته الى الثروة وتوسيع مجال النشاط الانتاجى ، وقد جر بالضرورة العبودية فى أذنيه • ومن هذا الانقسام العظيم الاول فى العمل الاجتماعى نشأ أول انقسام عظيم فى المجتمع الى طبقات ، أى الى السادة والعبيد أو الذين يقع منهم الاستغلال والذين يقع عليهم الاستغلال (١) •

وحدث انقسام أكثر من هذا فى العمل بقدر سيطرة الانسان على أشكاله ووسائله • فتعلم الناس عمل الادوات المنزلية وكافة أنواع العدد ومختلف صنوف الاسلحة الخ • وهذا سبب بالتدريج انفصال الصناعة عن الزراعة ، وهذا كله وسع الاساس لنمو التبادل • وانحلال المشاعية البدائية أدى الى انتقال الماشية من الملكية

(١) انجلز «أصل العائلة» ص ١٨٣ •

الجماعة الى الملكية الخاصة ، وكذلك أصبحت الارض والالات ملكية خاصة • وبقيام الملكية الخاصة وضع أساس قيام ونمو عدم المساواة • «أضيف التمييز بين الاغنياء والفقراء الى ذلك الذى بين الاحرار والعبيد هذا والانقسام الجديد للعمل هما أساس انقسام جديد للمجتمع الى طبقات (٢) •

أشكال الاستغلال السابقة للرأسمالى : بانحلال المشاعية البدائية ينشأ انقسام المجتمع الى مستغلين ومستغلين ، ويظهر أولئك الذين يعيشون على عمل الاخرين • وان ما يميز المراحل المختلفة فى تطور المجتمع ذى الطبقات انما هو استغلال طبقة لآخرى ، وتتغير أشكاله ووسائله حسب مراحل التطور المختلفة • « ان العبودية التى تبلغ أعلى مراحل تطورها فى الحضارة بدأت أول انقسام عظيم الى طبقتى المستغلين والمستغلين فى المجتمع ، واستمر هذا الانقسام خلال فترة انحضارة كلها فالعبودية أول شكل للاستغلال يميز العالم القديم ، ثم أعقبه الرق الاقطاعى فى العصور الوسطى والعمل المأجور فى الأزمنة الحديثة • هذه هى الاشكال الثلاثة للعبودية التى تميز الفترات المستترة الكبرى للحضارة • وطابعها الذى لايتغير هو العبودية السافرة ، أو الثلاث كما فى العصور الحديثة » • (١)

رأينا قبلا أن الطبقات تختلف من حيث مركزها داخل نطاق نظام محدود من الانتاج الاجتماعى طبقا لعلاقاتها بأدوات الانتاج • وكل شكل من هذه الاشكال الرئيسية الثلاث للمجتمع القائم على الاستغلال وهى العبودية والرق الاقطاعى والرأسمالية ، له من هذه الناحية مظاهره الفردية الخاصة به ، ونظامه من علاقات الانتاج •

وانا لنلقى نظام العبودية فى مختلف فترات التاريخ الانسانى ، وهى أقدم ألوان الاستغلال ، وتقع عند مستهل التاريخ المكتوب للمجتمع البشرى • وفى ظلها تجد أن الطبقة الواقع عليها الاستغلال متاع لمن يستغلها ، أى أن العبد ملك لسيده شأنه فى ذلك شأن البيت والارض والماشية • وكانوا فى روما القديمة حيث ازدهر الرق يطلقون على العبد

(٢) شرحه ص ١٨٦ •

(١) المصدر السابق ص ٢٠١ •

(٣٠)

اسم «الالة الناطقة» تمييزا له عن «الآلات الصامتة» و«شبه الصامتة» (أى الماشية) . وهو متاع لسيدته الذى ان شاء قتله دون أن يسأل عن ذلك ، وكانت ثروة السيد تقاس بعدد مايملك من العبيد . وكان يحملهم على العمل له ، فعمل العبد يؤدي بالقهر والتهديد بانزال العقاب ، وهو عمل تميز بقله انتاجيته . وكان التحسين الفنى غاية فى الانحطاط على عهد ذلك النظام . وان الصروح الضخمة التى شيدها عمل العبيد ، انما قامت باستخدام المجهود العضلي لجيوش من العبيد تستخدم أبسط نوع من الآلات . ولم يكن هناك من سبب يحمل سيدهم ومالكهم على أن يخفف عبء العمل الواقع عليهم .

ماهو حد الاستغلال فى ظل العبودية ؟ فى هذا النظام لم تقتصر ملكية السيد على العدد والادوات ، وانما شملت العامل نفسه . وهو يطعم العبيد الذين فى حوزته ويحافظ عليهم لان فى موتهم خسارة له ونقصا من ثروته . وظالما كان تبادل المنتجات فى مرحلة متأخرة جهد كل مالك عبيد فى حملهم على أن ينتجوا له فى مزرعته كل ماهو فى أشكال الاستغلال للشكل الرأسمالى . ولم يحطم دعائم أشكال المجتمع سوى النمو التدريجى للتبادل ، واليك مايقوله انجلز عن هذه المرحلة من التطور .

« نعلم جميعا أنه فى خلال المراحل المبكرة من تطور المجتمع كان المنتجون أنفسهم يستعملون المنتجات ، وكانت تضمهم جماعات يسودها نظام المشاعية ونعلم كذلك أن تبادل فائض المنتجات مع الخارجين عن نطاق هذه الجماعات ، وهو مقدمة لتحول المنتجات الى سلع ، يرجع الى عهد متأخر . وكان يتم أولا بين الجماعات الفردية المنتمية الى قبائل مختلفة ، ثم حدث بعد ذلك فى داخل الجماعة وساعد بطريقة مادية على تحطيمها الى مجموعات أسرية متفاوتة من حيث حجمها . لكن بعد هذا التحطيم ظل رؤساء الاسر الذين يتولون التبادل فلاحين عاملين ينتجون تقريبا كل ماهو ضرورى لاشباع مطالبهم فى نطاق اقتصادهم بمساعدة أعضاء الاسرة ، ولا يحصلون الا على جزء تافه من الاشياء الضرورية من الخارج بطريق المبادلة بينها وبين الفائض لديهم من منتجاتهم . ولم تقتصر الاسرة على الاشتغال بالزراعة وتربية الماشية ، بل كانت تصنع من هذه المنتجات سلعا معدة للاستعمال . ففى بعض الاماكن تطحن

اندقيق بالطاحون اليدوى ، وتصنع الخبز ، وتقوم بغزل وصباغة ونسج الكتان والصوف ، وتدبغ الجلد ، وتبنى البيوت من الخشب وتصلحها ، وتصنع العدد والادوات اللازمة للعمل ، أحيانا تقوم بأعمال النجارة والحدادة - بحيث كانت الاسرة أو المجموعة الاسرية فى الغالب فى حالة استكفاء ذاتى . أما الاشياء القلائل التى كانت تضطر مثل هذه الاسرة الى الحصول عليها عن طريق التبادل أو الشراء من الغير فانحصرت حتى عصر متأخر كبداية القرن التاسع عشر بألمانيا ، فى منتجات أرباب الحرف أو الاشياء التى لم يكن الفلاح عاجزا عن اعدادها بنفسه بل التى لم يكن ينتجها اما لعدم توافر المادة الاولية لدية واما لان السلعة المشتراة أجود نوعا أو أرخص ثمنا .

ومع ذلك فالانتاج الطبيعى لايسود فى ظل العبودية وفى العصور الوسطى وحدهما بل وفى ظل أحوال جديدة أيضا . ومن المؤكد أن سيادة أو غلبة انتاج السلع لاترجع الى ابتداء الرأسمالية لان نمو الاخيرة انما سدد فقط ضربة قاتلة الى الانتاج الطبيعى . ان الشيء الوحيد الذى حدث فى عهد الرأسمالية انما هو أن انتاج السلع ، أى الانتاج بقصد البيع ، أصبح الشكل الحاسم المتفوق من أشكال الانتاج .

وفى نطاق المجتمع السابق للرأسمالية ينمو انتاج السلع الى درجة أعظم متمشية مع الزيادة فى انقسام العمل . ومما له مغزى خاص انفصال حرفة الصناعة عن الزراعة ، فبينما يقوم الزارع الفلاح بعملية الزراعة أولا كان انتاج طبيعى لايمكن قول هذا عن الصانع ، اذ الصناعة اليدوية منذ بدايتها الاولى طابعا انتاج السلع .

فالصانع الذى ينتج زوجا من الاحذية أو محرانا أو أوانى من الصلصال أو الخشب ، يعمل منذ البداية لاجل السوق أى للبيع . ولكن على خلاف انتاج السلع فى عهد الرأسمالية ، نجد أن الصانع يشتغل بأدوات عمل يملكها بنفسه ، وبطبيعة الحال فهو لا يستخدم سوى ماله من قوة العمل . أما فيما بعد وينمو المدن يبدأ فى استئجار الصبيان وعمال اليومية ، وأخيرا فالصانع يشتغل عادة فى خامات محلية وبييع سلعه فى السوق المحلية . وعندما تنتج الاشياء بدون العمل المأجور ويقصد بيعها فى السوق المحلية فان لدينا فقط مجرد انتاج سلع وهذا متميز عن انتاج السلع ذى الصبغة الرأسمالية . وفى هذا يقول انجلز «قبل الانتاج الرأسمالى أى فى العصور الوسطى

كان الانتاج الصغير عاما وقائما على أساس ملكية الصناع الخاصة لادوات الانتاج . فحرفة الزراعة للفلاح الصغير من حر أو رقيق ، والصناعة للمدن . وكانت أدوات العمل كالارض والالات الزراعية والورشمة والعدد ، هي أدوات العمل للافراد يراد بها فقط الاستعمال الفردى ، ولذا كانت صغيرة ضئيلة ومحدودة . (١)

في أى ناحية نجد الفرق بين انتاج السلع البسيط والرأسمالية ؟ ان الصناع والعامل اليدوى والفلاح الصغير يملكون عددهم والمادة الاولية وأدوات الانتاج ، وهم يشتغلون بأنفسهم وينتجون سلعهم بمساعدة أدوات الانتاج هذه . أما فى ظل الرأسمالية فالحال مختلف اذ يملك الرأسمالى المنشئات والمصانع التى يشتغل فيها عمال مأجورون لا يملكون أدوات الانتاج ، فانتاج السلع البسيط يسبق الرأسمالية ، ولولاه ما كان قيامها مستطاعا أى أنه يمهّد السبيل إليها . وتطور انتاج السلع البسيط بدوره يؤدى حتما الى الرأسمالية ، وانتاج السلع الصغير يولد رأس المال .

ومن التفسيرات المحرفة للخاطئه للرأسمالية محاولة إنكار وجود انتاج السلع البسيط كمقدمة تاريخية للرأسمالية : والمغزى السياسى من هذه التفسيرات الفاسدة واضح . وحقيقة المسألة أنه حتى فى فترة سيادة وانتشار الرأسمالية فى أنحاء العالم لازلنا نلقى كثيرا من مخلفات النظام السابق ، وعددا كبيرا من عناصر انتاج السلع البسيط ، وملايين وفيرة من صغار الفلاحين والصناع وأرباب الحرف اليدوية . هذه الجماهير من صغار منتجى السلع الذين يشتغلون فى الظاهر بينما هم فى الحقيقة يئنون تحت نير الرأسمالية الذى لا يطاق ، تكون احتياطيا يمد البروليتاريا بحلفاء فى صراعها نحو الثورة الاشتراكية . ان التفسير الخاطىء للدور الذى يقوم به انتاج السلع البسيط والمغزى الذى ينطوى عليه هما أساس لانكار دور جمهور الفلاحين الاساسى بصفته حليفا للثورة العمالية .

ان محاولة فصل انتاج السلع البسيط عن الرأسمالية بنوع من الحائط الصينى لاتقل عن محاولة افساد نظرية ماركس ولينين ، وكان

(١) أنظر انجلز فى On Capital ص ١٠٢ - ٣

الأخير يؤكد دائما الحقيقة القائلة بأن إنتاج السلع البسيط يوند الرأسمالية كل يوم ولل ساعة • ونفس هذا المبدأ يودى مثلا فى ظل الاحوال السائدة فى اتحاد السوفيت الى مثل هذه الآراء التى يعتمنها الانتهازيون اليمينيون الذين دعوا الى استمرار الانتاج الصغير فى القرية، كما يودى الى بعض فى فهم ضرورة التحويل الاشتراكى لعمريه على أساس مبادئ الانتاج الاجتماعى الكبير •

منشأ الانتاج الرأسمالى : لقد نشأت الرأسمالية فى نطاق نظام الاقطاع والرق الاقطاعى • وأقدم أشكال رأس المال هو رأس المال التجارى أو الربوى • وقد لعب التاجر دورا متزايدا فى الاهمية كلما نما التبادل فى نطاق الاقتصاد الطبيعى القديم • وكان الرأسمالى التاجر يزود السادة ملاك الرقيق بكافة أنواع الكماليات ويجتنى من وراء ذلك ارباحا وفيرة ، وبهذا تسرب جانب من الجزية التى امتصها السيد من رقيقه الى جيوب التجار وهم الذين يمثلون رأس المال التجارى • وينمو التجارة ازدهر الربا أيضا • فقد زادت حاجة ملاك الاراضى والملوك والحكومات الى النقود ، والتهم الترف والاسراف الجنونيان وكذلك الحروب التى لانهاية لها ، مبالغ طائلة من الاموال وبذا وضع الاساس الذى تقوم عليه أعمال مقرضى النقود • فالمرابى اذ يقرض النقود بفوائد باهظة للسادة الاقطاعيين يحصل على نصيب وافر من الجزية التى امتصها الاخرون من عمل الارقاء •

ولما ثبتت جذور رأس المال التجارى والربوى فى حياة المجتمع الاقطاعى حطم أسس ذلك المجتمع ، وينمو التجارة زاد استغلال السادة أصحاب الاراضى للارقاء قوة • والاستغلال الفائق الحد قوض أركان الرق الاقطاعى أى اقتصاد الفلاحين ، وانتاب الفقر الفلاحين فصاروا يعيشون فى حالة جوع عاجزين عن دفع دخل كبير لصاحب الارض • وفى الوقت ذاته أنشأ رأس المال الربوى انيابه فى الابعدية الاقطاعية ممتصا ماء حياتها • وقد مهد انحلال الرق الاقطاعى الطريق لقياس الانتاج الرأسمالى •

واشتغل رأس المال أول الامر بالتجارة • وكانت التجارة تقوم فى المنتجات التى يعدها أهل الحرف والارقاء وفى السلع المستوردة من البلدان البعيدة ولكن بنمو التجارة أصبحت هذه المصادر للمنتجات

غير وافية بالفرص لان الانتاج اليدوى الصغير لم يستطع سوى عرض جزء صغير من مجموع السلع يكفى السوق المحلية . ولما بدأت التجارة تمتد الى أسواق أبعد نشأت ضرورة توسيع نطاق الانتاج . غير أن التوسع لا يتم بدون رأس المال لان انتاج السلع الصغير عاجز هنا واحتمالاته محدودة فى نطاق ضيق . وهنا حدث انتقال من الانتاج الصغير الى الانتاج الرأسمالى مما حطم أشكال الاستغلال السابقة للعصر الرأسمالى وأحل محلها شكلا من أشكال استغلال الانسان للانسان ، وهو الاستغلال الرأسمالى . واليك وصف لينين لهذا التحول من الانتاج الصغير الى الرأسمالية :

«فى ظل الاحوال القديمة كان انتاج معظم الثروة عن طريق أرباب العمل الصغار الذين يمثلون أغلبية السكان الساحقة . وعاش الاهلون عيشة ساكنة فى القرى وأنتجوا الجانب الاعظم من منتجاتهم اما لاستعمالهم الخاص واما لسوق صغيرة تتكون من القرى المحيطة بهم والتي لها علاقة صغيرة بالاسواق المجاورة . واشتغل صغار أرباب العمل للسادة من ملاك الاراضى الذين أرغموهم على انتاج المنتجات لاستعمالهم بصفة أساسية . فكانت المواد المصنوعة محليا تعطى لاهل الحرف الذين أقاموا بالقرى ، أو تنقلوا فى القرى المجاورة بحثا عن عمل يؤدونه

ومنذ تحرير رقيق الارض تعرضت أحوال الحياة بالنسبة الى أغلبية الناس الى تغيير كامل . فقامت المصانع الكبيرة مكان ورش أرباب الحرف الصغيرة ، وزاد عدد هذه المصانع بسرعة رائعة بحيث قضت على أهل الحرف وحولتهم الى عمال أجراء ، وأرغمت المئات والآلاف على العمل سويا وانتاج مقادير طائلة من الطيبات تباع فى كافة أنحاء روسيا» (١)

وفى كل مكان زال الانتاج الصغير ليحل محل الانتاج الكبير الذى فيه لاتعدو جماهير العمال أن تكون عمالا مأجورين يشتغلون مقابل أجر للرأسمالى الذى يملك مقادير كبيرة من رأس المال ، ويبنى الورش

(١) مجموعة مؤلفات لينين : Draft and Explanation of the Programme of the Social-Democratic Party

الكبيرة ويشتري مقادير وفيرة من المواد الاولية ، ويضع فى جيبه الربح
الذى يحصل عليه من الانتاج الكبير الذى يقوم به عمال يعملون سويا .
يصبح الانتاج رأسماليا فيسحق صغار أرباب العمل ويحطم حياتهم
الساكنة فى القرى ويرغمهم على التجوال من طرف بالبلاد الى اخر كمجرد
عمال ليبيعوا قوتهم على العمل الى الرأسمالى . وبذا يصير جانب متزايد
باطراد من السكان منفصلا عن الريف والزراعة ويتجمع فى المدن
والمصانع والقرى الصناعية ، وهناك يكون طبقة لا أملاك لها ، وهى
طبقة البروليتاريا التى تعيش فقط من بيع ماتملك من قوة العمل . »

الفصل الثاني

انتاج السلع

يتميز الانتاج الرأسمالي بمظهرين هامين : أولهما سيادة انتاج السلع فى ظل الرأسمالية ، وثانيهما أن تصبح قوة العمل ذاتها لاما ينتجه العمل الانسانى فقط ، سلعة •

ولا يمكن تصور الرأسمالية بغير انتاج السلع ، كما أن الأخير سابق لقيامها ونموها بعهد طويل ، ولكنه لم يكتسب الطابع العام الشامل الا فى ظلها • وعلى هذا فلكى ندرس الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج يلزمنا أولا أن ندرس انتاج السلع ، والخواص التى تميزه ، والقوانين التى يسير وفقها •

يجرى الانتاج فى البلدان الرأسمالية بدون خطة مرسومة • فالمصانع والمنشآت ملك للرأسماليين ، وكل من المشروعات ينتج سلعا لبيعها فى السوق ، وليس هناك من يبين للرأسمالى ما يتعين على مشروعه أن ينتجه من حيث نوع السلع ومقدارها • فقد يزيد صاحب المنشأة أو المصنع من الانتاج أو يقلل منه ، وقد يغلق أبواب المكان حسبما يشاء • ولا يعنى الرأسماليون أن تتوافر للسكان المقومات الضرورية للحياة من غذاء وكساء ، لأن صاحب المصنع لا يفكر الا فى أمر واحد وهو الطريقة التى يزيد بها من أرباحه • فاذا تراءى له أن مشروعا يدر عليه من الربح أكثر مما يفعل سواء أقبل عليه فى شغف ، واذا لم يبد له الربح لم يكلف نفسه عناء الاهتمام بهذا المشروع •

مثل هذا النظام الذى يتركز فيه الانتاج فى أيدي الرأسماليين الذين يديرون الانتاج لغرض واحد هو اجتناء أعظم قدر ممكن من الارباح عن طريق استغلال الجماهير التى تكدر وتشقى - نقول ان هذا هو النظام القائم اليوم فى العالم بأسره

باستثناء اتحاد السوفيت حيث الحكومة فى ايدى الطبقة العاملة (١)
وحيث هناك انتاج موجه • فى ظل الرأسمالية تسود فوضى الانتاج اذ
لا توجد ولا يمكن ان توجد ادارة موجهة مرسومة للانتاج الاجتماعى •

• ان رأس المال يوجه وينظم العمل داخل المصنع بقصد زيادة
ارهاق العامل حتى يتسنى زيادة الربح • ولكن الفوضى التى يتميز
بها الانتاج الاجتماعى بوجه عام تستمر وتزداد مسببة الازمات حين
تصبح الثروة المتراكمة ولا تجد المشترين ، وحين يهلك ملايين العمال أو
يتضورون جوعا اذ لا يجدون عملا ، (٢)

ماهى السلعة : ينبغى لنا أن نفهم الاداة الدقيقة التى تميز فوضى
الانتاج السائدة فى ظل الرأسمالية • نعلم أن انتاج السلع هو الشكل
السائد فى المجتمع الرأسمالى ، لنفرض أن مصنع رأسمالى ينتج زيت
الخروج ، فهل معناه أن يشرب المالك نفسه هذا الزيت كله ؟ ومن
الواضح أن المحل الرأسمالى الذى ينتج العوش على نطاق واسع
لا يصنعها لاجل المالك • وهناك منشآت ضخمة تنتج مقادير كبيرة من
الصلب والحديد ، وواضح أن المالك ليس فى حاجة شخصية الى جميع
هذا المعدن • فكافة المنتجات المختلفة التى تصنع فى المشروعات
الرأسمالية انما يتم انتاجها بقصد بيعها أى للسوق • وعلى ذلك
فالسلع هى كافة ماينتجه العمل بقصد البيع لا لغرض الاستعمال
الشخصى •

وقد رأينا أن انتاج السلع قوض وحطم بالتدرج الاقتصاد
الطبيعى السابق له والذى فيه تنتج الاسرة أو الجماعة بنفسها كل ماهى
فى حاجة اليه • وعاش نظام الاقتصاد الطبيعى دهورا ، كما وجدت
الى جانبه أشكال الاستغلال السابقة للشكل الرأسمالى ، وهى العبودية

(١) يجب ألا تؤخذ هذه العبارة على معناها الظاهرى بعد أن زالت
الطبقات من روسيا • راجع فى هذا كتابنا : النظام الاشتراكى فى
فصل «الاشتراكية والديموقراطية» - المترجم •
(٢) مجموعات مؤلفات لينين •

The Taylor System - Enslavement of Men by Machinery

والاقطاع • وليس الحال كذلك مع الرأسمالية لان هذا النظام مرتبط منذ ابتدائه بنمو تبادل السلع وانتاجها •

« ان ثروة المجتمعات التي يسود فيها الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج نبدو تراكما كبيرا جدا من السلع ، ووحدتها سلعة واحدة» • (١) بهذه الكلمات يستهل ماركس كتابه «رأس المال» الذى جعل غايته فيه كشف القوانين الاقتصادية التى تحكم المجتمع الرأسمالى • ويبدأ ماركس مؤلفه بتحليل السلعة ، وكشف القوانين التى تسيطر على انتاج السلع •

خاصيتان للسلع : لا بد لكل ما ينتجه العمل الانسانى من ان يشبع دائما حاجة انسانية والا لما استحق ما يبذل فيه من عمل • هذه الخاصية لكل ما ينتجه العمل يطلق عليها اسم القيمة الاستعمالية ، فالقيمة الاستعمالية لساعة الحائط تنحصر فى دلالتها على الوقت وثمة أشياء كثيرة ليست وليدة العمل الانسانى ولها قيمة استعمالية ، كالماء والفاكهة البرية • فنحن نلقى القيمة الاستعمالية فى كل من الانتاج الطبيعى وانتاج السلع والحب الذى يزرعه الفلاح لاستعماله الخاص يشبع حاجته للغذاء ، فهو اذن ذو قيمة استعمالية •

ولكن الحب الذى ينتجه فلاح فى بلد رأسمالى للبيع يصبح سلعة على ما رأينا ويظل هذا الحب ذا قيمة استعمالية لانه يشبع حاجة الانسان للغذاء ، ولكن اذا فقد هذه الخاصية لاي سبب كان (كالتعفن) صار غير صالح للاستعمال ولم يقدم على شرائه أحد •

وفى الوقت ذاته يكتسب هذا الحب خاصية هامة أخرى ، ذلك أنه صار سلعة ويمكن تبادله مع سلعة أخرى • والشئ الذى يسترعى أعظم الانتباه هنا أن للسلعة خاصية مبادلتها بعدد من السلع الأخرى • هذا المظهر الجديد للمنتج والذى يكتسبه اذ يصبح سلعة أى ينتج للتبادل ، يلعب دورا هائلا فى اقتصاد السلع •

والسلعة أولا شئ يشبع حاجة انسانية ، وثانيا شئ يبادل

(١) «رأس المال» : المجلد الاول ص ١ •

بغيره ، فمنفعة الشيء تكسبه قيمة استعمالية أما القيمة المتبادلة (ويكتفى بكلمة القيمة) فتبدو أولا على أنها النسبة التي يجرى بها تبادل عدد معين من القيم الاستعمالية من نوع معين بعدد معين من القيم الاستعمالية من نوع آخر . والتجارب اليومية ترىنا بملايين الملايين من أمثال عمليات التبادل هذه أن جميع القيم الاستعمالية المختلفة بعضها من بعض والتي لايمكن عقد الموازنة فيما بينها ، يمكن معادلتها بعضها الى بعض ، (١) *

وهناك تناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة (التبادلية) للسلعة . فليس للسلعة قيمة تبادلية بالنسبة الى منتجها ، ولكن لها قيمة استعمالية بالنسبة الى الغير . ومن جهة أخرى الشخص الذي يشتري سلعة لاستعمالها لا يكون لها بالنسبة اليه سوى قيمة استعمالية ، ولا تكون لها قيمة . وحينما يبادل المنتج سلعته يحصل مقابلها على قيمتها ، ولكنه لا يستطيع الاستفادة من القيمة الاستعمالية للسلعة مادامت الاخيرة صارت في حوزة شخص آخر . فالسلعة شيء أنتج للبيع بالسوق وليس للاستعمال المباشر ، فهي اذن ممثلة لعلاقة اجتماعية محدودة أى العلاقة بين منتج السلعة والمجتمع بوجه عام . غير أن هذه العلاقة ليست مباشرة اذ المجتمع لا يخبر كل منتج عن نوع ومقدار ما يجب عليه أنتاجه . ففي ظل انتاج السلع لا يوجد ولا يمكن أن يوجد توجيه واع مرسوم لعملية الانتاج بأسرها في المجتمع .

العمل يخلق القيمة : على أى شيء تتوقف قيمة السلعة ؟ ان بعض السلع غال وبعضها رخيص ، فما السبب الذي يعزى اليه هذا الاختلاف فى قيمتها ؟ تتباين القيم الاستعمالية للسلع تباينا واسعا بحيث لا يمكن الموازنة بينها من حيث الكم . فمثلا : ما العنصر المشترك فى القيمة الاستعمالية لسبيكة الحديد واللحم البقرى المشوى ؟ ومن هنا لزام علينا أن نبحث عن سر القيمة ، لا فى القيمة الاستعمالية ، فى شيء آخر . يقول ماركس «واذا أسقطنا من اعتبارنا القيمة الاستعمالية

للسلع ، تبقت لنا خاصية مشتركة ، وهى كون السلع منتجات عمل* (١) فقيمة السلعة يعينها مقدار العمل الانسانى المبذول فى انتاجها .

وطالما كان التبادل غير كثير الحدوث فان المنتجات يجرى تبادلها وفق نسب هـى وليدة الصدفة . فلو قابل صياد بدائى أحد أفراد قبيلة أو جماعة زراعية وتبادل معه بعض اللحم بالحب فالنسبة تعينها ظروف عرضية . ولكن ينمو التبادل تغيرت الامور تغيرا أساسيا . فيتخطم الاقتصاد الطبيعى اقتربت نسبة التبادل باستمرار من مقدار العمل المبذول فى الشئ الذى هو موضع التبادل . ففى ظل انتاج السلع البسيط حينما يستبدل فلاح بعض الحب بفأس من عمل صانع ، فانه يعطى الاخير مقدارا من الحب يمثل بصفة تقريبية نفس مقدار العمل الذى أنفق فى صنع الفأس . واليك الصورة التى يصور فيها انجاز تبادل السلع وفقا لقيمتها فى أحوال انتاج السلع البسيط قبل قيام الرأسمالية « كان فلاح العصور الوسطى يعرف بطريقة دقيقة نوعا مقدار العمل اللازم لانتاج الاشياء التى يحصل عليها بالتبادل . فكان الحداد وصانع العجلات يشتغلان على مرأى منه كما فعل الحائك والحذاء اللذان كنت أراهما فى عهد صباى يمران من كوخ الى آخر بين فلاحى اقليم الرين لصنع الملابس والاخذية من قماش وجلد عملا فى البيت . وكان الفلاح والذين يشتري منهم من طائفة العمال ، وكانت السلع التى يتبادلها الفريقان من ثمرة عملهم . فماذا كانوا ينفقون فى سبيل انتاج هذه الاشياء ؟ العمل ولا شئ سواه ، ولم ينفقوا فى استبدال أدوات العمل وفى انتاج المادة الاولية وصنعها سوى قوتهم فى العمل . فكيف كانوا يجرون التبادل بين منتجاتهم وما أنتجه غيرهم الا بالنسبة الى مقدار العمل المبذول ؟ لم يكن ما بذل من عمل فى هذه المنتجات المقياس الموحد لتعيين الاحجام التى ينطوى عليها التبادل تعيينا كميا فحسب ، بل لم يكن أى مقياس اخر موضع التفكير . أو هل يصدق أحد أن الفلاح والصانع كانا على قدر من الغباء بحيث يبادلان شيئا استغرق انتاجه عمل عشر ساعات

(١) رأس المال : المجلد الاول ص ٤

بشيء لم يستغرق عمله سوى ساعة واحدة ؟ ففي خلال فترة الاقتصاد الطبيعي الريفي بأسره لم يكن هناك ثمت نوع من التبادل ممكنا سوى ذلك الذي تميل فيه مقادير السلع المتبادلة الى أن تقاس بمبلغ العمل الذي تضمنه .

ويصدق نفس الامر على تبادل منتجات الفلاح بمنتجات صناع المدينة . وفي أول الامر يقع هذا بطريقة مباشرة دون وساطة التاجر في أيام السوق بالمدن حيث يبيع الفلاح منتجاته ويحصل عيلى مشترياته . وهنا لا يعرف الفلاح ، التي يشتغل فيها الصانع فحسب ، وإنما يعرف الاخير أحوال عمل الفلاح ، لانه هو لا يزال فلاحا الى حد معين ، اذ أنه لا يملك حديقة خلفية لانتاج الخضر وأخرى للفاكهة فقط، وإنما يملك كذلك احيانا قطعة من الارض الزراعية وبقرة أو بقرتين وخنازير ودجاج وغير ذلك ، (١) .

وحقائق كثيرة واضحة تدعم حقيقة كون السلع يجرى تبادلها حسب ماتنطوى عليه من عمل . فهناك سلع هبط ثمنها نوعا لان التقدم الفنى الحديث قلل مقدار العمل المطلوب لانتاجها . فالالمنيوم الذي تصنع منه أدوات المطبخ وأشياء اخرى كثيرة كان منذ عقود قلائل أعلى من الفضة ثمان أو عشر مرات اذ كان الكيلو جرام الواحد منه يتكلف ٢٢٥ ريالا ، ولكن بتقدم العلم الكهربى صار من المستطاع انتاج هذا المعدن بعمل أقل قدرا بحيث هبط سعر الكيلو قبل الحرب الى ٢٧ سنتا أى أرخص ألف مرة مما كان قبلا . ويرجع رخص ثمنه الى هذا الحد الى قلة مايتطلبه انتاجه من عمل . ومن هذا نرى أن قيمة السلعة تتوقف على مقدار العمل المبذول في انتاجها . فاذا أنتجنا كمية أكبر من السلع بنفس المقدار من العمل لتحديثنا عن ازدياد انتاجية العمل . ومن جهة أخرى لو أنتجنا مقدارا أقل لتحديثنا عن تناقص انتاجية العمل . وفي الواقع ان ازدياد انتاجية العمل معناه نقص فى مقدار مايجب بذله من العمل لكى ننتج سلعة معلومة . ونتيجة لهذا يكون هناك نقص فى القيمة وتكون كل سلعة من هذا النوع المعين أرخص . وعلى النقيض من هذا فان النقص فى الانتاجية ينتج سلعا أعلى . ولذا يقال ان

(١) انظر (Oh Capital) ص ١٠٤

انتاجية العمل وقيمة كل وحدة من السلع المنتجة ذات علاقة عكسية (أى إذا ارتفع الواحد هبط الآخر والعكس) ، واليك مايقول ماركس «ان قيمة السلعة •• تختلف •• بنسبة عكسية الى انتاجية العمل الذى تنطوى عليه» (١) • فالسلعة تستمد قيمتها من العمل الذى يبذل فى انتاجها ، وما هذه القيمة سوى مقدار محدود من وقت العمل الذى تشتمل عليه السلعة • ولكن القيمة لا تظهر فى حالة التبادل بين سلعة وأخرى • لنفرض أن مقدار من العمل الذى يتضمنه طن من الحديد هو نفسه الذى فى كيلو جرام من الفضة ، فاذن يكون طن الحديد مساويا فى قيمة للكيلو من الفضة • فقيمة السلعة المعبر عنها بمقارنتها بقيمة سلعة أخرى هى القيمة التبادلية لهذه السلعة • فالقيمة التبادلية هى الشكل الذى تبدو به القيمة • وفى الوقت ذاته ينبغى أن نتذكر بجلاء أنه فى هذا الشكل لا يكون لدينا سوى القيمة التى تمثل وقت العمل الذى تضمنته السلعة •

وفى حالة الشكل الراقى من إنتاج السلع حيث يجرى التبادل بطريقة النقود ، تقارن السلعة بمبلغ محدود من النقود ، أى أن قيمة السلعة يعبر عنها بعبارات التقدي ، وتصبح القيمة التبادلية هى ثمن السلعة • **فالثمن ليس سوى قيمة سلعة معبرا عنها بالنقود •**

العمل العام والخاص : لكى نفهم التناقض الكامن فى السلع نرى من الضرورى أن نلاحظ الخواص التى تميز العمل الذى ينتجها • فعين يتبادل الناس السلع فانهم يوازنون بين أشد أنواع العمل اختلافا • فعمل الاسكافي يختلف كثيرا عن عمل الحداد ، وجه الشبه قليل بين عمل كل من المعدن والحائك • وكل سلعة مفردة تحتوى على عمل مهنة معينة أو فرع معين من الصناعة • والشئ المشترك بين كافة السلع هو العمل الانسانى بوجه عام أو كما يعبر عنه أحيانا بالعمل الانسانى العام (المجرد) تميزا له عن العمل الخاص (النوعى) لكل فرع على حدة من فروع الصناعة •

«ان قوة العمل لمجتمع معلوم كلها ممثلة فى المجموع الكلى لقيم

(١) «رأس المال» المجلد الاول ص ٧ •

كافة السلع ، هي نفس قوة العمل الانساني ، وهذا تثبته الملايين من عمليات التبادل (١) وكل سلعة معينة لايمثل سوى جزء محدود من قوة العمل العامة هذه .

والعمل الخاص ينتج قيمة استعمالية فهو في حالة الاسسكافي ينتج أحذية ، وفي حالة المعدن فحما . وقيم السلع تعبر ببساطة عن العمل الانساني أى المقادير التى تبذل منه بوجه عام فى ظل انتاج السلع .

«فمن جهة ، اذ تحدثنا من الناحية الفسيولوجية ، يكون العمل كله بذلا لقوة العمل الانساني . وبصفته عمل انساني عام متماثل فهو يخلق قيم السلع ويكونها . ومن جهة أخرى كل العمل عبارة عن انفاق قوة العمل بشكل مخصوص ولهدف محدود . وهو بهذه الصفة ، صفة العمل الخاص النافع ، ينتج قيمة استعمالية» . (٢)

ونفس العمل يكون عاما وخصوصا فى انتاج السلع . فهو خاص من حيث أنه ينتج قيمة استعمالية ، وعام من حيث أنه ينتج قيمة فممن جهة ينتج كل منتج قيمة استعمالية محدودة كالأحذية والفحم والقماش الخ، وهذا يمثل العمل النوعي للحداء والمعدن والغزال الخ . ولكن نفس هؤلاء من جهة أخرى ينتجون قيمة الاحذية والفحم والقماش . فهم ينتجون هذه لايقصد استعمالهم المباشر لها ، بل لغرض التبادل فى السوق . هم ينتجون الاحذية والفحم والقماش كسلع ذات قيمة ، والقيمة ينتجها العمل الانساني المجرد العام .

وتبدو السلع منذ البداية فى طبيعتها المزدوجة ، أى بصفتها قيمة استعمالية وقيمة . ونرى الآن ان العمل أيضا ، العمل المتجسم فى هذه السلع والذى يستخدم فى الانتاج الرأسمالى ، ذو صفة مزدوجة . ويظهر الفرق بين نوعي العمل الخاص والعام فى التناقض

(١) لينين : Marx-Engels Marxism ص ١٦

(٢) ماركس : رأس المال المجلد الاول من ١٤ .

الذى بين القيمة الاستعمالية والقيمة • فالاولى نتيجة العمل الخاص ،
والثانية نتيجة العمل العام •

ومن الواضح تماما أن أنقسام العمل الى خاص وعام لا وجود له
الا فى **انتاج السلع** • وهذه الطبيعة الثنائية للعمل تظهر التناقض
الاساسى لانتاج السلع • ففى انتاج السلع يصبح عمل العضو الفرد
من المجتمع جزءا من المجموع الكلى للعمل الاجتماعى ، كما يكون من جهة
أخرى العمل الخاص الفردى الذى يقوم به عمال مختلفون كل منهم
منفصل عن الاخر • ومن الجلى اذن أن التناقض بين العمل العام والخاص
لا ينشأ الا مع انتاج السلع ويزول باختفائه •

ان الرجل الذى ينتج مادة ليستعملها مباشرة أى يستهلكها
بنفسه إنما يخلق **منتجا لسلعة** • وهو بصفة منتج يمد نفسه بما يحتاجه
لاتكون له علاقة بالمجتمع • ولكن لكى ينتج الانسان سلعة لا يكفى أن
ينتج مادة تشبع حاجة اجتماعية ، بل ينبغى أن يكون نفس عمله جزءا
من المجموع الكلى لما يبذل المجتمع من عمل ، وأن يكون خاضعا لتقسيم
العمل فى داخل نطاق المجتمع • فهو لا يكون شيئا بغير القسم الاخر من
العمل وهو اللازم لجمعهما وتوحيدهما» • (١)

وفى اقتصاد السلع لا يميل عمل كل عامل الا جزءا فقط من
العمل الاجتماعى بوجه عام • فعمل كل غزال أو معدن أو ميكانيكى
يصبح حلقة من سلسلة الانتاج الاجتماعى العامة ، وكل عمل على
حدة يكون حلقة فى هذه السلسلة • وفى الوقت ذاته كل عمل على
انفراد فى انتاج السلع يكون **مستقلا** • ويصبح عمل الافراد اجتماعيا
بمعنى ان لكل منتج اتصالا بالاف غيره فى عمله • غير ان عمل الافراد
غير المرتبط احدهم بالآخر ليس منسقا على نطاق اجتماعى
شامل ، بل بالعكس عمل العمال الفرديين منفصل عن بعضه ومبعثر
ان انتاج السلع نظام من العلاقات الاجتماعية فيه ينتج مختلف
المنتجات متنوعة (التقسيم الاجتماعى للعمل) وفيه تتعادل هذه
المنتجات بعضها مع بعض فى التبادل • (١)

(١) ماركس «القيمة والثمن والربح» ص ٤٣ •

(١) لينين Marx-Engels Marxism ص ١٦ •

هذا التناقض الذي ينحصر في الطبيعة الاجتماعية للعمل الفردي للمنتجين المستقلين بعضهم عن بعض ، ينشأ مع انتاج السلع ويختفي معه . وهذا التناقض معدوم في الاقتصاد الطبيعي . لنفرض وجود اقتصاد زراعي في ركن بعيد من عزل العالم . فهذا الاقتصاد منفصل انفصالا يكاد يكون تاما عن بقية العالم ، وكل ما يحتاج اليه يتم انتاجه في المزرعة فهنا ليس العمل جزءا من عمل المجتمع بوجه عام ، بل انه ذو طبيعة فردية منفصلة عن غيرها ومتميزة بذاتها ، وعلى ذلك فلا وجود هنا للتناقض الذي يتميز به انتاج السلع . ومع هذا بو نظرنا للمجتمع الاشتراكي وجدنا أن اعتماد عمل أعضاء المجتمع بعضه على بعض أعظم بالقياس الى الرأسمالية ، ولكن لا وجود هنا كذلك للتناقض الذي يتميز به انتاج السلع . فعمل كل صانع أصبح اجتماعيا أى صار جزءا من نظام من العمل العام ، وزالت صفته المنفصلة المبعثرة ، وأصبحت ثمرة عمل الجميع ملكا للمجتمع بوجه عام لا ملكا للملاك الفرديين .

العمل اللازم اجتماعيا : اذا كانت قيمة السلعة يعينها مقدار العمل المبذول في انتاجها ، فقد يتراءى أنه كلما زاد خمول العامل أو قلت مهارته زادت قيمة السلعة . لنفرض وجود حذائين يشتغلان جنبا الى جنب ، وأحدهما سريع كفاء يصنع زوجا من الاحذية في اليوم الواحد ، وثانيهما كسول سكير يتم عمل الزوج في أسبوع . فهل معنى هذا أن ما يعمله الثاني أكبر قيمة مما يصنع الاول ؟

حين نقول ان قيمة سلعة يحددها مبلغ العمل المتجسم أو المتبلور فيها فاننا نقصد كمية العمل الضرورية لاننتاجها في حالة معينة من المجتمع ، وفي ظل متوسط ظروف انتاج اجتماعية معلومة ، وبقدر متوسط معلوم من النشاط الاجتماعي ، وبقدر متوسط من مهارة العمل المستخدم . ففي انجلترا حينما أخذ النول البخارى ينافس اليدوى أصبح نصف وقت العمل السابق لازما لتحويل مقدار معلوم من الغزل الى ياردة من القطن أو القماش . والغزال المسكين الذي يستخدم النول اليدوى يشتغل ١٧ أو ١٨ ساعة يوميا بدلا من ٩ أو ١٠ ساعات كما كان يفعل من قبل . وبرغم هذا فما أنتجه عمل ٢٠ ساعة لا يمثل الا عشر ساعات عمل اجتماعية أو عشر ساعات من العمل اللازم اجتماعيا

لتحويل مقدار معين من الغزل الى نسيج • فالذى أنتجه في عشرين ساعة لم تكن له اذن قيمة أكبر مما كان ينتجه في عشر ساعات • (١)

ومن هنا يظهر أن قيمة السلعة تتوقف لاعلى ما أنفق في انتاجها من عمل في كل حالة على حدة ، وانما على العمل اللازم في المتوسط لانتاجها ، أو كما يقال له على المستوى الاجتماعى أو العمل اللازم اجتماعيا •

العمل البسيط او نعمل الحاذق : ويجب التمييز بين العمل البسيط والعمل الحاذق • لنضرب مثلا من البناء وصانع الساعات • فلا يمكن المساواة بين ساعة من عمل كل منهما ، ولماذا ؟ لان تعلم حرفة البناء لايفتضى وقتا طويلا فى التدريب والاعداد ، فهو عمل بسيط يسهل تعلمه • يستطيع أى شخص أن يكون بناء (أو قلم عاديا) • أما صانع الساعات (أو الكيماوى) فسأله أخرى اذ تلزمك ثلاث سنوات مثلا لتعلم هذه المهنة • فاذا كان من يريد أن يكون فى المستقبل صانعا للساعات يقرر قضاء وقت طويل فى تعلم الصنعة ، فلانه يتوقع أن ينال جزاءه فيما بعد • وكيف ؟ بأن يحصل مقابل الساعة التى أنفق فى صنعها عشرين ساعة على سلع ينتجها العمل البسيط أو غير الحاذق فى ثلاثين ساعة مثلا • ففى هذه الحالة تكون ساعة من العمل الحاذق (أو المعقد كما يطلق عليه) تعادل فى السوق ساعة ونصف ساعة من العمل البسيط •

ماذا كان يحدث لو لم يكن هناك فرق فى التبادل بين ساعة من نوعى العمل ؟ فى هذه الحالة يتناقص كثيرا عرض العمل الحاذق فيقل عدد صانعى الساعات والكيماويين وأمثالهم من العمال الحاذقين ، وبذلك ينقص عدد الساعات والمواد الكيماوية الخ فى السوق وترتفع أثمان مثل هذه السلع ، وهنا تعود ساعة من عمل صانع الساعات فتساوى ساعة ونصف ساعة بل وساعتين من العمل البسيط • واذن يصبح من المفيد ثانية تعلم حرفة حاذقة •

السوق والمناقشة : رأينا أن قيمة السلعة يحددها مقدار العمل

(١) ماركس «القيمة والتمن والربح» ص ٤٢ •

اللازم اجتماعيا والمبدول في انتاجها • فهل معنى هذا أنه في ظل نظام انتاج السلع يمكن دائما تبادل كل سلعة بقيمتها الكاملة ؟ بالطبع الجواب بالنفي ، اذ لكي يتحقق هذا لابد لكل سلعة يتم انتاجها أن تجد مشتريا لها في الحال ، أى من الضروري أن يتوازن العرض والطلب دائما • فهل ممكن أن يحدث هذا حقيقة ؟

ليس فى نظام انتاج السلع أى جهاز يعين للمنتج الفردى أى السلع ينتجها ولا مقاديرها • وطالما كان الشطر الاعظم من الانتاج يراد به الاستعمال العاجل ولا يتسرب الى السوق سوى نصيب ضئيل من الفائض ، فان الدور الذى يلعبه السوق لا يكون عظيما جدا • ولكن باتساع نطاق انتاج السلع تزداد أهمية السوق أكثر فأكثر •

وكل منتج سلعة يعمل متحملا للخطر بنفسه ، فهو لا يعرف ان كان عليها طلب الا بعد انتاجها وعرضها فى السوق • وثمان السلعة هو التعبير النقدي عن قيمتها • ولكن الثمن يتقلب دائما حسب أحوال السوق ، فيحدث نضال حول ثمن السلعة فى السوق بين البائع والمشتري ، والذى يعين الثمن الذى تباع به السلعة هو المنافسة بين البائعين من جهة وبين المشترين من جهة أخرى • وعلى ذلك فثمان السلعة لا يطابق قيمتها دائما ، فهو أحيانا أعلى وأحيانا أقل من قيمتها ومع ذلك تظل القيمة المركز أو المحور الذى يدور حوله الثمن •

فاذا كان الناتج من السلعة أكثر من الطلب عليها فان العرض يفوق الطلب وبدا يهبط ثمن السلعة دون قيمتها ، ومعنى هذا أن المنتج لسلعة ما لن يحصل على جزاء مقابل ما بذل من عمل ، ويكون خيرا له لو توافر على انتاج سلعة أخرى يكسر عليها الطلب • بذلك يقل انتاج السلعة الاولى ، ولكن تصبح اذ ذاك العلاقة بين العرض والطلب أكثر فائدة لها ، وبعد لحظة قد يعلو ثمنها ثانية الى مستوى قيمتها أو أعلى من ذلك •

بهذه الطريقة وحدها أى بواسطة هذه التقلبات المستمرة يتحقق قانون القيمة • فالسلع لا تباع بقيمتها الا اذا تساوى العرض والطلب وهو أمر نادر الوقوع •

« ان نظرية القيمة تفترض ، ويجب أن تفترض ، وجود عرض

وطلب متساويين ، ولكنها لاتدعى أن مثل هذه المساواة ملحوظة أو يمكن أن تكون ملحوظة في المجتمع الرأسمالي» • (١)

ويظهر قانون القيمة كأنه قوة عمياء في السوق ، ويجب على كل منتج فردى أن يرضخ لهذه القوة العمياء التي تشبه سقوط بيت كما قال ماركس • ومعنى هذا أن المنتج لا يستطيع مطلقاً أن يعلم مقدما ما يتطلبه منه السوق ذو القوة القاهرة • فقانون القيمة يؤدي وظيفته وعمله من وراء ظهر المنتج الفردى ، وانتاج السلع كما رأينا يتميز بالفوضى أى بانعدام أى نظام أو أية خطة واعية يسير عليها المجتمع بوجه عام • ان قانون القيمة يعمل كقوة غير شخصية وغير واعية فى مجتمع تسوده فوضى الانتاج •

نمو التبادل وأشكال القيمة : نعلم من الفصول المتقدمة أن انتاج السلع بصورته النامية لم ينشأ دفعة واحدة ، بل بالعكس يقـسـوض التبادل تدريجيا للاقتصاد الطبيعي السابق ويحطمه ، وقد امتد التحول من الانتاج الطبيعي الى اقتصاد السلع قرونا كثيرة •

وفى ظل اقتصاد السلع النامى لايجرى التبادل بين سلعة وأخرى مباشرة • فالسلع تشتترى وتباع أى تحول الى نقود وهى الشكل الذى تبدو به قيمة السلع • ومع هذا فلكى نفهم الشكل النقدى للقيمة ينبغى لنا أن نلم بالاشكال الاقل نموا والتي كانت مطابقة للمراحل المتقدمة من تطورات انتاج السلع والتبادل •

حينما لايزال الانتاج محتفظا بصفته الطبيعية أولا ويتم التبادل بفعل الصدفة ، فان لدينا هنا الشكل الاول الفردى والعرضى من القيمة ، فتستبدل سلعة بأخرى كجلد حيوان مثلا برمحين • تلك الظواهر المميزة التى تصير بارزة واضحة حينما يبلغ التبادل وانتاج السلع أقصى درجات نموها وتوسيعها ، نجدها فى حالة نواة فى هذا الشكل من القيمة الذى لايزال غير تام أم متطور •

فى ذلك المثل يصلح الشكل البسيط للقيمة تعبيراً عن قيمة الجلد، ويعبر عنه على هيئة رمحين • ونرى ان قيمة الجلد لايعبر عنها مباشرة

(١) لينين Article on the Questions of the Markets

واتما بطريقة نسبية أى بالنسبة الى قيمة الرمحين • فالرمحان هنا يقومان بوظيفة معادل جلد واحد ، أى أن قيمة الجلد يعبر عنها بواسطة القيمة الاستعمالية لرمحين •

هكذا نرى أن القيمة الاستعمالية لسلعة واحدة (رمحان) تصلح للتعبير عن قيمة سلعة أخرى (جلد) • فالقيمة والقيمة الاستعمالية ينقسمان ، أى أن القيمة منفصلة عن القيمة الاستعمالية • فهنا يبدو الجلد على أنه قيمة ، والرمحان على أنهما قيمة استعمالية • وتصبح قيمة الجلد منفصلة عن قيمتها الاستعمالية وتصير معادلة لسلعة أخرى • ومن هذا نستخلص أن قيمة السلعة لايمكن أن نعبر عنها بعبارات من ذاتها فقط ، وانما للتعبير عن القيمة لابد من وجود شكل جسمى لسلعة أخرى أى معادل • وحتى فى الشكل البسيط للقيمة فان المظهر المميز لمعادل السلعة هو صلاحية القيمة الاستعمالية لهذه السلعة للتعبير عن نقيضها - وهو القيمة •

• ان جسم السلعة التى تقوم بدور المعادل يظهر كأنه الصورة المادية التى يتجسم فيها العمل الانسانى بصفته العامة (المجردة) ، وهو فى الوقت ذاته ثمرة عمل خاص نافع من نوع معين» (رأس المال ص ٢٧) • وتبعاً لذلك يصلح العمل الخاص للتعبير عن العام ، والعمل الفردى للتعبير عن العمل الاجتماعى •

ولا يوجد الشكل البسيط للقيمة الا طالما كان للتبادل طابع مفرد عرضى لاغير • وبمجرد ازدياد نمو التبادل يتحول هذا الشكل للقيمة الى الشكل الكلى أو المتمد لها الذى فيه لاتعارض سلعتان فحسب ، بل تتعادل سلع كثيرة الواحدة للآخرى • فى هذا الشكل يمكن تبادل كل سلعة لامع سلعة أخرى فقط بل مع مجموعة من السلع • ومثال ذلك أنه يمكن تبادل الجلد لامع رمحين فقط بل مع زوج من الاحذية ومجذاف وقطعة من القماش أو زكبية من القمح • وبناء على هذا يبدو الشكل الكلى أو المتمد للقيمة على الوضع التالى :-

$$\left. \begin{array}{l} \text{رمحان} \\ \text{زوج من الاحذية} \\ \text{مجداف} \\ \text{قطعة من القماش} \\ \text{زكبية من القمح الخ} \end{array} \right\} = \text{جلد واحد}$$

فلدينا هذا الشكل من القيمة حينما يجرى عادة تبادل بعض منتجات العمل كالماشية مثلا مع سلع أخرى متنوعة ، لاعلى سبيل الاستثناء ، بل كقاعدة عامة .

والشكل المتمدد مرحلة أعلى من تطور شكل القيمة . فقيمة سلعة واحدة يعبر عنها فى سلع مختلفة ملك أفراد مختلفين ، وهنا يزداد وضوح الانقسام بين القيمة والقيمة الاستعمالية ، فقيمة الجلد توقف فى موقف مضاد لقيمتها الاستعمالية ، كشيء مشترك بالنسبة الى مجموعة من السلع الأخرى . ومع هذا حتى الشكل المتمدد للقيمة لا يشبع الطلب الذى يزداد بنمو التبادل .

ونمو التبادل يزيد من وضوح عيوب نظام التبادل هذا والتي يقضى عليها الشكل الاعظم نموا للقيمة وهو الشكل العام الذى ينمو بالطبع من الشكل الكلى أو المتمدد . وفى الشكل المتمدد يكثر تبادل السلعة الواحدة وبذلك نجد التعبير عن قيمتها فى مجموعة من السلع الأخرى . لنفرض أن هذه السلعة هى الماشية ، ولنفرض أن ثورا واحدا يستبدل بقارب واحد وثلاثة أزواج أحذية وثلاث زكائب قمح وعشرين سهما الخ . ماعلينا الا أن نعكس هذه السلسلة من علاقات التبادل حتى يكون لدينا شكل المعادل العام للقيمة هكذا :

$$\text{ثور واحد} = \left\{ \begin{array}{l} \text{قارب واحد} \\ \text{ثلاثة أزواج أحذية} \\ \text{ثلاثة زكائب من القمح} \\ \text{عشرون سهما الخ} \end{array} \right.$$

فى الشكل المعادل العام يعبر عن جميع السلع بسلعة واحدة

تقوم بوظيفة **المعادل العام** ، وهذه السلعة تؤخذ متبادل أى سلعة أخرى وبدا نزول الصعوبة التي تصحب الشكل الكلي أو المتعدد . وهنا يصبح انفصال القيمة عن القيمة الاستعمالية أعظم . ان كافة السلع يعبر عن قيمتها بسلعة واحدة ، وبذا تصبح وظيفة سلعة واحدة التعبير عن قيمة كافة السلع الأخرى . وهكذا ينقسم عالم السلع بأسره الى مجموعتين متعارضتين : تشمل الأولى المعادل العام وحده ، وتضم الثانية كافة السلع الأخرى .

ولا يختلف شكل القيمة النقدي الا اختلافا طفيفا عن هذا الشكل العام . وحين تصبح المعادن النفيسة (الذهب والفضة) المعادل العام بصفة نهائية مقررة فهنا الانتقال من الشكل العام للقيمة الى شكلها النقدي . وفي الأخير تجد أن الوظيفة الاجتماعية المخصوصة أى التعبير عن قيمة كافة السلع تتجسم فى سلعة واحدة معينة هذه السلعة (الذهب والفضة) لها الغلبة فى عالم السلع . وقبل أن يصبح الذهب نقودا يجب أن يكون سلعة أولا . ولكن اذ يصبح نقودا فانه يكتسب خواص جديدة تتصل بالدور الذى يقوم به كنقود .

القيمة علاقة اجتماعية مخصصة بين الاشخاص يعبر عنها كعلاقة بين أشياء وقيمة السلعة لا يمكن التعبير عنها بعبارات من ذاتها، بل بمساعدة سلعة أخرى ، فعلاقة التبادل بين سلعة وأخرى ، أى **قيمتها التبادلية** ، تصلح للتعبير عن قيمتها . وقد رأينا تطور شكل القيمة من البسيط الى النقدي ، وهذا التطور مرتبط بتطور المتناقضات الكامنة فى السلع والمتناقضات بين القيمة الاستعمالية والقيمة تزداد ظهورا ووضوحا فى عملية تطور التبادل وأشكال القيمة الملائمة له ، وهذا التناقض يكون أتم تعبيراً فى النقود . وتصبح النقود الوسيلة الوحيدة والعامة للتعبير عن القيمة ، وكافة السلع الأخرى توازن النقود كقيمة استعمالية .

وثنية السلع - فى الانتاج الاشتراكي الموجه من الواضح لكل عامل أنه جزء من جسم منظم ، وفى ظل الاشتراكية تصبح علاقات الانتاج بين الناس واضحة جلية ، وتكون العلاقة صالحية بين كل صانع ومشروع فردى وبين كافة العمال والمشروعات الأخرى ، بخلاف الحال فى مجتمع يسوده انتاج السلع ، اذ فيه تبدو علاقات الانتاج بين الناس كأنها علاقات بين أشياء .

إذا باع حذاء زوج أحذية صنعه ثم اشترى بما حصل عليه من نقود خبزا لنفسه وأسرته ، فهنا علاقة انتاج محدودة ، أى علاقة محدودة بين أناس حسب الانتاج • والخبز الذى صنعه الخباز يحقق حاجيات الحذاء ، وربما تجد الاحذية التى صنعها الاخير فى سبيلها الى الخباز ، ويستتبع هذا أن عمل كل من الخباز والحذاء ضرورى لاشباع حاجيات كل منهما • واذن هناك علاقة محدودة بين الرجلين ، علاقة محدودة تبعا للانتاج • ولكن كيف تظهر هذه العلاقة ، وفى شئ يعبر عنها ؟ لقد رأينا ذلك • انها تبدو فى عملية التبادل ، اذ السلع أشياء تنتقل من منتج الى آخر ، فالخبز ينتقل من الخباز الى الحذاء ، والاحذية من الحذاء الى التاجر ثم الى نفس الخباز • ومع هذا فالسلع لاتقف عند حد الانتقال من يد الى اخرى ، اذ نعلم أن الحذاء لايتنازل عن الحذاء الذى صنعه الا بعد تسلمه مقدار من النقود يتماثل معه - أى ثمن الحذاء ، وكذلك يتصرف الحذاء بنفس الطريقة • وعلى ذلك فى نظام انتاج السلع تظهر علاقات الانتاج بين الناس كأنها حركة أشياء هى السلع •

القيمة هى العلاقة بين أشخاص ينتجون السلع ، ولكن هذه العلاقة تبدو كأنها علاقة بين أشياء - سلع • وعلاقة الانتاج هذه يخفيها غطاء مادي ، وتختفى خلف حركة أشياء • وتبدو قيمة السلعة كأنها خاصية طبيعية للسلعة شأنها فى ذلك شأن لون أو وزن السلعة ، فيقال مثلا أن هذا الخبز يزن نصف رطل ويساوى خمس سنتات • تصبغ السلعة شيئا محيرا جدا ، ومصير المنتج وثيق الصلة بما أنتجه • فاذا لم يبيع الحذاء الاحذية ظل بلا خبز ، واذا هبط ثمن الاحذية لاشترى مقدارا أقل من الخبز • لماذا لا يستطيع الحذاء بيع الاحذية ؟ أو لم يحصل مقابلها هذه المرة على أقل مما حصل عليه قبلا ؟ ذلك راجع الى التغييرات التى طرأت على الحياة الاقتصادية ، أى فى علاقات الانتاج بين الناس فى مجتمع رأسمالى ، كان تحدث أزمة أو يقل كثيرا شراء العمال للاحذية بسبب خفض فى أجورهم • غير أن السبب الحقيقى سيظل خافيا زمنا طويلا على الحذاء ، وان كشفه فبطريق خاطيء ، لان العلاقة بينه وبقية العالم المنتج متركزة فى سلعته وهى الاحذية ، أى فى قيمتها التى تحققت فى السوق •

ان كون علاقات الانتاج بين الناس حسب الانتاج تتخذ مظهر علاقات بين أشياء هي السلع ، وأن السلع لهذا تكتسب خواص اجتماعية مخصوصة - هذا كله ندعوه وثنية السلع . ففي ظل الرأسمالية تستتر علاقات الانتاج كلها بين الاشخاص فى المجتمع تحت ستار من الأشياء . وتبدو كافة علاقات الانتاج بين الاشخاص فى الرأسمالية كعلاقات بين أشياء أى لها ارتباط بها . وهذا يخفى معنى العلاقات الرأسمالية الحقيقى ، وصفتها الحقيقية ، ويعطيها مظهرا صوريا خداعا ولهذا من المهم أن نكشف لغز الوثنية الذى يتخلل كافة العلاقات فى ظل الرأسمالية ونفهمه . وماركس أول من حل اللغز وأوضح العلاقات الاجتماعية بين الاشخاص ، حيث لم يكن ملاحظا حتى عهده سوى الخواص الخفية للأشياء وحدها . وهو أول من أبان أن القيمة علاقة اجتماعية بين الناس فى ظل نظام انتاج السلع .

• يبدأ الاقتصاد السياسى بالسلع ، ومنذ اللحظة التى يبادل فيها الأفراد أو الجماعات البدائية سلعة بأخرى . فالمنتج الذى يظهر فى التبادل هو سلعة فقط لان علاقة بين شخصين أو جماعتين تتصل بالشئ أى المنتج ، وهى العلاقة بين المنتج والمستهلك اللذين لم يعودا هنا متحدين فى نفس الشخص . وهنا لدينا مثال لحقيقة تسرى فى الاقتصاد كله وتسبب ارتباكا كاملا فى عقول الاقتصاديين البورجوازيين وهى أن الاقتصاد لايعنى بالأشياء وانما يعالج العلاقات بين الاشخاص ثم بين الطبقات . هذه العلاقات تتصل دائما بأشياء وتبدو كأشياء . هذه العلاقة المتداخلة التى أدركها بعض الاقتصاديين فى حالات متفرقة، هى ماكشف ماركس عن أهميتها للاقتصاد السياسى وبذلك يسر وأوضح أصعب المسائل بحيث يستطيع الاقتصاديون البورجوازيون أنفسهم ادراكها، • (١)

دور النقود فى نظام انتاج السلع : يندر اليوم التبادل المباشر بين سلعة وأخرى ، فالمنتج عادة يبيع ماينتج من سلعة مقابل نقود يشتري بها سلعا يحتاجها . فلم نتحدث إذن عن تبادل السلع ؟ الحقيقية هى أن النقود تقوم فعلا بدون الوسيط . والرأسمالى يبيع منتجاته

بمبلغ محدود من النقود ، ولكنه لا يهتم بالنقود لذاتها ، بل لانها تمكنه من شراء المادة الخام والالات واستئجار العمال وتوسيع نطاق الانتاج . وهناك أختلاف أساسى بين تبادل السلع بواسطة النقود وتبادلها المباشر ، واستعمال النقود يعمل على نمو وازدياد المتناقضات الكامنة فى السلع . ولم يأت استعمال النقود نتيجة اتفاق أو رضا ، وانما حدث ذلك من تلقاء ذاته ، اذ بها وحدها يمكن تحقيق العلاقات الاجتماعية الشاملة الجوانب والقائمة بين المنتجين الفرديين فى ظل نظام انتاج السلع . وقد رأينا التناقض بين العمل الخاص والعام معبرا عنه بالتناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة . وباستعمال النقود يزداد التناقض وتتخذ السلعة صفة مزدوجة وهى كونها سلعة ونقودا . وفى التبادل يحصل مالك السلعة مقابلها . على نقود تتضمن قيمة السلعة وبهذا يعبر عن قيمة السلعة بثمنها أى بمقدار محدود من النقود . ولا يكفى انتاج السلعة بل لابد من تبادلها ، وبيعها أى تحقيق ثمنها . وعدم امكان بيعها معناه أن المنتج بذل عمله عبثا .

والنقود سلعة عامة ، والمعادل العام ، والصورة التى تتجسم فيها القيمة ، ويتجسم فيها العمل العام . فهى الطابع الذى يدمج به السوق السلع بطابع اعتراف المجتمع بها ، وتحويلها من منتجات عمل خاص الى منتجات عمل اجتماعى . ولكن هنا يكن خطر عدم امكان تحويل سلعة المنتج الى نقود ، فاذا استحال عليه ذلك كان معناه أن عمله الخاص الفردى لم يصبح جزءا من العمل الاجتماعى ، وأنه نتيجة لفوضى الانتاج أنفق عبثا ما يملك من عمل ومادة أولية وآلات فى انتاج سلعة لا يستطيع بيعها . وواضح أن وثنية السلع أشد وضوحا فى النقود . وفى انتاج السلع الرأسمالى تكون كافة علاقات الانتاج الاجتماعى ذات بريق ذهبى أو فضى ، فتعزى الى النقود قوى خارقة للطبيعة «ونظرا لكون النقود نمرة تطور اجتماعى فانها تكتسب قوة غير عادية فى المجتمع . وفى هذا يقول لينين « نظرا لكون النقود أعلى ثمار تطور التبادل وانتاج السلع فانها تستر الصبغة الاجتماعية للعمل الفردى ، والصلة الاجتماعية بين مختلف المنتجين الذين يجمع بينهم السوق» . (١)

(١) Marx-Engels-Marxism, Karl Marx ص ١٧ .

وتلعب النقود دورا هاما فى الانتقال من انتاج السلع الصغير الى الرأسمالية • والسادة الذين أثروا باجتناء الثروة بأى سبيل •
انما يجمعونها على هيئة نقود • فرأس المال ينشأ أولا على شكل نقود •

وظائف النقود : وظائف النقود كثيرة فى اقتصاد السلع ، فكل سلعة تباع بمبلغ محدود يدعى **ثمن السلعة** الذى هو اذن القيمة معبرا عنها بالنقود • وتقاس السلعة بالنقود ، وهذا المقياس مقدمة لتبادل السلعة أى شرائها وبيعها • وقبل شراء السلعة أو بيعها يجب أن نعرف ثمنها ، وهكذا تلعب النقود دور **مقياس القيمة** •

والذى يعين قيمة السلعة ما أنفق فى انتاجها من وقت العمل ، ومع ذلك لا يمكن التعبير عن القيمة بوقت العمل اللازم اجتماعيا • فعند شراء أو بيع حذاء لا نقول أنه يساوى ٢٠ ساعة عمل بل ١٠ دولارات مثلا • وقيمة سلعة (س) يعبر عنها فقط بواسطة سلعة أخرى ، ولا يعرف مقدما اذا كان الوقت المبدول فى انتاج الحذاء سيكون موضع الاعتبار • وربما اذا امتلأ السوق بالاحذية يباع الزوج بخمسة دولارات لا عشرة ، ومعناه أن ٢٠ ساعة عمل استغرقتها انتاج الحذاء تبادل بشمرة عشر ساعات فقط • ويتقلب ثمن السلعة دائما حول قيمتها ، وتظهر هذه التقلبات فى أن نفقة السلعة قد تعلق ثم تنخفض عن القيمة ، **والعكس** •

وكى تكون النقود مقياسا للقيمة يجب أن تكون هى ذاتها سلعة ولها قيمة • لا يمكن قياس الوزن بجسم لا وزن له • ولكن هل يتحتم وجود النقود فعلا حين قياس القيمة ؟ كلا ، اذ لا يمكن تقدير قيمة عدد هائل من السلع وليس فى جيوشنا سنت • فالنقود تعمل كمقياس للقيمة من وجهة نظرية أى كنقود **مثالية** • وبذا يتضح أن مسألة مقدار النقود كذلك لا تلعب أى دور فى هذه الوظيفة • ثم تأتى اللحظة الحاسمة للسلعة بعد ثمنها بالنقود ، اذ يجب بيعها أى مبادلتهما بالنقود • وتبادل الطيات بواسطة النقود يدعى تداول السلع الذى هو متصل اتصالا لا ينقسم بتداول النقود ذاتها • فانتقال السلعة من البائع للمشتري يصحبه انتقال النقود من المشتري الى البائع ، وهنا تلعب النقود دور أداة التداول • ولاداء هذا الدور يجب وجود النقود فعلا ، وهنا تبدو كنقود حقيقية لا مثالية (خيالية) • انك لا تستطيع

شراء ذرة من النشوق بنقود مثالية ، ففي امكانك تخيل مليون دولار ولكن لن تشتري شيئا بمليونك الخيالي ، بينما بأى دولار موجود حقيقة تشتري سلعة لها نفس القيمة .

وهناك ناحية هامة تختلف فيها المطالب اللازمة لاداة التداول عن تلك الخاصة بمقياس القيمة . فليس من الضروري أن تكون للنقود قيمة خاصة بها لكي تكون أداة تداول . فمن المحتمل جدا أن بائع السلعة يأخذ مقابلها نقودا لا لقيمة الأخيرة في حد ذاتها وانما ليغيرها بدورها اى سلعة أخرى ، أى شرائها . وأثناء قيام النقود بوظيفة أداة التبادل لا تبقى فى جيوب الافراد بل تواصل حركتها المستمرة التى هى عكس حركة السلع . وتبعا لذلك تلعب النقود هنا دورا وقتيا ، ولهذا السبب تماما نجد أن النقود الكاملة القيمة (الذهب) يمكن أن يحل محلها ما يرمز اليها ، كأوراق المصارف والعملة الورقية والفضية والنحاسية مما ليس له قيمة كاملة الخ . وهذه البديلات عن الذهب قد تكون عديمة القيمة أصلا ، أو تكون قيمتها أقل مما تمثله . فهى تعكس قيمة النقود الحقيقية (الذهب) كما يضىء القمر بنور الشمس المنعكس عليه .

ولكى تؤدى النقود وظيفة أداة التداول لابد من مقدار محدود منها ، اذ لبيع سلعة تساوى ألف دولار يتعين وجود هذا المبلغ فعلا ، لا أى مبلغ كان . ومن جهة أخرى المبلغ الذى يدفع لسلعة معلومة يكون وسيط تداول بالنسبة لسلع أخرى تساوى ألف دولار . ولكن السلع تشتري وتباع فى نفس الوقت بأماكن كثيرة ، وعلى ذلك فالمبلغ الضرورى من النقود فى لحظة معلومة يتوقف على المجموع الكلى لاثمان جميع السلع التى فى التداول ، ويتوقف هذا المجموع بدوره على كمية السلع المتداولة وثمان كل منها على حدة . ولا يتوقف مبلغ النقود المطلوب فى عام مثلا على هذين المقدارين فقط ، بل وكذلك على سرعة حركة النقود ، بحيث اذا استغرق التداول وقتا أقل ، قلت النقود المطلوبة لعملية التداول والعكس .

وكون السلع ذات طبيعة مزدوجة (أى كطبيات ونقود) يزيد من نمو متناقضات إنتاج السلع . ففي التبادل المباشر للسلع يكون البيع فى الوقت ذاته شراء . ففي استطاعة المنتج بيع سلعة مع الاحتفاظ

بما حصل عليه من نقود الى حين ، ومع هذا اذا حاول كثير من المنتجين البيع بغير الشراء أحدث هذا عائقا فى السوق . وبهذا تمهد النقود السبيل للازمات التى تصبح أمرا محتوما بسبب ازدياد نمو انتاج السلع وتحوله الى انتاج رأسمالى .

عندما يبيع السلعة مالکها فغالبا مايطرح جانبا النقود التى تسلمها . يقول ماركس (رأس المال ج ١ ص ١٠٩) . ان النقود «هى الممثل العام للثروة المادية» . وفى العالم الرأسمالى يمكن تحويل النقود الى سلعة فى أية لحظة ، والصعوبة هى تحويل السلعة الى نقود لا العكس . وعلى ذلك فالنقود أفضل وسيلة لتجميع ثروة كبيرة . وفى ظل الرأسمالية لاحد للرغبة الجامحة فى اجتناء الربح ، ويصبح التعطش الى الاثراء حافزا على جمع أكبر مقدار ممكن من النقود وفى دورها هذا كوسيلة جمع الثروة ، يجب أن تكون النقود نقودا بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، ولهذا يجب أن تكون لها قيمة بذاتها، كما أن لها قيمة بصدادائها وظيفة مقياس القيمة . وفى الوقت ذاته يجب وجودها دائما بمظهرها الحقيقى ، اذ لا يستطيع امرى جمع النقود الخيالية وانما النقود التى توجد حقيقة . وبهذا يجب أن تكون لها نفس خاصيتها وهى تقوم بوظيفة (أداة) التداول .

يندر فى المجتمع الرأسمالى الرافى أن نلقى من يجمع الثروة لمجرد الشغف بذلك . فالرجل الذى يخترن النقود أو يجمع الثروة فى شكلها النقدى ، ينتمى الى المراحل الاولى من الرأسمالية . ولم يعد المنظم الرأسمالى يبهره بريق النقود ، فهو يعلم أنه لكى يزيد ثروته ينبغي له أن يوسع نطاق انتاجه وسرعة تداوله واستخلاص عمل أكثر من عماله لا يدفع عنه مقابلا . ومع هذا فالرأسمالية الحثيثة (أو البنك الذى يخدمها) يشتغل من حين لآخر بتجميع الثروة . فلكى توسع الانتاج يجب أن يكون لديها مبلغ محدد من النقود تنفقه فى الحال . وفى خلال وقت معين تجمع هذا المبلغ .

وفضلا من هذا للنقود وظيفة أخرى وهى كونها أداة للدفع . فغالبا ما يتم البيع والشراء بطريق الائتمان ، فتشترى السلعة ويدفع ثمنها بعد وقت معين : وتدل وظيفة النقود هذه على ازدياد نمو التبادل ، وترداد الصلة بين منتجى السلع الفرد بين قوة ، ويعظم اعتماد كل منهم

على الآخر ، فالمشترى يصبح مدينا والبايع دائنا . ونحن يقرب ميعاد الدفع لابد للمدين من الحصول على النقود بغض النظر عن أى أمر آخر ، وعليه أن يبيع سلعته كى يدفع الدين فاذا لم يجد شاريا وعجز عن الاداء ، كان ذلك ضربة لانناجه ، وانتاج الدائن الذى لن يتسلم ماسبق أن أعطى بطريق الائتمان بهذه الطريقة تزيد حدة احتمال وقوع الازمات ، ذلك الاحتمال الكامن فى وظيفة النقود كأداة للتداول .

ووظيفة النقود من حيث انها أداة لعملية الدفع تخلق حالات جديدة فى القانون الذى يعين كمية النقود اللازمة للتداول ، اذ تضاف الى الاتجاهات المترتبة على وظيفة النقود كواسطة تداول ، اتجاهات أخرى ناجمة من وظيفتها كأداة للدفع . كانت كمية النقود المطلوبة للتداول تتوقف قبلا على المجموع الكلى لائمان السلع المتداولة وعلى سرعة حركة النقود ، والان تضاف ظروف جديدة . فأولا يجب أن نطرح من مجموع الاثمان هذا ، المجموع الكلى لائمان السلع المباعة لاجل ومن جهة أخرى يجب اضافة المجموع الكلى لائمان السلع المباعة لاجل واستحق وفاء ثمنها . وكذلك ينبغى أن ندخل فى اعتبارنا المجموع الكلى للمدفوعات التى يوازن بعضها بعضا ، لان بائعى ومشترى السلع المختلفة يرتبط الواحد منهم بالآخر .

وأخيرا تلعب النقود دور **النقود العالمية** (العامة) . ففى التجارة بين الدولة يختلف الذهب عن كافة السلع الاخرى من حيث قبول الكل له ، وبهذا يمكن بواسطته المحافظة على التوازن فى التجارة بين الدول المختلفة . لنفرض مثلا أن انجلترا أصدرت الى امريكا بضائع أكبر قيمة مما استوردت ، فهنا يجب على أمريكا أن تنقل الى انجلترا من الذهب لتعويض الفرق .

وجرت العادة بأن تستخدم مكان الذهب أوراق تمثله . فاذا كان الصادر منها لايزيد عما يلزم لتداول السلع ، واذا كان فى الامكان مبادلتها بالذهب مبادلة حرة ، اذن لاستقرت قوتها الشرائية . ولكن غالبا ماتصدر الحكومة الرأسمالية مقدارا أعظم من الورق النقدى لسد حاجاتها وبخاصة أبان الحروب ومختلف الكوارث ، واذا ذلك لانتقص قيمة النقود . والان اذ تعاني الرأسمالية أعنف الازمات لجأت حكومة بورجوازية كثيرة الى هذا السبيل . وقد بدأ التضخم

النقدى فى كثير من البلدان الثانوية ، ثم حذت حذوها انجلترا والولايات المتحدة وهما أعظم الدول الرأسمالية •

قانون القيمة - قانون حركة انتاج السلع الرأسمالى : هناك ستار يسدل على الصلة الاجتماعية بين المنتجين الفرديين فى مجتمع انتاج السلع الرأسمالى • وتظهر هذه الصلة فى تبادل السلع • وفى انتاج السلع يكتسب العمل شكل قيمة ، ويجرى تبادل السلع طبقا لقيمتها • أى حسب ما تتضمنه من العمل العام اللازم اجتماعيا • ونجد نواة المتناقضات الكامنة فى انتاج السلع الرأسمالى ، فى السلع وفى قيمتها وفى تبادلها •

« يحال ماركس أولا فى كتابه (رأس المال) شيئا عاديا وأساسيا للغاية ، وهو علاقة لها مظهر جماعى ونلاحظ بلايين المرات فى مجتمع (السلع) البورجوازي ، ذلك هو تبادل السلع • فى تلك الظاهرة البسيطة (نواة المجتمع البورجوازي) يظهر التحليل كافة ما ينطوى عليه المجتمع الحديث من متناقضات (هى نواة جميع المتناقضات) • والعرض التالى يظهر تطور هذه المتناقضات (أى كلا من نموها وحركتها) وهذا المجتمع فى المجموع الكلى لاجزائه من البداية الى النهاية (١) •

ان قانون القيمة هو **قانون حركة انتاج السلع الرأسمالى** • وتبدو هذه الحركة على شكل ازدياد المتناقضات ، الكامنة بذورها فى القيمة • وتزداد هذه المتناقضات وضوحا خلال الازمات ، وأفصح شاهد على ذلك الازمة الرأسمالية المعاصرة • وفى خلال الازمة تبرز بجلاء المتناقضات بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج ، تلك المتناقضات التى تدفع الرأسمالية الى مصيرها المحتوم •

وبتطور انتاج السلع وتحوله الى انتاج رأسمالى ، وبازدياد نمو الرأسمالية تعظم المتناقضات الكامنة فى السلع وفى قيمتها ، وتزداد تعقيدا • ونمو هذه المتناقضات يعكس لنا الخطوة الهائلة التى خطاها التطور الرأسمالى • وفى هذا يقول لينين « لقد تتبع ماركس تطور

(١) لينين: Marx-Engels-Marxism On Dialectics: ص ٢٠٩ •

الرأسمالية من النواة الاولى لاقتصاد السلع والتبادل البسيط الى أعلى أشكاله هذا التطور أى الانتاج الكبير . (١)

واذ يوضح لينين كيف تتبع ماركس عملية التطور التي استغرقت قرونا كثيرة ، فإنه يرينا كيف تنشأ المتناقضات التي توجد بدورها فى السلع .

« حيث رأى الاقتصاديون البورجوازيون علاقة أشياء (التبادل بين سلعة وأخرى) أظهر ماركس علاقة بين أشخاص . ويعبر تبادل السلع بواسطة السوق عن الصلة بين المنتجين الفرديين . وتدل المفرد على ازدياد توثق هذه الصلة التي تربط الحياة الاقتصادية للمنتجين الفرديين ارتباطا لا انفصام له لتكوين كل واحد . وينم رأس المال عن ازدياد نمو هذه الصلة حيث تصبح قوة عمل الانسان سلعة ورأس المال الذى خلقه عمل العمال يضغط عليهم ويقضى على الملاك الصغار ويخلق جيشا من المتعطلين وبتحطيم الانتاج الصغير يودى الى زيادة انتاجية العمل وقيام مركز احتكارى للهيئات المكونة من آكابر الرأسماليين . يصبح الانتاج ذاته اجتماعيا أكثر فأكثر ، ويرتبط مئات الالوف والملايين من العمال فى وحدة اقتصادية منتظمة ، ولكن ثمرة العمل الجماعى تختص بها حفنة من الرأسماليين . وتزداد فوضى الانتاج والازمات ، والسعى الشديد وراء الاسواق ، وعدم طمأنينة الحياة بالنسبة لجماهير السكان» . (١)

وفى الوقت ذاته يضع نمو متناقضات الرأسمالية أساسا لفوز الطبقة العاملة النهائى . لقد كتب لينين يقول «لقد انتصرت الرأسمالية فى كافة أنحاء العالم ، ولكن هذا الانتصار ليس سوى عشيبة فوز العمل على رأس المال» . (٢)

(١) شرحه The Three Sources and Three Component:

Parts of Marxism ص ٥٣ .

(١) شرحه ص ٥٢ - ٥٢ .

(٢) شرحه ص ٥٣ .

الفصل الثالث

جوهر الاستغلال الرأسمالي

كيف يستغل رأس المال العمال - قوة العمل سلعة : يسود استغلال البورجوازية للطبقة العاملة في كافة البلدان الرأسمالية ، والطبقة العاملة والبورجوازية هما الطبقتان الأساسيتان اللتان يقفان وجها لوجه في كل بلد رأسمالي . ولهذا يتعين علينا دراسة الاحوال التي تمكن البورجوازية من أن تختص لنفسها بثمار عمل العامل ، وعلينا أن نفهم سر الاستغلال الرأسمالي الذي كشفه ماركس ، معلم البروليتاريا العظيم .

ما سر الاستغلال الرأسمالي وكيف يحدث ؟ ما سر اثره الرأسماليين ؟ ما السلاسل الخفية التي تفيد العامل الى من يستغله ، ولماذا تنرى طبقة على حساب فقر الاخرى ؟ تجد الجواب الواضح والدقيق عن هذه الاسئلة في النظرية الماركسية ، فالتعاليم الماركسية تشرح لنا الصرح الداخلى للعالم الرأسمالي ، وتزيح الغطاء عن المصادر الداخلية لتطوره وتداعيه المحتوم .

درسنا في فصل سابق انتاج السلع البسيط وقانونه الاساسى أى قانون القيمة . وانتاج السلع البسيط يولد حتما فى وسطه عناصر رأسمالية ، فهو ينمو ويتحول الى رأسمالية . وقانون القيمة هو قانون تطور انتاج السلع ، وهذا التطور يسير به نحو الرأسمالية ، كما تنمو الى جانبه قوة قانون القيمة الاساسى .

ما الرأسمالية ؟ يقول لينين انها انتاج السلع فى أعلى مراحل تطوره . وفيها تصبح قوة العمل ذاتها سلعة . (١)

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية - الفصل الرابع ص ٥٣
(انظر ترجمتنا العربية لهذا الكتاب) .

ففى ظل انتاج السلع لا تنتج الاشياء للاستعمال المباشر ، بل للتبادل ولل سوق والبيع • ويتحكم قانون القيمة فى انتاج السلع وتبادلها ، ويتم تبادل السلع وفقا لقيمتها أى مقدار العمل اللازم اجتماعيا والمطلوب لانتاجها •

والرأسمالية لاتغنى انتاج السلع وقوانينه ، بل بالعكس فانه فى ظلها يبلغ أعلى مراحل تطوره ، ويزداد سلطان القوانين المسيطرة عليه • ومن هنا تركز قوانين الانتاج الرأسمالى على قوانين انتاج السلع ، وعلى قانون القيمة أولا •

يقول ماركس ان الانتاج الرأسمالى يتميز منذ البداية بصفتين خاصتين به :

(١) فهو ينتج منتجاته على شكل سلع ، وحقيقة كونه ينتج سلعا لتمييزه عن أساليب الانتاج الاخرى • والطابع الخاص بها هو ان الصفة التى تميز وتعين وتسود منتجاته هى كون هذه سلعا • وهذا يتضمن أولا أن العامل نفسه يقوم بدور بائع السلع ، وكامل أجير حر بحيث أن العمل الاخير هو الصفة المميزة للعمل •

(٢) والطابع الخاص الاخر للأسلوب الرأسمالى فى الانتاج هو أن انتاج فائض القيمة يكون الهدف المباشر للانتاج والحافز الذى يحدده ويعينه • فرأس المال فى أساسه ينتج رأس مال ، وهو يفعل ذلك الى الحد الذى يجعله ينتج فائض القيمة •

وفى الرأسمالية يتسع نطاق هيكل انتاج السلع ، وتظهر سلعة جديدة لم تكن لها وجود على عهد انتاج السلع البسيط ، وهى قوة العمل • فما نوع هذه السلعة ؟ اليك جواب ماركس عن هذا • «يزاد بقوة العمل أو المقدرة عليه مجموع تلك المقدرات العقلية والجثمانية الكامنة فى الانسان التى يستخدمها حينما ينتج قيمة استعمالية من أى وصف كان» • وبعبارة أخرى هى كفاية الانسان لاداء العمل أى للنشاط الانتاجى • ويقول ماركس «ويشتري الرأسمالى قوة العمل ليستعملها ، وقوة العمل فى الاستعمال هى العمل ذاته» •

ففى ظل الرأسمالية تصبح قوة العمل سلعة ، ولكن هل هى كذلك دائما ؟ بالطبع ليست هكذا دائما • اليك المنتج الصغير • فهو

يشتغل بنفسه فيما لديه من قطعة أرض أو ورشة ، ويبيع ما ينتج ولكنه لا يبيع قوته على العمل التي يستخدمها بنفسه . وواضح أنه لا يستطيع ذلك الا طالما ظل مالكا لقطعة الارض أو الورشة . . . خذ من الصانع عدده ومنضدته ، ومن الفلاح الصغير قطعة الارض تراهما يعجزان عن استخدام قوة العمل التي لهما في مشروعيهما . ماذا يفعلان بعد ذلك ؟ يدفعهما خوف الموت جوعا الى التماس العمل من الرأسمالي الذي يملك المصنع والارض والمنشأة أو الخط الحديدي . وما معنى هذا التأجير لصاحب رأس المال ؟ معناه أن يبيع المرء ماله من قوة العمل .

من هذا نرى ضرورة وجود شروط محدودة لكي تقوم الرأسمالية فمن الضروري أن يملك بعض أفراد المجتمع كافة أدوات الانتاج (أو مقدارا كافيا من المال لشرائها) ، ومن جهة أخرى لابد من وجود طبقة مرغمة على أن تبيع مالها من قوة العمل .

• الشروط الضرورية لجوهر رأس المال هي : أولا تراكم مبلغ طائل من المال في أيدي أفراد في ظل أحوال من التطور العالى نسبيا لانتاج السلع بوجه عام . ثانيا : وجود عمال أحرار وذلك بمعنى مزدوج : أى أحرار من أى قيد بخصوص بيع مالهم من قوة العمل ، وأحرار بمعنى خالون من الارض ومن أدوات الانتاج عموما ، ويقصد ويقصد بذلك عمال لا يملكون شيئا ولا يستطيعون البقاء الا عن طريق بيع مالديهم من قوة العمل .» (١)

التراكم البدائي : تقوم الرأسمالية على أنقراض النظام الاجتماعى السابق لها وهو الاقتصاد الاقطاعى ، وتنمو فى انتاج السلع البسيط ، وتحدث تغييرا أساسيا فيما سبقها من علاقات اجتماعية .

كيف أثرى الرأسماليون حقيقة ؟ فى بداية العصر الرأسمالى وذلك منذ ثلاثة أو أربعة قرون خلت ، نجحت أولى الدول الاوربية اذ ذاك (وهى أسبانيا والبرتغال وهولندا وانجلترا) فى أن تكون لها تجارة نامية مع البلدان الواقعة فيما وراء البحار . كشف الرحالة البواسل المغامرون طرقا الى بلاد الشرق النائية كالهند والصين ، وكشفت أمريكا وصار فى ميسور الاوربيين التغلب على مقاومة سكان

تلك البلاد الاصليين وذلك بفضل اختراع البارود • وتحولت أمريكا بأجمعها الى مجموعة من المستعمرات ، وكان سلب اغنى البلاد الواقعة فيما وراء البحار إحدى الوسائل التي تجمع بها رأس المال الاوربي ، والانجليزى بصفة خاصة • وكان المصدر الاخر تلك الحروب التي نشبت بين بلدان أوروبا ذاتها ، وما صاحبها من نهب وسلب المقهورين • وأخيرا فسرقه أهل البلد أنفسهم عن طريق الربا ، وعن طريق بيع تجارة ما وراء البحار بأثمان ربوية ، والسرقه المباشرة الى حد (وبخاصه القرصنة) ، هذه ليست أقل الاساليب التي استخدمت فى تاريخ مولد رأس المال أهمية • ولكن تراكم الثروة ليس الا نصف المشكله التي يتعين حلها لكي يظهر الانتاج الرأسمالى • هذا النصف الثانى هو الحصول على عدد كاف من **الأيدي العاملة الحرة** •

لا يلجأ أمرىء الى العمل لدى الرأسمالى مادام لديه احتمال العمل بنفسه مستقلا • فمن الضروري نزع أدوات الإنتاج من المنتج الصغير كي ترغمه على أن يأخذ الى السوق كل ماتبقى لديه أى ماله من قوة العمل • وثمت شرط اخر ضرورى للعمل الاجير ، وهو أن يكون الناس أحرارا فى أشخاصهم بحيث يستطيعون التنقل أحرارا من مكان الى آخر حتى يتسنى لهم أن يتصرفوا فى قوة العمل التي يملكونها • لم يكن لهذه الاحوال وجود فى ظل الرق الاقطاعى الذى ساد كل مكان بأوروبا • وهذا هو السبب الذى من أجله يحطم الرأسماليون الرق الاقطاعى الموجود من قبل •

ولكن لا يكفى لمصالح رأس المال أن تحرر الفلاح • بل يجب وضعه فى مركز يحمله على **البحث عن العمل** فى مشروعات **صاحب رأس المال** • وحقيقة يحصل رأس المال على عدد معين من العمال الاجراء من صفوف رجال الحرف اليدوية الذين يقضى عليهم ، ولكن هذا العدد غير كاف لان المشروعات الجديدة تطلب جماهير غفيرة من الصناع • فضلا من هذا فلا بد لرأس المال من احتياطى من عدد معين من العمال ، على ماسنين بعد • وعلى ذلك فالى جانب تحرير الفلاحين من الرق الاقطاعى تتم عملية «تحرير» أخرى لاتقبل أهمية عن سابقتها ، «فيحرق» الفلاح من الارض التي كان يشتغل فيها ولا يترك له (وعادة يجب عليه شراء ذلك) الا تلك الحصة التي كانت تمسده بغذائه تحت سيطرة السيد • وعدم كفاية الارض تدفع الفلاحين الى

برائت رأس المال ، فيهجر العمل الزائد عن الحاجة القرى ويكون جيشا احتياطيا من العمال الاجراء تحت تصرف الصناعة الرأسمالية .

بهذا يخلق التراكم البدائى الشروط اللازمة لقيام الرأسمالية ، ويخلق الاحوال الضرورية التى بدونها لا يكون ثمت وجود للرأسمالية .

وفد رأينا ماهلى هذه الاحوال . فهى من جهة تراكم الثروة فى ايدى جانب صغير من المجتمع ، ومن جهة أخرى تحويل جمهور غير من العمال الى بروليتاريا لاتملك أدوات الانتاج ، وبالتالي تضطر الى بيع مالديها من قوة العمل . وبذلك يسبب التراكم الاولى انفصال المنتج عن أدوات الانتاج التى لديه ، ويتم هذا الانفصال بأشد أساليب السرقة والنهب والقتل والعنف قسوة . وبعد خلق هذه الاحوال اللازمة لقيام الرأسمالية فانها تزيد من حصانة مركزها بسبب عملية الانتاج الرأسمالى نفسها . حينما يحنى العمال ظهورهم للمصنع الرأسمالى فانهم يضاعفون ثروة من يستغلهم ، ولكنهم يظنون أولئك العمال غير المالكين ، والذين يجدون أنفسهم مرغمين على بيع مالديهم من قوة العمل .

تحول النقود الى رأس مال : يبدو رأس المال فى أول الامر على هيئة نقود . وعلى ذلك تلعب الاخيرة دورا بارزا فى الانتقال من الانتاج الضيق النطاق الى الرأسمالية . وتتحول النقود الى رأس مال عند مرحلة معينة من تطور انتاج السلع . والصيغة التى تمثل دورة السلع يرمز لها بالآتى : س (سلعة) - ن (نقود) - س (سلعة) ، أى يبيع سلعة لشراء أخرى ، والصيغة العامة لرأس المال عكس ذلك فهى ن - س - ن ، أى الشراء بقصد البيع (بريخ) .

ما وجه الاختلاف بين الصيغتين ؟ الصيغة س - ن - س يتميز بها انتاج السلع البسيط ، اذ هنا يجرى التبادل بين سلعة وأخرى ، والنقود عبارة عن وسيط فقط للتبادل . هنا الغرض من التبادل واضح ، فالحذاء مثلا يبادل الاحذية التى صنعها بخبز ، أى تستبدل قيمة استعمالية بأخرى ، والمنتج يعطى الغير السلعة التى لايحتاج اليها ويأخذ مقابل ذلك سلعة أخرى هو فى حاجة اليها .

أما الصيغة الخاصة بدورة رأس المال فصفتها مختلفة اختلافا

كليا • فالرأسمالى يتوجه الى السوق وفى جيبه مبلغ معين من النقود • ونقطة الابتداء هنا ليست السلعة بل النقود • وهو يشتري بنقوده سلعة معينة ، لكن حركة رأس المال لا تنتهى بهذا • فسلعة الرأسمالى تتحول الى نقود ، وبذا تتقابل نقطتا الابتداء والانتهاى فى حركة رأس المال : ففى البداية كان مع الرأسمالى نقود ، وفى النهاية معه نقود • ولكن من المعلوم جيدا أن النقود هى هى دائما ، أى لا تختلف من حيث الكيف وانما من حيث الكم • فهى تباين السلع الأخرى التى تمتاز بتنوعها الكيفى الكبير • وعلى ذلك تكون حركة رأس المال بأسرها لا معنى لها اذا كان ما حصل عليه الرأسمالى فى نهايتها مساويا لما كان معه عند ابتدائها • ان السبب كله فى وجود رأس المال والمعنى الكلى الذى تنطوى عليه حركته هو أن يكون ما يسحب من التداول من النقود فى نهاية هذه الحركة أكثر مما ألقى به الى التداول فى بدايتها • ان الهدف الذى يرمى اليه رأس المال هو استخلاص الربح • والصيغة الخاصة به ليست البيع بقصد الشراء كما فى حالة منتج السلع البسيط • بل الشراء لغرض البيع واستخلاص الربح •

ولكن ما طريقة الحصول على هذا الربح ؟ اذا اشترى الرأسمالى سلعة عادية بنقوده ثم باعها بأعلى من ثمن نفقتها ، أترى ولكن على حساب الرأسمالين الآخرين - اما على حساب الذين يخدعهم فيشترى السلعة دون أن يدفع ثمنها الفعلى ، واما على حساب الذين يبيعها لهم بأكثر من ثمنها ، واما على حساب الاثنين • ولكن الرأسمالى لا ينجح فى عمله بالغش ذاته أو بالخدايع المتبادل بين الرأسمالين • واذن ما طريقة الحصول على الربح ؟ من الواضح أن الرأسمالى الذى يتوجه الى السوق ونقوده فى جيبه عليه أن يجد سلعة من نوع خاص ، ويجب أن تكون سلعة تخلق قيمة أثناء استعمالها • ومثل هذه السلعة موجودة فى ظل الاحوال الرأسمالية ، وهذه السلعة هى قوة العمل •

شراء وبيع قوة العمل وقيمتها : فى ظل اقتصاد السلع تباع كل سلعة بقيمتها • فماذا يبيع العامل ؟ انه يبيع قوة العمل اللازمة لصاحب رأس المال كى يدير مشروعه • ولكننا نعلم أن لكل سلعة قيمتها ، وأن هذه القيمة يعينها وقت العمل اللازم لانتاج هذه

السلعة • فما هي قيمة هذه السلعة التي يبيعها العامل أى «قوة العمل» ؟ من الواضح تماما أن الشخص يستطيع مزاوله العمل اذا كان قادرا على الابقاء على وجوده ، بالماكل والملبس والسكن • ومن المفهوم أن الادمى لا يستطيع أداء العمل الا اذا اشبع مطالبه ، أو على أى حال مطالبه الاولية • فاذا جاع العامل أو لم يجد منبسا صار غير صالح للعمل وفقد ما به من قوة العمل • من هنا يصح القول بان انتاج قوة العمل ينحصر فى اشباع أول وأبسط حاجيات العامل •

ولكننا نعلم كذلك أن تلك الاشياء التى تشبع حاجيات الانسان (من غذاء وكساء ومأوى) ان هى الا سلع فى ظل الرأسمالية ولا يمكن الحصول عليها مجانا ، اذ يبذل فى انتاجها مقدار محدود من العمل وهذا يعين قيمتها • وعلى ذلك تكون قيمة تلك السلعة المدعاة «قوة العمل» مساوية لقيمة تلك السلع التى يجب أن يستهلكها العامل لكى يحافظ على حياته وحياة أسرته ، ولكى يدخر ماله من قوة عمل ، وأن يضمن قوة عمل فى المستقبل للرأسماليين : « ان قيمة قوة العمل تعينها قيمة ضروريات الحياة التى بتطلبها العامل المتوسط عادة» (١) ولكن قيمة هذه السلع تتوقف على العمل اللازم لانتاجها • وبعبارة أخرى يحدد قيمة هذه السلعة المسماة قوة العمل مقدار العمل الضرورى لانتاج هذه السلعة القريبة ، بينما تتكون هذه السلعة على ما رأينا ، من الغذاء والكساء الخ مما يستهلكه العامل • هذه القيمة لتلك السلعة المسماة «قوة العمل» هى ما يدفع الرأسمالى ثمنها على هيئة أجور •

يملك الرأسمالى المنشأة الصناعية التى بها الآلات ، والمخازن التى بها المادة الخام والوقود ، وكافة أنواع المادة المساعدة • وكل هذا ميت لاحياة فيه بدون العمل الانسانى ، ولهذا يستأجر الرأسمالى العمال ، وبهذا يشتري آخر سلعة ضرورية • والان أعد كل شئ بنظام ويمكن البدء فى الانتاج ، فيأخذ العمال فى العمل ، ويبدأ المشروع ، وتدور الآلات •

(١) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الاول ص ٥٢٧ •

أما وقد استأجر الرأسمالى العامل ، واشترى قوة العمل
التي له لزمان محدود ، فانه يحمله على العمل ، وفى هذا الهدف كله
من وراء شراء قوة العمل •

يجب عدم الخلط بين قوة العمل والعمل اذ هما ليسا نفس
الشيء الواحد • فالاولى مقدرة الناس على العمل ، والثانى خالق القيمة
ولكنه لا يستطيع نفسه أن يصير سلعة اذ هذه هي قوة العمل •

نعلم أن هناك فارقا بين القاطرة وحركتها • فقد تقف الاولى
فى محطة ، وفى هذه الحالة لدينا القاطرة لا الحركة • ولكن للقاطرة
القدرة على التحرك ، وهى تفعل ذلك اذا لزم الامر • وبنفس الطريقة
قد تظل قوة العمل دون استعمالها لان مالكيها متعطل مثلا • ولكن بما
أن العامل العاطل لاتزال لديه قوة العمل ، بشرط الا يصاب بالمرض
أو يخر من الجوع ، فانه قد يبدأ العمل فى أية لحظة مناسبة ، شأنه فى
ذلك شأن القاطرة التى قد تبدأ الحركة بعد توقف طويل •

ونعلم من فصل سابق أن ثمن السلعة قد يكون أعلى أو أدنى من
قيمتها • ولكن بخلاف معظم السلع الاخرى فانه فيما يختص بقوة
العمل نجد دائما ميلا فى ثمنها الى أن يكون دون قيمتها • ومعنى هذا
عدم حصول العامل على قدر كاف من وسائل العيش الضرورية
لاشباع كافة مطالبه • واذا كنا نقول ان قيمة قوة العمل تعينها قيمة
وسائل العيش اللازمة لبقاء العامل ، فانا لاندى مطلقا أن العامل
يحصل دائما على القيمة الكاملة لقوة العمل التى يملكها • بل على
النقيض من ذلك تراه مضطرا فى الاغلبية الساحقة من الحالات أن
يبيع قوته على العمل بثمن هو دون قيمتها • ومع هذا فحتى فى الحالة
التي يحصل فيها العامل على القيمة الكاملة لقوة العمل ، فان
الرأسمالى يحصل على فائض قيمة من الانتاج ، مما يكون مصدر الثرائه •

ما مصدر أرباح الرأسمالين ؟ : رأينا كيف يتم تبادل السلع
بقيمتها ، ولنبحث الان كيف تتسرب القيمة التى يخلقها بعض الناس
الى جيوب الاخرين • حين يبدأ الرأسمالى العمل يشترى كل ما يلزم
الانتاج من آلات ومادة خام ووقود ، ويبتاع كذلك قوة العمل
باستئجار العمال • يبدأ الانتاج فى المصنع ، فيحرق الوقود ، وتدور

الالات ، ويشتغل العمال ، وتحول المادة الخام الى سلع • فاذا ما أعدت السلع بيعت ، وهنا يبدأ الرأسمالى الدورة من جديد بالمال الذى حصل عليه •

ماقيمة السلع التى أنتجت هكذا ؟ انها تتكون أولا من قيمة السلع التى أنفقت فى انتاجها : مثل البلى الذى يصيب الات ، والوقود المستهلك ، والمادة الخام المستعملة • لنفرض أن قيمة هذا كله ٣٠٠٠ ساعة عمل ، وحينئذ تأتى قيمة جديدة يخلقها العمال فى ذلك المصنع • لنفرض أن ٢٠ عاملا اشتغلوا ٥ أيام بمعدل ١٠ ساعات لكل واحد منهم فى اليوم • ومن السهل أن نرى أنهم قد خلقوا قيمة قدرها ١٠٠٠ ساعة عمل • وبناء على هذا تكون القيمة الكاملة للسلعة التى فى يد الرأسمالى هى $٣٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٤٠٠٠$ ساعة عمل • وهنا ينهض السؤال : ماذا كلف الرأسمالى نفسه ؟ واضح تماما أن الرأسمالى يدفع القيمة الكاملة لبلى الات واستهلاك الفحم والمادة الخام ، أى يدفع مبلغا من النقود يعادل ٣٠٠٠ ساعة عمل • ولكن قيمة السلعة الجديدة تشمل ١٠٠٠ ساعة عمل بذلها العمال الاجراء بالاضافة الى ال ٣٠٠٠ ساعة عمل السالفة الذكر • فهل دفع الرأسمالى كذلك لعماله ما يعادل ١٠٠٠ ساعة عمل ؟ هنا حل السر كله فى الاستغلال الرأسمالى • يدفع الرأسمالى للعشرين عاملا قيمة قوتهم فى العمل مدة ٥ أيام ، أى أنه يدفع لهم مبلغا كافيا لانتاج هذه القوة مدة ٥ أيام • ومن السهل أن نفهم أن هذا المبلغ أقل من ١٠٠٠ ساعة • ان مقدار العمل الذى ينفقه العامل بالمصنع شئ • ، بينما قيمة السلع التى يحتاجها للمحافظة على مقدرته على العمل شئ اخر • وفى هذا يقول ماركس « ٠٠٠ ان قيمة قوة العمل والقيمة التى تخلقها قيمة العمل هذه فى عملية العمل مختلفتان اختلافا كبيرا » (١)

ولنرجع الى المثال الذى ضربناه ، ولنفرض أن قيمة قوة العمل لعامل واحد تبلغ ٥ ساعات عمل • وحينئذ يدفع الرأسمالى لعماله مبلغا معادلا ل ٥٠٠ ساعة عمل •

ولنقم الان بعملية جمع ، وحينئذ تبلغ نفقات الرأسمالى ٣٠٠٠

(١) رأس المال : المجلد الاول ص ١٧٤

+ 500 = 3500 ساعة عمل • ولكن قيمة السلع هي كما رأينا
• 3000 + 1000 = 4000 ساعة عمل •

فائض العمل وفائض القيمة : من أين يأتي ربح الرأسمالي ؟ من السهل الآن أن نجيب عن هذا السؤال بأن الربح ثمرة عمل العمال الذى لم تدفع قيمته ، أى هو ثمرة العمل الإضافى أو فائض العمل كما يقال له الذى يقوم به العمال والذين ينتجون فى خمس ساعات من اليوم قيمة مساوية لاجورهم وينتجون فى الساعات الخمس الأخرى فائض قيمة يجد سبيله الى جيب الرأسمالي • ان ذلك الجزء من العمل الذى لم يدفع عنه شيء هو مصدر فائض القيمة ، والربح ، وكل دخل غير مكتسب •

«بيع العامل الاجير مالمديه من قوة العمل الى صاحب الارض والمصانع والات العمل ، ويستعمل جانبا من يوم العمل لتغطية النفقة اللازمة لبقائه وحياة أسرته (الاجور)» ، ويكد فى القسم الآخر من اليوم بدون أجر ويخلق فائض قيمة للرأسمالي ، وهذا الفائض منبع ربح الطبقة الرأسمالية وثروتها • ومذهب فائض القيمة حجر الزاوية فى نظرية ماركس الاقتصادية، (١) •

ومذهب ماركس فى القيمة يزيج الستار عن سر الاستغلال الرأسمالى ، وهذا هو السبب الذى يجعله سلاحا ليس من الميسور تقدير قيمته ، فى أيدي الطبقة العاملة المناضلة فى سبيل هدم الرأسمالية وخلق المجتمع الاشتراكى • ولهذا السبب ذاته يشور البورجوازيون وعلمائهم الخائفون ضد مذهب ماركس فى فائض القيمة ، ويحاول باستمرار أن «يفندوا» و «يحطموا» تعاليمه هذه •

والمذهب الماركسى فى فائض القيمة يرتكز كما رأينا على تعاليمه فى القيمة • ولهذا من المهم أن نتذكر نظرية ماركس فى القيمة خالية من كل تحريف أذ تبنى عليها نظرية الاستغلال •

نستطيع الآن أن نلخص مباحثنا فى مصادر ثراء الرأسماليين،

(١) لينين : Marx-Engels-Marxism, The Three Sources :

and Three Component Parts of Marxism ص ٥٢-٥٣ •

وخير ما نفعله هو اقتباس شرح لينين الموجز الواضح عن فائض القيمة «لا يمكن نشوء فائض القيمة من تداول السلع لان هذا يمثل تبادل معادلات ، ولا من ارتفاع فى الثمن لان خسائر وأرباح المشترين والبائعين المتبادلة يسوى بعضها بعضا . ولا تعيننا هنا الظاهرة الفردية .»

ولا يستطيع أرباب الاموال الحصول على فائض القيمة يجب عليهم أن يجدوا فى السوق سلعة لقيمتها الاستعمالية خاصة كونها منبع القيمة (ماركس ١٤٥) ، أى سلعة تكون عملية استعمالها عملية خلق قيمة فى نفس الوقت ومثل هذه السلعة لها وجود وهى قوة العمل الانسانى ، واستعمالها عمل والعمل يخلق القيمة . . وصاحب النقود يشتري قوة العمل بقيمتها التى يجدها ، كما هو الحال فى أى سلعة أخرى ، مقدار العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها (أى نفقة المحافظة على حياة العامل وأسرته) . وإذ يشتري قوة العمل يكون له حق استعمالها أى حملها على العمل اليوم كله ولنفرض ١٢ ساعة . ففي خلال ٦ ساعات (وقت العمل «الضرورى») ينتج العامل مايكفى لرد نفقة المحافظة على حياته ، وفي الساعات الست الأخرى (فائض وقت العمل) ينتج فائض منتج أو فائض قيمة لا يدفع له الرأسمالى عنه شيئا» (١) .

فى الأزمنة القديمة اذ كان الناس لا يزالون فى حالة الهمجية ، بذل الانسان البدائى كل قوته ونشاطه فى الحصول على مجرد ضروريات الحياة . وحمى الهمجى نفسه غائلة الجوع بالاشياء التى حصل عليها بعمله . وحين كان الانسان البدائى يكافح بمشقة ضد الجوع ، استحال وجود عدم المساواة بين الناس كما يستحيل ذلك بين الحيوانات . ولكن وجود فائض يخلق احتمال نشوء عدم المساواة ، واحتمال استغلال انسان لآخر . يذهب فائض عمل البعض لمنفعة الآخرين ، وتصبح ثمرة فائض العمل هذا من نصيب الطبقة العليا فى المجتمع التى تستغل الطبقات الدنيا .

يستمر الحال كذلك حتى العصر الرأسمالى وفى خلاله . حقيقة تتغير أشكال الاستغلال فى نظم الرق والاقطاع والرأسمالية ، ولكن

يبقى جوهره وهو استحواذ الطبقة الحاكمة على فائض عمل المجتمع بأمره . «والفارق الاساسى بين الاشكال الاقتصادية المختلفة للمجتمع، كما بين المجتمع القائم على عمل العبيد والمجتمع القائم على العمل الاجير ، ينحصر فقط فى الاسلوب الذى يستخلص به فى كل حالة فائض من المنتج الفعلى وهو العامل» (رأس المال ج ١ ص ٢٠٠) . لقد أوضح ماركس أن رأس المال لم يبتدع فائض العمل ، اذ حيثما يتكون المجتمع من مستغلين ومستغلين تنتزع الطبقة الحاكمة فائض عمل الجماهير الكادحة المستغلة . ولكن الرأسمالية تقوى ألنهم فى فائض العمل أكثر مما كان عليه فى أول شكل سابق من مجتمع قائم على الطبقات .

فى العبودية والرق الاقطاعى حيث غلب الانتاج الطبيعى ، كانت هناك حدود لمقدار فائض العمل المستحوذ عليه ، فمالك العبيد أو السيد الاقطاعى يمتص العمل من الجماهير بالقدر الذى يشبع حاجياته ورغباته . أما فى الرأسمالية فلا حسد للتعطش الى فائض العمل الذى يمتصه الرأسمالى ويحوله الى نقود رنانة تستخدم ك رأس مال اضافى جديد يأتى بفائض قيمة جديد . وطريقة الانتاج الرأسمالية لا ينطفىء تعطشها لفائض العمل ، والميل الى استغلال العامل لا يعرف حدا ، والرأسماليون لا يهتمون وسيلة لزيادة استغلال عبيدهم الاجراء .

ومن الواضح أن القضاء على النظام والاستغلال الرأسمالين يضع حدا لانتزاع فائض العمل لمنفعة الرأسمالى ، وتقسيم يوم العمل الى ساعات ضرورية وأخرى فائضة بالمعنى المفهوم تحت سيطرة رأس المال . وفى هذا يقول ماركس (رأس المال ج ١ ص ٥٣٩ - ٤٠) «بالقضاء على الشكل الرأسمالى للانتاج يمكن فقط خفض يوم العمل الى وقت العمل الضرورى . ولكن حتى فى تلك الحالة فان الاخير سيمد حدوده . فمن جهة لان فكرة - وسائل العيش - يتسع نطاقها اتساعا بالغا ويطلب العمل بمستوى حياة مختلف تماما . ومن جهة أخرى لان جزءا مما هو الان فائض قيمة يصبح اذ ذاك عملا ضروريا : وأقصد عمل وتكوين رصيد للاحتياطى والتجمع» (احتياطى من وسائل الانتاج والعيش التى تسمح بتوسع الصناعة وتعويض الخسائر المحتملة ومن بينها ما يرجع الى الحوادث) .

وفى هذه الكلمات السبيل لفهم الحالة فى الاقتصاد الاشتراكى ببلاد اتحاد السوفيت حيث لاوجود لاستغلال العمال . لقد اجتثت جذور الاستغلال الطبقي فى مشروعات اتحاد السوفيت لاول مرة فى التاريخ . فليس فيها طبقتان تتعارض مصالحهما ، لان المشروعات ملك الدولة ودكتاتورية البروليتاريا ، والطبقة التى تملك المنشآت والمصانع هى ذاتها التى تعمل . فى ظل الاحوال السوفيتية لايبيع العامل قوة العمل لطبقة معادية غريبة عنها ، وفى الاقتصاد الاشتراكى باتحاد السوفيت لا يوجد ولا يمكن وجود اى انتاج لفائض القيمة ، اذ الفائض الذى يخلقه عمل العامل زيادة عن كسبه يغطى المطالب الجماعية لنفس الطبقة العاملة ودكتاتوريتها ، ومطالب البلاد عامة والمجتمع الاشتراكى والدفاع الخ . وعلى هذا ليست ادعاءات أنصار ثروسكى عن كون صناعات اتحاد السوفيت رأسمالية حكومية ، سوى دس ينطوى على سوء النية والعداء للثورة ، ويراد به ستر محاولاتهم الخائنة لتقويض أعمال الانشاء الاشتراكى ببلاد السوفيت .

ماهو رأس المال : حللنا انتاج فائض القيمة ، ودرسنا كيفية استيلاء الرأسماليين على عمل العمال بدون مقابل ، ورأينا أن عمل العمال المصدر الوحيد لدخل الرأسماليين غير المكتسب . والان علينا القاء نظرة أدق على القوة الخفية التى ترغم ملايين الناس على الرضوخ لاهواء حفنة من الرأسماليين ، وعلينا أن نفحص قوة رأس المال ونحلل ماهيته . تجعل الرأسمالية استغلال الرأسماليين ممكناً بسبب تركيز الثروة كلها فى أيدي البورجوازية ، وأمتلاك الرأسماليين لكافة وسائل الانتاج والعيش مع حرمان العمال منها ، واحتكار البورجوازية الملكية ثروة المجتمع كلها .

«والظواهر التى تميز المجتمع الرأسمالى الذى قام على أساس انتاج السلع هى احتكار الطبقة الرأسمالية وكبار الملاك لاعظم وسائل الانتاج أهمية وحيوية ، واستغلال عمل الطبقة العاملة الاجير التى تضطر الى بيع قوة العمل بسبب حرمانها من وسائل الانتاج ، وانتاج السلع للربح ، ويتصل بهذا كله طابع عملية الانتاج عموماً من حيث

سيادة الفوضى وعدم سيرها وفق خطة مرسومة» • (١)

فى ظل الرأسمالية تحرم البروليتاريا من أدوات الانتاج أى الاشياء ذات الضرورية الاولية لكى يعمل الانسان بها • ومن السهل ملاحظة أنها تتكون من عدة أجزاء هامة للغاية هى (أولا) أدوات العمل من مخرز الاسكافى البسيط الى أشد الآلات تعقيدا ودقة فى المنشآت الصناعية والمصانع الحديثة ، (ثانيا) المادة الخام كالجلد للاحذية النخ ، (أخيرا) عدة مواد اضافية لازمة للعمل كالزيت والرمل والجير وغير ذلك • ويتفاوت مصير كل من هذه العناصر - فالادوات تبقى زمنا طويلا وفى مصنع القماش تغزل الأنوال قطعا كثيرة منه • أما المادة الاولية فتزول فى عملية الانتاج اذ تتحول الى منتج جديد كلية فيصير الجلد أحذية والقماش بذلة • كذلك تستهلك المواد المساعدة مثل الوقود فى تسخين غلايات المصنع والزيت فى الآلات •

وفى ظل الرأسمالية تجد أدوات العمل التى يستحيل بدونها أى عمل فى أيدي البورجوازية مما يكسبها قوة قاهرة على المجتمع ، كما تصبح فى أيديها أدوات استغلال لانها متراكزة فى أيدي قلائل نسبيًا ، بينما الاغلبية الساحقة من السكان محرومة منها ولذلك يجب أن تباع مالها من قوة العمل •

قال ماركس ان رأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية محدودة ، فالاشياء ، أى أدوات الانتاج وكافة الأنواع الاخرى من السلع فى أيدي البورجوازية ليست فى حد ذاتها رأس مال • ولكن نظاما اجتماعيا محدودا هو وحده الذى يحول هذه الاشياء الى وسائل استغلال وحاملات لتلك العلاقة الاجتماعية التى ندعوها رأس المال • فرأس المال كما قال لينين علاقة انتاج خاصة اجتماعية حددها التاريخ • فهو العلاقة الاجتماعية بين الطبقة المالكة لادوات الانتاج والطبقة المحرومة منها والتى تضطر لذلك أن تعاني الاستغلال •

بما أن أدوات الانتاج تشتري وتباع فهى أذن سلع ، وبصفتها سلع لها قيمة ويمكن تحويلها الى نقود (أى تباع) ، وبالنقود يمكن

(١) The Programme of the communist International ص ١

الحصول على أدوات الانتاج (شراؤها) • واذن يمكن تعريف رأس المال بأنه القيمة التي تأتي بفائض (يمتص من العمل الاجير) ولكن القيمة ليست سوى عمل متبلور ، وهي نتيجة العمل وهو عمل مبذول ميت • ولذا يقول ماركس ان رأس المال هو عمل ميت لايعيش الى بامتصاص العمل الحى (رأس المال هـ ١ ص ٢١٦) •

رأس المال الدائم والتغير : ينبغي التمييز بينهما حتى نفهم تماما الاستغلال الرأسمالى • رأينا أن القيمة الكاملة للسلعة تشمل قيمة المادة الخام والوقود وجزء من الالات الخ • ومقدار القيمة لايتغير • فما يدخل منها فى السلعة الجديدة بمثل القيمة الاصلية لذلك الجزء الذى تنفقه من رأس المال • ولهذا ندعو ذلك الجزء (مباني المصنع والالات والمادة الاولية والوقود) رأس المال آلدائم • ونعلم كذلك أن قيمة السلعة الجديدة تشمل عنصرا آخر هاما جدا وهو القيمة التى ينتجها العمال فى المصنع • لنفرض ١٠٠ عامل فى مشروع يشتغل كل منهم ١٠ ساعات يوميا وقيمة عمل الساعة ٥٠ سنتا ، فهم ينتجون يوميا قيمة تساوى ٥٠٠ ريال • ونعلم أن أجر العمال أقل من القيمة الجديدة التى ينتجونها ، اذلا يماثل الا الجزء منها الذى يمثل العمل اللازم للمحافظة على كيان العمال بينما العمل الاضافى ينتج فائضة تدخل فى جيب الرأسمالى • فاذا كان العمل الضرورى ٥ ساعات يوميا فالرأسمالى يدفع للعامل ٢٥ ريال أو ٢٥٠ للمائة عامل • فكان الجزء من رأس المال المستخدم فى شراء قوة العمل يبلغ ٢٥٠ ريالا بينما ألتجت هذه القوة قيمة قدرها ٥٠٠ ريال وهذا يرينا أن جزءا من رأس المال تضاعف خلال عملية الانتاج ، لامن تلقاء ذاته بالطبع ، بل بالاستيلاء على فائض عمل العمال الذى لم يدفع لهم شىء منه • لذلك نطلق اسم رأس المال المتغير على ذلك الجزء من رأس المال مما استخدمناه فى شراء قوة العمل (أى دفع الاجور للعمال) •

ويميز الرأسمالى رأس المال من حيث سرعة تداوله ، فيدعو مباني المصنع والالات التى تدوم طويلا **رأس المال الثابت** ، ويطلق عبارة **رأس المال المتداول** على الجزء السريع التداول ، والذى يشمل رأس المال الذى أنفق على المادة الخام والوقود والاجور •

وفى عملية الانتاج وكذلك التداول يلعب هذان القسمان من

رأس المال دورين مختلفين ، ويعيشان فترات مختلفة من الزمن .
 فمباني المصنع تستطيع البقاء ٥٠ عاما مثلا ، واذن لا يدخل الا ١/٥٠
 من قيمتها في قيمة الانتاج السنوي ، واثقيمة الكاملة التي أنفقتها الرأسمالي على
 هذه المباني لا ترد اليه الا في مدى ٥٠ سنة . وتشتغل الآلات مثلا ١٥
 سنة ، فهو يسترد قيمتها في ثمن السلع التامة المصنع في غضون
 ١٥ سنة ، وفي كل سنة يحصل من بيع هذه السلع على ١/١٥ من
 قيمة الآلة . ومن جهة تستهلك المادة الخام والوقود تماما في صنع
 السلعة . فاذا حول رجل الصناعة ١٠٠٠ بالة من القطن الى منتج
 تام الصنع ثم باع سلعته ، عادت اليه كل نفقة المادة الاولية في الحال
 وبتمامها . ويصدق نفس الامر على قوة العمل .

وليس انقسام رأس المال الى دائم ومتغير وانقسامه الى ثابت
 ومتداول متماثلين . فرأس المال الدائم يشمل الثابت مضافا اليه ذلك
 الجزء من المتداول والذي ينفق على المادة الاولية والوقود والمواد المساعدة .
 ويمكن القول بوجه عام ان رأس المال الدائم يشتري به العمل المبذول
 (أو الميت كما يقال له) الضروري للانتاج . ومن جهة أخرى لا يستعمل
 رأس المال المتغير الا في أجور العمال .

التقسيم حسب سرعة	جزء رأس المال	التقسيم حسب الدور الذي
التداول		يلعبه في عملية الاستغلال

رأس المال الثابت	مباني المصنع • آلات
رأس المال المتداول	مادة أولية ، وقود ،
	مادة مساعدة
	أجور

رأس المال المتغير

ومن المهم جدا التمييز بين طريقتي التقسيم فالتقسيم الى رأس
 مال دائم ومتغير يرينا في الحال ماهو المصدر الحقيقي الوحيد لفائض
 القيمة . والتقسيم الى ثابت ومتداول يخلط المبدع الحقيقي للقيمة
 الفائضة ، وهو العمل - بعناصر أخرى لاتضيف قيمة جديدة . وعلى

ذلك فطريقة التقسيم كما جرى به التقليد الرأسمالى تخفى جوهر الاستغلال الرأسمالى .

معدل فائض القيمة : فى المنزل الذى ضربناه ينتج العمال ٥٠٠ ريالاً من القيمة الجديدة يومياً ويتناولون ٢٥٠ ريالاً فقط على هيئة أجور . ومن الواضح أن الرأسمالى يستحوذ على الـ ٢٥٠ ريالاً الأخرى على شكل قيمة فائضة . ومن المهم جداً أن نعلم أى جزء من عمل العامل يتسرب الى جيب الرأسمالى ، وبذلك يتوافر لدينا مقياس محدود يظهر درجة الاستغلال الرأسمالى . ومثل هذا المقياس هو **معدل فائض القيمة** ، ونقصد به نسبة القيمة الفائضة الى رأس المال المتغير . وبعبارة أخرى نسبة العمل بلا مقابل الى العمل الضرورى . وفى المثال الذى ضربناه يبدو معدل فائض القيمة على المظهر التالى :

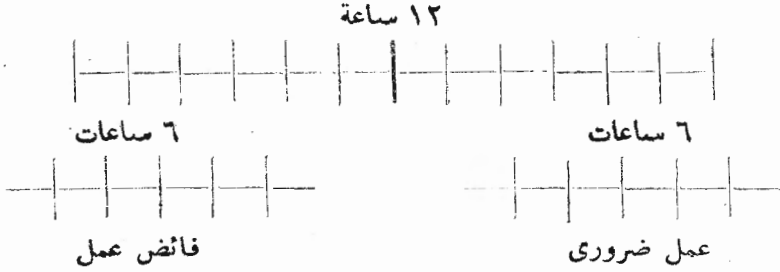
$$\begin{array}{l} ٢٥٠ \text{ ريالاً} \\ \hline ١٠٠ \text{ رأس مال متغير} \\ \hline = ١٠٠ \text{ فى المائة} \end{array}$$

فإذا كان المعدل يساوى ١٠٠ بالمائة فمعنى ذلك أن عمل العامل ينقسم بالتساوى الى ضرورى وفائض ، وأن القيمة الفائضة مساوية من حيث حجمها لرأس المال المتغير ، وأن العامل ينال أجراً على نصف عمله فقط . وأن النصف الأخرى يستولى عليه الرأسمالى .

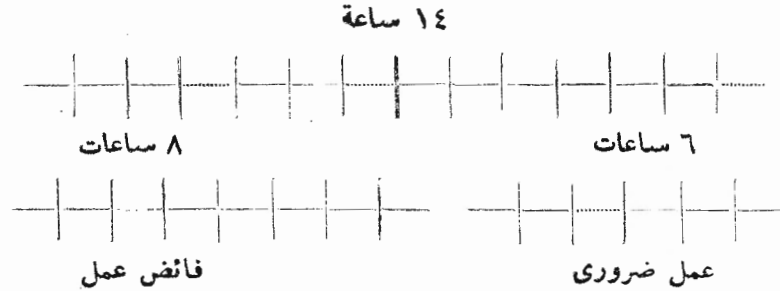
وسيلتان لزيادة فائض القيمة : من الجلى تماماً أن كل رأسمالى يسعى ما وسعه الجهد الى الحصول على أكبر قدر ممكن من فائض القيمة ، فكيف يبلغ غايته ؟ أبسط سبيل هو استئجار عمال أكثر وتوسيع نطاق الإنتاج . فإذا أنتج ١٠٠ عامل ٢٥٠ ريالاً من فائض القيمة ، أنتج ٢٠٠ عامل ٥٠٠ ريالاً . ولكن مضاعفة الإنتاج يتطلب رأس مال إضافياً وهو ما يفعله الرأسمالى بطبيعة الحال لو توافرت له له النقود الإضافية أو الوسائل بصفة عامة . ولكن ما السبيل الى زيادة فائض القيمة دون زيادة مقدار رأس المال المنصرف ؟ أمام الرأسمالى وسيلتان .

رأينا أن يوم العمل ينقسم الى عمل ضرورى (بأجر) وفائض (بدون أجر) . لنفرض أن يوم أعمل ١٢ ساعة ٦ منها الجزء ذو الأجر

والباقى من العمل الفائض • لتمثل هذا اليوم بخط ينقسم ١٢ جزءاً
كل منه يدل على ساعة واحدة هكذا •



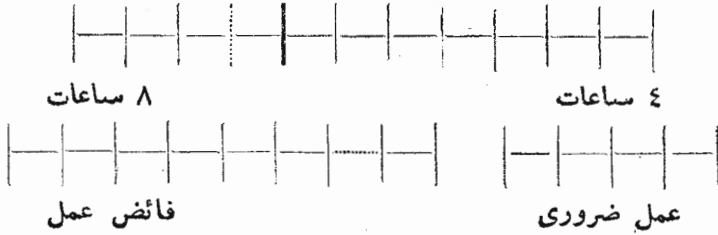
فى ظل هذه الظروف يستطيع الرأسمالى زيادة مقدار فائض القيمة الذى يحصل عليه باطالة يوم العمل ، اذ مادام العمل الضرورى يظل بلا تغيير يصير الجزء الذى من نصيب العمل الفائض أكبر • لنفرض أن اليوم زيد الى ١٤ ساعة ، فهنا تتراى لنا الصورة الاتية :



فى هذه الحالة نحصل على زيادة فى فائض القيمة المطلق :
فيزداد حجم فائض القيمة بسبب الزيادة المطلقة فى يوم العمل
بوجه عام •

وهناك طريقة أخرى لزيادة مقدار فائض القيمة • ماذا يكون شكل يوم العمل اذا وجد الرأسمالى طريقة لخفض مقدار العمل الضرورى ؟ من السهل الاجابة عن هذا • لنفرض خفض العمل الضرورى الى ٤ ساعات ، فهنا يبدو يوم العمل كالآتى :

١٢ ساعة



في هذه الحالة نحصل على زيادة في فائض القيمة النسبي :
وحجم فائض القيمة يزداد فقط بتغيير نسبة العمل الضروري الى
الفائض مع بقاء يوم العمل بوجه عام بدون تغيير . كانت النسبة
لدينا قبلا ٦ : ٤ والآن أصبحت ٨ : ٤ نتيجة لخفض وقت العمل
الضروري ؟ ولكن كيف يتحقق هذا الخفض في العمل الضروري ؟
ان تقدم التحسينات الفنية يؤدي الى زيادة انتاجية العمل ، فيقل العمل
الذي ينفق في انتاج وسائل عيش العامل وتخفض قيمتها . والى
جانب هذا تنخفض قيمة قوة العمل مما ينقص مقدار العمل
الضروري ويزيد القدر النسبي للقيمة الفائضة .

ولكي يخفض الرأسمالي مبلغ العمل الضروري تراه يستخدم
زوجات العمال وأطفالهم ، وبهذا تحصل الاسرة كلها على أجور تتساوى
بصفة تقريبية مع كان يحصل عليه ربها فقط . وحينما يؤدي ازدياد
التقدم الفني الى قصر دور العامل على ملاحظة الآلة وأداء عمليات بسيطة
جدا يمكن استبدال العمال البالغين بعمل النساء والاحداث . وهذا
يفضله الرأسماليين لانه أرخص ، فالعاملة تتناول عادة نصف أجر
الرجل ، وأجر الحدث أقل من ذلك .

فائض القيمة الزائدة عن الحد : ويجب أن نلاحظ بصفة خاصة
الطريقة الآتية في زيادة فائض القيمة النسبي . فكل رأسمالي
يحاول بكافة السبل أن يزيد أرباحه ، ولتحقيق هذا الغرض
يستخدم كافة أنواع التحسينات التي تخفض نفقة الانتاج ، فيشتري
آلات جديدة ويستعمل تحسينات فنية جديدة لزيادة انتاجية العمل .
وطالما خفيت هذه الاساليب الجديدة على غير المشروعات الاخرى فان

الرأسمالى يحصل على زيادة فى فائض القيمة أى على أرباح أكثر .
فالسلع تكلفه أقل بينما يبيعها بنفس السعر أو أقل قليلا عن ذى
قبل .

وعادة يحتفظ المشروع الفردى بهذه الميزة لزمى قصير جدا اذ
تستخدم المشروعات الاخرى تحسينات فنية أيضا . ولما كانت قيمة
السلة يعينها متوسط العمل اللازم اجتماعيا والذى تتضمنه السلة،
فان استعمال التحسينات الفنية عامة يؤدي الى نقص فى قيمة السلة ،
وبذلك يحرم المشروع الفردى من الميزة الخاصة به .

وفى ظل الرأسمالية الدافع الاساسى على التقدم الفنى هو امكان
الحصول على أرباح أعلى . هذا التسابق وراء فائض القيمة الزائد عن
الحد يحدث زيادة فى فائض القيمة النسبى لانه يسبب خفضا فى مقدار
العمل المطلوب لانتاج وسائل عيش العامل . ففائض القيمة الزائد هذا
ليس سوى شكل اخر لفائض القيمة النسبى .

النضال حول يوم العمل : من الجلى أن زيادة فائض القيمة
المطلق أبسط طريقة يزيد بها الرأسمالى أرباحه ، اذ لاجابة الى
تحسينات فنية جديدة ، ويكفى اطالة يوم العمل وهو فى الواقع ما
يحاول الرأسماليون عمله دائما . ولو استطاعوا لحملوا العامل أن
يشغل أكثر من الاربع وعشرين ساعة التى يشملها اليوم الواحد .
ولكن هناك حدودا جثمانية طبيعية لاطالة يوم العمل ، كما ان ذلك
يثير معارضة العمال الشديدة . ولهذا لا يستطيع الرأسماليون الاقتصار
على محاولات زيادة فائض القيمة المطلق . وهم الى جانب هذا يناضلون
فى سبيل فائض القيمة النسبى الذى ينتج لهم احتمالات لاحد لها .

وفى فجر العصر الرأسمالى ساد يوم عمل طويل فى جميع
البلدان . كان التحسين الفنى لايزال ضعيفا ، وأهم من هذا كله كانت
الطبقة العاملة مشتتة وعلى غير أهبة للنضال ، ولذا غلب انتاج فائض
القيمة المطلق . وقد بلغ يوم العمل فى بعض الحالات الساعات
الاربع والعشرين برمتها ، ولم يكن يحصل العامل الا على ساعات قلائل
للنوم ويذهب الباقي الى الرأسمالى . ومن السهل أن نتصور ماكان
لمثل هذا الاستغلال القاتل من أثر فى حياة العمال .

ولا يزال يوم العمل الطويل شائعاً في بلاد كثيرة ، فتراه وكان في الصين مثلاً يتراوح بين ١٦ و ١٨ ساعة في مصانع كثيرة . وحتى في مناجم الفحم نجد يوم العمل طويلاً الى حد الارهاق ، ومثل هذا اليوم غير مفصّل على الرجال ، بل يتعداهم الى النساء وصغار الاطفال . ويقول ماركس ان ما يتيهياً لاحدى الطبقات من الفراغ ات عن طريق تحويل حياة الجماهير الى وقت عمل .

وبمجرد أن يبدأ العامل نضاله في سبيل تحسين حاله ، يطالب أولاً بتحديد يوم العمل . ولم تظهر قوانين تحديد عمل الاطفال وطول يوم العمل في البلاد الرأسمالية الاقدم عهداً (انجلترا ثم فرنسا) الا في انعقد الرابع من القرن الماضي . ولم يسن تشريع العمل في بل مكان الا بعد اشد النضال من جانب الطبقة العاملة ، ولا ترضى الحكومه البورجوازية الحامية لمصالح الطبقة الرأسمالية بسن مثل هذه القوانين ، الا تحت ضغط الحركة العمالية من جهة ، ولضرورة المحافظة على حياة جمهور العمال من جهة أخرى ، اذ بدونهم لا تكون هناك ارباح للرأسماليين . وقد ساد يوم العمل ذو العشر ساعات قبل الحرب العالمية (الاولى) في معظم البلدان التي بلغت شوطاً بعيداً في التقدم وكان اليوم أقصر في حاله العمل تحت سطح الارض (مناجم الفحم والمعادن) ، كما كانت هناك قيود على عمل الاطفال والنساء (تحديد العمل الليلي) . وعلى أثر الحرب هددت الحركة العمالية كيان الرأسمالية نفسه . فما كان من البورجوازية في بلدان كثيرة الا أن منحت امتيازات ، وحتى في واشنطن تقدم اقتراح عام ١٩١٩ بتعميم يوم الثماني ساعات في العالم ، ولم يكن لذلك من أثر . وفي السنوات التالية حين التزم رأس المال خطة الهجوم سحبت الامتيازات وشن الرأسماليون في كل مكان هجوماً عاماً على يوم الثماني ساعات بحيث لم يعد له وجود في معظم البلاد .

حدة (كثافة) العمل : وزيادة حدة العمل أسلوب موجب الى

نفوس الرأسماليين في استخلاص فائض قيمة أكبر من العمال . فيمكن عمل الاجراءات التي تضمن بذل العامل لأكبر قدر من العمل والنشاط في نفس الفترة من الوقت . في مثل هذه الحالة ينتج العامل قيمة أكبر ، فيزيد فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي .

ويزداد العمل غالبا عن طريق ادارة الالة بسرعة أكبر ، ويتعين على العامل بذل مجهود أعظم ليتمشى معها ، فاذا عجز عن ذلك فقد عمله . وفى حالات أخرى يحاول الرأسماليون حمل العمال على بذل أكبر قدر من العمل وذلك بالاتجاه الى أساليب خاصة فى دفع الأجور .

وحدة العمل الزائدة عن الحد تضر بصحة العامل وحياته ، كما يفعل اليوم المتناهى فى الطول . حين يحدد القانون طول يوم العمل يلتبس الرأسماليون «المخرج» بتسهيل العمل أى الاسراع فيه الى درجة غير محدودة . وهذه الظاهرة كبيرة فى معظم المشروعات الرأسمالية بحيث أن العامل يفقد قبل الاوان مقدرته على العمل ، ويهرم سريعا ، ويصبح عرضة لمختلف الامراض . وبالنسبة الى الرأسماليين هذه وسيلة مجربة لزيادة استغلال العامل ودرجة استعباده .

الرأسمالية والتقدم الفنى : فى الوقت الحاضر يجد النظام الرأسمالى الأخذ فى الانحلال أنه فى قبضة أزمة شديدة طال أمدها ، ولذا يظهر نفسه عدوا للتقدم الفنى . فالرأسماليون وخدامهم العلماء يحاولون اظهار الالات على أنها مصدر الشقاء كله ، ويقولون انه راجع الى كثرة هذه الالات الصلبة الضخمة التى تسلب القوم الامناء عملهم ، والى تلك المقادير الوفيرة من المنتجات التى تنتجها هذه الالات ولا تجد سوقا لها . ولكن العمال يدركون ان الآلة فى حد ذاتها لاتولد البطالة والازمة الخ ، وأن سبب هذه الشرور هو النظام الرأسمالى بما فيه من متناقضات متأصلة . ليست الآلة هى التى تسرق الخبز من العامل . ان الذى يفعل ذلك هو استخدام الرأسمالى لها كأداة للاستغلال .

فى ظروف الازمة الحالية تتظاهر البورجوازية بالميل الى الارتداد من الانتاج الآلى الى العمل اليدوى ، وليس من النادر أن تعمل على تطبيق مثل هذه المشاريع الجنونية المعادية للتقدم . فى أمريكا حيث الكثير من المجارف البخارية عاطلة عن العمل ، يجبر الالوف من الناس على الأشتغال بواسطة المعادن والادوات اليدوية فى الاعمال العامة . فى ظل هذه الاحوال يقف اتحاد السوفيت كالبند الوحيد التى يتقدم باستمرار نحو اقتباس أحدث وأرقى الاساليب الفنية فى

كافة الميادين • ان الدولة التى يقام فيها صرح الاشتراكية هى التى يرفرف علم التقدم الفنى عاليا عليها •

والهندسة الفنية الحديثة نزيد من انتاجية العمل مئات وألوف المرات • يستطيع العامل ان يصنع ٤٥٠ طوبة يوميا ، ولبن الآله الحديثه تخرج كل يوم ٤٠٠٠٠٠ طوبة للعامل الواحد الذى يشتغل بها ، أى انتر من حوال ١٠٠٠ مرة • والمطحن المدار باليد يخرج يوميا ٤٥٠ - ٦٥٠ رطلا من الدقيق المنحط الدرجة مقابل ١٣٠٠٠٠ و ١٣٠٠٠٠ ينتجها مطحن حديث فى مينا بوليس (بالولايات المتحدة) أى أكثر ٢٠٠٠٠ مرة • ومصنع الاحديه الحديث ينتج ٨٣ زوجا عن كل عامل كل ٦ أيام بينما يصنع العامل الذى يشتغل بنفسه زوجا واحدا • ومع هذا فالرأسمالية التى فى طريق الموت عاجزة عن استغلال هذه المهنات • وحتى قبل الازمه الحالية كانت أحدث التطورات الفنية تلقى صعبا هائلة حتى فى أغنى بلد رأسمالى وهو الولايات المتحدة • فى سنة ١٩٢٩ كان بها ٢٧٣٠ مصنعا للطوب تستخدم ٣٩٠٠٠٠ عامل ومنتج ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٨٠٠٠٠٠٠ طوبة بينما يمكن اشباع حاجة سوق ذلك البلد تماما بواسطة ٦ - ٧ منشآت حديثه فى كل منها ١٠٠ عامل • وكان الانتاج الكلى من الدقيق بالولايات المتحدة ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٦٥٠٠٠٠ رطل سنة ١٩٢٩ ، وحسب طاقة الانتاج العادية لمصنع مينا بوليس المشار اليها انفا كان يكتفى استخدام ١٧ عاملا فقط ، ولكن فى الواقع كان هناك ٢٧ و ٠٢٨ عامل فى صناعة الطحن بالولايات المتحدة • وحتى فى سنة ١٩٢٩ أى فى فترة أعظم الرخاء ، أنتج ٢٠٥ و ٦٤٠ عاملا ٣٦٥ و ٠٠٠ و ٠٠٠ مليون زوج من الاحذية ، ومعنى هذا ٣٥ زوجا تقريبا عن كل عامل ، لا ٨٣ زوجا • ويمكن سرد أمثلة لا حصر لها •

من المهم أن نذكر أن الرأسمالية فى فترة شبابها ورخائها صحبها نمو هائل فى قوى المجتمع البشرى الانتاجية • فحتى قيام الرأسمالية لم يكن أحد يحلم بالانتاج الكبير الحديث والتقدم الفنى العظيم ووسائل النقل والمواصلات الحديثه • ان الرأسمالية هى التى أنت معها بالانتاج الآلى ، وأحيت الثروة الطائلة المدفونة فى باطن الارض ،

وأبتدعت أساليب فنية غاية فى التقدم خفت من العمل الاسانى كثيرا
وزادت سلطانه على الطبيعة .

ومع هذا تضع الرأسمالية كل هذا التقدم فى قوى المجتمع
الانسانية فى خدمة الاستغلال القاتل الذى توقعه طبقة بأخرى .
فالنظام الرأسمالى يستخدم أكمل أساليب الانتاج وأشدّها اتقاناً
كأكمل أداة لامتصاص فائض القيمة من الطبقة العاملة . السباق وراء
الكسب أى الربح - هذا هو القوة المحركة فى الصناعة الرأسمالية .
زيادة الربح - هذه هى الهدف الذى من أجل تحقيقه يستخدم
الرأسمالى أعمال التقدم الفنى الجديدة . وهذا هو السبب الذى من
أجله يكون أى تقدم بعد ذلك فى القوى الانتاجية فى ظل الرأسمالية
معناه أن نزيد من شدة استغلال الطبقة العاملة ومن عظم اثارها حفنة
من الرأسماليين على حساب افقار الجماهير الفقيرة . ولكن فى الوقت
ذاته يخلق المشروعات الضخمة ذات النظام الفنى العالى وبزيادة القوى
الفنية للعمل الانسانى ، تمهد الرأسمالية الاساس المادى للاشتراكية،
وتعد الاحوال المادية والشروط اللازمة لتحقيق الاهداف التى تناضل
من أجلها الطبقة العاملة . وفى هذا ، أى فى اعداد الشروط الضرورية
لانتصار الثورة العمالية ، ينحصر الدور التاريخى الذى تضطلع به
الرأسمالية .

الرق الاجير : ليس هناك نفاق أدعى الى الاشتزاز من ادعاء
البورجوازية «المساواة» بين الغنى والفقير ، والمتخمس والجاتع ،
والعاطل والمرهق بالعمل . فى الحقيقة يدفع الجوع العامل الى عبودية
الرأسمالى بالنسبة للاخير بطريقة أجدى أثرا من أشد ألوان التشريع
ان الرأسمالية تؤدى الى استمرار انحطاط أحوال حياة الطبقة العاملة،
والى ازدياد الفقر فى صفوف جماهير العمال الكبيرة ويصبح الجوع
ضييفا كثير التردد على أحياء العمال .

يقول ماركس « كان العبد الرومانى يقيد بالاغلال ، والعامل
الاجير تربطه بمالكة خيوط خفية . وهم يحافظون على مظهر الاستقلال
بتغيير دائم فى أرباب العمل ، وبخرافة قانونية يدعونها العقد .»
(رأس المال ج ١ ص ٥٨٦) . حقيقة للعامل الحرية أن يهجر عمله فى

مشروع رأسمالى ، ولكن للحصول على عمل فى مشروع آخر ملك
لرأسمالى آخر .

تحت ستار محاربة العمل الاجبارى شن الرأسماليون حملة ضد
اتحاد السوفيت . وليس هناك أدنا من هذا الغضب من جانب تجار
الرقيق فى العصر الحديث ضد الدولة الاشتراكية الحرة الوحيدة
فى العالم باسم الدفاتر عن حرية العمل . ان اتحاد السوفيت البلد
الوحيد الذى قضى فيه على عبودية الاجر ، وحصلت الجماهير الهائلة
من العمال لاول مرة فى التاريخ على فرصة العمل الحر السليم لانفسهم
ولصالح النظام الاشتراكى حيث لامستغلين ومستغلين . وفى العالم
الرأسمالى بأسره تقيد اغلال خفية الجماهير العاملة الى عمل
منهك كربه تستخدم ثمرته لزيادة استرقاقهم واشتداد عبوديتهم
الرأسمالية . وهم يقاسون باطراد من الجوع والحرمان بينما يخلقون
ثروة لم يسمع بها لحفنة من زناير المجتمع . لقد قال ماركس عن
المشروعات الرأسمالية ان كتاب الجزاءات فى يد ملاحظ العمل قد حل
محل سوط سائق الرقيق . ولاريب أن كتاب الغرامة الذى بيد مقدم
العمال ، والتهديد الخالد يفقد عمل المرء والموت جوعا - مما يؤثر فى
عامل اليوم تأثيرا لا يقل عما كان لسوط سائق الرقيق . ومع هذا
ليس سوط المقدم نادرا فى البلاد الرأسمالية الحديثة . ففى كثير منها
وبخاصة المستعمرات نجد أصدق اشكال العمل العبودى لصالح
الرأسمالى . ورأس المال يجنى أرباحا كافية من العمل الاجير «الحر» ،
ولكنه لا يأنف من استغلال عمل العبد اذا سمحت الظروف . وحتى
فى أرقى البلاد الرأسمالية قد نجد أحوالا لا تختلف عن مثيلتها فى
حالة العبودية .

وفى ظل أحوال الازمة الاقتصادية تستخدم البورجوازية بجذل
أصدق صنوف الاعمال الشاقة فى أشكال مختلفة من «العمل الاجبارى»
وبخاصة من الشباب المتعطل . ففى معسكرات العمل الالمانية يعيش
مئات الالوف من العمال الشبان فى نظام من ثكنات الجيش ، ويتناولون
جزءا حقيرا على أشق أنواع العمل . وفى الوقت ذاته تجبر الفاشية
الالمانية أهل هذه المعسكرات على التدريب العسكرى لتجعل منهم
وقودا لمغامراتها الحربية .

ولا يزال عمل العبيد السود قائما بأمريكا • فهناك حوالي اثني عشر مليوناً من السود معظمهم من العمال وصغار الفلاحين • وبعده إلغاء الرق رسمياً عام ١٨٦٣ أرغم معظم العمال السود على أن يعيشوا في حالة اعتماد وضيع على من يستخدمونهم • وفي حالات كثيرة بالولايات الجنوبية يعطى صاحب الأرض لاسرة الاسود قطعة من الأرض والبذور والغذاء والادوات اللازمة حتى موعد الحصاد ، وعلى الفلاح المستأجر ان يسلم المحصول كله الى صاحب الأرض الذي يدفع له نفقاته الاولية • ولكن المالك يعمل دائماً على أن يجعل الفلاح الاسود مديناً له • فاذا كان لدى الاخير مائة من بالات القطن ثمنها ٦٠٠ ريال بالسوق ، حاول المالك أن يظهر أنه استثمر ٨٠٠ ريال • وعلى ذلك اذا ترك الاسود المحصول بأكمله في يد صاحب الأرض ظل مديناً له بمائتي ريال واضطر الى تجديد الاتفاق بنفس الشروط • وهذا التفرير يستمر من سنة الى اخرى • واذا لجأ الاسود الى القضاء لم يعبأ به أحد لان كلمة الاسود لا يمكن أن تكذب الرجل الابيض • وليس الملاك السادة الوحيديين في مزارعهم فحسب ، بل أن لهم سلطاناً لآحد له على المجتمع بأسره ، واذا ادعى أحدهم أمراً أمام القضاء فإن كلمته قانون • وفي الجنوب يملئ المالك على الاسود شروط العمل • فاذا تجرأ الاخير على ابداء غضبه من أعمال سيده المناهية للقانون ولجأ الى الفرار تعقبه البوليس وطارده مستعيناً بالكلاب البوليسية المدربة • واذا قبض عليه اعتبر هارباً وأعيد الى سيده مالك الأرض •

ويلجأ المالك الى حيل أخرى يحصل بها على قوة عمل رخيصة يستخدمها في أشد الحالات وأقساها ، وحين يحتاج الى قوة العمل يتوجه الى المحكمة المحلية فيقبض الشرطة على العدد اللازم من العمال ، وتوجه اليهم مختلف التهم التي لا ظل لها من الحقيقة ، فتفرض المحكمة الغرامات على السود الذين يضطرون عجزهم عن دفعها الى قبول الاسترقاق الفعلي لسيد الأرض الذي يؤدي الغرامات ويخصمها من أجورهم في المستقبل •

الرق في المستعمرات : ولكن أفضح أشكال العمل الشاق نلقاه في المستعمرات حيث يحول الاستعماريون السكان الوطنيين الى عبيد تماماً • ففي المستعمرات يستخدم العمل الاجباري الشاق في مناجم

الذهب وغيرها وفى المزارع وفى أعمال الطرق ، على نطاق واسع .
فحسب قانون السادة والخدم فى جنوبى افريقية اذا هرب الوطنى
من سيده عومل معاملة المجرم وأرغم على الرجوع اليه . ويتحتم عليه
ان يبرز جوازا يثبت أنه اشتغل عند أوربى ، فاذا لم يكن الجواز
سليما صحيحا قبض على الرجل وأعيد الى مخدومه السابق أو أرغم
على الاشتغال لدى غيره . وفى صناعة التعدين وبخاصة فى مناجم
الذهب والماس يقيم العمال الوطنيون فى مساكن خاصة بهم تحبط
بها الاسلاك الشائكة . وليس للعامل الوطنى الحق فى مغادرة سجنه
خلال الفترة التى يستأجر فيها بأسرها . ومتوسط أجره اليومى أقل
من نصف دولار يعيش منه . وعليه أن يكد ما بين ١٢ ، ١٤ ساعة يوميا
مقابل هذا الاجر التمس .

وفى المستعمرات الافريقية الاخرى تستخدم أشد أساليب
الاستغلال بعدا عن الروح الانسانية . فيؤتى عادة بالرجال الى المناجم
وقد أوثقوا بالحبال ، ويواصلون العمل تحت إشراف حراس مسلحين .
ويرغم العامل الوطنى فى العادة على توقيع العقد بعد أن يغرى على
تناول المسكر ، وغالبا ما لا يدرك مايدل عليه العقد .

ويصحب العبودية فى كثير من الحالات اتجار الرقيق سافر
وصريح . ومن أمثلة ذلك افريقية البرتغالية (أنجولا وبخاصة
موزمبيق) أو جمهورية ليبيريا المستقلة .

والى جانب هذه العبودية تلقى الرق من أجل الدين . وجوهر
هذا على ما أوضح ماركس أنه من طريق الديون التى يجب أداؤها والتى
تنتقل من جيل الى اخر ، تصبح أسرة العامل بأسرها ملكا يتوارثه
المالك وأسرته .

الفصل الرابع

الاجور وافقار الطبقة العاملة

في ظل الرأسمالية

قيمة قوة العمل وثمنها :

يبيع العامل قوة العمل للرأسمالى الذى يستأجره ويحمله على العمل ويعطيه اجرا على ذلك • ومعنى هذا شراء وبيع قوة العمل • ولكن قوة العمل سلعة من نوع خاص ، وشراؤها وبيعها يميزان علاقة بين الرأسمالى والعامل أى بين طبقتى المجتمع الرأسمالى الاساسيتين • وقيمة قوة العمل تعينها وسائل العيش الضرورية للبقاء على العامل • ولكن علينا أن نذكر أن الرأسماليين يحاولون دائما خفض الاجر الى ما دون هذا الحد • وفى ظل الرأسمالية لايعنى أحد بالطريقة التى يعيش بها العامل ، فكثيراً ما يتعطل ويموت جوعاً وحتى اذا ما تهيأ له عمل فأجره لايكفى دائما لاشباع حاجاته الاولية •

وقيمة قوة العمل تعينها قيمة وسائل عيش العامل ، ولكن كيف يمكن تعيين قيمة هذه الوسائل الضرورية ؟ من الواضح تماما أن وسائل عيش العامل ومبلغها وطبيعتها تتوقف على عدة ظروف ، أو كما قال ماركس : «أن قيمة العمل فى كل بلد يعينها مستوى الحياة التقليدى • وليس الأمر مجرد حياة جثمانية ، ولكنه اشباع حاجيات معينة ناشئة عن الاحوال الاجتماعية التى يعيش الناس وينشأون فى ظلها (١) •

فبخلاف السلع الاخرى يشمل تعيين قيمة قوة العمل عنصرا تاريخيا أو اجتماعيا • ومستوى الحياة العادى للعامل ليس شيئا ثابتا

(١) «القيمة والتمن والربح» •

أو مقررا الى الابد ، بل بالعكس فهو يتغير على مجرى التطور التاريخي
وبتفاوت من بلد الى آخر لانه متوقف على تطور البلد التاريخي • وعلى
هذا تميل الرأسمالية دائما الى خفض مستوى حياة الطبقة العاملة الى
حد منخفض للغاية • ان ثمن السلعة عبارة عن التعبير النقدي لقيمتها •
وقد رأينا أن الثمن يتقلب باستمرار فيكون أعلى أو أدنى من قيمة
السلعة • والاجور شكل مخصوص لثمن السلعة المعروفة باسم «قوة
العمل» • وواضح أن مستوى الاجور يتفاوت فيكون أعلى أو أدنى
من قيمة قوة العمل • ولكن بخلاف السلع الاخرى نجد أن هذه
التغيرات تكون في الغالب الى ما دون القيمة •

الاجور ستار يخفي الاستغلال الرأسمالي :

رأينا أن عمل العامل الاجير في المشروع الرأسمالي يتكون من
جزئين : العمل الضروري الذي يدفع مقابلته ، والعمل الفائض ولا
مقابل له • ولكن حين يتسلم العامل أجره لا يبدو واضحا له أن أجره
عبارة عن قيمة العمل الضروري وحده بينما يذهب العمل الفائض الى
الرأسمالي دون مكافأة عنه • وعلى ذلك تبدو الاشياء في ظل الرأسمالية
كما لو أن العامل يدفع له مقابل عن عمله كله •

اليك المعدن الذي يدفع له الاجر حسب نظام القطعة • لنفرض
أنه يتناول دولارا عن كل طن من الفحم • وهو اذا بذل أقصى جهده
لم يحصل الا على ما يكفيه لمجرد شراء الخبز • ولنفرض أنه أراد أن
يبين ظلم هذا الاستغلال لصاحب المصنع • فاذا تعطف الاخير وتحدث
اليه لقال : « أنك تنال دولارا عن كل طن ، ولا يدفع أجر أعلى من
هذا في المناجم المجاورة أو في أي جهة أخرى • فأنت تنال أجرا
عادلا ، وعملك لايساوى أكثر من هذا • حاول أن تستخرج فحما
أكثر وهنا أزيد أجرك » • وهنا يتراءى لنا خطأ أن العامل يحصل على
القيمة الكاملة التي كسبها بالعمل •

ولنفرض صديقا لهذا المعدن يشتغل في مصنع مجاور للمواد
الكيميائية وهو يعمل في أشد الأحوال أذى وضرا تسع ساعات في
اليوم مقابل أربعين دولارا في الشهر • فكيف يكشف أن مخدومه

يستغله ؟ اذا حاول التحدث عن هذا لكان الجواب بلا تردد هكذا :
• وانك تنال الاجر الذى يحصل عليه أى شخص اخر فى مكانك •
• وأنت تنال أجرا عادلا ولا تكسب أكثر منه • ولكن حاول ان شئت
• أن تشتغل كلا الدورتين يعطى لك أجر مضاعف • ولكن فى تسع
ساعات فانك لاتعمل الا ما يساوى اربعين دولارا فى الشهر ، ولا معنى
لان يدفع لك أكثر من هذا •

وفى الحقيقة كيف يستطيع العامل أن يعلم مقدار القيمة التى
ينتجها لمخدومه كل يوم ؟ ان يوم الساعات التسع لا ينقسم بطريقة
سافرة بحيث يعرف أنه نال الاجر عن جزء منه ، بينما لم يحصل على
مقابل الجزء الاخر الذى يستولى عليه رب العمل • ان ساعات العمل
كلها متشابهة • وهنا فى استطاعته أن يجد الفرصة لزيادة أجره
ومضاعفته وان كان ذلك يتم حقيقة بمضاعفة يوم العمل • ان مثل هذا
الامر يدعو الى الحيرة حقا ، أذ يبدو كما لو ان الرأسمالى يدفع له حقيقة
مبلغ القيمة التى ينتجها •

هكذا يسدل الغطاء على الاستغلال الرأسمالى • وهنا تتقدم جميع
قوى استعباد الجماهير الفكرى لتأييد أرباب العمل ومساعدتهم •
فتعلن الكنيسة أن النظام الأرضى من لدن الله وأن من الخطيئة التفكير
فى تغييره • والصحافة الرأسمالية والعلم والمسرح والسينما والادب
والفن البورجوازيان - كل هذه تخفى موضوع الاستغلال ، وكلها تحاول
أن تظهر الامور كما لو كان اثر الرأسمالين أمرا طبيعيا محتوما كنور
الشمس فى يوم صائف قد راقت سماؤه •

« بهذا يقضى مظهر الاجر على كل أثر لانقسام يوم العمل الى
عمل ضرورى واخر فائض ، أى الى عمل له مكافأته وعمل لاجراء
له ، ويبدو العمل كله كما لو كان عملا قد دفع أجره • فى نظام
السخرة يختلف عمل العامل لنفسه وعمله الاجبارى لسيده بأوضح
طريقة ممكنة وذلك من حيث المكان والزمان • وفى حالة العبودية
نجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذى ينتج فيه العبد قيمة وسائل
عيشه والذى يشتغل خلاله لنفسه حقيقة - يبدو كما لو كان عملا يقوم
به لسيده • فكل ما يؤديه العبد من عمل له مظهر العمل الذى لا أجر
له ، وعلى النقيض من ذلك نجد فى العمل الأجير أنه حتى فائض

العمل الذى لاجزاء له يبدو كما لو كان العامل قد نال عنه جزاء (١) » •

الاجور ونضال الطبقة العاملة :

أخذ العمال فى عهد مبكر جدا ينتظمون فى سلك اتحادات قادت نضالا يرمى الى تحسين أحوال العمل وكبح جماح الاستغلال الذى لاحد له • وقد رأينا أن الاجور تعينها قوة العمل ، ولكننا نلاحظ أولا أن الاجور تتقلب بدرجة بالغة وخاصة دون قيمة قوة العمل • ومن جهة ثانية تتغير قيمة قوة العمل ذاتها تغيرا بالغا متوقفا على ظروف عدة • وينشعب نضال دائم بين البورجوازية والطبقة العاملة بخصوص مستوى الاجور وفى هذا النضال يتوقف الكثير على درجة تنظيم واتحاد كل من الجانبين • وطالما كان العمال غير منتظمين فى سلك اتحادات عمالية وجد كل رأسمالى أمامه جمهورا قد انفرد عقده • وله فى هذا الكفاح بصدد الاجور مركز له مزيته : فاذا أبى عامل الموافقة على شروط الاستخدام السيئة فصله صاحب العمل وسرعان ما يجد من يشغل مكانه • ولكن الحال يتبدل اذا وجدت اتحادات للعمال ، اذ فى مثل هذه الحالة لايلقى الرأسمالى المقاومة من جماعة مبعثرة من عمال يفتقرون الى التنظيم ، وانما يجد أمامه اتحادا يمثل جميع العمال أو غالبيتهم ويتقدم بمطالب واحدة ويطالبه بشروط وأحوال واحدة • كان الرأسمالى فيما مضى يعقد الاتفاق مع أفراد ، أما اليوم فعليه أن يصل الى اتفاق جماعى مع اتحاد العمال • وفى العادة تحدد الاجور اتفاقات خاصة بنسبها ومعدلاتها • وبطبيعة الحال يجد الرأسماليون طرقا للنضال ضد العمال حتى فى حالة وجود اتحادات الاخيرين ، فتراهم بدورهم يتحدثون لتكوين « اتحادات أرباب الاعمال » •

ومن الواضح تماما أن الصراع الاقتصاى وحده من جانب اتحادات العمال هو الكفيل بتخليص الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالى المتزايد على الدوام ومن الفقر والعوز الاخذين فى الازدياد • ولهذا الغرض تتضح ضرورة انتصار الطبقة العاملة الكامل ، وهو انتصار لاسبيل الى احرازه بغير الكفاح • وحينئذ حين تحطم الطبقة

(١) ماركس : رأس المال - المجلد الاول ص ٥٥٠ •

العاملة الرأسمالية فانها تحطم الاستغلال الطبقي وهو منبع اقتارها .
 وفي هذا يقول ماركس (القيمة والثمن والربح) :
 « ٠٠٠ ليس الاتجاه العام للانتاج الرأسمالى أن يرفع متوسط مستوى
 الاجور بل ان يهبط به وان يدفع قيمة العمل بدرجات متفاوتة نحو
 حدها الأدنى . واذا كان هذا ميل الامور فى هذا النظام فهل يقال انه
 ينبغى للطبقة العاملة أن تقلع عن مقاومتها لاعتداءات رأس المال ؟ أظن
 انى اوضحت أن نضالهم من أجل مستوى الاجور حادث عرضى
 لا انفصال له عن نظام الاجور بأسره ، وانه فى توسع وتوسعين فى الماته
 من الحالات لاتزيد جهودهم لرفع الاجور عن كونها مجرد جهود
 للمحافظة على قيمة العمل المعلومه التى تعطى لهم ، وأن الضرورة التى
 تحملهم على النقاش بصدد ثمنهم مع الرأسمالى ضرورة كامنة فى كونهم
 مضطرين ان يبيعوا أنفسهم كما تباع السلع . فاذا كانوا يستسلمون
 بغير فى صراعهم اليومى مع رأس المال ، لجعلوا أنفسهم غير أهمل
 لنقيام بحركة أوسع نطاقا . »

وفى الوقت ذاته وبغض النظر عن الاستبعاد العام الذى يتضمنه
 نظام الاجور ، ينبغى للطبقة العاملة ألا تبالغ فى الاثر النهائى لهذا
 النضال اليومى . وعليها ألا تنسى أنها تحارب نتائج ، لا الاسباب التى
 تترتب هذه النتائج عليها ، وانها انما تؤخر الحركة الى أسفل دون أن
 تغير اتجاهها ، وانها تستخدم المسكنات بدلا من القضاء على الداء . وعلى
 أفراد الطبقة العاملة اذن ألا يغمروا كلية فى هذه المنازعات التى
 لا يمكن تجنبها والشبيهة بقتال العصابات،والتي تنشأ بلا انقطاع نتيجة
 الاعتداءات المستمرة من جانب رأس المال ، أو نتيجة تقلبات السوق ،
 وعليهم أن يفهموا أن النظام الحالى ، بكل مايفرضه عليهم من ألوان
 الشقاء ، يولد فى الوقت ذاته الاحوال المادية والاضاع الاجتماعية
 الضرورية لبناء المجتمع اقتصاديا من جديد . وبدلا من الشعار المحافظ
 وهو «أجر يوم عادل لعمل يوم عادل» ، ينبغى لهم أن ينقشوا على
 لوائهم الشعار الثورى « الغاء نظام الاجور » .

اشكال الاجور :

يدفع الرأسماليون الاجور لعمالهم بطرق متنوعة منها ائنتنان
 أساسيتان . ففي بعض الحالات يتسلم العمال أجرهم حسب وقت العمل

حين تحسب الاجور بالساعة أو باليوم أو الاسبوع أو الشهر ، وهذا ما يطلق عليه نظام الاجور حسب وقت العمل . وفي حالات اخرى يتوقف أجر العامل على مبلغ ما ينتجه أى حسب الامتار التى يفرزها من الفماش مثلا ، ويدعى هذا نظام الاجور بالقطعة . وابتدع النظام الرأسمالى اشكالا كثيرة مختلفة بعضها على جانب من التعقيد ، ولكن هذه الاشكال جميعا تركز على أساس الزمن أو القطعة ، وأحيانا على مزيج يجمع بين خواص الطريقتين . وقد يترأى لأول نظرة أن ليس من عنصر مشترك بين الطريقتين وانهما مختلفتان اختلافا كليا ، والواقع خلاف هذا . ففى حالة الدفع حسب الوقت نجد ان الرأسمالى حين يدفع للعامل أجرا اسبوعيا محدودا يحسب مقدار العمل الذى سيؤديه العامل خلال ذلك الوقت ، واذا لم يقدر ذلك كان مصيره الافلاس . والاهم ان نظام القطعة فى أساسه هو نفسه نظام الدفع حسب الوقت . فحين تقرر انسببه للقطعة يضع الرأسمالى موضع الاعتبار مقدار ما ينتجه العامل فى ساعة أو يوم أو اسبوع . وهذا هو السبب الذى من أجله لا يحقق نظام القطعة للعامل سوى الضروريات المتجردة . وكلا الطريقتان ان هما الاشكلان مختلفان يشتري بهما الرأسمالى قوة العمل . ويتوقف اتباع أى الشكلين على الظروف السائدة فى صناعة معينة ، ولكل منهما مزايا بالنسبة للرأسمالى تتوقف على الظروف .

نظام الدفع حسب وقت العمل :

ويتبع هذا النظام فى الحالات التى ليس لدى الرأسمالى من سبب يدعو الى اثاره اهتمام كل عامل فردى فى انتاج أكبر مقدار ممكن من الطيبات . ومثل هذه الحالات متعددة الجوانب . ففى بعض الحرف لاتزال مهارة العامل وكفايته يلعبان دورا هاما وعليهما يتوقف نوع السلعة المنتجة . ففى حالة الصناعات شبه الحرفية غالبا ما يفضل رب العمل أن يدفع للعامل الشديد الحدق أجره بالاسبوع (أى بالوقت) . واذا العامل لا يجهد نفسه فى انتاج المقدار فإنه ينتج السلعة بغاية العناية ، وبهذا يكسب الرأسمالى فى النوع ما يخسره من حيث أنكم . وفى حالات اخرى يصبح العامل مجرد شئ ملحق بالآلة ، وبما أن كمية ما ينتج من الطيبات تتوقف تماما على سرعة دوران الآلة فان الرأسمالى يفضل نظام الاجر حسب وقت العمل .

نظام الاجر بالقطعة :

ومن جهة اخرى يلجأ الرأسمالى الى هذه الطريقة فى الحالات التى يرى فيها من صالحه أن يثير اهتمام العامل فى انتاج اكبر مقدار ممكن من السلع . وهذا النظام يوفر على رب العمل ضرورة الاشتراك المنتجة فان نظام القطعة يضمن أشد العمل من جانب العمال . وعلى العادة يكون هذا النظام ممكنا فى انصناعات التى يسهل فيها حساب السلع المنتجة (بالقطعة او الوزن او الحجم أو الطول) . وهو كذلك الطريقة المفضلة فى ظل الرأسمالية لزيادة استغلال العمال عن طريق حدة عملهم . وتحسب المعدلات حسب أرباح أكثر العمال نفاة وسرعة، ويتعين على العمال الاخرين أن يبذلوا غاية جهدهم لكي يتسنى لهم الحصول على حد الاجور الأدنى الضرورى . وحين يرى صاحب العمل أن أغلبية العمال زادت أجورها فانه يخفض النسب . وحينئذ يجب على العمال أن يزيدوا من كثافة عملهم حتى يحصلوا على أجورهم السابقة .

ولنظام مكافأة العمل حسب القطعة مغزى مختلف بالكلية فى الاحوال السائدة فى بلاد اتحاد السوفيت فهناك لا يبيع العامل عمله لطبقه من المستغلين ، وإنما يستخدمه فى مشروعات هى ملك للدولة العمالية . والاجر الذى يتناوله عبارة عن مكافأة المجتمع له على العمل، ويناسب مع مقدار ونوع العمل المبدول . والاجر حسب القطعة فى الاقتصاد الاشتراكى بانحاد السوفيت خير وسيلة لتحقيق التجانس بين مقدار ونوع العمل المبدول وبين مكافأة العامل الفردى . وهو أداة قوية لزيادة انتاجية العمل وكذلك رفاهية الطبقة العاملة . ولهذا فهو يختلف اختلافا كليا عنه فى ظل الرأسمالية .

وفى بعض الاحيان يدفع الرأسماليون جانبا من أجور العمال على هيئة اعانة Bonus يرون أنها تحمل العمال على بذل أقصى مآلديهم من الطاقة على العمل . وتمت خدعة أكبر وهى المشاركة فى الربح ، فيخفض الرأسمالى الاجر بحجة أن العامل مفروض فيه أن له مصنحة فى ازدياد ربح العمل . وحينئذ ، تحت ستار « النصيب فى الربح » لا يعود الى العامل الاجز فقط مما سبق استقطاعه من الاجر . وفى

النهاية غالباً ما يجد العامل « المشترك في الربح » أنه يحصل على أقل مما يحصل عليه من يعمل بأجر فقط .

ويمثل هذه الطريقة لايحاول رب العمل أن يزيد حدة العمل الى درجة عالية فحسب ، بل انها أحيانا تغرى فئه معينه من أشد العمال جهلا على الابتعاد عن الحر له العمالية العامة ، وبهذا يصبحون عامه لرأس المال .

وعلى أساس العمل بالقطعة يقوم «نظام الارهاق» Sweating-system وبخاصة فى صناعة الأبر فى إنجلترا وأمريكا . فيعطى العمل لادانه فى البيت باجور منحة للغايه . ويتعين على الحائك مثلا الذى يشتغل فى ظل هذا النظام أن يعمل ليلا ونهارا حتى يتقضى غائلة الموت جوعا .

التنظيم العلمى للعمل ، طريقتا تايلور وفورد :

أما وقد اشترى رب العمل قوة العمل فانه يحاول أن يستخلص منها أقصى ما يقدر عليه . وقد عمد أخيرا نفر من أمهر أرباب الاعمال وأقدرهم الى تطبيق ما يعرف بأسم « التنظيم العلمى » للعمل ، وهو فى جوهره لالانى : يقوم الخبراء بدراسه كل نوع من العمل فى المنشأة الصناعية دراسه تفصيلية ، وبعد الملاحظة والابحاث الطويبه يقررون أحكم الوسائل لاداء هذا العمل ، والتي توفر على العامل أى حربه وجهد لا ضرورة لهما ، وترتب أدواته بطريقه رشيدة الخ بحيث لايجد ما يلهيه عن عمله الاساسى . فى هذه الظروف يذهب كل شطاط العامل وكل مجهود يبذله فى سبيل أداء العمل المفيد بدون خسارة ، وفى العمليات التي يتعين على انعامل أدائها . وبهذا تحصل الصناعة من العامل على أعظم منفعة ، وتزداد انتاجية العمل الى حد كبير .

والتنظيم العلمى للعمل تقدم عظيم فى ناحية الانتفاع الرشيد بالمجهود الانسانى . وبعد أن يتم قلب الرأسمالية وقيام حكومة من الطبقة العاملة تفتح افاق واسعة للتنظيم العلمى للعمل . ولكن فى ظل النظام الرأسمالى يستخدم الرأسماليون هذا التنظيم العلمى ، كغيره من نواحي التقدم العلمى ، لخدمة المصالح الضيقة للطبقة التي ينتمون اليها . انهم يحولون التنظيم العلمى للعمل الى أداة يمتصون بها أكبر قدر من فائض القيمة من العمال .

كان المهندس الامريكى تايلور من أوائل الذين ناصروا ودعوا الى التنظيم العلمى للعمل ، ويستخدم نظامه المعروف باسمه فى كثير من المنشآت الصناعية الرأسمالية ، لزيادة فائض القيمة • وعن طريق رفع انتاجية العمل وتحويل العمال الى الات تؤدى حركات قد قدرت تقديرا دقيقا شديدا ، بعمل نظام تايلور على أمتصاص اخر ذرة من قوة العمال، فيصيبهم المرض بعد سنوات قلائل • وأن خفض نسب الاجور وفق نظام القطعة نتيجة لاتباع نظام تايلور يزيد من مشقة العمل الذى يقوم به العمال مقابل نفس الاجر ، بل وأقل منه أحيانا •

وفى خلال السنوات التالية للحرب (العالمية الاولى) اشتهرت بصفة خاصة أساليب الاستغلال التى آتبعها هنرى فورد ملك السيارات الامريكى • وقد انتشرت هذه الأساليب بسرعة لافى أمريكا وحدها بل وفى البلاد الرأسمالية بأوروبا • ومظاهر نظام فورد الاساسية هى الانتاج فى مجرى منتظم (Conveyor) يترتب على الاسراع فيه زيادة سرعة العمل وكثافته ، وعامل المنشأة الصناعية الذى يعجز عن التمشى مع هذه السرعة يفقد عمله • وهكذا يجعل الرأسمالى من كل تحسين فنى أداة يزيد بها من فقر الطبقة العاملة وعبوديتها ، ووسيلة لامتصاص ماء الحياة ذاتها من العمال •

الدفع عينا ونقدا :

فى العهود الماضية كان العامل يستأجر فى القرية ندر أن كان يدفع له أجر عمله نقدا • وكان النظام المتبع كالاتى : فصاحب العمل يأوى العامل ويسكنه ، وفى نهاية الصيف يعطيه مقدارا قليلا من الحبوب • فهنا يتناول أجره عينا أى يحصل مباشرة على الوسائل اللازمة لعيشه • وتشبه مثل هذه العملية البسيطة المفاضلة بين المنتجات ، كالفأس مقابل الخبز مثلا • وحين يكون للتجارة مثل هذا المظهر البسيط يبدو واضحا تمام الوضوح أننا نلقى قيمة وسائل العيش الضرورية فى أساس قيمة قوة العمل •

والدفع عينا بنوع خاص أمر نادر الحدوث جدا فى الصناعة الرأسمالية • ومع هذا ، فحتى هنا يدفع جانب من الاجر عينا من حين الى اخر • وهذه الطريقة فى الدفع لاتعدو عادة أن تكون وسيلة ميسورة يتمكن بواسطتها الرأسمالى من زيادة أرباحه على حساب

العامل • فمخزن الشركة الذي يملكه رب العمل يمد العامل بكافة أنواع البضائع التافهة بثلاثة امثال ثمنها ، وبذا تهبط أجور العمال الحقيقية الى حد كبير ، ولذلك تحارب منظمات العمال مثل هذا الاجراء • وأحيانا يعتمد الرأسماليون الى طريقة أدق يدركون بها بغيتهم وهي خفض أجور العمال ، بحملهم على شراء البضائع بأثمان مرتفعة • فهم يتسلطون على جميع المخازن الواقعة فى الحى أو الجهة التى يقيم فيها العمال ، ويضطر الاخرون الذين يتناولون أجورهم نقدا الى شراء الاشياء بأثمان عالية • ويسعى العمال الى مكافحة مثل هذا الاستغلال عن طريق تنظيم جمعيات تعاونية للمستهلكين •

الاجور الاسمية nominai واثقبيقية real :

فى الصناعة الرأسمالية النامية ، عدا حالات نادرة ، يجرى دفع الاجور نقدا • فبيع العامل قوة العمل ويحصل على ثمنها على هيئة مبلغ محدود من النقود ، كما هو الحال عند بيع أى سلعة أخرى • وعلى كل حال فالعامل لا يحتاج النقود لذاتها بل على أنها وسيلة لشراء الاشياء التى يتطلبها • فهو حين يتسلم أجره يشتري ما هو فى حاجة اليه بالسعر السائد فى السوق • غير أننا نعلم أن مستوى أسعار السلع لا يظل ثابتا اذ تتغير قوة النقود الشرائية بتأثير أسباب متنوعة • فى حالة عيار الذهب قد ترتفع الاثمان بسبب رخص الذهب ، لان النقص فى قيمة الذهب يؤدى الى هبوط قوة النقود الشرائية • وحين تصدر الحكومات العملة الورقية بمقادير كبيرة تتعرض اُثمان السلع لتغيرات عظيمة وسريعة تبعا لنقص قوة النقود الشرائية وهو ما يكاد دائما أن يلازم تداول العملة الورقية •

وبناء على هذا شئنا أن نوازن بين أجور العمال فى حالات عدة ، تعين علينا ألا نكتفى بمعرفة مبلغ النقود الذى يحصلون عليه فى كل حالة • اذ من الضروري كذلك أن نعلم مقدار ماتشتريه النقود من بضائع فى كل حالة • فلا ينبغي لنا الاقتصار على مقارنة المعدلات الاسمية للاجور (أى مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل) ، بل يجب كذلك أن نضع القوة الشرائية للنقود موضع الاعتبار • وحينئذ فقط يصير فى استطاعتنا أن نقرر الاجور الحقيقية بطريقة مضبوطة ، وهى الاجور التى يمكن قياسها بمقدار القيم الاستعمالية

التي يمكن شراؤها بمبلغ معلوم من النقود في مكان معلوم .

اجور العمال الحاذقين :

نعلم جميعا أن معدلات الاجور تتفاوت في المهن المختلفة ، فأجور العمال الذين بلغوا من الحذق مبلغا عاليا أعلى منها في حالة غير الحاذقين الذين يعوزهم تدريب فني خاص . وفي العادة كلما عظمت المهارة ارتفعت الاجور . وتتطلب الفروع المختلفة من الصناعة عمالا ذوى مهارة متفاوتة ، ومن هنا نجد أن أجور العمال في الصناعات المختلفة ليست واحدة .

والى جانب تفاوت معدلات الاجر في الصناعات المختلفة ، نجد اختلافا في معدلاته بالنسبة الى عمال الصناعة الواحدة الذين يتباين مهارتهم . فالعامل الحاذق يتناول أجرا أعلى مما يحصل عليه زميله الشبيه به فى المهارة ، وكذلك الحال مع الاخير بالنسبة الى العامل العادى . فما السبب الذى تعزى اليه هذه الاختلافات فى معدلات أجور العمال تبعا للمهارة ؟ ليس ادراك ذلك من الامور الصعبة ، اذ فى استطاعة أى فرد أداء العمل الذى لا يستدعى المهارة ، أما العامل الحاذق فعليه أن يجتاز فترة محدودة يتعلم خلالها الحرفة ، وعليه أن ينفق وقتا كثيرا وأن يبذل مجهودا كبيرا كى يتكسب هذه المهارة . ولولا هذا التفاوت فى معدلات الاجر لما رضى امرىء أن ينفق الوقت والجهد فى تعلم حرفة ما ، ولا حاول أن يحصل على درجة محدودة معينة من المهارة . وبرغم هذا ليس فى أى قدر من المهارة والحذق ما ينجى العامل من الاستغلال المجافى للانسانية والذى لا ينتهى .

واستخدام الآلات يقضى فى العادة على الحاجة الى العمال من ذوى المهارة العالية . فالالة الان تصنع ماكان يعمله صاحب عمل قضى سنوات كثيرة فى اكتساب مهارته . بهذا تصبح طوائف كثيرة من العمال ولا ضرورة لها ، وتعرض للبطالة . وهنا تضطر الى أداء العمل غير الحاذق بأجر منخفض كثيرا ، حتى تتقى غائلة الموت جوعا .

مستوى الاجور فى البلدان الرأسمالية المختلفة :

يرجع اختلاف مستوى الاجور فى البلدان الرأسمالية المختلفة الى أسباب كثيرة . ومن السخف الظن بأن الرأسماليين فى بلد أشد

عظفا على العمال منهم في بلد اخر ، اذ الواقع أنهم في كل مكان يحاولون خفض الاجور الى ادنى حد ممكن . ولكن هناك اختلافات بالغا في احوال البلدان الرأسمالية المختلفة ، ولكل بلد تاريخه الذي يختلف عن تاريخ الاخر . فقد نمت الرأسمالية في أمريكا مثلاً في ظروف كان فيها نقص في العمل لان وفرة الارض أتاحت ، زمنا ما ، للمهاجرين من البلدان الاوربية فرصة الإقامة بالارض والاشتغال بالزراعة . وفي البلدان الرأسمالية الاقدم عهداً نظمت الطبقة العاملة صفوفها مبكرة بقصد مقاومة الرأسماليين . الاعظم تقدماً نجد مستوى عاليا جدا من كثافة العمل ومتوسط درجة مهارة العمال . هذه الظروف جميعها سببت اختلاف مستوى الاجور في مختلف البلدان الرأسمالية . ومثال ذلك لو جعلنا الرقم القياسي للاجور في انجلترا ١٠٠ لكانت الاجور (متوسط أجر الساعة) في غيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة على النحو الاتي عشية نشوب الحرب الاستعمارية (الاولى) : انجلترا ١٠٠ ، ألمانيا ٧٥ ، فرنسا ٦٤ ، الولايات المتحدة ٢٤٠ . وطبقا لتقديرات أخرى نحصل على الصورة الاتية لمتوسط أجور العمال السنوية في البلدان المختلفة (١٩٠٠ - ٧ ، بالدولارات) . الولايات المتحدة ٤٦٣ ، انجلترا ٢٥٨ ، النمسا ١٦٧ ، روسيا ٩٥ ، اليابان ٥٥ .

ونجد التفاوت البالغ كذلك خلال الفترة التالية للحرب . وفيما يلي أرقام توضح الاختلاف في الاجور الحقيقية في مدن مختلفة بأهم البلدان الرأسمالية . وهذه الأرقام تبين الاحوال السائدة في يناير سنة ١٩٢٩ ، وهي مبينة على مستوى الاجور الحقيقية في لندن سنة ١٩٢٤ وسنجدله ١٠٠ :

بيلادلفيا ٢٠٦ ، دبلن ١٠٦ ، لندن ١٠٥ ، ستوكهولم ٩٣ ، أمستردام ٨٨ ، برلين ٧٧ ، مدريد ٥٧ ، بروكسل ٥٢ ، ميلان ٥٠ ، روما ٤٤ .

ومفهوم أن الاجور منخفضة بصفة خاصة في البلدان التي بدأ فيها نمو الرأسمالية حديثا ، اذ التجميع البدائي فيها يؤدي الى دمار الفلاحين وأهل الحرف ويلقى بهم في صفوف جيش أولئك الذين يبحثون عن عمل . ومستوى معيشة البروليتاريا منحط للغاية في المستعمرات . ففي

الصين بنوع خاص كان يخضع العمال لاشد ألوان الاستغلال وحشية .
والعامل الصيني Coolie الذي يعيش على حفنة من الارز وغالباً
ما ينام فى الطرقات والحدائق العامة مرتدياً الاسمال يعد فى نظر
الرأسماليين افضل مثل للعامل فى العالم . والرأسماليون الذين لاتعرف
وجوههم حمرة الحجل يطلبون الى العامل الأوربى ان يحذو حذو
العامل الصينى و « يقتصد » مثله فى معيشتة . وقد ترددت هذه
النصيحة وبخاصة فى الاوقات الحاضرة .

نمو الاستغلال الرأسمالى :

يزداد استغلال الطبقة العاملة مع نمو «الرأسمالية» ويزداد سوء
الاحوال التى يواصل فيها العمال كفاحهم ضد الرأسماليين ، اذ كلما
نمت الرأسمالية صحبتها زيادة نسبية ومطلقة فى فقر الطبقة العاملة .

يعظم نصيب الرأسماليين وتتضاءل حصة العمال ، وتوضح ذلك
بجلاء الارقام الخاصة بعدة بلدان رأسمالية . ففى حالة انجلترا مثلاً
لو جعلنا رقم ١٠٠ يمثل القيم الكلية التى انتجت فى ذلك البلد (والتي
يقال لها الدخل الاهلى) لوجدنا أن نصيب العمال انتابته التغيرات الاتية:

مبلغ الدخل الاهلى السنة	مقدار الاجور	نصيب العمال من الدخل الاهلى
(ملايين الجنيهاسترلينية)		(فى المائة)
١٨٤٣	٥١٥	٤٥٦
١٨٦٠	٨٣٢	٤٧١
١٨٨٤	١٢٧٤	٤١٤
١٩٠٣	١٧١٠	٣٨٣
١٩٠٨	١٨٤٤	٣٨١

ان نصيب العمال يتناقص بانتظام وأطراد .

وفى الوقت ذاته بطبيعة الحال يعظم باطراد نصيب الرأسماليين
من الدخل الاهلى للبلد بأسره ، فكانهم يكسبون ماتخسره الطبقة
العاملة . وقد كتب لينين قبل الحرب العالمية مقالا اقتبس فيه الارقام
الاتية التى تدل على ازدياد فقر الطبقة العاملة . ففى المانيا (١٨٨٠ -

١٩١٢) زاد متوسط الاجور ٢٥ بالمائة بينما ارتفعت نفقات المعيشة ٤٠ بالمائة فى الفترة ذاتها . ومما لاحظته لينين بصفة خاصة أن يحدث ذلك فى دولة رأسمالية غنية متقدمة كألمانيا التى كان فيها مركز العمال خيرا منه بالروسيا قبل ثورتها ، وذلك بسبب ارتفاع المستوى الثقافى فى ألمانيا ، وحرية الاضراب وتكوين اتحادات العمال ، والحرية السياسية نسبية ، وكذلك بلغ أعضاء اتحادات العمال فى ألمانيا الملايين ، كما كان قراء الصحافة العمالية يعدون بالملايين . ومن هذا استخلص لينين النتيجة الاتية «يزداد فقر العامل بصفة مطلقة أى يصبح فعلا أشد فقرا عن دى قبل . فيضطر أن يعيش فى مستوى أدنى مما كان ، وأن يقتصد كثيرا فى غذائه فلا يحصل على التغذية السكافية ، وأن يلتمس الماوى فى الاقبية وفى الغرف فوق سطوح المنازل . وفى المجتمع الرأسمالى الذى يزداد ثراء بسرعة ، يتضاءل نصيب العمال النسبى اذ يشتد غنى أرباب الملايين على الدوام وبسرعة أعظم . . . فى المجتمع الرأسمالى تنمو الثروة بسرعة لايمكن تصديقها ، وهذا الى جانب ازدياد فقر الجماهير العاملة .

هذا هو الوضع فى أغنى بلاد العالم الرأسمالية حيث يستطيع الرأسماليون منح الامتيازات للعمال ، مادامت المستعمرات تدر عليهم الارباح الطائلة . وبطبيعة الحال يزداد استغلال العمال بسرعة أعظم فى البلدان الاشد تأخرا وفى المستعمرات التى ينساب اليها رأس المال حيث الارباح سهلة ميسورة . هكذا نرى أن الاستغلال الرأسمالى يزداد باطراد ، وأن الهوة الفاصلة بين الطبقة العاملة والبورجوازية تزداد عمقا . . ويتحدث الانتهازيون باستمرار عن التقليل من المتناقضات الاجتماعية ، وضرورة توافر السلام لإلهي بين الطبقات ، وامكان تحسين أحوال الطبقة العاملة فى ظل الرأسمالية . ومع هذا يشتد فقر الطبقة العاملة لانسيبيا فحسب (بالقياس الى نمو أرباح البورجوازية نمووا لاحد له) ، بل بصورة مطلقة . وحتى فى أغنى البلاد الرأسمالية يسوء غذاء العمال باستمرار ، وتزدحم أحياء سكناهم ، ويعاونون الحاجة والعوز باطراد . وفى الوقت ذاته تشتد كثافة عملهم بانتظام ، وصار على العامل ان يبذل من النشاط فى كل ساعة من العمل اكثر مما كان يفعل من قبل . والأزدياد الفائق عن الحد فى كثافة العمل ينهك قوة العامل .

وعلى ذلك لاملح للحديث عن اقلال المتناقضات الاجتماعية ، بل بالعكس
تعظم هذه المتناقضات حدة على الدوام ، ويصير نموها أمرا محتوما .

البطالة وجيش العمل الاحتياطي :

بنمو الرأسمالية تزيد البطالة ويكثر « جيش العمل الاحتياطي »
وبذا تتوافر الايدى العاملة للرأسماليين فى الاوقات التى تنشأ الحاجة
فيها الى توسيع نطاق الصناعة . أو حين يأبى العمال القدماء الشروط
القديمة للعمل . ولننظر كيف يحدث هذا .

فى بداية قيام الرأسمالية تجد موردا كافيا من العمال الاجراء فى
السوق وهم من الفلاحين وأهل الحرف والصناعات اليدوية الذين أصابهم
الدمار وفقدوا أدوات الانتاج التى كانت لهم . وهؤلاء على أستعداد أن
يعملوا من أجل الرأسمالى لو أمدهم بالوسائل التى تكفل لهم البقاء .
فيجب أن يكون هناك دائما احتياطي محدود من الايدى العاملة الحرة .
وبهذا الشرط فقط يمكن قيام الرأسمالية التى تركز على أساس استغلال
العمل الاجير .

ما الذى يؤدى اليه ازدياد تقدم الرأسمالية ؟ رأينا أن منافسة
الرأسمالية أنامية يسحق انتاج أرباب الحرف والصناعات اليدوية
الصغير . كذلك يصيب الدمار الفلاحين ويضطر الكثيرون منهم الى
مغادرة بيوتهم والدخول فى دائرة العبودية الرأسمالية . تنمو الصناعة
الرأسمالية ، وتفتح المنشآت الصناعية ، والمصانع التى تمتص جماهير
جديدة من العمال . ومن هنا نرى أن رأس المال اذ يقضى على صغار
المنتجين ، يجتذبهم الى دائرته كعمال أجراء .

احلال الآلات محل العمال :

الى جانب هذه تبدو ظاهرة جديدة . ففى ظل الرأسمالية تستمر
عملية التحسين الفنى فى الانتاج . فما معنى أعمال التحسين هذه
والاخرعات الجديدة ؟ انها تعمل على رخص الانتاج بأن يحل عمل
الآلة مكان عمل الانسان ، فكأن ازدياد التحسينات الفنية يقلل من عدد
أعمال اللازمين لانتاج نفس الكمية من السلع . تحل الآلات محل
العمال ، وترغمهم على بذل مجهود أكبر ، وبذا يتعطل فريق من العمال
فى الصناعة . ولذلك ، فى فجر العهد الرأسمالى حين لم يكن العمال قد

كشفوا عدوهم الحقيقي بعد ، عمدوا الى التعبير من غضبهم الشديد من الاحوال القائمة بتحطيم الآلات . ففي أوقات الاضرابات والاضراب كان العمال يبدو أن يتحطيم الآلات اذ اعتبروها السبب الرئيسي فى الاحوال القاسية التى يعيشون فى ظلها .

فباستخدام الآلات الجديدة وألقاء العمال الى قارعة الطريق ، يخلق الرأسماليون البطالة باستمرار . وهم يزيدون من عدد المتعطلين حين يرفعون كثافة العمل . وهؤلاء المتعطلون الزائدون عن حاجة العمل هم صفوف جيش الصناعة الاحتياطي . والمغزى الذى يدل عليه هذا الجيش عظيم جدا ، لان وجود جيش دائم من العاطلين يجعل فى أيدي الرأسماليين سلاحا قويا فى الصراع ضد الطبقة العاملة . فالعاطلون فى العادة يقبلون العمل بأى شروط اذ لايجعل لهم خطر الجوع محلا للاختيار ، وبذا يصبحون أداة ضغط تؤدي الى خفض مستوى معيشة غيرهم من العاملين . وثمت مغزى اخر لهذا الجيش الاحتياطي ، ذلك أنه يهيء الأيدي العاملة الحرة فى أى وقت تتطلب فيه ظروف السوق توسيع نطاق الصناعة . وحينئذ يجد ألوف المتعطلين عملا لانفسهم ، وتزيد المصانع والمنشآت عدد من تستخدمهم من العمال . تقل البطالة مؤقتا ، ولكن استخدام اساليب أفضل جديدة يلقي بألوف العمال الى الطرقات مرة ثانية .

وهكذا نرى أن الرأسمالية من جهة تهىء عملا لجماهير العمال الجدد من صفوف من أصابهم الدمار من صغار المنتجين ، ومن جهة أخرى تنزع آخر كسرة خبز من أفواه الألوف من العمال الذين شغلت مكانهم الآلات ، بسبب تقدم التحسينات الفنية الرأسمالية .

القانون العام لتجميع رؤوس الاموال :

هذا الاحلام الدائم للالات مكان العمال والذين هو نتيجة التقدم الرأسمالى ، يخلق ما يعرف باسم «فائض السكان النسبي» فى البلاد الرأسمالية . ففي كل عام يضطر مئات ألوف من الناس الى الهجرة من أوطانهم بسبب زيادتهم عن الحاجة ويأسهم من الحصول على العمل . وقد زاد هذا المركز سوءا بعد الحرب العالمية اذ أغلقت البلاد التى تدفق اليها المهاجرون أبوابها . ووجود جيش الصناعة الاحتياطي وازدياد عدده لها تأثير بالغ على مركز الطبقة العاملة بأسره : فيشتد

الفقر ، ولا يدري أحد ما يخبئه الغد ، وتهبط الاجور : والطبقة العاملة هي التي تستهلك جانبا منه وتضيف الباقي الى رؤوس أموالها الاصلية . فلو كان لدى الرأسمالى فى الاصل ١٠٠٠٠٠٠ ريال ، ونجح خلال العام فى أمتصاص أرباح من العمال قدرها ٢٠٠٠٠٠ ، فانه يضيف حوالى نصف المبلغ الاخير الى رأس ماله الاصلى للسنة التالية ، وفى هذه الحالة يصير رأس مال العام التالى ١١٠٠٠٠٠ ريال . فهو قد زاد رأس ماله أى جمع ١٠٠٠٠٠ ريال . وعلى ذلك فتجميع رأس المال هو زيادة فائض القيمة عليه . ونمو رأس المال نتيجة تجميع القيمة عظيم جدا بسبب عظم أزيداد فائض القيمة الذى يمتص من العمال كلما تقدمت الرأسمالية .

وتراكم رؤوس الاموال يصحبه نمو ثروة حفنة من الرأسمالين ، ويصبح فائض القيمة الذى يخلقه عمل الطبقة العاملة مصدر قسوة المستغلين المتزايدة ، وتراكم رأس المال تزداد درجة استغلال العمال ، فكان الطبقة العاملة فى ظل الرأسمالية تخلق بعملها الاحوال التى تؤدى الى عظم استغلالها ذاتها على الدوام . وتراكم رأس المال تسوء أحوال المعيشة بالنسبة للطبقة العاملة باطراد وتزيد درجة استغلالهم . كل هذا نتيجة لاهتر مناهمها للتجميع الرأسمالى . فكلما عظم مقدار ما يجمعه الرأسماليون من رأس المال ، وسعوا نطاق الانتاج وأكثروا من الالات الجديدة ، وشاع الفقر والعطل بين صفوف الطبقة العاملة . هذا هو القانون العام للتجميع الرأسمالى الذى كشفه ماركس ، وان مغزاه لعظيم للغاية من حيث فهم الرأسمالية وادراك الاتجاه الذى تنمو فيه . وفيما يلي تعريف ماركس لهذا القانون (رأس المال ج ١ ص ٦٥٩ - ٦٦٠) .

كل زيادة فى الثروة الاجتماعية ، وفى رأس المال العامل ومدى وقوة نموه ، وعلى ذلك فى المجموع المطلق للطبقة العاملة وانتاجية عملها - هذا كله يؤدى الى ازدياد عدد جيش الصناعة الاحتياطي . والاسباب التى تزيد من قوة رأس المال على التوسع والانتشار هي ذاتها التى تنمى كذلك قوة العمل التى تصرفها . وعلى ذلك يزداد المجموع النسبى لجيش الصناعة الاحتياطي تبعا للطاقة الكامنة للثروة . ولكن كلما عظم هذا الجيش الاحتياطي بالنسبة الى جيش العمل العامل ، زاد مجموع فائض متماسك من السكان ، يتناسب بؤسه تناسباً عكسياً مع مبلغ العذاب الذى ينطوى عليه عمله . وأخيراً كلما اتسع نطاق

الفئة الدنيا المتسولة من طبقة العمال وجيش الصناعة الاحتياطي عظمت نسبة الذين يتناولون اعانة الفقر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالي» . ويزيد ماركس على ذلك قوله « ٠٠ في نطاق النظام الرأسمالي تتم كافة الاساليب التي يراد بها رفع الانتاجية الاجتماعية للعمل على حساب العامل الفردي ، وتتحول الوسائل الرامية الى تنمية الانتاج الى أدوات للسيطرة على المنتجين واستغلالهم . هذه الوسائل تجعل من العامل قطعة من انسان ، وتهوى به الى مستوى ملحق وذيل للآلة ، وتقضى على كل بقية من الجاذبية فى عمله فيصبح كدا كرهها الى النفس ، وتعزله من القوى الفكرية الكامنة فى عملية العمل بنفس النسبة التى ينمى فيها العلم كقوة مستغلة ، وتفسد الاحوال التى يشتغل فى ظلها ، وتخضعه أثناء عملية العمل لاستبداد تزيد دناءته من كراهية النفس له ، وتحول حياته الى وقت للعمل ٠٠٠ ولكن كافة وسائل انتاج فائض القيمة هى فى الوقت ذاته وسائل تجميع ، وكل اتساع فى مدى التجميع يصير ثائية أداة لتنمية هذه المسائل ، ويتبع هذا أنه بالنسبة التى يتجمع بها رأس المال يزداد حظ العامل سوءاً ، سواء أكان أجره مرتفعاً أم منخفضاً . وأخيراً فالقانون الذى يحدث التوازن بين فائض السكان النسبى أو جيش الصناعة الاحتياطي - هذا القانون يربط العامل تماما الى عجلة رأس المال ٠٠٠ انما يؤدي الى تراكم فى الشقاء يتناسب مع تجميع رأس المال . فتراكم الثروة فى طرف يقابله فى الوقت ذاته تجمع الشقاء وألم الكدح والعبودية ، والجهل والوحشية والانحطاط العقلي فى الطرف الاخر ، أى فى جانب الطبقة التى تنتج منتجها على هيئة رأس مال (شرح ص ٦٦٠ - ٦١) .

افكار الطبقة العاملة :

هكذا نرى أن احوال الطبقة العاملة يجب أن تسوء حسب المدى الذى يتجمع به رأس المال . ولا يحدث هذا السوء بواسطة خفض الاجور وحده ، فالبطالة تنتشر ويكثر حدوثها بحيث يزداد تأثيرها فى كل عامل فردي وفى كل عضو من أعضاء أسرة العامل ، بل يصبح العمل أكثر كثافة وحثه مما يترتب عليه أن يهرم العامل سريعا ، وغالبا ما يصيبه المرض وينخفض حد السن الذى يقضى فيه بالعمل خارج المشروع الرأسمالي .

ويشتري رأس المال جماعات صغيرة من العمال يجعل منها خدامه الامناء وبهذا يخلق فريقا ممتازا هو الارستقراطية العمالية • ويدفع الرأسماليون الاجور العالية لجماعات معينة من العمال الحاذقين ، وذلك من الارباح الطائلة التي تدرها المستعمرات ، وعلى حساب استغلال أكثر وحشية يوقعونه بالاغلبية الساحقة من الطبقة العاملة : ومع ذلك لا يشعر جانب كبير من العمال ذوى الاجور العالية بالاطمئنان على مركزه ولا بشأن ما يأتى به الغد • فالرأسمالية تؤدي حتما الى أن تصبح أحوال هؤلاء أكثر سوءا •

افكار الطبقة العاملة والبطالة في أوقات الازمة :

يصل فقر الطبقة العاملة حده الاقصى في أوقات الازمة • فالازمة تكشف متناقضات الرأسمالية وتزيد من حدتها ، كما تهبط الطبقة العاملة الى أعظم درجات الفقر • وكل أزمة تؤدي الى انقاص الانتاج وتلقى بملايين العمال الى عرض الطريق ، كما تخفض أجور الذين يظلون في العمل • والازمة الحالية من أعمق وأشد ماعانته الرأسمالية والنظام الرأسمالى الذى فى طريقه الى الموت والذى يأخذ فى الانحلال وهو لايزال حيا ، يحكم على عشرات الملايين بالام لا مثيل لها من قبل • ووصلت البطالة نسبة مريعة ، ويجب أن نضيف الى العاطلين ذلك الجيش الضخم من أولئك الذى يشتغلون بعض الوقت مقابل أجور منخفضة الى درجة شديدة • وسببت الازمة الحالية نقصا هائلا فى الاجور فى جميع البلدان الرأسمالية بلا استثناء ذلك أن الرأسماليين اذ يحاولون أن ينقلوا عبء الازمة الى عاتق الطبقة العاملة يتنافسون فى خفض الاجور والوصول بها الى حد الكفاف الذى يجعل من المستحيل على العامل أن يشبع حتى حاجياته الملحة • وقد هوى مستوى معيشة الطبقة العاملة حتى فى أغنى البلاد الرأسمالية خلال الازمة بطريقة يستحيل تصديقها ، ولدينا حقائق وفيرة تشهد بهذا • فقد كتب صحافى توافر على دراسة أحوال المعدنين بانجلترا يقول «اذا توجهت لزيارة بيت معدن فى ويلز الجنوبية أو درهام لرأيت أن الاثاث الذى سبق شراؤه فى أيام الرخاء قد بيع ، وأن الاسرة قد قبلت ساكنا مقيما ليعاونها فى دفع أجرة البيت ، ولكن من المحتمل جدا أن هذا السباكن ممن فقد عمله فلا يستطيع أن يدفع مليما ، واذا كان الوالد يشتغل فمن

المحقق أن الابن عاطل ، أو العكس • وقد ذهب كل ما يمكن رهنه • ويكاد لا يوجد معدن يستطيع أن يسمح لنفسه بتصرف شراء ملابس لنفسه أو لزوجه أو لطفاله • وهم لا يستطيعون الا أن يغيروا الملابس اذا تصادف أنهم اشتروا بعض الخرق البالية تستطيع الام اصلاحها • كانت المكتبات العامة تشيد والمسارح تفتح في احياء المعدنين بأموالهم أنفسهم ، وألان عجزت المكتبات عن شراء الكتب ، كما أغلقت المسارح أبوابها • وفي فروع أخرى من الصناعة بانجلترا تجد العمال في حالة أسوأ • وصناع المنسوجات في لانكشير يقدمون لنا صورة أدعى الى اليأس أكثر من ذلك • فحتى في حالة العمل الى الطاقة الكاملة (أى أربعة أنوال لكل غزال) لم يتعد متوسط أجر الغزال في السنوات القلائل الاخيرة ٣١ شلنا و ٦ بنسات في الاسبوع • ولكن في معظم الحالات لا يشتغل الغزال الا على نولين • وفي بيفرلي مثلا يتراوح الاجر الاسبوعي للغزال ما بين ١٥ ، ٢٠ شلنا ويمكن الحصول على هذه الاجور اذا توافرت المادة الخام الطيبة ، ولكن بسبب ظروف الازمة يستعمل ارباب الاعمال كافة انواع المادة الخام الرديئة الصنف ، ولهذا السبب يزداد هبوط الاجور • وتنتحدث البيانات التي جمعت أثناء بحوث رسمية عن فقر غزال لانكشير • فمثلا اظهر بحث جرى ويحان سنة ١٩٣١ أن مئات العمال يقيمون في بيوت حكمت عليها لجنة مباني المدينة بأنها « غير صالحة لسكنى الادميين » • وقررت لجنة مماثلة في بولتين أن معظم مساكن العمال «في جوار مستنقعات المدينة وأكوام القاذورات وحظائر الماشية ، تحيط بها تلال من السماد» وفي الولايات المتحدة خفض متوسط الاجر الاسبوعي في الصناعة خلال سنوات الازمة على النحو التالي :

السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الاجور بالدولارات	٢٨ر٥	٢٥ر٨	٢٢ر٦	١٧ر١	١٧ر٧

وتلاحظ زيادة في سنة ١٩٣٣ ولكنها ظاهرية ، اذ الحقيقة كانت الزيادة في نفقات المعيشة أعلى بكثير منها في الاجور الاسمية • وتدل احصائيات رسمية (١) على ارتفاع تكاليف المعيشة في سنة ١٩٣٣

(١) الارقام الواردة أقل كثيرا من الواقع •

بالقياس الى سنة ١٩٣٢ • ولكن الارقام التي أوردتها مكتب أبحاث العمل
ترينا أن أسعار الاغذاء ارتفعت ١٨ بالمائة سنة ١٩٣٣ •

وتسير أحوال العمال في ألمانيا الفاشية من سىء الى أسوأ • وتمدنا
خطابات واردة من عمال ألمان بفكرة عن الاحوال المائلة فعلا للعقوبات
والتي أدخلها الفاشيون في المشروعات • واليك ماكتبته فتاة تعمل في
شركة سيمنس الدولية الشهيرة الى صحيفة ألمانية بالخارج : « في محل
بالمصانع الصغيرة في Siemensstadt تجد أحوال العمل شنيعة •
فمع العمل خمسة أيام بالاسبوع أو القطعة يبلغ أقصى الاجر ١٥ ماركا •
وهناك أمثلة تشتغل فيها الفتاة أربعة أيام فقط تحصل خلالها على ٩
ماركات • في مثل هذه الاحوال لا يتبقى سوى ماركان اذ تدفع ٥
ماركات أجر للسكن وماركين أجور انتقال • وسرعة العمل مخيفة ،
وتعجز أغلبية النساء عن مجاراة شروط العمل • ولا يؤخذ في الحسبان
الوقت اللازم لاحضار المادة الاولية وارجاعها ، ولا براز بطاقات العمل ،
وملاحظة العيوب التي بالآلة ، وتناول الافطار الخ » •

وتوضح الارقام التالية درجة الفقر التي تردت فيها الطبقة العاملة
بالولايات المتحدة خلال الازمة • وفيما يلي الارقام القياسية من أولئك
المستخدمين بأجر في الصناعة ، والمجموع الكلي لاجورهم خلال سنوات
الازمة (الرقم القياسي ١٩٢٣ - ٢٥ = ١٠٠) :

الشهر والسنة	عدد المستخدمين من العمال	المبلغ المدفوع أجور
مايو ١٩٢٩	١٠٥٣	١١٢ر٩
« ١٩٣٠	٩٤ر٨	٩٩ر٤
« ١٩٣١	٨٠ر١	٧٣ر٤
« ١٩٣٢	٦٣ر٤	٤٦ر٨

نرى من هذه الارقام أن عدد العمال في مايو سنة ١٩٢٩ (قبل
الازمة) كان مثله سنة ١٩٢٣ - ٢٥ تقريبا ، ولكن كانت الاجور أعلى
نوعا • ثم حدث نزول شنيع كان في الاجور أسرع بكثير منه في عدد
العمال المستخدمين • ومعنى هذا أن هبوط المبلغ المدفوع في الاجور
راجع الى سببين (١) البطالة (٢) خفض أجور العمال المستخدمين •
ففي ثلاث سنوات من الازمة كانت نسبة الهبوط في عدد العمال

المستخدمين ٣٠ بالمائة ، وفي الاجور ٦٠ بالمائة ، أى ان الاجور خفضت الى النصف خلال هذه بالفترة .

وفي الولايات المتحدة تجد أن أحوال معيشة ملايين العاطلين الذين لاينالون معونة من الحكومة بشعة بوجه خاص . فالوف العمال الذين طردوا من مساكنهم بسبب عدم الدفع أو الايجار ، يهيمون على وجوههم فى الطرقات ويقيمون معسكرات بجوار المدن الكبرى . وتدعى هذه المعسكرات فى أمريكا «الادغال» واليك كيف وصفت مجلة بورجوازية معسكر مقاما فى المستنقعات القريبة من ستكتن بكاليفورنيا ، قال الكاتب «لما رأينا المعسكر كان الدخان متصاعدا من الخيام التى أقامتها جماعات العاطلين المختلفة ، وكانت كل جماعة مشغولة باعداد غذائها . كانت الصورة داعية الى الغرابة والسخرية . فاذا نظرت الى المدينة رأيت فى جانب منها مخازنها ومصاعدها المليئة بالغلل ، وفى الجانب الاخر مصنع تكرير السكر بمخازنه المكتظة بالمؤن على الارصفة . وهنا تجد هؤلاء القوم الراغبين فى العمل يقلبون ما ألقى به من هذه المخازن ، وينظفون الجزر والبصل أو الفول المتعطنة قليلا ، ويطبخون هذه الاشياء فيما عثروا عليه من علب صفيح قديمة» ثم يختم وصف هذه الصورة للعوز بالعبارات الاتية «لقد علمونا على الطريقة الامريكية القديمة الطيبة أن بلادنا بلاد حرة . وهى حقيقية حرة ، أذ هؤلاء القوم أحرار فى اختيار أحد أمور ثلاث : السرقة ، أو الموت جوعا ، أو التحول الى حيوانات تعيش على انقمامة» . وقد نسي الصحافى البورجوازى أمرا آخر وهو : الصراع الثورى من جانب الطبقة العاملة ضد سيطرة رأس المال .

والزيادة التى لامثيل لها فى حوادث الانتحار ، وانتشار كافة أنواع الامراض ، وحالات الموت جوعا التى لاحصر لها - هذه هى النتائج المترتبة على الاحوال المنافية للانسانية التى يرغم رأس المال الملايين على أن تعيش فيها . وتزداد الوفيات والامراض بين الاطفال بسرعة .

وأحوال الحياة فى البلاد الرأسمالية المتأخرة أسوأ كثيرا ، وبولندا مثال لذلك . فقد قامت هيئة بورجوازية بعيدة عن العطف على الشيوعية ببحث حالة ٢٠٤ من أسرآت العمال الحاذقين المتعطلين . واليك بعض التقرير «ويجب أن نقرر أن الغذاء فى الاغلبية الساحقة

من الحالات دون حد الموت جوعاً ، وفيما يلي أمثلة • تنفق أسرة مكونة من أربعة أشخاص ١٢ زلوتي (حوالى ١/٥ دولار) فى الاسبوع على الغذاء • ويأكلون مرتين فى اليوم : البطاطس والكرنب والخبز • وهى لا تشتري اللحم أو اللبن مطلقاً • وذكرت أسرة جائك مكونة من ستة أشخاص أنها قضت ثلاثة أيام بلا طعام ، وكذلك لم يكن لديها وقود أو كيوسين • وفى حالة أخرى لم تتناول أسرة من أربعة أشخاص طعاماً مطهياً مدى ثلاثة أسابيع ، واقتصر غذائها على الخبز والشاي ، وتعيش أسرة عامل متعطل على ما تكسبه زوجته التى تباع سلعاً فى الطرقات ، وتكسب من ذلك ١ - ١٥ زلوتي (حوالى ١٥ شلن) فى اليوم ، وهذا هو مصدر الدخل الوحيد لاسرة من عشرة أشخاص • ويلخص التقرير ذلك بقوله «والغذاء الاساسى للمتعلين هو البطاطس والكرنب وأندر من ذلك الخبز والشاي ، وأحياناً الحبوب ، أما المعكرونة الخ أو الخضرفى النادر جداً • ومن الاسرات ال ٢٠٤ التى درست حالتها تأكل ٢٠ منها فقط اللحم مرة فى الاسبوع • والحالة أسوأ فيما يتعلق بالكساء ، وفى هذا يقول التقرير «وأعظم النقص فى الاحذية والملابس الخارجية • فمثلاً ليس لدى أسرة خباز عاطل مكونة من ستة أشخاص أية أحذية مطلقاً • وعندما يغادر الاب بيته يضع فى قدميه زوجاً من النعل يربطه بخيط ، أما الاطفال فلا يغادرون البيت • وفى حالة اخرى يتناوب طفلان رداء واحداً ، فالام تأخذ الاصغر الى المدرسة وتخلع عنه الرداء ثم تعود الى البيت فيرتديه أخوه الاكبر • وتتكرر العملية حين يتعين على الطفلين الرجوع من المدرسة» • واليك ما جاء فى التقرير عن حالة مساكن العاطلين «معظم البيوت التى فحصناها لا تحقق أبسط المطالب الصحية الاولية» ومن الامثلة لذلك ! «البيت فى قبو وينضح الماء من الجدران ، ويغضى الماء الى عمق ثلاث سنتيمترات الصالة الموصلة الى البيت • ويعيش ثلاثة من البالغين وأربعة من الاطفال فى غرفة واحدة ، وفى كثير من الحالات يشغل أكثر من عشرة أشخاص الغرفة الواحدة • ومن ٩٢٩ شخصاً سألناهم اتضح أن ١٩٣ فقط ينامون فى فرش مستقلة • وهذا يشمل ١١ شخصاً ينامون على أرض الغرفة ، ١٤ طفلاً فى مداود ، ٩ أطفال على صناديق أو مناضد أو كراسى • والاغلبية تنام كل ٢ أو ٣ أكثر فى فراش واحد • وفى ٩ حالات ثبت أن خمسة أشخاص ينامون فى فراش واحد ، وفى ثلاث

حالات نام ستة في فراش واحد» .

وبرغم زيادات معينة في الانتاج الصناعي فان عدد العاطلين ببولندا في العام الحالى أكثر منه في العام السابق . في يناير سنة ١٩٤٣ بلغ عدد العاطلين المقيدين في سجل بورصة العمل ٤١٠.٠٠٠ ، وكان ٣٥٠.٠٠٠ في ربيع سنة ١٩٣٤ ، ولكن حتى حسب شهادة الصحف البورجوازية زاد الرقم الفعلي للعاطلين عن مليون ونصف . وبلغت الاجور المدفوعة فعلا للعمال في الصناعة الكبيرة (طبقا للبيانات الرسمية) ٧٣٧ر٨٣٠.٠٠٠ ، ١٩٢٩ ، فقط سسنة ١٩٣٢ بنقص قدره ٥٢ بالمائة وألغى يوم الثمانى ساعات ، وأدخلت مجموعة من القوانين الفاشية التي حرمت الطبقة العاملة من مكاسبها الضئيلة في ميدان التأمين ضد البطالة والمرض والحوادث والعجز الخ . و«التنظيم العلمى الرشيد» الرأسمالى أى نظام الارهاق العديم الرأفة والذى شجعتة الحكومة واستخدمه أرباب الاعمال فى المصانع والمناجم قد سبب زيادة لامثيل لها فى عدد الحوادث فى الصناعة . ويكفى أن نذكر هنا وطبقا للبيانات الرسمية انه فى صناعة التعدين وحدها خلال الفترة (١٩٢٧ - ٣٢) قتل ١٠٣٩ من المعدنين ، وجرح ٩٧ر٣٣١ منهم ٧ر٤٧١ باصابات خطيرة - وهذا كله من المجموع الكلى للمشتغلين فى صناعة الفحم وهو يزيد قليلا من ١٠٠.٠٠٠ فى هذه السنوات .

وفى صناعة الفحم باليابان بلغ الاجر اليومي للرجل ١ر٧٢ ين (١٩٣٠) ، ١ر١١ (١٩٣٣) وللمرأة ١ر٥٢ ، ٠ر٧٣ فى نفس السنتين . وأجر الطفل الذى يشتغل كمساعد يتراوح بين ٥ ، ١٠ ين فى الشهر . وفى صناعة المنسوجات اليابانية تأخذ الفتيات أجرا يتراوح بين ٤ ، ٥ شلنان فى الاسبوع ولهن مكان يتقن فيه فى معسكرات المصنع ، مع أنهن يشتغلن غالبا ما يبلغ ١٥ ساعة فى اليوم الواحد . وقد ظهرت هذه النبذة فى احدى الصحف اليابانية فى ديسمبر سنة ١٩٣٣ :

«قبض البوليس على عشر فتيات وكن بملابس الصيف برغم البرد واتضح من استجوابهن أنهن هربن من مصنع للغزل اذ لم يكن فى استطاعتهن احتمال العمل الشاق مدى خمس عشرة ساعة فى اليوم بلا انقطاع وفى ظروف سيئة . وعندما نصح لهن بالعودة الى المصنع أجبن بأنهن يؤثرن الموت على ذلك» .

وكثيرا ما تصادف أمثال هذه النبذة فى الصحف اليابانية .

الفصل الخامس

تقسيم فائض القيمة بين الرأسماليين

تسوية معدل الربح : نعلم أن عمل العمال وحده هو الذى يخلق فائض القيمة . ولكن لا يستخدم مختلف المشروعات نفس العدد من العمال ، كما أن المشروع الذى فيه أعظم استثمارات رأس المال لا يستخدم دائماً أكبر عدد من العمال . لنضرب مثلاً برأسماليين رأس مال كل منهما مليون دولار ، شيد أحدهما توليد الكهرباء زودها بأحدث التحسينات ، وفتح الآخر محجراً يحتاج الى قدر كبير من العمل اليدوى . ولنفرض أن المشروع الاول خمسين عاملاً فقط ، وفى الثانى خمسمائة . فهل يبلغ ربح صاحب المحجر عشرة أمثال ربح صاحب محطة توليد الكهرباء ؟

نعلم أن هدف الانتاج فى نظر الرأسمالية هو **اجتناء الربح** . فاذا كانت المحاجر (بنفس المقدار من رأس المال) تدر ربحاً أكثر من محطات توليد الكهرباء لكثير عدد الذين يجرون وراء العمل الاول ، وقل عدد من يعنون باستثمار رؤوس أموالهم فى الثانى . ولكننا نعلم ما يترتب على مثل هذا اذ يهبط ثمن الحجارة ويرتفع ثمن القوة الكهربائية . وهنا يجوز التساؤل : ما الحدود التى تتراوح الاسعار فى نطاقها ؟ لنفرض أن الاسعار تغيرت الى الحد الذى فيه يدر كلا المشروعان نفس الارباح ، فهل يستمر تغير الاسعار ؟ واضمح أن الجواب بالنفى ، وعلى ذلك لن نجد أى صاحب محطة لتوليد الكهرباء أن من الاربح له أن يمارس عمل المحاجر ، لان كلا المشروعين لهما نفس المزايا . ولكن الصناعة الرأسمالية لا تتكون من مشروع أو اثنين ، بل من عدد هائل من المنشآت والمصانع الخ . وبطبيعة الحال تختلف فيما بينها من حيث **تكوينها العضوى** أى من حيث العلاقة بين رأس المال الدائم ورأس المال المتغير . فكلما زاد الاول بالقياس الى الثانى ، ارتفع التكوين العضوى لرأس المال . وبالعكس نتحدث عن تكوين عضوى منخفض

حين يكون رأس المال المتغير أعظم بالقياس الى رأس المال الدائم .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن محطة توليد الكهرباء تتميز بتكوين عضوى عال لرأس المال . وسنجد على العكس من ذلك تكوينا منخفضا فى المشروعات الأخرى . ففى أى الحالات يكون ذلك ؟ ليس من الصعب أن نجيب عن هذا السؤال . نجد التكوين العضوى المنخفض فى حالة استخدام عدد كبير من العمال بينما تكون نفقة المباني والالات الخ غير كبيرة . لنضرب مثلا من مقاول يقيم الجسور وما إليها لانشاء خط حديدى ، فهنا يكون ماينفقه من رأس المال الدائم غير عظيم جدا فهو لايشترى سوى بعض أدوات كالمجارف ولكنه يستخدم عمالا كثيرين ، فكان الجانب الاكبر من رأس ماله ينفق فى استئجار العمال .

وبما أن فائض القيمة لا يخلقه سوى عمل العمال ، فاذن يبدو كأن المشروعات ذات التكوين العضوى المنخفض لرأس المال مجسزية أكثر من غيرها . ولكن صراع الرأسماليين فى سبيل الارباح يؤدى الى تسوية الاخيرة بالنسبة الى نفس المقدار المستثمر من رأس المال . ونسبة ارباح الرأسمالى الى رأس المال الذى يستثمره يطلق عليها اسم معدل الربح . ومثال ذلك اذا حصل الرأسمالى على ارباح قدرها مائة ألف ريال من استثمار مليون دولار فى مشروع ما ، كان معدل الربح ١٠ بالمائة والمنافسة بين الرأسماليين تؤدى الى **قانون المعدل العام أو المتوسط للربح** ، وهذا القانون ، ككافة قوانين النظام الرأسمالى ، يفرض نفسه فى وسط التقلبات التى لانهاية لها فى صراع الجميع ضد الجميع

سنضرب مثلا يرينا كيف تحدث التسوية فى معدل الربح فى المجتمع الرأسمالى . ولتبسيط الامر نفرض وجود ثلاثة رؤس أموال (أو ثلاثة مجموعات من رأس المال) فى المجتمع ، متساوية ، فى مقاديرها وان اختلفت فى تكوينها العضوى . ولنفرض أن كلا منها عبارة عن ١٠٠ وحدة ، وأنها تتكون من الوحدات التالية من رأس المال الدائم والمتغير : ٧٠ ، ٣٠ للالول ، ٨٠ ، ٢٠ الثانى ، ٩٠ ، ١٠ للثالث . لنفرض أن معدل فائض القيمة فى جميع المشروعات أو مجموعات الثلاث واحد ويساوى ١٠٠ بالمائة ، ومعنى هذا أن العامل يشتغل نصف اليوم كى يحصل على أجره ، والنصف الثانى من اليوم للرأسمالى . فى هذه الحالة يكون فائض القيمة الذى يحصل عليه

كل مشروع مساويا لمبلغ رأس المال المتغير - أي ٣٠ وحدة من فائض القيمة في الاول ، ٢٠ في الثاني ، ١٠ في الثالث . فاذا بيعت السلع التي تنتجها المشروعات الرأسمالية بقيمتها ، حصل المشروع الاول على ٣٠ وحدة من الربح ، والثاني ٢٠ ، والثالث ١٠ ، ولكن مقدار رأس المال المستثمر في كل من المشروعات الثلاث واحد . ومثل هذا الوضع يكون من صالح الرأسمالي الاول ، وفي غير صالح الثالث بتاتا . وفي هذه الحالة يكون من الانفع الرأسمالي المجموعة الثالثة أن ينتقل الى الاول ، وهذا يؤدي الى منافسة بين الرأسماليين في المجموعة الاولى ترغمهم على خفض الاثمان ، وفي الوقت ذاته تجعل في إمكان الرأسماليين في المجموعة الثالثة أن يرفعوا الاسعار ، حتى يكون الربح واحدا في جميع المجموعات الثلاث . ويمكن توضيح طريقة تسوية معدلات الربح بالجدول التالي :

رأس المال	رأس المال الدائم	رأس المال المتغير	فائض القيمة	قيمة المنتج	ثمن بيع السلع (النسبة المئوية)	معدل الربح
الاول	٧٠	٣٠	٣٠	١٣٠	١٢٠	٢٠
الثاني	٨٠	٢٠	٢٠	١٢٠	١٢٠	٢٠
الثالث	٩٠	١٠	١٠	١١٠	١٢٠	٢٠
المجموع الكلي	٢٤٠	٦٠	٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٢٠

والى جانب الاختلاف في التكوين العضوي لرأس المال ، كذلك يتوقف مقدار فائض القيمة الذي يمتص من العمال على سرعة تداول رأس المال . اذا كان لدى اثنين من الرأسماليين نفس المقدار من رأس المال . واذا كان التكوين العضوي لرأس ماليهما واحدا ، فإن الذي تكون سرعة تداول رأس ماله أعظم يستطيع امتصاص قدر أكبر من فائض القيمة . ليكن تداول رأس مال الاول مرة في السنة والثاني ثلاث مرات ، فمن الواضح ان الثاني يكون قادرا على استئجار ثلاثة أمثال العمال الذين يستأجرهم الاول وبذا يمتص من فائض القيمة ثلاثة أمثال ما يحصل عليه الاول وعلى العموم تتم تسوية هذا الاختلاف بواسطة نفس قانون متوسط معدل الربح الذي يبدو أثره عن طريق المنافسة بين الرأسماليين . ولكن معنى هذا أن السلع في المجتمع الرأسمالي لا تباع بقيمتها ، بل بأسعار تختلف بطريقة ما عن قيمتها .

وبانفعل تباع السلع فى ظل الرأسمالية بأثمان تتقلب حول أثمان الانتاج . **وثن الانتاج** لسلعة ما عبارة عن المقدار الذى ينفق فى الانتاج مضاف اليه متوسط الربح عن رأس المال المستثمر . وفى هذا يقول لينين « الربح هو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال كنه المستثمر فى مشروع ما . ورأس المال ذو التكوين العصورى المرتفع (أى الذى يفوق فيه رأس المال الدائم رأس المال المتغير الى حد يزيد عن المتوسط الاجتماعى) يغل مقدارا أقل من متوسط معدل الربح ، ورأس المال ذو التكوين العصورى المنخفض يغل مقدارا أكبر من متوسط معدل الربح . والمنافسة بين رؤس الاموال وحرية انتقالها من أحد فروع الانتاج الى الاخر ، تعملان على الوصول بمعدل الربح فى كلتا الحاليتين الى المتوسط . والمجموع الكلى لقيم كافة السلع فى مجتمع معلوم تتماثل مع المجموع الكلى لاثمان جميع السلع . ولكن فى المشروعات وفروع الانتاج المنفضل أحدها عن الاخر لاتباع السلع ، نتيجة للمنافسة ، حسب قيمها . بل حسب **أثمان الانتاج** وهى التى تعادل ما أنفق من رأس المال مضاف اليه متوسط الربح» (١) .

فى ظل الرأسمالية لاتباع السلع بقيمتها بل بثن الانتاج . فهل معنى هذا أن قانون القيمة لا أثر له فى الانتاج الرأسمالى ؟ لا ، اذ يجب أن نتذكر أن ثمن الانتاج ليس سوى شكل مختلف من القيمة . ويبيع بعض الرأسماليين سلعهم بأعلى من قيمتها بينما يبيعها غيرها بما دون ذلك ، ولكن الرأسماليين جميعا كمجموعة يحصلون على القيمة الكاملة لكافة السلع ، والارباح الكلية للطبقة الرأسمالية بأسرها مساوية لفائض القيمة الذى ينتجه العمل الاجتماعى الذى لا مقابل له . وفى نطاق المجتمع كله يتساوى المجموع الكلى لاثمان الانتاج مع المجموع الكلى لقيم السلع ، وكذلك يكون المجموع الكلى للارباح مساويا للمجموع الكلى لعمل العمال الذين لا ينالون عنه مكافأة . وأى انخفاض فى قيمة السلع يؤدى الى خفض فى أسعار انتاجها ، بينما الزيادة فى قيمتها تؤدى الى مثيلتها فى ثمن الانتاج . وبهذه الطريقة يبدو فعل قانون القيمة بواسطة ثمن الانتاج . وفى هذا يقول لينين « بهذه الطريقة وعلى أساس قانون القيمة فسر ماركس تفسيراً كاملاً الحقيقة

المعروفة التي لا تحتمل الجدل عن الاختلاف بين الاثمان والقيم ، وعن تسوية الارباح ، ذلك أن مجموع قيم كافة السلع يتماثل مع المجموع الكلي لجميع الاثمان» (شرحه ص ٢٢) .

الميل الى خفض معدلات الربح : الربح هو هدف الرأسمالى فى ادارة مشروعه ، وهو القوة المحركة فى الصناعة الرأسمالية . ومع هذا يميل نمو الرأسمالية حتى الى خفض متوسط معدل الربح . والربح عبارة عن مجموع فائض القيمة الذى يؤخذ من رأس المال كله المستثمر فى المشروع ، ومعدل الربح هو نسبة مكاسب الرأسمالى الى رأس ماله . ولكننا نعلم أن مبلغ فائض القيمة يعينه مقدار رأس المال المتغير أى الذى تستأجر به قوة العمل . ويتغير التكوين العضوى لرأس المال باستمرار مع نمو الرأسمالية ، ويزداد ارتفاعا على الدوام . وكلما نمت التحسينات الفنية ، عظم مقدار المادة الاولية والالات والمعدات فى المشروعات ، وزاد ذلك الجزء من رأس المال الذى يدفع فى شراء العمل الميئ بسرعة أعظم من رأس المال المتغير الذى يشتري به العمل الحر . ولكن النتيجة المترتبة على ارتفاع التكوين العضوى لرأس المال فى ظل الرأسمالية هى اتجاه لا بد منه نحو معدل أدنى من الربح . فكل رأسمالى فردى يحل الآلات محل العمال يعمل على رخص الانتاج ، ويوسع دائرة السوق أمام سلعه ، ويجاهد فى سبيل الحصول على ربح أكبر لنفسه . هذا واضح بنفسه ، والا لما استخدم الآلات . ولكن تقدم التحسينات الفنية الذى يعبر عن نفسه بارتفاع التكوين العضوى لرأس المال ، تترتب عليه نتائج يصير علاجها فوق طاقة الرأسمالى الفردى . وهذه النتيجة هى **الميل نحو معدل عام (أو متوسط) أدنى للربح** . وفى هذا يقول لينين « ان الزيادة فى انتاجية العمل معناها نموا أسرع فى رأس المال الدائم بالقياس الى رأس المال المتغير . وبقدر ما يكون فائض القيمة وظيفه رأس المال المتغير وحده ، فمن الواضح أن معدل الربح (أى نسبة فائض القيمة الى رأس المال بأجمعه لا الى جزئه المتغير وحده) يميل الى الانخفاض . وقد قام ماركس بتحليل مفصل لهذا الميل ولكثير من الظروف التى تميل الى اخفائه أو مقاومة فعله» . (شرحه) .

وفى مقدمة هذه الظروف الزيادة فى درجة استغلال العمال

ويتعين علينا أن نذكر فضلا عن هذا أنه تبعاً للزيادة في انتاجية العمل تهبط قيمة الآلات المعدات وما إليها . فإذا كان العامل قد درج على ادارة نولين وأصبح الان يدير ١٦ نولا ، فلا بد لنا أن نتذكر أن قيمة الانوال أقل . فالانوال الست عشرة لاتساوى الان ثمانية أمثال ماكان النولان يساويانه قبلا ، ولكن خمسة أمثالهما وربما أربعة أمثالهما . ومن هنا فان ذلك الجزء من رأس المال الذى هو من نصيب عامل واحد لايزيد ثمان مرات عما كان عليه قبلا ، بل خمس أو أربع مرات فقط . وهناك أيضا أسباب أخرى تعمل على تأخير الهبوط فى معدل الربح . ويجب أن يكون مفهوما كذلك أن الانخفاض فى معدل الربح لايدل على نقص فى مجموع الربح أى فى المقدار الكلى لفائض القيمة الذى يمتص من الطبقة العاملة . بل بالعكس ينمو مجموع الربح الرأسمالى باطراد لان رأس المال يستمر فى الزيادة ، ويكبر مجموع العمال الذين يستغلون ، وتعظم درجة الاستغلال .

ومع هذا لايزال الميل نحو معدل من الربح أقل موجودا وله أثر قوى فى تطور الرأسمالية بأسره . وهذا الميل يزيد كثيرا من حدة متناقضات الرأسمالية ، فيحاول الرأسماليون موازنة هذا الهبوط فى معدل الربح بزيادة استغلال العمال ، الأمر الذى يؤدي الى كثير من المتناقضات بين الطبقة العاملة والبورجوازية . ويزيد الهبوط فى معدل الربح من حدة النضال فى معسكر الرأسماليين . ولكن يبقى الرأسماليون هذا الاتجاه ، تراهم ينشأون المشروعات فى البلدان المتأخرة حيث الايدى العاملة أرخص ، ودرجة الاستغلال أعظم ، والتكوين العضوى لرأس المال أدنى منه فى البلدان المتقدمة فى الصناعة . فضلا عن هذا فهم يؤلفون كافة أنواع الاتحادات التى تضم شملهم (كالشركات الموحدة ونقابات المنتجين) لكي يحافظوا على مستويات أعلى للسعار ، وهم بذلك يحاولون زيادة أرباحهم والحيلولة دون هبوط معدل الربح .

وخلال فترات الازمة ، حين تعظم حدة متناقضات الرأسمالية ، يزداد وضوح المتناقضات الناجمة من ميل معدل الربح الى الانخفاض . رأس المال التجارى ودخله : رأينا أن الاشياء فى ظل الاقتصاد الرأسمالى تنتج للبيع لا للاستهلاك المباشر . وعلى هذا لا تنتهى متاعب المنظم عند حد إنتاج السلع ، اذ لابد من بيعها . وعلى الرأسمالى أن

يبيع السلع التي أنتجها حتى يحول رأس ماله الى نقود ثانية • وفي الاقتصاد الرأسمالى الراقى لا ينتظر المنتج حتى يأتيه المستهلك ، بل العادة أنه يبيع السلع الى تاجر وسيط ينقلها الى المستهلكين الذين تباع لهم • ومن المعلوم أن رأس المال ضرورى للتجارة • وبدون الموارد المالية لا يستطيع التاجر أن ينقل السلع الى المشتري أى المستهلك • فاذا أراد رجل الصناعة أن يبيع بضائعه بنفسه لزمه أن ينفق مقدارا محدودا من رأس المال على اعداد مخزن واستئجار الكتبة الخ • وعلى ذلك فانه يدع ذلك للتاجر مع اعطائه نصيب من الربح • وبهذا يتكون ربح رأس المال التجارى من جزء من فائض القيمة يتنازل عنه رجل الصناعة الى التاجر • فالأخير اذ ينفق مبلغا معيناً من رأس المال لابد أن يحصل على معدل الربح العادى عن رأس ماله • فاذا كان ربحه أقل من المتوسط لوجد أن ممارسة التجارة غير مجزية • وبذا يحول رأس ماله الى الصناعة •

وليس التاجر وسيطاً للسلع التي يتم انتاجها فى المنشآت والمصانع الرأسمالية فحسب ، بل انه يشتري كذلك سلعا من الفلاحين ورجال الحرف والمشتغلين فى الصناعات اليدوية • ففى بعض الجهات مثلا ازدهرت صناعة الاقفال عهدا • ويجد صناعها من الصعب ايجاد سوق لمنتجاتهم لان الاقليم المجاور لهم مباشرة يحصل على كفايته من الاقفال • فيأتى المشتري الذى يبتاع كمية كبيرة ويأخذها الى جهة أخرى حيث يبيعها بكسب • واذا يبيع المشتري الاقفال يحصل على قيمتها ، بينما اشتراها من صانعها بثمن منخفض جدا • ويذهب جزء من الفرق بين ثمن البيع والشراء لتغطية نفقات مختلفة كالتعبئة والنقل الخ ، أما الباقي فعبارة عن ربحه أى المكسب الذى حصل عليه من التجارة • وهكذا يستغل رأس المال التجارى صغار منتجي السلع المستقلين ويحولهم تدريجاً الى عمال له يشتغلون فى بيوتهم بهذه الطريقة ينتزع التاجر وربه من انتاج السلع البسيط •

أشكال التجارة ، المضاربة : فى الاقتصاد الرأسمالى الحديث لا يقتصر الاتجار على أدوات الاستهلاك ، بل تجرى عمليات تجارية كثيرة جدا فى السلع المعدة للانتاج من جديد والنقل • فصنع الاقمشة مثلا يشتري القطن والقمح والآلات والانوال والاصبغة • ومن

الضرورى أن نميز بين تجارة الجملة وتجارة التجزئة • فرجل الصناعة فى العادة يبيع بضائعه لتاجر الجملة الذى يبيعها من جديد الى صغار التجار ، وهؤلاء بدورهم يبيعونها الى المستهلك •

وتركيب جهاز التجارة فى البلاد الرأسمالية معقد جداً • فتجرى عمليات كبيرة فى بورصة البضائع ، وتمر السلع بأيد كثيرة قبل وصولها أخيراً الى المستهلكين • وبعض المشترين فى هذه العمليات من بيع وشراء وبيع من جديد قد لا يرون السلع ، اذ تباع عادة إيصالات المخازن لتأكيد وجود السلع ومنح الحق فى استلامها • ومن الواضح أن هذه الطريقة لاتصلح لجميع السلع ، اذ لهذا لايد ان تكون السلع جميعها متجانسة ، وأن يكون من الميسور اثبات وذكر نوعها فى وثائق المخزن • وغالباً ما يشتري التجار البضائع فى البورصة لايقصد بيعها للمستهلك ، وانما توقعاً لارتفاع سعر السوق وبدأ يجنون ربحاً عند بيع هذه البضائع من جديد • وبالفعل تنقلب الاثمان نتيجة أسباب من الصعب أو من المستحيل التنبؤ بها ، لنفرض أنهم فى مستهل الصيف يتوقعون محصولاً طيباً وبهبط الثمن ، ولكن اذا حدث بعدئذ أن المحصول يبدو فجأة رديئاً بالنسبة الى ماكان متوقفاً ، فهناك يحصل ارتفاع شديد فى أسعار الغلال •

هذاً يخلق الفرصة للمضاربة التى ترتبط ارتباطاً لا انفصال له بطبيعة التجارة الرأسمالية • والريح الذى يحصل عليه المضارب خسارة لمئات وألوف الناس الذين يشتركون فى إنتاج السلع التى هى موضع المضاربة • أو الاتجار بها

رأس مال القروض والائتمان : لا يقتصر الحصول على الدخل غير المكتسب فى المجتمع الرأسمالى على صاحب رأس المال الذى يملك مشروعاً صناعياً أو تجارياً ، اذ هناك نفر من الطفيليين الذين يحصلون على دخول طائلة دون أداء عمل مطلقاً ، وهذا لمجرد امتلاكهم رأس مال ضخماً • فكيف تزيد أموال هؤلاء الرأسماليين ؟ من عادتهم ايداعها فى مصرف يدفع عنها فائدة • فمن أين يدفعها المصرف علماً بأن النقود المودعة فى أقبنته على هيئة ذهب أو فضة أو كمبيالات لاتزداد من تلقاء ذاتها ؟ لاتعرف الرأسمالية سوى مصدر واحد لزيادة رأس المال ، وهذا المصدر ينحصر فى الإنتاج بالمصنع والمنجم والمشروع الزراعى

الخ • وعلى ذلك فالمصرف لا يتمسك بالاموال المودعة فيه بل يحتفظ بجزء لمواجهة مطالب المودعين العادية • وقد تعلم بالتجربة أن قليلا من المودعين يستردون أموالهم يوميا وذلك في الاحوال العادية ، وأن مايسحبونه تغطيه عادة الودائع الجديدة • بالطبع يختلف الامر في الاوقات غير العادية كحالة الحرب أو الازمة مثلا ، حيث يطالب المودعون جميعا بودائعهم فجأة • واذا عجز المصرف عن مواجهة هذا عن طريق جمع مقدار كاف في أقبئته بالاقتراض من الحكومة أو المصارف الاخرى واذا لم ينجح في تقليل هذا « التهافت » عليه ، أصبح في حالة أفلاس أى العجز عن رد أموال المودعين • وافلاس مصرف معناه خراب كثير من الرأسماليين وضياع مدخرات صغار البورجوازية الخ ، وبهذا يزيد افلاس المصرف من شدة الازمة وخطورتها •

غير أنه في الظروف العادية يستطيع المصرف الاحتفاظ في أقبئته بمبلغ صغير نسبيا مع امكان ارضاء مطالب المودعين الذين يرغبون في استرداد أموالهم • أما الاموال الباقية فانه يقترضها للرأسماليين الذين هم في حاجة الى أرصدة • وانا لنعلم الاغراض التي من أجلها يحتاج الرأسمالى النقود ، فهو يريد أن يستخدمها كرأس مال يستعمل في الانتاج • ولا فرق بين حصوله على النقود بصفة دائمة أو لفترة محدودة من الزمن • فهو يحقق في انتاج السلع وبيعها مبالغ مختلفة من النقود في أوقات مختلفة • ومن النقود التي يحصل عليها يستطيع أن يرد الى المصرف ماسبق أن اقترضه منه • ويلاحظ أن المصارف في ظل الرأسمالية المتقدمة كثيرا لاتقف عند حد منح القروض للرأسماليين لفترات متفاوتة الطول ، بل تستثمر كذلك مبالغ طائلة في الصناعة لاجال طويلة جدا •

ويستخدم الرأسمالى الصناعى النقود التي تسلمها من المصرف كرأس مال يعمل به على توسيع الانتاج على نطاق أوسع مما كان ميسورا لو لم يحصل على القرض وتنحصر الصفة المميزة لرأس المال المقترض في أن الذى يستخدمه فى الانتاج ليس مالكة بل شخص اخر • وحينما يستخدم الرأسمالى الصناعى القرض فى مشروعه فانه استاجر عددا أكبر من العمال ، فيحصل على قدر أعظم من فائض القيمة • وعليه أن يدفع جانبا من فائض القيمة هذا للمصرف الذى وضع

رأس المال تحت تصرفه • فإذا اقترض ١٠٠ ريال على أن يدفع ١٠٧ في نهاية العام ، قيل ان المصرف يتقاضى ٧ بالمائة عما اقترض • وفي هذه الحالة يدفع المصرف للمودعين فائدة أصغر نوعا وتكن ٥ بالمائة عن ودائعهم النقدية ، ومعنى هذا ان على المصرف أن يدفع من السبعين ريالا التي تتقاضاها من رجل الصناعة ٥٠ ريالا لمن أودعوا فيه ١٠٠٠ ريال ، وهنا يبلغ ربح المصرف من هذه العملية ٢٠ ريالا • وواضح أن هذه العملية شبيهة بأية عملية تجارية عادية أخرى • فإذا اشترى تاجر حصانا بمبلغ ٥٠ ريالا وباعة بسبعين ، ربح عشرين ريالا • ووجه الخلاف الوحيد بين الحالتين أن السلعة التي يتجر فيها المصرف ليست حصانا أو سلعة عادية على وجه العموم ، بل سلعة ذات ماهية خاصة • هذه السلعة هي ١٠٠٠ ريال حولت الى رأس مال واستخدمت كذلك لمدة سنة • فالمصارف اذن تجار تتجر في رأس المال •

سعر الفائدة : هكذا يحول رأس المال الى سلعة تتم بها عمليات بطرق مختلفة ، وفي هذه العمليات يكون ثمن رأس المال مقررا • ففي حالتنا السابقة كان مبلغ السبعين ريالا الثمن الذي دفعه رجل الصناعة عما قيمته ١٠٠ ريال من رأس المال لمدة عام • وهذا الثمن دفعه المنظم لتاجر رأس المال أي المصرف ، ودفع الاخير بدوره ٥٠ ريال لاصحاب رأس المال هذا مقابل حق استعماله لمدة عام • وهننا نسأل • ما الذي يعين سعر الفائدة المدفوع عن رأس المال ؟

هذا السعر عرضة لتغيير من وقت لآخر ، فيقول الرأسماليون كثيرا ان النقود رخيصة الان أو غالية ، ففي الحالة الاولى يقصدون امكان اقتراض النقود بسعر فائدة منخفض ، والعكس • فالسعر هنا يحدده في النهاية العرض والطلب ، كما هو الحال في أية عملية تجارية • فإذا حدث في شهر ما أن أحتاج كثير من الرأسماليين الى نقود بأى ثمن كان ، عظم الطلب على النقود للقروض •

في المثل الذي ضربناه دفع الرأسمالي الصناعي ٧٠ ريالا للمصرف فلماذا كانت هذه العملية في صالحه ؟ لانه ربما حصل على ربح قدره ١٥ - ١٦ بالمائة عن رأس المال المستثمر في مشروعه ، ومعنى هذا أن المنظم حقق ربحاً قدره ١٥٠ - ١٦٠ ريالا عن كل ألف ، وبعد أن يدفع ٧٠ للمصرف يتبقى له ٧٠ - ٨٠ ريالا • هذا هو الفرق بين

معدل الربح الذي يجنى في الصناعة ، وسعر الفائدة المدفوع للمصرف .
فاذا ارتفع سعر الفائدة لكثرة الطلب على القروض ، فان لهذا الارتفاع
حدودا ، فقد يطلب المصرف ٨٠ - ٩٠ ريالا بدلا من ٧٠ وفي هذه الحال
يكون من الاصلح لرجل الصناعة أن يأخذ القرض : ولكن اذا طلب
المصرف ١٥٠ - ١٦٠ ريالا رفض الرجل اذ لن يجنى ربحا في هذه
الحالة . وعلى هذا فمتوسط ربح المنظم هو الذي يحدد ارتفاع سعر
الفائدة . وهذا الاخير عادة أقل من متوسط الربح ، ولا يبلغ مستواه الا
في حالات نادرة (أثناء الازمات) : ومن جهة أخرى اذا زاد عرض النقود
عن طلبها هبط سعر الفائدة .

وازاء هذه الظروف قد يهبط سعر الفائدة الى حد منخفض
جدا ، وان لم يوجد بطبيعة الحال من يقرض النقود بالمجان .

الفصل السادس الرأسمالية في الزراعة

التباين بين المدينة والقرية : لم يكن للصناعة الحديثة وجود الى حين انتشار الرأسمالية ، فلم تكن هناك منشآت الالات المعدنية الضخمة بما فيها من الوف العمال ، ولا مصانع المنسوجات التي تضم مئات الالوف من الانوال ذات الدوى ، ولا طرق حديدية أو سفن بخارية ، فالصناعة الكبيرة من خلق الرأسمالية اذ قبل قيام الاخيرة لم يكن هناك سوى ارباب الحرف وأهل الصناعات اليدوية . ويختلف الامر في الزراعة اذ اشتغل الناس عهدا طويلا قبل الرأسمالية بفلاحة الارض وتربية الماشية ونتاج كافة انواع الحيوان والنبات . وعند قيام الرأسمالية كانت الزراعة في حالة عهد الاقطاع ، وسرعان ما أخذ نمو الرأسمالية يقوض أساس الزراعة السابق . ويرغم هذا احتفظت بعض بقايا النظام الاقطاعي بحيويتها وعاشت الى ما بعد انتصار الرأسمالية . وأهم ما تخلف بقاء الارض ملكية خاصة في أيدي أربابها بوجه عام . وتسبب الرأسمالية **انفصال الصناعة عن الزراعة** . ففي ظل العلاقات السابقة للعصر الرأسمالي أنتج أفراد أسرة النسيج ورجال الحرف القرويون الملابس والاحذية وكثيرا مما يلزم الاستعمال اليومي ، ولكن صناعات الملابس والاحذية التي خلقتها الرأسمالية حلت محل الانتاج الريفى ، بسبب قلة نفقة انتاجها وتفوق نوع منتجاتها . فضلا عن الانفصال المشار اليه ، فان الرأسمالية **تخلق هوة** بين المدينة والقرية ، وتولد التباين بين الصناعة والزراعة وتزيده عمقا على الدوام . وتقدم الرأسمالية يصحبه نمو سريع فى التحسين الفنى ، فيطالعنا كل عقد بل وكل عام أحيانا بالجديد من وسائل الانتاج والتحسينات والالات . ولكن تظل الزراعة متخلفة وراء تقدم الصناعة العنيف ، حتى فى أرقى البلاد الرأسمالية . واذ تخرج الرأسمالية الزراعة من حدود الاقتصاد الطبيعي الضيقة وتحورها من اغلال الرق الاقطاعى ، فانها تزيد باطراد من عسف

استغلال جماهير أهل القرى وتحكم عليهم بالجهل والتأخر والفقر •
فهؤلاء ، حتى فى أرقى البلاد ، منعزلون عن حضارة المدينه ، وقد ضرب
عليهم الجهل والتأخر • وهذا الذى نلاحظه من نمو سريع فى الصناعة
وتأخر بالغ فى الزراعة من **أعمق متناقضات** النظام الرأسمالى ، مما
يسبب كافة أنواع الاضطرابات والازمات ، ويتم عن حتمية سقوط
الرأسمالية ، ويمهد السبيل اليه •

« ان تخلف الزراعة عن الصناعة فى النمو هو الظاهرة الكامنة
فى كل البلاد الرأسمالية ، وهو من أبعد الاسباب غورا التى يعزى
اليها قلب التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد القومى ، وحدث
الازمات ، وارتفاع الاسعار • لقد حرر رأس المال الزراعة من الاقطاع ،
وجذبها الى دائرة النشاط التجارى والتطور الاقتصادى للعالم ،
وانتزعا مما كانت فيه من جمود العصر الوسيط والنظام الابوى • ومع
هذا لم تخفق الرأسمالية فى محو الاستبداد بالجماهير واستغلالها
وفقرها فحسب ، بل بالعكس خلقت نواحي الشقاء هذه فى شكل
جديد وأقامت أشكالها القديمة على أساس حديث • ولم تقض
الرأسمالية على التناقض بين الزراعة والصناعة ، بل زادت الهوة
بينهما اتساعا وعمقا • ورأس المال الذى ينمو بصفة أساسية فى
مجالى التجارة والصناعة ، يشتد ضغطه على الزراعة أكثر فأكثر •

بيع الارض : الارض هى الشرط الاوى الضرورى للانتاج
الزراعى ، وهى ملكية خاصة لاصحابها الفرديين فى كافة البلاد
الرأسمالية • فى كل هذه البلاد تقريبا مساحات واسعة جدا فى
أيدي كبار الملاك ممن لايزرعون الارض بأنفسهم بل يؤجرونها •
وهؤلاء استبقوا الارض من عهد الرق الاقطاعى ، يعيشون كما كانوا
يفعلون من قبل – على ما تغله الارض على حساب عمل الغير ، ولم يتغير
سوى الشكل الذى يستغلون به الفلاحين ويمتصون الدخل منهم
ولم تؤمم **Nationalised** الارض الا فى اتحاد السوفيت حيث
نزعت ممن يملكونها ملكية خاضعة وصارت ملكا للدولة العمالية التى
تعطى جانبا منها للفلاحين الكادحين دون أن تتقاضى منهم شيئا •
وتستخدم جانبا اخر لتنظيم المزارع الحكومية الكبيرة التى تنتج حاجة
العمال وصناعات الدولة التى يعمل فيها هؤلاء العمال أنفسهم •

ويحصل مالك الارض فى ظل الرأسمالية على ريع • فعلى من يريد
الاشتغال بالزراعة ومعه رأس المال اللازم أن يستأجر أولاً قطعة أرض
من مالئها بايجار محدود ولمدة محدودة • وهذا المالك يمارس حق
الامتلاك لجمع الجزية ممن يحتاجون الارض • هذه الجزية تدعى
ريع الارض •

ومن الضرورى التفرقة بين الريع التفاضلى والريع المطلق ، ولنبدأ
بالاول • نعلم ان قيمة السلعة ونفقة انتاجها يحددها فى الصناعة
متوسط ظروف الانتاج • ولكن الحال مختلف فى الزراعة لان مساحة
الارض محدودة لايمكن زيادتها كما تشاء ، وكذلك تتفاوت قطع الارض
من حيث خصوبتها • وفى هذا يلعب البعد أو القرب من المدن الكبرى
والانهار والمحيطات أو الطرق الحديدية دورا هاما • فالارض الطيبة
تغل محصولا أحسن بنفس المقدار الذى ننفقه من رأس المال ، والارض
ذات الموضع الحسن توفر على الزارع نفقة نقل المنتجات اذا كانت
الارض فى جهة منعزلة • وثمر انتاج المنتجات الزراعية يعينه أحوال
الانتاج فى أردأ أنواع التربة ، والا لما زرع المنظمون الرأسماليون هذه
الارض ولنقلوا رؤوس أموالهم الى الصناعة • فاذا كان الامر كذلك حقق
من يزرعون التربة الأفضل دخلا أكثر • من يحصل على هذا الدخل
واضح أنه مالك الارض ، ولكن الى جانب هذا الريع التفاضلى يحصل
المالك على ريع مطلق • فالارض واقعة تحت سيطرة الملاك الاحتكارية،
وهذا الاحتكار يحول دون حرية انتقال رأس المال من الصناعة الى
الزراعة ، ولا بد من استئذان المالك ان أردت زراعة الارض • ومستوى
الزراعة من الوجهة الفنية أدنى منه فى الصناعة ، وعلى هذا يكون
التكوين العضوى لرأس المال أدنى فى الزراعة منه من الصناعة •
ومعنى هذا أنه بنفس رأس المال المستثمر تنتج الزراعة فائض قيمة
أكبر مما تنتج الصناعة • ولو كان انسياب رأس المال بين الزراعة
والصناعة حرا لعملت المنافسة على تسوية معدل الربح ، ولكن هذه
الحرية معدومة بسبب الملكية الخاصة للارض ، ولهذا تباع المنتجات
الزراعية بأثمان أعلى من ثمن الانتاج • هذه الزيادة تتسرب الى جيوب
الملاك وتعرف باسم ريع الارض ، أى الجزية التى تدفع للمالك على
حد تعبير ماركس • ويقدم لنا لينين وصفا موجزا للظروف التى تسبب
الريع التفاضلى والريع المطلق فيقول : أولا - احتكار استخدام الارض

وسببه أن الارض محدودة ، وهذا أمر لا بد منه في أى مجتمع رأسمالى . وهذا الاحتكار يؤدي الى ان تعين ظروف الانتاج في أردا الاراضى ثمن الغلال ، ويكون الربيع التفاضلى هو فائض الربح الناجم من استثمار رأس المال في أحسن الاراضى أو من استثماره بطريقة اثر انتاجية . وينشأ هذا الربيع (التفاضلى) مستقلا تماما عن ملكية الارض التى تمكن المالك فقط من جبايته من الفلاح . ثانيا - احتكار الملكية الخاصة للارض ، ومن اوجهة المنطقية أو التاريخية لا يرتبط هذا الاحتكار بالاحتكار السالف الذكر ارتباطا لا انفصام له . هذا النوع من الاحتكار ليس أساسيا بالنسبة للمجتمع الرأسمالى والتنظيم الرأسمالى للزراعة . فمن جهة يسهل علينا تخيل الزراعة دون الملكية الخاصة للارض ، وقد طالب كثير من الاقتصاديين البورجوازيين بتأميم الارض ومن جهة أخرى لدينا عمليا تنظيم رأسمالى للزراعة بدون الملكية الخاصة ، ومثل ذلك أراضى الدولة والاراضى التابعة للجماعات . لهذا يلزم التمييز بين هذين النوعين من الاحتكار ، ويتعين علينا بالتالى أن ندرك أن الربيع المطلق الذى **تخلقه** الملكية الخاصة للارض يقوم جنبا الى جنب مع الربيع التفاضلى ، .

مصدر ريع الارض : تصدر النظرية الماركسية فى الربيع من المقدمات الاتية : يؤجر المالك أرضه ، والمستأجر رأسمالى يزرعها بواسطة العمل الاجير ، وهنا لا يصعب علينا فهم مصدر ريع الارض الذى يذهب الى جيب المالك . والعمال الاجراء ينتجون فائض قيمة بعملهم الذى لا يأخذون عنه مقابلا . هذا الفائض يذهب أولا الى الرأسمالى المستأجر الذى يحتفظ بجزء منه وهو ربح المنظم أى ربح رأس المال المستثمر ، ثم يعطى الجانب الاخر - وهو زيادة محدودة عن هذا الربح - للمالك . هذا الجزء من فائض القيمة هو الربيع . وواضح تماما أن الربيع من مطلق وتفاضلى ، كغيره من أنواع الدخل فى النظام الرأسمالى ، ليس له سوى مصدر واحد وهو **فائض القيمة** الذى ينتجه عمل الطبقة العاملة . وفى هذا يقول ماركس «ان كل ريع أرض عبارة عن **فائض القيمة** ، ومنتج فائض العمل» (ج ٣ ص ٧٤٣) .

ويقول لينين «تفترض نظرية الربيع انقسام المجتمع تماما الى ملاك ورأسمالين وعمال اجراء . هذا هو مثل الرأسمالية الأعلى ولكنه ليس حقيقتها» . اذ فى الواقع نجد الامور أشد من هذا تعقيدا ،

ومع هذا تظل نظرية الربيع محتفظة بقوتها الكاملة حتى في أعقد الظروف . فكتيرا ما يستأجر المالك عمالا للعمل في أرضه ، فهو اذن مالك ومنظم رأسمالى فى نفس الوقت ، وبصفته مالك يحصل على ربيع ، وبصفته رأسمالى يحصل على ربح من رأس ماله المستثمر ، وهكذا يدخل الربيع والربح فى جيب واحد . وكثيرا ما يستأجر الفلاحون الارض لزراعتها بأنفسهم وبدون استخدام العمل الاجير ، وهم يقبلون أى شروط يفرضها المالك فى حالة النقص الشديد فى الارض ، وواضح أن المالك فى هذه الحالة يحصل على الربيع على هيئة مدفوعات نقدية ، وعمل يؤدي اليه ، ومدفوعات عينية - وبهذه يستعبد الفلاح . من أين يأتي الربيع فى هذه الحالة مع عدم وجود عمل أجير يخلق فائض القيمة ؟ واضح تماما أن الربيع مصدره **استغلال عمل الفلاح** ، فالاجير يعطى المالك جانبا من منتجات عمله بصفة ربيع ، وكثيرا ما يكون هذا الجزء كبيرا الى حد يعيش معه الفلاح فى حالة تقرب من الجوع برغم عمله الشديدا المشقة والارهاق . وهذا هو السبب الذى من أجله يقول ماركس عن الفلاحين فى ظل الرأسمالية «ان استغلالهم يختلف عن استغلال العمال الصناعيين من حيث الشكل فقط » .

شراء وبيع الارض : وعلى كل حال فالفلاح فى البلاد الرأسمالية غالبا ما يشتغل فى قطعة أرض يملكها . فكيف يتحقق الربيع هنا ؟ ان الارض ملكية خاصة فى النظام الرأسمالى ، وهى خاضعة **للبيع والشراء** ، وعلى الفلاح شراء قطعة الارض التى يرغب فى امتلاكها . لننظر كيف يتحدد ثمن الارض . لنفرض مالكا له قطعة أرض يؤجرها سنويا بمبلغ ٥٠٠٠ ريال . فاذا اغتنى المستأجر وأراد شراء الأرض فما الثمن الذى يطلبه المالك ؟ يرى المالك أن الارض تأتي له بربيع سنوى قدره ٥٠٠٠ ريال ، وعلى ذلك لابد من مبلغ يأتيه بفائدة سنوية قدرها ٥٠٠٠ ريال اذا أودعه فى مصرف . هذا المبلغ يأتي بواسطة ١٢٥٠٠٠ ريالا ، اذا كان المصرف يدفع فائدة قدرها ٤ بالمائة اذن لابد للمالك أن يطلب ١٢٥٠٠٠ ريالا وهذا ثمن الارض .

نتحدث أحيانا عن قيمة الارض وهذا خطأ ، فاذا لم ندخل فى حسابنا التحسينات التى تترتب على العمل الانسانى (من مبان وأنايب مياه ورى) فان الارض بذاتها لاتكون لها ولا يمكن أن تكون

لها قيمة • ليست الارض وليدة العمل الانساني ولكن برغم أنها ليست لها قيمة ، فمن الممكن أن يكون لها ثمن ، (وهي دائما ذات ثمن في النظام الرأسمالي) • هذا الثمن ناجم من أن الملاك قد اغتصبوا الارض ملكية خاصة لهم • ومن هذا ترى أن ثمن الارض يعينه الدخل الذى الذى تأتى به سنويا • ومبلغه يحدد بنفس المقدار الذى يأتى بدخل معادل إذا أودع فى مصرف بسعر فائدة معين • هذه الطريقة تدعى تقدير القيمة الرأسمالية • وعلى ذلك حين يشتري الفلاح الارض فانه يدفع الربح لفترة من السنوات مقدما •

ربح الارض وتأخر الزراعة : ربح الارض عقبة شديدة فى وجه تقدم الزراعة فى ظل الرأسمالية • فنسبة كبيرة من فائض القيمة الناتج فى الزراعة تنتقل الى أيدي كبار الملاك الذين لا يستثمرونه من جديد فى أعمال التحسين ، وانما ينفقونه فى المدن • وليس الحال أفضل اذا ما اشترت الارض ، اذ المنتج الزراعى يضع معظم رأس ماله فى ثمن الشراء ولا يتبقى له الا القليل لشراء الآلات والمعدات • فكان الربح مضخة ترفع الثروات الكبيرة من الزراعة الى جيوب الملاك الطفييليين ، وبهذه الطريقة يزيد من تأخر الارض القديم العهد ، كما يعمل أيضا بصفته نتيجة للملكية الخاصة للارض فى ظل الرأسمالية ، على زيادة **التباين** بين المدينة والقرية •

من السهل أن ندرك سرعة نمو مقدار ربح الارض بسبب تقدم الرأسمالية • فالربح المطلق ينمو بالزيادة فى مساحة الارض المزروعة • وينمو الربح التفاضلى بسرعة كبيرة جدا اذ بكل قطعة أرض جديدة تدخل فى نطاق الزراعة يعظم جدا الفرق فى خصوبة الارض وموقعها وكذلك الفرق فى انتاجية مختلف استثمارات رأس المال فى نفس الارض الواحدة • كذلك يزداد ربح الارض كثيرا حين يتحسن نوع الارض المزروعة نتيجة استثمار مقادير طائلة من العمل فى تحسينات متعددة الجوانب (الرى - التحسين - بناء الطرق الخ • وفى النهاية تذهب ثمرة هذا كله الى المالك •

والزيادة الدائمة فى ربح الارض تؤدي الى زيادة مستمرة فى ثمن الارض بغض النظر عن المدن الكبيرة وضواحيها حيث يبلغ كل قدم مربع أثمنا فادحة ، فثمن الارض فى القرى يرتفع كذلك • فمثلا زادت

قيمة الملكيات الزراعية بالولايات المتحدة (١٩٠٠ - ١٠) أكثر من ٢٠ مليار دولار ، يرجع ٥ منها الى ارتفاع ثمن المعدات والمباني ، والباقي سببه الارتفاع فى ثمن الارض .

هذا النمو فى مقدار ريع الارض ، وهو النمو الذى يتمشى مع تقدم الرأسمالية ، معناه زيادة الجزية التى يدفعها المجتمع لملاك الاراضى الطفيليين والزيادة فى ريع الارض تجعل تقدم الزراعة أشد صعوبة ، وتطيل أمد تأخرها ، وتوسع الهوة بين الصناعة والزراعة .

وليس ريع الارض وحده الذى يحول دون تقدم الزراعة فى ظل الرأسمالية ، فالانتاج من أجل الربح ، والانتاج الرأسمالى المتميز بالفوضى وانعدام التوجيه والخطة المرسومة ، يؤديان الى انهك التربة . وكثيرا ما يترتب على الازمات الرأسمالية التى تهز قواعد الاقتصاد بأسره ، أفدح النتائج فى مجال الزراعة ، ويشمل ازدياد المتناقضات الرأسمالية كلا من الزراعة والصناعة .

الانتاج الكبير والانتاج الصغير فى الزراعة : تسبب الرأسمالية انتصار الانتاج الكبير على الانتاج الصغير . وللانتاج الكبير مزايا عظيمة جدا اذ يتيح الفرصة لاستخدام الآلات على نطاق واسع ، كما يزيد من انتاجية العمل الى درجة بالغة . ولهذا تطرد الصناعة الرأسمالية باستمرار أهل الحرف والصناعات اليدوية ، كما ينشب بين المشروعات الرأسمالية ذاتها نضال ينتهى بفوز قليل من أكبر المشروعات فى كل ميدان . وانتصار الانتاج الكبير فى الصناعة أمر لا نزاع فيه ، كما أن انتصار رأس المال الكبير على المنتج الصغير ، واطراد تركيز ومركزية رأس المال ، مما يسبب زيادة هائلة فى المتناقضات بين الطبقات فيزول الفريق الذى يشغل مركزاً وسطاً بين البورجوازية والبروليتاريا ، والذى يتكون من صغار المنتجين ورجال الحرف والتجار الخ . فتسحق البورجوازية الصغيرة ، وقد يرتفع فرد منها فى حالات نادرة الى منزلة الطبقة الرأسمالية بينما يهبط الالوف الى صفوف الطبقة العاملة ، والنتيجة المترتبة على فوز الانتاج الرأسمالى الكبير أن تقف طبقتان متعارضتان الواحدة أمام الاخرى ، وتمثل الاولى حفنة صغيرة من البورجوازية وتشمل الثانية البروليتاريا الوفيرة العدد .

واذ ليس فى وسع المدافعين عن الرأسمالية انكار القضاء على الصناعة الصغيرة ، تراهم يصرون على الادعاء بأن الانتاج الصغير قوى مركزه فى الزراعة اذ ليس للانتاج الكبير فى الزراعة نفس مزاياه فى الصناعة . ولكن الواقع يثبت أنه أكثر فائدة فى الزراعة منه فى الصناعة ، وتجد الدليل البليغ فى اتحاد السوفيت حيث انتاجية المزارع الحكومية والجماعية أعظم منها فى حالة المزارع الصغيرة المبعثرة الى حد لا يحتمل الموازنة والقياس . وحتى فى العالم الرأسمالى نجد أن ميزة الانتاج الكبير فى الزراعة مما لا يحتمل الجدل . ومن الواضح أن مزاياه فى ظروف النظام الرأسمالى مختلفة اختلافا كليا عنها فى ظل الظروف السائدة ببلاد اتحاد السوفيت) لان مزاياه فى الحالة الاخيرة تنحصر فى ادارة المزارع وفق المبادئ الاشتراكية مما يجلب خيرا لا مثيل له لجماهير الكادحين ، وبذا تكون سبيلا الى الاشتراكية . أما فى النظام الرأسمالى فالانتاج الكبير يجعل للرأسمالى ميزة على المنتج الصغير ، ويساعد على استعباد الجماهير الكادحة . فالانتاج الكبير وحده هو الذى يجعل فى الامكان استخدام الآلات والجرارات الخ . الكثيرة الكلفة والتي تضاعف انتاجية العمل أضعافا كثيرة ، وهو الذى يحصل بسهولة على الاعتمادات من المصارف الرأسمالية بحرية ويسر فى الشروط أكثر مما هو فى وسع الفلاح الصغير . ويستطيع المشروع الكبير أن يبيع منتجاته ويشترى المادة الضرورية بما يعود عليه بأكثر قسط من المنفعة ، وفى الانتاج الكبير فى الزراعة يكون تطبيق العلم ميسورا . هكذا تبدو مزايا الانتاج الكبير فى الزراعة واضحة .

وبرغم تأخر الزراعة بالنسبة الى الصناعة يتقدم استخدام الآلات والاسمدة الصناعية فى البلدان الرأسمالية ، لان الآلات لا توتى نمرتها الا فى المزارع الكبيرة . فقد زاد عدد الجرارات بالولايات المتحدة من ٨٠٠٠٠ (١٩١٣) الى مليون (١٩٣٠) ، وزاد استخدام الاسمدة من النتروجين بألمانيا مرتين ونصف مرة فيما بين ١٩١٣ ، ١٩٢٨ ، ٢٩ ، وتضاعف استعمالها فى فرنسا كما زاد فيها استعمال البوتاس خمسة أمثال ما كان عليه . ويستخدم جانب كبير من المزارع الكبيرة فى ألمانيا الآلات كالجرارات والمحركات الكهربائية بينما لا يستطيع المزارع الصغيرة ذلك . وفى ألمانيا سنة ١٩٢٥ استخدمت الجرارات فى ١٤٦ بالمائة من المزارع الكبيرة (التي تربو مساحة الواحدة منها على

٢٠٠ هكتار) ، المحركات الكهربائية في ٧٠ بالمائة ، والآلات البخارية في ٦٠ بالمائة غير أن الملكية الرأسمالية الخاصة تحول دون زيادة مساحة المزارع إلى الحد الذي يسمح باستخدام التحسينات الفنية الحديثة بحكمة ، وحتى المزارع الكبيرة نسبياً في البلاد الرأسمالية نادراً ما تكون مساحتها بالحد الذي يجعل في الامكان الاستفادة الكاملة من الجرارات الحديثة القوية ، وحتى في المزارع الكبيرة لا تستغل هذه الآلات إلى الحد الأقصى من طاقتها . ولكن الثورة الاشتراكية التي تقضي على كافة الحواجز التي أقامت الملكية الخاصة ، هي وحدها التي تخلق الاحوال التي تتيح الاستفادة الكاملة من التحسينات الفنية الحديثة في الزراعة .

وتؤدي الرأسمالية إلى انتصار الانتاج الكبير في الزراعة كما هو الحال في الصناعة واحلاله محل الانتاج الصغير . وبسبب تأخر الزراعة تظهر لهذا القانون العام عن التطور الرأسمالي خواص مميزة بصدد الزراعة ، كما يكون استخدام الآلات بطيئاً نسبياً . ولهذا لازلنا نجد كثيراً من مزارع الفلاحين الصغيرة حتى في أرقى البلاد الرأسمالية ، وهي مزارع تتميز بالاستغلال الوحشي لقوة العمل ، ونهب الطبيعة . فالفلاح الصغير في ظل الرأسمالية يتحمل كل نوع من الحرمان في سبيل الأبقاء على أرضه وعلى استقلاله الظاهري . وتحافظ المزرعة الصغيرة على كيانها بأشد ألوان العمل المرهق من جانب الفلاح وأسرته ، كما أنها في الوقت ذاته تسلب التربة خصوبتها بسبب ضالة التسميد وخطأ أساليب الزراعة ، وينحط نوع الماشية . ويحيا الفلاح وأهله حياة تقرب من الجوع بينما يقومون بعمل يكاد أن يكون منافياً للروح الانسانية فهو في خوف دائم من غده ، ويصبح استقلاله موضع الخطر مع كل زيادة في الضرائب وكل هبوط في ثمن منتجاته وكل ارتفاع في ثمن السلع الصناعية . وكل عام يشاهد الدمار يحيق بجماهير من صغار الفلاحين برغم ما يبذلون من جهد يفوق طاقة الانسان في سبيل المحافظة على استقلالهم .

وكثيراً ما يجد المالك الكبير من صالحه المحافظة على المزارع الصغيرة التي يملكها الفلاحون في الجهات المجاورة ، لان الفلاح الذي يملك قطعة صغيرة من الارض لا يستطيع أن يعيش منها ولذا يضطر إلى بيع ماله من

قوة العمل • ولولا قطعة الأرض لما كان هناك ما يربط الفلاح بالجهة ، ولا يضطر الى البحث عن العمل في المدينة ، وبذا يخسر المالك الكبير **قوة عمل رخيصة** • هكذا يتحول الفلاح الى «عامل أجير بدون أرض» كما قال لينين عن أمثال هؤلاء الفلاحين : «هكذا نرى أن الميمل الرئيسي والاساسى للرأسمالية هو أن يطرد الانتاج الصغير لصالح الانتاج الكبير في الصناعة والزراعة • ولكن ألا يفهم من هذا أنه نزع ملكية مباشر ، بل أنه يشمل كذلك دمار المالك الصغير وسوء حاله يدومان سنوات وعقودا • ويدل على انحطاط حالة العمل الزائد عن الحد ، عدم كفاية ما يحصل عليه الفلاح من تغذية ، وتكبيله بالديون ، وانحطاط نوع العلف ووسائل تربية الماشية ، وتدهور حالة أرضه من حيث فلاحتها وتسميدها الخ ، والركود بصدد التحسينات الفنية وما الى ذلك •

ويخفي المدافعون عن الرأسمالية هذه الظروف عمدا حين يؤكدون مزايا الزراعة الصغيرة على الكبيرة ، فيمتدحون صبر مالك المزرعة الصغيرة وجلده ، ولكنهم يتعمدون أن يتجنبوا أى اشارة الى نواحي الحرمان التى يعانيتها :

توزيع الأرض وأموال الفلاحين فى البلاد الرأسمالية : ذكرنا أن البلدان الرأسمالية تتميز بتركز الأرض فى أيدى حفنة صغيرة من كبار الملاك الذين يملكون نصيبا أكثر مما تحوزه الاغلبية الكبيرة من صغار الفلاحين • وفى ألمانيا (احصاء سنة ١٩٢٥) كان ٦٠ بالمائة من المزارع التى لاتزيد مساحة الواحدة منها عن هكتارين) عبارة عن ٦٥ بالمائة من جميع الأرض ، بينما ١١٥ بالمائة من الأبعديات (أكثر من ١٠ هكتارات) ، عبارة عن ٦٧ بالمائة من الأرض كلها ومعنى هذا أن ١٠/١ من جميع المزارع تشمل ثلثى الأرض فقط • بينما اغلبية صغار الفلاحين فى يدها ١٦/١ من الأرض فقط • وفى فرنسا (١٩٠٨) كانت نسبة المزارع الصغيرة (أقل من هكتار) ٣٨ بالمائة من مجموع المزارع ومساحتها ٢٥ بالمائة من مساحة الاراضى كلها ، أى أن ثلثى الفلاحين يملكون ٤٠/١ من الأرض • ولكن المزارع الكبيرة (أكثر من ١٠ هكتارات) والتى تبلغ ١٦ بالمائة من مجموع المزارع الكلى تشمل ٧٤٥ بالمائة من الأرض كلها • وفى بولندا (١٩٢١) كانت المزارع الصغيرة (أقل من هكتارين) عبارة عن ٣٤ بالمائة من المزارع كلها ومساحتها ٣٥ بالمائة من المساحة الكلية ، أما المزارع الكبيرة (١٠٠ هكتار فأكثر) ونسبتها الى المزارع

كلها ٥٠ بالمائة فمساحتها ٤٤ بالمائة من المساحة الكلية . وفى المجر نصف الارض تملكه ٩٩ بالمائة من المزارع كلها (الصغيرة والمتوسطة) ، بينما ١ بالمائة ، يمثل كبار الملاك ، يملك النصف الاخر ، وبعبارة أخرى يملك ١٠٠٠٠ مالك ما يملكه مليون من صغار الفلاحين تقريبا . وقبل ثورة روسيا كان الجانب الاكبر من الارض فى ايدى كبار الملاك والاسرة المالكة والاديرة والكولاك (أغنياء الفلاحين) فكان ٧٠٠٠٠ من أكبر الملاك يملكون ٧٠ مليوناً من dessiatin (= ٢٧ فدان انجليزى) . وحوالى ٧٠ مليوناً أخرى فى ايدى عشرة ملايين من أفقر الفلاحين ، أى أن كل ٣٢٤ مزرعة صغيرة تعادل مزرعة كبيرة واحدة . ومتوسط مساحة أبعادية المالك الكبير ٢٣٠٠ مقابل ٧ فى حالة المزارع الصغيرة . ولقد كان نصيب فقراء الريف أرضا غير كافية أو لا أرض على الاطلاق . ولكن ثورة أكتوبر طردت طفيلي الارض وأعطتها للفلاحين العاملين .

مثل هذا التوزيع لملكية الارض يؤدي الى استعباد الفلاحين وإفقارهم ، اذ يضطر الفلاح الكادح الى استئجار الارض بأفدح الشروط . وهو يئس تحت وطأة ظروف أخرى ، مضافة الى مساوىء الانتاج الصغير من حيث التأخر الفنى . فعليه أن يعطى نصيب الاسد من منتجاته للمالك على هيئة ريع الارض ، ويدفع الضرائب للحكومة . ففى أمريكا مثلا تستغرق الضرائب ثلثى دخل الفلاح . واذا أصيب الفلاح بعجز فى المحصول أو بنكبة عائلية اضطر الى الاستدانة من المصرف ، ولن يستطيع أن يتخلص من الفوائد التى يدفعها . وهو كذلك ضحية الوسيط وجبائله . ويعطينا احصاء سنة ١٩٣٠ صورة واضحة عن فقر الفلاح فى الولايات المتحدة . ففى الفترة (١٩٢٠ - ٣٠) هبطت القيمة الكلية لاراضى المزارع من ٥٥ الى ٣٥ مليار دولار ، وهبط متوسط قيمة أرض المزرعة ومبانيها من ١٠٠٠٠ الى ٧٥٠٠ ريال ، وتناقص عدد الزراع من ٦٤٠٠٠٠٠ الى ٦٣٠٠٠٠٠ ، وزاد عدد الفلاحين المستأجرين من ٢٤٥٥٠٠٠ الى ٢٦٦٤٠٠٠ ، وانخفضت مساحة الارض الزراعية فى المزارع المملوكة من ٦٣٧ الى ٦١٨ مليوناً من الافدنة ، بينما زادت مساحة أراضى المزارع المستأجرة من ٢٢٥ الى ٣٠٦ مليون فدان . هذه الارقام شاهد بليغ على فقر أغلبية الفلاحين

الامريكيين ، ونقص الارض التي يملكونها ، وزيادة ما يستأجرونه ، وهبوط فى الاقتصاد الزراعى الفردى الصغير .

وفى اليابان (أحصائيات وزارة الزراعة سنة ١٩٣٢) : عدد أسرات الفلاحين ٥٧٦٠٠٠ ر ١٤٧٨٠٠٠ لا يملكون ارضا على الاطلاق بل يستأجرونها من الملاك الكبار ، ٢٥٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ تملك كل أسرة اقل من نصف هكتار ، ١٢٤٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ من نصف هكتار الى هكتار . ومن طوائف الملاك هذه ٣٦٠٠٠ ر ٣٦٠٠٠ تستأجر ارضا اضافية ليتيسر بها العيش . ويقسم كبار الملاك اراضيهم قطعا صغيرة لان اشد استغلال لقوة العمل الرخيصه يغل اقل مما ياتى به الربح . ومن هذه القطع المؤجرة لاسرات الفلاحين (حوالى ٧٠ بالمائة من المزارع اقل من هكتار الواحدة) ، يجمع المالك من الربح ٥٠ بالمائة واكثر من المحصول الاجمالى للارز .

التمييز بين الفلاحين فى ظل الرأسمالية : تقضى الرأسمالية على الفلاح بالنضال المر من أجل البقاء . وهو يفنى نفسه فى العمل ليحتفظ بمزرعته «المستقلة» ، فتنهك التربة ، وتسوء حالة الماشية ، وتدهور الاحوال المعيشية بالنسبة له ولاسرته باطراد . وتغمره الضرائب ، وعليه دفع الربح عن الارض ، ويقع فريسه سهلة فى عبودية المرابى الذى يمتص آخر قطرة من دمه ، ويبيع غلاله وماشيته فى العادة الى وسيط لعجزه عن نقل منتجاته الى الاسواق البعيدة ، فهو فى قبضة كل من المرابى والوسيط ، وهكذا يشتد ضغط رأس المال على القرية ضغطا مستمرا .

ويؤدى نمو الرأسمالية الى اثناء عدد صغير من الفلاحين يشترون الارض ويفرضون المال بفوائد ربوية ، بينما يثرى غيرهم بالاشتغال فى التجارة . وفى الوقت ذاته يعظم فقر الجمهور الغالب ، ويضطر كثير منهم أن يبيع بقرته أولا ثم حصانه . وبدون الاخير يصير الفلاح فى الحال فريسة للاغنياء ولكى يكسب ما يقيم اوده يضطر الى العمل بأجر أو الهجرة الى المدينة . وبهذا يصبح فريق من الفلاحين بورجوازية (كولاك) ، ويتحول فريق اخر الى عمال أجراء . وهذا هو تقسيم القرية فى ظل الرأسمالية ، وبين هذين الفريقين نجد طائفة متوسطة وهى متوسطو الفلاحين . «والصفة التى تميزهم أن الزراعة فى أقل درجات

النمو • فلا يستطيع المزارع المستقل من هذه الطائفة المحافظة على نفسه إلا في السنوات السمان وفي الظروف الملائمة بصفة خاصة ، ولهذا السبب تلقى مركزه غير مستقر • وفي معظم الحالات يعجز الفلاح المتوسط عن تغطية نفقاته الا بطريق الاقتراض الذى يرده بالعمل ، وبطريق أرباح ثانوية تتكون من بيع قوة العمل • وفى كل مرة يعجز المحصول تهوى جماعات كبيرة من متوسطى الفلاحين الى صفوف البروليتاريا» •

ولا تزال جماعات وفيرة العدد من الفلاحين المتوسطين فى كثير من البلدان ، وليس أمام أغلب هؤلاء فى ظل الرأسمالية الا سبيل واحد وهو الهبوط الى منزلة فقراء القرية ثم التحول الى عمال أجراء • وتعلو أقلية صغيرة وتصبخ من المستغلين • ويدل احصاء سنة ١٩٣٠ بالولايات المتحدة على زوال الفلاح المتوسط بالتدريج ، اذ نرى زيادة فى عدد المزارع الصغيرة (أقل من ٢٠ فداناً) والمزارع الكبيرة (أكثر من ٥٠٠ فدان) ، بينما نقص عدد المتوسطة (٢٠ - ٥٠٠) نصفاً بالغا •

افقار الفلاحين فى البلاد الرأسمالية : تجلب الرأسمالية الشقاء العظيم لجماهير الكادحين الغيرة فى القرية ، وتحفر هوة بين الصناعة والزراعة ، وتحكم على القرية بتأخر طويل العهد وعلى المزرعة الصغيرة بحياة بائسة • ويثن الفلاح تحت عبء الضرائب ، والاسعار غير الكافية والمدمرة التى تدفع للمنتجات الزراعية • ويحكم تركيز الارض فى أيدي جماعات قليلة من كبار الملاك على جماهير الفلاحين بالعبودية والاعتماد على سواهم طالما بقيت الرأسمالية • والمنافسة من جانب الانتاج الكبير الذى يدر ربحاً أكبر ، ترغم الفلاح الفقير على عمل فوق طاقة الانسان حتى يحتفظ بمزرعته الضئيلة الهزيلة • والتفرقة بين الفلاحين تلقى بجماهير وفيرة من فقراهم الى صفوف العمال الاجراء الذين يخضعون لاقسى صنوف الاستغلال • وتزيد الأزمات من جميع متناقضات الرأسمالية الى الحد الاقصى • والازمة الحالية وهى اقصى وأشد أزمة هزت كيان العالم الرأسمالى ، زادت عوز أغلبية الفلاحين وفقرهم الى الحد الاقصى • وأدت هذه الازمة الى زيادة عمق التباين بين المدينة والقرية ، والى عظم تأخر الاخيرة وخلق الدمار بجماهير من متوسطى الفلاحين بسبب الاسعار المنخفضة الى حد لا يصدق والتى تدفع للمنتجات

الزراعية • وفي الوقت نفسه يدفع العامل المستهلك الاستمرار العالية
للحصول على وسائل العيش •

الفلاحون حلفاء البروليتاريا في الثورة : من الواضح اذن أن
تلقي البروليتاريا حليفا لها في أهل الريف في الصراع ضد السيطرة
الرأسمالية • والعمال الاجراء بالقرية لا يختلفون عن البروليتاريا الا من
حيث أنهم يسرون خلف المحراث لمالك الارض أو الفلاح الغني ، بينما
يدير الاخرون الآلة لصاحب الصناعة • **والفقراء من أهل القرية** الذي
حل بهم الدمار حليف ثابت ودعامة يعتمد عليها للطبقة العاملة ، لانهم
لا يخسرون شيئا من تحطم الرأسمالية كما لا يكسبون من دوامها •
وأخيرا اذا اتبعت البروليتاريا سياسة صحيحة لقيت المساعدة من
الفلاح المتوسط الذي غالبا ما يلعب دورا هاما • فمن المهم للغاية في حالة
نشوب الصراع أن نحول دون انحيازه الى جانب خصوم الطبقة العاملة •
وعليها بعد الفوز أن تجعل بينها وبينه **اتحادا دائما** ، ثم تقوده معها
بيد حازمة في بناء الحياة الجديدة •

والصراع الذي لا يلين ضد الكولاك أي بورجوازية القرية ، هو
الاساس الوحيد لقيام اتحاد دائم بين البروليتاريا والكتلة الاساسية من
متوسطي الفلاحين • والثورة العمالية وحدها هي التي تهيب لفقراء
الفلاحين ومتوسطيهم مخرجا من الحالة الداعية الى اليأس التي تردوا
فيها في ظل الرأسمالية ، لان الآخرة لا تتيح الا للأفراد النادرين من
المتوسطين الارتفاع الى مرتبة الفلاحين الاغنياء المستقلين ، بينما تبذل
أغلبية هذه الطبقة جهودا فوق الطاقة البشرية لمجرد البقاء • ان الذي
يهدد متوسطي الفلاحين على الدوام هو الحراب والعوز ، وضياح استقلالهم
الصوري ، واحتمال انحدارهم الى صفوف الفقراء ، ولن يجدوا من هذه
الحالة التعسة مخرجا الا عن طريق الثورة العمالية التي تجتث جذور
الاستغلال الرأسمالي في كل من المدينة والقرية • وهي ، اذ تقضى على
ملكية المصرفيين وملاك الاراضي ورجال الصناعة الطفيلية ، تحرر في
الوقت ذاته فقراء الفلاحين ومتوسطيهم من أغلال نظام الايجار البعيدة
العهد ، وتفتح أمامهم السبيل للزراعة الكبيرة ذات الصيغة الاجتماعية
مما يؤدي الى تجنب الدمار والفقير وهما مما لا بد منه في النظام الرأسمالي •
القسم الاول - ويبدأ القسم الثاني من الفصل السابع

الفصل السابع

الانتاج المتجدد (١) والازمات في ظل الرأسمالية

أدوات الانتاج وأدوات الاستهلاك : يخرج عمل الانسان سنويا منتجات كثيرة مختلفة ، الغاية النهائية منها متباينة . فالخبز واللحم لغذاء الناس ، والقماش لكساءهم ، والبيوت لسكناهم . ولمنتجات أخرى مصير مختلف كلية ، فالمحراث يستخدمه المزارع لفلاحة الارض ، وتستعمل الآلات ومباني المصنع لانتاج السلع ، وتقوم القاطرات والعربات بنقل البضائع والناس . ويطلق اسم **أدوات الاستهلاك** على المنتجات التي تشبع مطالب الانسان العاجلة من غذاء وكساء وتسليية الخ ، بينما تدعى المنتجات التي تستخدم في الانتاج من جديد **أدوات الانتاج** . ومن المهم أن نذكر أن الغاية الاخيرة من جميع ما ينتجه العمل الانساني اشباع مطالب فرد أو مجموعة ، والفارق الوحيد أن بعض الاشياء تحقق هذا الغرض بطريقة مباشرة ومثال ذلك الاشياء اللازمة للاستعمال الشخصي ، بينما تساعد أشياء أخرى على **انتاج** ما يلزم الاستعمال المباشر ، ومن هذا القبيل أدوات الانتاج . وبعض السلع يحقق الغايتين معا ، وأبسط مثل لذلك الفحم ، فهو أداة انتاج في المصانع ومحطات توليد الكهرباء ، وأداة استهلاك في مواقد البيوت .

وإدارة الانتاج في ظل الرأسمالية في أيدي منظمين فرديين أو مجموعات منهم . والربح هو الهدف الذي يرمى اليه رجل الصناعة من المشروع الذي يتولى ادارته ، وعلى ذلك لايعنيه بتاتا أن ينتج قاطرات أو روائح عطرية ، وواضح تماما أن الرأسماليين لايفرقون بين انتاج سلع الاستهلاك أو الانتاج ، فسواء أنتج رجل الصناعة هذه السلعة أو تلك فالذي يعينه هو أيهما تدر عليه ربحا أكثر ؟

الانتاج المتجدد ، وتجديد الانتاج .

ما هو الانتاج المتجدد : والبضائع التي ننتجها في حركة مستمرة . فأدوات الاستهلاك تنتقل من رجل الصناعة الى المستهلك حيث تختفي ، وبعضها يدوم وقتا طويلا نسبيا في اشباع حاجيات الانسان (كالقماش

(١) Reproduction وسيجد القارئ أننا نستعمل عبارات

الانتاج المتجدد ، وتجديد الانتاج .

أو الكتب مثلا) ، والبعض الآخر يفنى بسرعة (كالغذاء) . وتستعمل كذلك أدوات الانتاج التي تنتجها المصانع أو تخرج من باطن الارض ، وبعضها يدوم أمدا وجيزا كالفحم ، والبعض الآخر كالآلات يستهلك ببطء ولا يجدد الا بعد وقت طويل .

وهناك حقيقة معلومة ، ذلك أنه لا بد لبقاء المجتمع والنظام الاقتصادي من أن ننتج مقادير معينة من السلع باستمرار ، أى المرة تلو المرة . فالممصان تبلى ولكن المصانع تخرج غيرها ، والفحم يستهلك بالاحتراق ولكننا نستخرج فحما جديدا طيلة الوقت . وفى هذه الحالات جميعا نلاحظ وجود **أمر مشترك** بين المنتجات برغم ما بينها من اختلافات كبيرة . هذا الشيء المشترك هو أننا ننتج أنواعا متعددة من السلع ونستعملها ثم ننتجها من جديد، أى أن هناك انتاجا متجددا مستمرا . وفى هذا يقول ماركس « مهما كان شكل عملية الانتاج فى المجتمع فلا بد أن تكون عملية متصلة ، أى تمر من وقت لآخر فى نفس المظاهر . فلا يستطيع مجتمع أن يتوقف عن الانتاج الا اذا امتنع عن الاستهلاك . وعلى ذلك اذا نظرنا الى كل عملية انتاج اجتماعية على أنها كل متصل ينساب ويتجدد بلا انقطاع ، لافيناها فى الوقت ذاته عملية انتاج متجدد (رأس المال ج ١ ص ٥٧٧ - ٧٨) .

الانتاج المتجدد البسيط والممتد : يجب علينا التمييز بين هذين النوعين . اذا كنا نستهلك فى عام ما ننتجه فيه كان لدينا **النوع البسيط** . ولكن تقدم الرأسمالية يتضمن نموا سريعا فى الانتاج . وكمية كبيرة من المنتجات يعاد انتاجها من سنة لآخرى ، فهنا لدينا **النوع الممتد** أى على أساس واسع . ولما كانت الرأسمالية تحدث تحولا من أحوال المجتمع القديمة الراكدة الى التقدم السريع العاصف ، كان الانتاج المتجدد صفة تميز الرأسمالية .

الانتاج المتجدد فى ظل الرأسمالية : يحدث تجديد الانتاج فى أى مجتمع بغض النظر عن النظام الاجتماعى . ولكن **وجه الاختلاف** انما هو فى **الطريقة** ، فهذه الاخيرة **مختلفة** تماما فى النظام الاشتراكى عنها فى الرأسمالى ؛ وفى هذا يقول ماركس « اذا كان الانتاج رأسماليا من حيث الشكل ، كذلك يكون تجديد الانتاج » (رأس المال ج ١ ص ٥٧٨) . ولا يقتصر الامر على تجديد منتجات العمل الانسانى ، بل انه

يشمل كذلك علاقات الانتاج الاجتماعية أى القائمة بين الناس . وفى الحقيقة لا يقتصر تجدد الانتاج فى ظل الرأسمالية على لقاء مقادير جديدة من الغلال والفحم والالات الى السوق لتحل محل ما استهلك منها ، بل انه يتضمن كذلك تقرير الشكل الرأسمالى للعلاقات الانسانية من جديد والابقاء عليها . فالعمال يواصلون العمل فى المصانع الرأسمالية من سنة الى أخرى ، وكذلك يستولى أصحاب هذه المشروعات من سنة لآخرى على فائض القيمة الذى يخلقه عمل الطبقة العاملة ؛ وعلى ذلك نرى أن الذى يتجدد ليس السلع وحدها كالخبز واللحم والمعدن الخ ، بل تتجدد كذلك علاقات محدودة بين الناس فى عملية الانتاج ، كالعلاقة بين الطبقة العاملة والبورجوازية ، أو العلاقات بين مختلف مجموعات الرأسماليين وهكذا . ولكن **تجدد العلاقات الرأسمالية** معناه كذلك **بعث الحياة من جديد فى تلك المتناقضات** البعيدة الغور الكامنة فى النظام الرأسمالى . **والانتاج المتجدد** فى ظل الرأسمالية ليس معناه نموا فى كمية مختلف أنواع البضائع التى تنتج من سنة الى أخرى فحسب ، بل انه يتضمن أيضا نموا فى عدد وحجم المنشآت والمصانع الرأسمالية ، **وزيادة فى استغلال عمالها** . ومعناه كذلك امتداد العلاقات الرأسمالية القائمة على استغلال العمال الاجراء وانتشار الرأسمالية من بلد الى آخر واستحواذها على فروع الصناعة الواحد تلو الاخر . وهكذا يكون معناه فى ظل الرأسمالية نموا متصلا فى متناقضات النظام الرأسمالى الحادة ، وهى المتناقضات التى ستسير بهذا النظام الى خاتمته ليحل محله نظام اشتراكي جديد .

فكأن **نمو الرأسمالية** يصحبه انهيارها **وتحطيمها** .

التجميع الرأسمالى : لانتاج مقدار أكثر من الفحم لابد من فتح مناجم جديدة . وعلى وجه العموم يقتضى توسيع الانتاج اما تكبير المشروعات الموجودة أو انشاء أخرى جديدة . فكيف يحدث هذا فى النظام الرأسمالى ؟ تملك الطبقة الرأسمالية أدوات الانتاج كالمصانع والمناجم . وقد درسنا قبلا التجميع البدائى فعلمنا أن الملكية الخاصة الرأسمالية منشؤها السرقة والعنف والسلب . وبمجرد أن نشأت امتدت الملكية الرأسمالية لادوات الانتاج وانتشرت من سنة لآخرى . ويأتى رأس المال بقيمة فائضة لصاحبه ، وقد درسنا منبع هذه وأشكالها وطريقة توزيعها بين مختلف طوائف الطبقات الحاكمة . وقد

يبدو لاول وهلة أن المنظم حر في عمل ما يشاء ، وفي الحقيقة لاتعرف
الرأسمالية تقييدا في هذا الصدد ، فاذا ربح صاحب مصنع للمنسوجات
١٠٠٠٠٠ ريال في السنة ففي استطاعته أن يتصرف بهذا المبلغ
كيفما شاء ، فاذا كان سكيراً مثلا أنفقه على المسكر ، وتضم الطبقة
الرأسمالية أفرادا يتفوقون أرباحهم في مثل هذه الامور . ولكن ليس
هذا جوهر المسألة .

ورغم عدم وجود قوانين مكتوبة فالرأسمالي ، الا في احوال نادرة
جدا ، يستخدم جانبا من أرباحه في توسيع نطاق مشروعه . وازضافة
جزء من فائض القيمة الى رأس المال الاصلى ندعوه **التجميع الرأسمالي** .
فمن الربح البالغ ١٠٠٠٠٠ ريال يعيد صاحبنا ما بين ٦٠٠٠٠ ،
٨٠٠٠٠ الى عمله لتوسيع المصنع وشراء آلات جديدة ومن نوع أحسن ،
وتدفعه الى هذا قوتان هما الرغبة في الكسب والخوف من المنافسة .
والاولى تميز الرأسمالية ، فمهما كان رأس مال المنظم أو ربحه عظيما
فهو يحاول دائما أن يزيد من ثروته وأرباحه ، والسبيل الوحيد لذلك
هو أن يضيف الى رأس المال جانبا من أرباحه . وهو حين يراقب
منافسيه لا يستطيع أن يستخدم أرباحه في هدوء لاستعماله الشخصي
وفي كافة أنواع النفقات غير الانتاجية . وهو يرى منافسيه يبذلون
كل جهد لديهم لتحسين عملهم وتحسين العمليات الفنية حتى ينتجوا
سلعا أرخص وأجود نوعا ، وبذا يقضون على المنافسة فاذا لم يرد أن
يسحق لزمه أن يعيد استثمار جزء من أرباحه في عمله .

وعلى ذلك فبرغم انعدام القوانين التي ترغم الرأسماليين على
التجميع في ظل الرأسمالية ، فان قوى أساسية تدفع أغليتهم الى
انتهاج هذا السبيل . فتجميع فائض القيمة التي تنتجها الطبقة
العاملة شرط ضروري للانتاج المتجدد الممتد .

تركز ومركزية رأس المال : يزيد رجل الصناعة رأس ماله
بتجميع جانب من أرباحه سنويا . فلو قدرت قيمة مشروعه بمبلغ
مليون دولار وأضاف سنويا ٥٠ - ٧٠ ألف دولار لبلغ رأس ماله
ما بين ١٥٠٠٠٠٠ ، ١٧٠٠٠٠٠ دولار بعد عشر سنوات . هذا
التوسيع في رأس المال عن طريق تجميع فائض القيمة يطلق عليه
اسم **تركز رأس المال** . وثمت طريقة أخرى ينمو بها رأس مال

الرأسماليين الفرديين . رأينا كيف يقضى المشروع الأقوى على الأضعف ، وكيف يبتلع الرأسمالي الكبير زميله الصغير المنافس له . ويستطيع رجل الصناعة الكبير أن يشتري ممتلكات من سحقه من المنافسين دون قيمتها كثيرا ، أو يضمه الى مشروعه بوسائل أخرى (كدفع الديون مثلا) ، وبهذا يزيد من رأس ماله . مثل هذه الحالات من اندماج عدة رأسماليين نتيجة مترتبة على النضال الذي ينتهي بخراب البعض وفوز الآخرين . وغالبا ما يتم الاندماج بسلام عن طريق تكوين الشركات المساهمة والعامه الخ مما سنتحدث عنه فيما بعد . **ومركزية رأس المال** هي العبارة التي تطلق على حالات اندماج رأس المال بواسطة ارتباط عدة مشروعات لتكوين مشروع واحد . وكلا التركيز والمركزية يسببان تجمع رأس المال في أيدي عدد من الأغنياء يتناقص باستمرار ، فتجد حفنة من أصحاب البلايين والثروات الطائلة تسيطر على ثروة لا تقدر . وهذان المظهران من تركيز ومركزية يؤديان الى اشتداد المتناقضات بين الطبقات ، والى انقسام المجتمع الرأسمالي بطريقة بارزة الى طبقتين متعارضتين وهما : جماعة صغيرة من أكبر الرأسماليين ، وجمهور العمال المستغلين . وهما يمهدان السبيل كذلك الى قيام مشروعات غاية في الضخامة تستخدم جماهير غفيرة جدا من العمال ، وقد رأينا ما للصناعة الكبيرة من مزايا على زميلتها الصغيرة . وفيما يلي بيان يوضح التغيرات التي طرأت على حجم المشروعات بالولايات المتحدة خلال فترة قدرها ثلاثون عاما (المتوسط لكل مشروع) :

١٨٨٩	١٨٩٩	١٩٠٩	١٩١٩	
٨١	١٣٨٨	٢٤١	٣٨	العمال
٦٧	١٩	٦٨٧	١٥٤١	رأس المال (بالوف الدولارات)
١٣٤	٢٨١	٧٧٢	٢١٦٩	الانتاج (« »)
وتقدم لنا روسيا قبل ثورتها صورة أوضح عن النمو السريع في المشروعات الكبيرة حيث كان توزيع العمال بكل مشروع كالآتي :				
		١٨٩٥	١٩١٥	المشروعات
		٤٥٢	٦١٢	(لا يدخل في الحساب ما يستخدم منها أقل من ١٠ أعمال) (النسبة المئوية)
		٢٨٩	٣٠٦	الكبيرة (تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل)
		١٥٩	٧٢	المتوسطة (« من ٥٠ الى ٥٠٠)
				الصغيرة (« » ١٠ » ٥٠)

وكان متوسط عدد العمال (١٨٩٥) في المشروع من ٩٨٥ الى ١٧٣٤ (١٩١٥) . وفيما يلي جدول أكثر تفصيلا يبين عملية تركيز الصناعة بالروسيا (١٩٠١ — ١٩١٠) .

مجموعة المشروعات		عدد المشروعات		عدد العمال (بالآلاف)	
		١٩٠١	١٩١٠	١٩٠١	١٩١٠
تستخدم لغاية ٥٠ عاملا		١٢٧٤٠	٩٩٠٩	٢٤٤	٢٢٠
» من ٥١ عاملا الى ١٠٠ عامل		٢٤٢٨	٢٢٠١	١٧١	١٥٩
» ١٠١ عامل الى ٥٠٠		٢٢٨٨	٢٢١٣	٤٩٢	٥٠٨
» من ٥٠١ عامل الى ١٠٠٠		٤٠٣	٤٣٣	٢٦٩	٣٠٣
» أكثر من ١٠٠٠		٢٤٣	٣٢٤	٥٢٦	٧١٣
المجموع الكلي		١٨١٠٢	١٥٠٨٠	١٧٠٢	١٩٠٣

وقد علق لينين هذا الجدول في صحيفة « برافدا » يقول : « هذه هي الصورة العادية لكافة البلاد الرأسمالية : يتناقص عدد المشروعات الصغيرة ويصيب البورجوازية الصغيرة وصغار رجال الصناعة الدمار والفناء . ويهبط هؤلاء الى كتبة ، والى صفوف البروليتاريا أحيانا . وينمو عدد المشروعات الكبيرة بسرعة ، وتعمم نسبتها الى الصناعة عموما بسرعة أكبر . ففي الفترة (١٩٠١ — ١٠) زاد عدد المشروعات الكبيرة التي يستخدم الواحد منها أكثر من ١٠٠٠ عامل مرة ونصف مرة تقريبا : من ٢٤٣ الى ٣٥٤ . وكان عدد عمالها (١٩٠١) ٥٢٦٠٠٠ أى أقل من ثلث المجموع الكلي ، ثم زاد العدد فى سنة ١٩١٠ الى أكثر من ٧٠٠٠٠٠ أى أكثر من ثلث المجموع الكلي . ان المصانع الكبرى تسحق الاصغر منها ، ويتركز الانتاج الى حد يتزايد باطراد ، ويتجمع أكبر عدد من العمال فى مجموعة أصغر من المشروعات . والربح كله الذى يخلقه عمل ملايين العمال يجد سبيله الى جيوب حفنة من أرباب الملايين . »

الاتجاه التاريخي للتجمع الرأسمالي : يؤدي تقدم الرأسمالية

الى ازدياد تشريك العمل . وتنشأ كافة أنواع الصلات بين المشروعات المنفصل بعضها عن بعض ، وبين الاقاليم والبلدان بأسرها ، الى حد لم يسبق له مثيل . وتتحطم مناطق الصناعة الفردية التى كانت قبلا

مستقلة بدرجات متفاوتة ، وتنقسم الى عدد من الفروع المتصل الواحد منها بالآخر والتي يعتمد أحدها على الآخر ، والرأسمالية توحد عمل مختلف الناس وتربطهم سويا بأيد خفيفة . ولكن تشريك الانتاج في ظل الرأسمالية لا يتقدم لصالح المجتمع عموما أو مصالح الجماهير العاملة ، بل لمصلحة جماعة صغيرة من الرأسماليين الذين يحاولون زيادة مكاسبهم . وفي الوقت ذاته والى جانب نمو تشريك العمل يزداد كذلك تقسيم العمل بين المشروعات ، والنضال والتنافس بين الرأسماليين . هذا التناقض لن يقض عليه الا الغاء الملكية الخاصة فى أدوات الانتاج ، ونقل هذه الملكية الى المجتمع بصفة عامة ، ونزع ملكية البورجوازية ، وتنظيم الانتاج الاشتراكي .

وتوسيع حجم ونطاق المشروعات الذى يسير الى جانب تركيز ومركزية رأس المال ، انما يمهد كافة الاحوال اللازمة لتشريك أدوات الانتاج ، واعادة بناء الحياة الاقتصادية على مبادئ اشتراكية . فالمشروع الكبير الذى يشتغل فيه ألوف العمال يختلف تماما عن ورشة صاحب الصناعة . واذ يكون من الصعب على المجتمع أن يستولى على أعداد لا حصر لها من الورش الصغيرة ، فمن الممكن تماما تشريك الانتاج أى جعله للمجتمع اذا كان متركزا فى عدد قليل من المنشآت الصناعية والمصانع . وفيما يلي تعريف ماركس للاتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي : والملكية الخاصة القائمة على أساس الاتحاد الشامل بين الفرد العامل المستقل المنعزل عن غيره وبين أحوال عمله ، تحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية المرتكزة على استغلال عمل الآخرين الحر من الوجهة الرسمية ، أى على العمل الاجير .

وبمجرد حدوث التفكك الكافى فى المجتمع القديم بأسره نتيجة لعملية التحويل هذه ، وبمجرد تحول فئة العاملين الى بوليتاريا ووسائل العمل الى رأس مال ، وبمجرد أن يقف الاسلوب الرأسمالي فى الانتاج على قدميه - فى هذه الحالة نجد شكلا جديدا يتخذه ازدياد تشريك العمل ، وازدياد تحويل الارض وغيرها من أدوات الانتاج الى أدوات انتاج مشتركة أى يكون استغلالها على أساس اجتماعى ، فضلا عن ازدياد انتزاع الملكية الخاصة من أربابها . ان الذى يتعين حرمانه مما يملك ليس العامل الذى يشتغل لنفسه ، وانما الرأسمالي الذى

يستغل الكثير من العمال . وهذا يتم بفعل قوانين الانتاج الرأسمالى الكامنة ، وبواسطة مركزية رأس المال . ان كل رأسمالى يقتل كثيرين غيره دائما . وبجانب هذه المركزية أى استحواد الفلاثل من الرأسماليين على ما يملك الكثيرون من زملائهم ، نجد نمو متزايدا متسع النطاق باطراد فى الشكل التعاونى لعملية العمل ، والتطبيق الفنى للعلم عن وعى وادراك ، والزراعة المنتظمة للارض ، وتحويل أدوات العمل الى أدوات لا تستعمل الا بالاشترك ، والاقتصاد فى كافة أدوات الانتاج عن طريق استخدامها كأدوات انتاج لعمل متحد ذى صبغة اجتماعية ، واندراج الناس فى شبكة السوق العالمية . والى جانب هذا الطابع الدولى للنظام الرأسمالى ، والى جانب التناقض المستمر فى عدد ملوك الملوك الذين يغتصبون ويحتكرون مزايا عملية التحويل هذه ، يعظم الشقاء والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال . ولكن الى جانب هذا أيضا تشتد ثورة الطبقة العاملة وهى طبقة يتزايد عددها على الدوام وتعمل آلة عملية الانتاج الرأسمالى ذاتها على تنظيمها وتوحيد صفوفها . يصبح احتكار رأس المال قيادا على أسلوب الانتاج الذى نشأ الى جانبه وفى ظله . وأخيرا تبلغ مركزية أدوات الانتاج وتشريك العمل درجة عندها لا يتفقان مع الغشاء الخارجى الرأسمالى الذى يغطيهما ، فينفجر هذا الغشاء الخارجى ، ويدق ناقوس نعى الملكية لخاصة الرأسمالية ، وتنزع الملكية ممن اغتصبوها من غيرهم (رأس المال ج ١ ص ٧٨٨-٨٩) .

تجديد الانتاج وبيع السلع : حين يبدأ الرأسمالى الانتاج يشتري من السوق أدوات الانتاج (مادة خام - وقود) ، ويستأجر العمال (أى يشتري قوة العمل) . وها هو قد أتم انتاجه السنوى ، وتم استهلاك المادة الخام والوقود ، وبذل العمال عملهم السنوى ، وضم مخزن رب الصناعة مقدارا كبيرا من السلع التامة الصنع ولكن أحذية مثلا . فما الذى يحتاجه لتجديد الانتاج ، أى مواصلة انتاج الاحذية ؟ واضح تماما ان من الضرورى له أن يشتري كمية جديدة من المادة الخام والوقود ، ويستأجر عماله ثانية للعام التالى . ولكى يحقق هذا الغرض لابد له من النقود ، فكيف يحصل عليها ؟ لو اقترضها لتعين عليه دفعها ، ولذا ينبغى له الحصول عليها ببيع السلع التى صنعها ، واذا فعل ذلك اشترى بالنقود قوة العمل وأدوات الانتاج

وبدأ دورة الانتاج التالية • فكأن تحقيق ثمن السلع (بيعها) شرط لازم لتجديد الانتاج • وعلى ذلك نرى أن عملية تجديد الانتاج بالنسبة للرأسمالى الفردى ذات مراحل ثلاث : (١) شراء قوة العمل وأدوات الانتاج (٢) عملية الانتاج ذاته (٣) بيع المنتجات التامة الصنع • ومن السهل أن نلاحظ أن المرحلة الثانية هي عملية الانتاج المباشرة التى ينتج فيها العمال فائض القيمة للرأسمالى • أما المرحلتان الاولى والاخيرة فتشيران الى عملية التداول • ففي الاولى يحول الرأسمالى نقوده الى سلع ، وفى الاخيرة يبيع سلعه ويحصل على نقود مقابلها • والغرض الاساسى الذى من أجله يحتاج هذه النقود هو شراء الاشياء الضرورية لمواصلة الانتاج، أى الانتاج المستمر • وهكذا يمر رأس المال فى دوراته • ومن العلوم ان المجتمع الرأسمالى لا يضم رأسماليا واحدا ، بل يشتمل على عدد كبير يناضل بعضهم بعضا • وكل رأسمالى يتصرف فى رأس ماله بما يراه أفضل لصالحه • وتصرفات الرأسمالين الفرديين ، وبالتالى حركات رؤوس الاموال الفردية ، ينشب بينها صراع متبادل كما يختلط الواحد منها بالآخر • ومجموع رؤوس الاموال الفردية بأسره يمثل رأس المال الاجتماعى بوجه عام • وتجديد الانتاج يحدث فى ظل هذا التشابك بين حركات رؤوس الاموال المستقلة المنفصلة والتى هى فى الوقت ذاته أجزاء من رأس المال الاجتماعى بوجه عام • ولكى يصبح تجديد الانتاج ممكنا لا بد وأن يبيع مجموع الرأسمالين كله منتجات مشروعاتهم ، لا أن يقتصر هذا العمل على الرأسمالى الفردى • وفى هذا يقول لينين « تنحصر القيمة العلمية لنظرية ماركس فى أنها فسرت عملية تجديد الانتاج وتداول رأس المال الاجتماعى الكلى » •

وفضلا عن هذا فنظرية ماركس ولينين تكشف كذلك عن المتناقضات التى تظهر فى عملية الانتاج المتجدد الرأسمالى • ونظرية الانتاج المتجدد توضح الشروط المعقدة اللازمة لتحقيق (بيع) مجموع السلع بأسره الذى يتم انتاجه فى ظل الرأسمالية ، وترينا كيف أن نفس عملية التطور الرأسمالى تطفى دائما على هذه الشروط والاحوال وتحدث تشققا فى عملية الانتاج المتجدد بأسرها مما يؤدى الى الهزات والازمات •

شروط التحقيق فى حالتى الانتاج المتجدد ، البسيط والممتد :

لنفحص الاحوال التى يتم فيها تحقيق السلع فى ظل الانتاج المتجدد
الرأسمالى . ان الانتاج الكلى للبلد الرأسمالى كالسلعة الواحدة ،
تتكون قيمته من (١) رأس المال الدائم (٢) رأس المال المتغير (٣) فائض
القيمة . ونعلم أن المشروعات كلها قسمان (١) الاول وينتج أدوات
انتاج (كالآلات) (٢) والثانى ينتج أداة استهلاك . ويقول لينين
« تنحصر مشكلة التحقيق فى أن نجد بالسوق لكل جزء من المنتج
الرأسمالى جزءا آخر من المنتج يكون المعادل له ، بعبارة القيمة
(رأس المال الدائم ، ورأس المال المتغير وفائض القيمة) وبعبارة من
شكلها المادى (أدوات الانتاج وأدوات الاستهلاك ، وبخاصة الأدوات
الضرورية والكمالية) .

ولتبسيط الموضوع نفرض أن الاقتصاد بأسره فى البلد يجرى
وفق مبادئ رأسمالية ، وهو لا يصدق فى الحقيقة على أى جهة من
العالم ، اذ لا يزال بعض الانتاج الحرفى والقروى قائما فى أعظم
البلدان الرأسمالية تقديما ونموا . ومع ذلك لو اتخذنا هذا المثل من
الاقتصاد الرأسمالى الخالص لتراءى لنا الموقف التالى فى ظل الانتاج
المتجدد البسيط . يجب أن يكون مجموع المنتجات الذى يصنع فى
المجموعة الاولى من المشروعات مساويا لما تستهلكه المجموعتان فى
أثناء السنة . أى اذا كان الاستهلاك من الفحم فى السنة عبارة عن ٢٠
مليون طن وجب انتاج نفس هذا المقدار . أما عن المجموعة الثانية
من المشروعات فيجب أن يتساوى انتاجها من سلع الاستهلاك من حيث
قيمتها مع الدخل المتحد لجميع العمال والرأسماليين فى كلا المجموعتين .
وفى الحقيقة ، بما اننا نفترض عدم وجود طبقات أخرى فى هذا
المجتمع يجب أن يستهلك العمال والرأسماليون كافة ما ينتج من سلع
الاستهلاك . ولكن العمال والرأسماليون لا يستطيعون الشراء الا بقدر
ما يسمح لهم به دخلهم المتحد ، فالعمال بحسب أجورهم ،
والرأسماليون الى مدى فائض القيمة .

كيف تتحقق الاجزاء التى يتكون منها الانتاج السنوى يتحقق
رأس مال المجموعة الاولى الدائم فى داخل المجموعة ما دام على شكل
ادوات انتاج . ويتحقق رأس المال المتغير وفائض القيمة للمجموعة
الثانية فى داخل نفس المجموعة ما دام على هيئة أدوات استهلاك .
فأى الاجزاء يجرى تبادلها بين المجموعتين ؟ ليس من الصعب الاجابة

على هذا السؤال • فرأس المال المتغير وفائض القيمة فى المجموعة الاولى يجب تبادلها مع سلع استهلاك ، ورأس مال المجموعة الثانية الدائم يجب أن يبادل بأدوات إنتاج • ومن الواضح أن جميع هذه الاجزاء يجب أن يكون كل منها مساويا للآخر حتى يتسنى إجراء التبادل بغير صعوبة • وعلى ذلك فشرط الانتاج المتجدد البسيط عبارة عن المعادلة الآتية : رأس المال المتغير وفائض القيمة فى المجموعة الاولى يجب أن يكونا مساويين لرأس المال الدائم فى المجموعة الثانية • ويرمز ماركس بالاحرف د لرأس المال الدائم ، م للمتغير ، ف لفائض القيمة ، ويرمز بالارقام للمجموعتين • وهنا تكون الصيغة كالآتى :

$$١ (م + ف) = ٢ د •$$

ولنبحث الآن الشروط اللازمة للتحقيق فى حالة الانتاج المتجدد الممتد • نعلم ان النوع البسيط صورى لا وجود له ، وان نمو النظام الرأسمالى يسير فعلا وفق النوع الممتد • فكيف تتغير شروط التحقيق فى حالة النوع الممتد من الانتاج المتجدد ؟ ان النوع الممتد يتضمن معنى التجميع ، فلكى يتسنى توسيع المشروع ينبغى تكبيره أو بناء مشروع جديد ، وفى أى الحالين لابد من اضافة بعض أدوات انتاج جديدة وهذه لابد من انتاجها أولا • ومعنى هذا انه يجب على مشروعات المجموعة الاولى أن يكون لها فائض من أدوات الانتاج ليستخدم فى التوسع ، ومعنى هذا أن يكون مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة فى المجموعة الاولى أكبر من رأس المال الدائم فى المجموعة الثانية ، اذ فى هذه الحالة فقط تكون هناك زيادة فى أدوات الانتاج ضرورية للانتاج المتجدد الممتد • ومعنى هذا أن ١ (م + ف) أكبر من ٢ د •

نعلم أنه فى ظل الرأسمالية ينمو رأس المال الدائم بدرجة أسرع منه فى حالة رأس المال المتغير ، فينمو التكوين العضوى لرأس المال ، ويزداد مقدار الآلات لكل عامل • ونرى كذلك أنه فى ظل الانتاج المتجدد الممتد يجب أن يكون نمو رأس المال المتغير (مضافا اليه فائض القيمة) فى المجموعة الاولى أسرع من نمو رأس المال الدائم فى المجموعة الثانية • وعلى ذلك يتضح أن الزيادة فى رأس مال المجموعة الاولى الدائم يجب أن تفوق كثيرا نمو رأس مال المجموعة الثانية الدائم • ومعنى هذا فى حالة الانتاج المتجدد أو الممتد أن ينمو ذلك الجزء الذى

ينتج أدوات الإنتاج بأسرع من نمو الجزء الذى يشتغل بانتاج
أدوات الاستهلاك .

ولنبحث الشروط الاكثر تعقيدا واللازمة للتحقيق فى حالة
النوع الممتد فى حالة النوع البسيط يستهلك الرأسمال فائض القيمة
كله أما فى حالة النوع الممتد فاذن فائض القيمة فى كل مجموعة ينقسم جزئيا
(١) الجزء المستهلك (٢) والجزء الذى يجرى تجميعه ، وهذا يضاف
الى رأس المال . وبما أن رأس مال كل مجموعة يتكون من الجزئين
الدائم والمتغير ، يجب تقسيم فائض القيمة قسمين : دائم ومتغير .
ولنرمز للجزء الذى يستهلكه الرأسماليون من فائض القيمة بالحرف ا ،
وللجزء المضاف الى رأس المال بالحرف ب . ولنرمز للجزء من فائض
القيمة المتجمع والذى يضاف الى رأس المال الدائم بالحرفين ب د ،
والجزء المضاف الى رأس المال المتغير بالحرفين ب م . واذن تتخذ عملية
التحقيق فى حالة النوع الممتد الشكل التالى . فكما أنه فى حالة النوع
البسيط يجب أن تبادل المجموعة الثانية رأس مالها الدائم (د) مع
المجموعة الاولى ، ففى نهاية العام يوجد هذا على هيئة أدوات استهلاك.
بينما يكون على هيئة أدوات انتاج (آلات ، مادة خام) ان أريد به
الإنتاج . ويجب على المجموعة الاولى بدورها أن تجرى التبادل مع
الثانية فى رأس مالها المتغير الذى يراد به أن يستهلكه العمال ولكنه
يوجد على شكل أدوات انتاج . والجزء من فائض القيمة فى المجموعة
الثانية والمعد للاستهلاك يوجد على هيئة سلع استهلاك ، وعلى ذلك
ليس من الضروري تبادلها مع المجموعة الاولى . والجزء من فائض
القيمة فى المجموعة الاولى المعد للاستهلاك والمرموز له بالحرف يوجد
على هيئة أدوات انتاج ، ولذا يجب تبادلها مع أدوات الاستهلاك التى
تنتجها المجموعة الثانية . ويصير الجزء المتجمع من فائض القيمة فى
المجموعة الاولى الى ب د - أدوات انتاج - ، ب م - أدوات استهلاك
للعمال . وواضح وجوب تبادل ب م مع المجموعة الثانية التى لديها
كل سلع الاستهلاك . ولكن المجموعة الثانية بدورها يجب أن تبادل
الجزء ب د الذى سيضاف الى رأس مالها الدائم مع المجموعة الاولى ،
بينما ليس من الضروري تبادل الجزء ب م فى المجموعة الثانية اذ
يجب أن يكون هذا أدوات استهلاك للعمال ويوجد على هذا الشكل فى
المجموعة الثانية . والآن نستطيع أن نرى أى تبادل يجب اجراؤه بين
المجموعتين الاولى والثانية للإنتاج المتجدد الممتد . فيجب أن تبادل

المجموعة الاولى 1 . م . د . م ويجب على المجموعة الثانية أن تبادل
 د ، ب د ومن الجلي أن التبادل لا يمكن أن يحدث الا اذا كانت هذه
 المقادير مساوية كل منها للآخر، أى حينما يكون $1 (م + 1 + ب م) = 2$
 (د + ب د) . هذا هو شرط التحقيق فى حالة النوع المتمدد .

متناقضات الانتاج المتجدد الرأسمالى : توضح النظرية
 الماركسية الشروط اللازمة لتحقيق (بيع) السلع فى كلا النوعين
 البسيط والممتد من الانتاج المتجدد ، ولكنها لا تزعم وجود هذه
 الشروط . اذ بالعكس تسيير حركة النظام الرأسمالى كلها بواسطة
تغيرات وانحرافات مستمرة .

يعمل تطور الرأسمالية على ازدياد المتناقضات بين البورجوازية
 والبروليتاريا . والانتاج المتجدد وتجميع رأس المال يؤديان من جهة
 الى تضخم غير معهود فى ثروة جماعة صغيرة من الرأسماليين ، ومن
 جهة أخرى الى زيادة ما تعانيه جماهير العمال من استغلال وظلم
 وشقاء ، وفى الوقت ذاته ما تشعر به من شدة الغضب والعزم على
 النضال . والتناقض الاساسى فى الرأسمالية ، ذلك التناقض بين
 صفة الانتاج الاجتماعية وصفة الامتلاك الخاصة ، يبدو واضحا فى
فوضى الانتاج . وفيما يلى وصف انجلز لها : « يتميز المجتمع القائم
 على انتاج السلع يفقد المنتجين السيطرة على علاقاتهم الاجتماعيه .
 فكل منهم ينتج لنفسه بما تهيأ له من أدوات الانتاج ولاشباع حاجياته
 الفردية عن طريق التبادل . ولا يدري أحد مقدار ما ينزل الى السوق
 من سلعته أو مبلغ الطلب عليها ؛ كما لا يدري ان كان منتجه الفردى
 سيحقق حاجة حقيقية ، وهل سيعطى المنتج نفقاته أو هل سيتمكن
 من بيع سلعته على الاطلاق . والفوضى تسود الانتاج الاجتماعى .
 ولكن انتاج السلع ، كغيره من أشكال الانتاج ، له قوانينه الكامنة
 فيه والتي لا انفصال لها عنه . وهذه القوانين تثبت وجودها برغم
 الفوضى وفى نطاق هذه الفوضى وفى خلالها . وتبدو هذه القوانين
 فى الشكل الوحيد للعلاقة الاجتماعية التى لاتزال قائمة، وفى التبادل؛
 وتفرض نفسها على المنتجين الفرديين كقوانين اجبارية للمنافسة .
 وحتى المنتجون يجهلون فى أول الامر ، وعليهم كشفها تدريجيا
 وبالخبرة الطويلة . فهى اذن تثبت أثرها خارجا عن ارادة المنتجين
 وضدهم على هيئة قوانين طبيعية لهذا الشكل من الانتاج ، وتفعل

فعلها بصورة عمياء فالمنتج يسيطر على المنتجين «(١)» .
رأينا مدى تعقيد الشروط اللازمة لتحقيق الرأسمالي ، ولكنها ليست موضع المراعاة الدقيقة . هذه الشروط يبدو أثرها **بفعل قوى السوق العمياء** ، وذلك بفضل هذا النظام الذي لا يجرى وفق خطة والذي يعرضه لنا الانتاج الرأسمالي . فالعلاقات المتبادلة بين مختلف فروع الصناعة واللازمة لتحقيق السلع في الرأسمالية تشق سبيلها مع تغييرات وانحرافات لا حصر لها .

ويكمن في الرأسمالية ميل الى توسع في الصناعة غير محدود . ففي الجرى وراء الربح يجاهد كل رأسمالي كي يلقي في السوق أكبر قدر ممكن من السلع ، ولهذا يعمل على توسيع مشروعه وزيادة حجم انتاجه . ولكن السلع المنتجة يجب بيعها . فمن جهة تميل طبيعة الرأسمالية الى **خفض الاستهلاك** من جانب الجماهير الوفيرة الى **أدنى مستوى** . واتساع السوق الرأسمالية راجع الى حد ما الى نمو الطلب على أدوات الانتاج التي تستخدم في توسيع نطاق المشروعات . وهذه المشروعات الاخيرة تنتج مقادير متزايدة من سلع المستهلكين التي سوقها محدودة بسبب فقر العمال . وبناء على هذا فالتناقض بين **الانتاج والاستهلاك** ، وهو الكامن في الرأسمالية ، يتكشف في عملية الانتاج المتجدد . وهذا التناقض أحد الاشكال المعبرة عن تناقض الرأسمالية الاساسي ، أي ذلك الذي بين طبيعة الانتاج الاجتماعية وطبيعة الامتلاك الخاصة .

ومع هذا فمن الخطأ حين تحليل هذه المتناقضات أن نستخلص عدم امكان بقاء الرأسمالية عموماً . والرأسمالية الآن تعيش في فترة سقوطها . وبرغم هذا فقد أتى النظام الرأسمالي ، خلال فترة محدودة ، بذلك النمو في قوى المجتمع الانتاجية ، وهو الامر اللازم للتمهيد لنظام اشتراكي أعلى . وتطور الرأسمالية لا يمكن أن يكون الا خلال سلسلة من المتناقضات التي تتيح ملاحظتها توضيح الطبيعة الزائلة للرأسمالية من الوجهة التاريخية ، وتبين شروط الاتجاه نحو الانتقال الى شكل أرقى وأسبابه ١٠

ونظرية ماركس ولينين عن الانتاج المتجدد تحطم حجج المدافعين

Herr Eugen Duhring's Revolution in Science (١)

ص ٢٩٩ .

(١٤)

عن الرأسمالية وتدحض دعاوى اجرائها الواهية عن امكان حدوث الانتاج المتجدد الرأسمالى فى هدوء دون التعرض للهزات والصدمات والازمات . وهى توضح بطريقة حاسمة بطلان الرأى القائل بأن الانتاج المتجدد الرأسمالى فى هدوء دون التعرض للهزات والصدمات الكامنة فيه . وفى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية تخطو خطواتها الاولى أعلن دعاة هذا الرأى أن الرأسمالية « مستحيلة » . واليوم يقول أتباع هذه النظرية الخاطئة انه لابد للرأسمالية ، بسبب متناقضاتها ، من أن تهلك بذاتها ومن تلقاء نفسها ، وبدون النضال من جانب الطبقة العاملة ؛ وهو رأى ينم عن الخيانة .

لقد كشف ماركس قانون الانتاج الرأسمالى ، وأوضح كيف يحدث الانتاج المتجدد فى ظل الرأسمالية . وقد حاول بعض ناقديه ومنهم روزا لكسمبرج أن يظهروا أن الانتاج المتجدد فى الرأسمالية ممكن فقط الى الحد الذى فيه حطمت الرأسمالية كافة بقايا النظام السابق وهو انتاج السلع الصغير ، ويستخلص أنصار نظرية روزا نتائج غاية فى الضرر والاذى ، ويحاجون غيرهم هكذا : بما أن الرأسمالية محكوم عليها بالفناء بسبب عجزها عن مواصلة الانتاج المتجدد بعد تحطيم بقايا انتاج السلع البسيط ، فلا حاجة بنا الى مواصلة الصراع لقلب قوة الرأسمالية - وهم يلزمون السكون الى حين تنهار الرأسمالية من تلقاء ذاتها . وواضح تماما أن مثل هذا الموقف غريب تماما عن نظرية ماركس ولينين الثورية . ان الرأسمالية لن تمت بطريقة آلية ، ولكن نضال البروليتاريا الثورى والذى يتطلب توضيحات هائلة هو وحده الذى يكفل القضاء على الرأسمالية والعبودية والاستبداد .

الازمات الرأسمالية الناشئة عن الافراط فى الانتاج : فيما يلي

محادثة جرت بين ولد وأمه ، مقتبسة من كتاب يصف حياة المعدنين فى أمريكا . « لم لا توقدى النار يا أماه فى هذا الطقس البارد ؟ - لاننا لا نملك فحمًا ، إذ أبوك عاطل ولا تتوافر لدينا النقود لشراء الفحم » - وما السبب فى تعطله يا أماه ؟ - « لان مقادير الفحم وفيرة » . هذه المحادثة تصور لنا التناقض الذى يزداد وضوحا وبروزا ابان كل أزمة رأسمالية . فأسرة المعدن تجمد أعضائها من البرد بسبب

« كثرة » ما أخرج من الفحم من باطن الارض ، وتتنصور الملايين جوعاً « للزيادة الفائقة » فى الخبز وبدا يتخذ القمح وقوداً للقاطرات ، ولا يجد العاطلون وأهلهم مأوى بسبب بناء « عدد كبير » من البيوت فصارت شاغرة . ولكن هل الخبز والملابس والفحم والبيوت أنتجت « الى درجة زائدة عن الحد » فعلاً ؟ من الواضح تماماً أن الجماهير الهائلة تعاني خلال الازمة الحاجة الباعثة على الياس الى أول وأبسط ضروريات الحياة ، ولكنها لا تملك **النقود** لشراء هذه السلع ، وفى ظل الرأسمالية ليس للحاجة الى السلعة الامعنى وهو أن يكون الطلب عليها فعالاً **أى يسنده ما فى اليد من نقود** . فالطلب على الخبز والفحم النخ أثناء الازمة عظيم جداً ، ولكن الطلب الفعال ضئيل بسبب فقر الجماهير وبخاصة العاطلين . هذا هو التناقض الفاحش الذى يبرز بوضوح فى أوقات الازمة . فالازمات الرأسمالية أزمت راجعة الى افراط فى الانتاج ، فيتم انتاج سلع كثيرة لا تجد لها سوقاً بسبب ظروف الاستغلال الرأسمالى الذى يحد من طاقة غالبية الجماهير على الشراء فما السبب الاساسى فى حدوث الازمات فى ظل الرأسمالية ؟

سبب حتمية الازمات فى ظل الرأسمالية : فى نظام انتاج السلع يرتبط المنتجون الفرديون بعضهم ببعض ولكنه ارتباط تلقائى ، وتسيطر قوى السوق العمياء على كل منتج فردى . فى مثل هذا النظام من الممكن التباين بين ما ينتج وما تكون هناك حاجة اليه ، فانتاج السلع فى حد ذاته يمهّد السبيل لامكان نشوء الازمات ، وحدث الإضطراب التام فى عملية الانتاج المتجدد .

وبرغم ان الازمات ممكن حدوثها فى نظام انتاج السلع البسيط ، الا انها ليست مما لا يمكن تجنبه ، ولكن حتميتها لا تنشأ الا مع الرأسمالية ، والمتناقضات الكامنة فى الرأسمالية هى وحدها التى تجعل الازمات الفترية بسبب الافراط فى الانتاج أمراً لا بد منه . والرأسمالية - كما رأينا - توسع الطابع الاجتماعى للعمل وتمزج عمل العمال الفرديين لتكوين مجرى واحد ، وفى الوقت ذاته يجد العمل المتحد من جانب ألوف وملايين العمال نفسه تحت تصرف جماعة صغيرة من الرأسماليين الذين يقررون مصير الصناعة بأسره .

« هكذا يندمج الانتاج كله فى عملية انتاج اجتماعية واحدة ، بينما كل مشروع يديره رأسمالى مستقل يملئ قراراته ويملك المنتجات الاجتماعية ملكية خاصة . أليس من الواضح اذن أن ينشأ تناقض بين هذا الشكل من الانتاج وهذا الشكل من الامتلاك بحيث لا يمكن التوفيق بينهما ؟ » (١)

هذا التناقض الاساسى للرأسمالية - التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية وصفة الامتلاك الخاصة - هو الذى يجعل الازمات أمرا محتوما ، ويبدو واضحا بارزا خلال الازمات . وهو ينتهى بنا حتما الى نقطة لا تجد معظم السلع عندها **سوقا لها . وليس السبب فى هذا عدم وجود من هم فى حاجة الى المآكل أو الملابس ، اذ بالعكس يزداد عدد هؤلاء كثيرا جدا فى ظل الرأسمالية . ولكن السبب عدم توفر أسباب الحصول على هذه السلع فى أيدي جماهير العمال . فالسوق تتضاءل ، والمنشآت والمصانع لا تستطيع التخلص من منتجاتها . وتلحق ظاهرة الانتاج المفرط كل فرع من فروع الصناعة الواحد بعد الآخر وتمتلئ المخازن بالمصنوعات ، وتقلل المصانع من انتاجها ، وتغلق مشروعات كثيرة أبوابها ، ويلقى بالعمال الى عرض الشارع ، ويعمل نمو البطالة على زيادة نقص قوة العمال الشرائية للسلع فيقل الطلب عليها ، وتجويع جماهير العمال الهائلة بينما المخازن مليئة بالسلع - هذه هى صورة الازمات الرأسمالية .**

وبعد أن وصف لينين أزمة سنة ١٩٠١ المدمرة كتب عن الازمات الرأسمالية يقول : « لا يستطيع الانتاج الرأسمالى أن ينمو الا قفزا أى خطوتين الى الامام وخطوة (وأحيانا اثنتين) الى الوراء . والانتاج الرأسمالى كما رأينا انتاج للبيع ، أى انتاج سلع للسوق . ويجرى الانتاج على أيدي الرأسماليين الفرديين ، كل لحسابه دون أن يعرف ما يتطلبه السوق من أنواع السلع ومقاديرها فهو انتاج يجرى على غير خطة اذ هم كل منتج التفوق على غيره . ومن الطبيعى اذن أن كمية السلع المنتجة قد لا تطابق الطلب عليها فى السوق . ويعظم احتمال هذا حين تفتح أبواب سوق واسعة فجأة فى أقاليم شاسعة جديدة لم

What the 'Friends of the People' are and how they fight against the Social Democrite.

تكشف نواحيها «(١)» .

والبورجوازية ، فى سعيها الى كسبها الخاص ، تعمل على تنمية انتاج أشد أنواع السلع اختلافا بسرعة جنونية ، والرأسمالى لا يفرق بين سلعة وأخرى ما دامت تدر عليه ربحا أكثر . ويحاول كل منظم توسيع نطاق الانتاج اذ كل مجال أوسع معناه أرباح أكثر . فى هذا التسابق من أجل الأرباح ، وهذا النضال من جانب الكل ضد الكل ، لا تراعى تلك الشروط المعقدة التى لا بد منها للمحافظة على التوازن بين مختلف فروع الصناعة .

أصبحت الانهيارات الهائلة ممكنة ومحتومة ، وما ذلك الا لان قوى انتاجية اجتماعية قوية صارت خاضعة لعصابة من الاغنياء الذين همهم الوحيد اجتناء الأرباح . «(١)»

فى ظل الرأسمالية ينمو الانتاج بصفة تلقائية . فتنقسم الصناعة على غير خطة موضوعة ، ويولد الجرى وراء الأرباح ميلا الى توسيع نطاق الانتاج توسيعا غير محدود . ولكن هذا الميل تواجهه حواجز لا يمكن تخطيها من علاقات رأسمالية : وأساس هذه الحواجز أن قوة الجماهير الشرائية محدودة بسبب استغلال رأس المال لها . « لكى يدر مشروع ربحا لا بد من بيع السلع التى ينتجها ، ويجب أن يكون المشترى لهذه البضائع جمهور السكان الغالب ، لان هذه المشروعات العظيمة الضخامة تنتج مقادير طائلة من البضائع ولكن تسعة أعشار السكان فى كافة البلاد الرأسمالية فقراء ، فهم من العمال ذوى الاجور التعسة ، والفلاحين وحالتهم فى الغالب أسوأ . ففى فترة الرواج حين تأخذ المشروعات الصناعية الكبيرة فى انتاج أكبر كمية ممكنة من البضائع ، فانها تلقى بكمية هائلة منها الى السوق حيث يعجز أغلبية الناس عن شرائها كلها بسبب فقرهم . ويستمر نمو عدد الآلات والعدد والمخازن والطرق الحديدية الخ . ولكن يحدث من وقت لآخر أن يتوقف عملية النمو هذه لان الجماهير وهى المقصودة أخيرا بأدوات الانتاج المتقدمة ، تظل فى حالة فقر تقرب من التسول . (شرح ص ١٧٣) وهكذا يكمن فى الرأسمالية

(١) مجموعة المؤلفات (الطبعة الانجليزية - المجلد ٤ ج ١

ص ١٧١-١٧٢) .

التناقض بين ما يمكن أن يبلغه الانتاج من نمو هائل وبين الضعف النسبي لقوة العمال الشرائية . وتميل القوى الانتاجية الى النمو الى غير حد . ولكي يحصل الرأسماليون على أرباح أكثر يوسعون نطاق الانتاج ، ويعملون على تحسين العمليات الفنية ، ويستغلون العمال الى درجة أعظم . ويمكنهم نظام الائتمان من توسيع نطاق انتاجهم أكثر مما يسمح به رأس مالهم . والاتجاه الدائم نحو انخفاض معدل الربح ، وهو المصفة الخاصة بالرأسمالية ، يدفع المنظم الى زيادة توسيع مدى الانتاج . ولكن هذا الميل الى توسع الصناعة توسعا غير محدود يصطدم حتما بالقوى الاستهلاكية المحدودة لدى جماهير العمال . ولا يعنى نمو الاستغلال زيادة الانتاج فحسب ، بل معناه أيضا خفض في قوة الجماهير الشرائية ، ونقص في امكان بيع السلع . تظل قوة جماهير العمال والفلاحين الشرائية في مستوى منخفض ، ومن هنا تنشأ حتمية وقوع الازمات بسبب الافراط في الانتاج في ظل الرأسمالية .

دورية الازمات : نشأت الازمات مع الرأسمالية ، ولازمت الصناعة الرأسمالية منذ البداية ، وأصبحت تقع في فترات محدودة ، وصارت تهز العالم الرأسمالي خلال المائة عام الاخيرة مرة كل ٨ سنوات أو ١٢ سنة . وحدثت أول أزمة عامة عام ١٨٢٥ ، وتوالت الازمات في سنوات ١٨٣٦ و ٥٧ و ٧٣ (بأوروبا) و ٩٠ و ١٩٠٠ و ٧ و ٢١ و ١٩٢٩ - ٣٥ . وابتداء من عام ١٨٢٥ أصبحت تشمل البلدان التي تمت فيها الرأسمالية . ويلاحظ مما سبق أنها تقع في فترات منتظمة ، وبين الأزمة وأخرى تمر الصناعة الرأسمالية في دورة . وكانت الازمات قبل الحرب الاستعمارية (الاولى) يخلفها عادة ركود ، يعقبه نشاط معتدل يجيء على أثره رواج يصل فيه التوسع والجرى وراء الأرباح أقصاهما ثم تحل الازمة وتبدأ الدورة من جديد . وفيما يلي وصف انجلز لعملية تطور الاقتصاد الرأسمالي من أزمة الى أخرى « ... منذ أزمة سنة ١٨٢٥ العامة صارت قواعد العالم الصناعي والتجاري والانتاج والتبادل في كافة البلدان المتحضرة وما يعتمد عليها من الامم المتأخرة ، تتزعزع عمليا مرة كل عشر سنوات . فتقف للتجارة ، وتمتليء الأسواق ، ولا تجد الكميات الوفيرة من المنتجات من يشتريها . وتختفى النقود والائتمان ، وتبقى المصانع عاطلة وتفتقر

الجماهير العاملة الى الغذاء لانها أنتجت منه أكثر مما يجب • ويتوالى الافلاس والبيع الجبرى • ويدوم الركود سنوات • وتبدد وتحطم القوى الانتاجية والمنتجات على نطاق واسع ، الى أن يتم التخلص من السلع المتراكمة بعد خفض قليل أو كبير فى قيمتها ، والى أن تبدأ حركة الانتاج والتبادل بالتدريج من جديد • تسرع الخطوة تدريجا ثم تزيد السرعة فتقلب عدوا ثم سباقا جنوبيا كاملا فى الصناعة والتجارة والائتمان والمضاربة ، كل هذا لينتهى من جديد فى هوة الانهيار وهكذا دواليك ••• فى هذه الازمات ينفجر التناقض بين الانتاج الاجتماعى والامتلاك الرأسمالى انفجارا عنيفا • يهبط تداول السلع ، مؤقتا الى لا شئ ، وتصيح النقود عقبة فى سبيل التداول ، وتقلب قوانين انتاج السلع وتداولها رأسا على عقب • يصل التصادم الاقتصادى ذروته : **اذ يثور أسلوب الانتاج ضد أسلوب التبادل** •

وينحصر السبب فى حدوث الازمات بانتظام فى التناقض الرأسمالى بين الصفة الاجتماعية للعمل والصفة الخاصة للامتلاك • وبمجرد ابتداء الازمة واجتياحها حياة البلد الاقتصادية تنشأ ضرورة باعث على الانتقال من الركود الى النشاط • ومثل هذا الباعث اللازم لحياء الصناعات الاساسية التى تخرج أدوات الانتاج عبارة عن **تجديد معدات المشروعات** • فبعد الازمة تحتاج المصانع الى معدات جديدة وأفضل من سابقتها ، وتطلب الآلات وهذا يحدث موجة من الطلب يصل أثرها الى أبعد الصناعات ، ويقدر ان معدات المشروع **تصلح عشر سنوات تقريبا** • وعلى ذلك من الضرورى تجديد رأس المال الثابت للمشروع مرة كل عشر سنوات تقريبا ، وبذا تجد الصناعة كل عشر سنوات الدافع الناشئ عن ضرورة تجديد معدات هذه المشروعات • ولكن تبدلت هذه الصورة بعد الحرب اذ الرأسمالية فى دور انحلالها وان كانت لا تزال حية ، وهزت كيانها أزمة لم يسبق لها مثيل فى عنفها ، وتحطم تطور الصناعة الدورى السابق • ولم تهض الصناعة من كبوتها فى بلاد كثيرة ، وكان نهوضها ضئيلا قصير الامد فى بلدان أخرى • ومن جهة ثانية فالانحطاط خلال الازمة الحالية عظيم للغاية •

مغزى الازمات : للازمات مغزى عظيم فى عملية التطور الرأسمالى

كلها ، اذ فيها يبدو واضحا عجز النظام الرأسمالى عن التمشى مع القوى التى خلقها ، وينكشف بصورة واضحة بصفة خاصة ما فى **الانجاج والانتاج المتجدد** الرأسماليين من فوضى واضطراب • وفضلا عن هذا تكشف الازمة عن **الطبيعة المفترسة** للرأسمالية ، وهى الشىء الذى يسمح ببناء أعظم الثروة فى الوقت الذى لا يتم فيه اشباع أولى الحاجيات الاساسية لجماهير الناس الفقيرة • وفى هذا يقول لينين (ج ٤ الكتاب الاول ص ١٧٣ - ٤) : « تظهر الازمة أن المجتمع قادر على انتاج طيبات أكثر مما ينتج يمكن استخدامها لتحسين أحوال الكادحين لو لم تكن حفنة من الملاك قد استولت على الارض والمصانع والالات الخ وتستخرج الملايين من الارباح على حساب فقر الناس » •

وتزيد الازمة من حدة المناقضات بين الطبقات ، مما يسبب سوء حال العمال وتضخم البطالة ، وترغم الكثيرين من العمال على أن يقوموا بدور فعال فى النضال ضد الرأسمالية بعد ان كانوا على وئام معها أو غير مكثرئين بها • فالازمة تكشف الغطاء عن **متناقضات** الرأسمالية وتبين أن **تخطئها أمر لا بد منه** • وتوضح الازمات المتناقضات العميقة الكامنة فى الرأسمالية ، بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج ، وهو التناقض الذى يجذب الرأسمالية الى دمارها المحتوم • واليك ما سطره انجلز عن الدور الذى تقوم به الازمات « ان نمو التنظيم الاجتماعى للانتاج داخل المصنع الى الحد الذى عنده لا يتلاءم مع فوضى الانتاج فى المجتمع ، وهى الفوضى التى توجد الى جانبه وتسيطر عليه — تقول ان الرأسماليين أنفسهم يشعرون بذلك حينما يشاهدون التركيز العنيف لرؤوس الاموال خلال الازمات ، عن طريق دمار عدد كبير من الرأسماليين الكبار وعدد أكبر من صغارهم • تتحطم آلة الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج تحت ضغط القوى الانتاجية المتولدة منها • فهى لا تعود قادرة على تحويل أدوات الانتاج كلها الى رأس مال ، فنتعطل هذه الادوات ولا يجد جيش الصناعة الاحتياطي عملا كذلك • فأدوات الانتاج ووسائل العيش والعمال الصالحون للعمل وكافسة عناصر الانتاج والثروة العامة جميعها موجودة بوسرة • ولكن هذه الوفرة تصبح على حد قول موريه Fourier مصدر الشقاء والعوز ، وما ذلك إلا لان هذه الوفرة هى التى تحول دون تحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش الى رأس مال ، لان أدوات الانتاج فى المجتمع الرأسمالى

لاتؤدى وظيفتها الا اذا تحولت أولا الى رأس مال أى الى أداة لاستغلاله
قوة عمل الانسان .

فالضرورة التي تجمل وسائل الانتاج والمعيشة تتخذ شكل
رأس مال تقف كشيح بين هذه الوسائل والعمال ، وهذه الضرورة
وحدها تمنع التقاء رافعتى الانتاج المادية والشخصية ، وتجعل أدوات
الانتاج عاجزة عن أداء عملها ، وتحول دون العمال والعمل والحياة .
وهكذا يحكم على الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج بالعجز عن السيطرة
على هذه القوى الانتاجية . ومن جهة أخرى تسير هذه القوى الانتاجية
بقوة متزايدة نحو القضاء على التناقض وتخليص نفسها من صفتها
هذه كرأس مال . والى الاعتراف الفعلى بصفتها قوى انتاجية اجتماعية .

وفى « البيان الشيوعى » وصف لدور الازمات فى الانتاج
الرأسمالى : و « المجتمع البورجوازى الحديث بما فيه من علاقت الانتاج
والتبادل والملكية ، والذي كأنما أبدع بسحر هذه الادوات الضخمة
للانتاج والتبادل ، يشبه الساحر الذى فقد سيطرته على القوى التي
دعاها بسحره من العالم السفلى ، وما تاريخ الصناعة والتجارة فى
العقود الكثيرة الماضية سوى تاريخ ثورة القوى الانتاجية الحديثة ضد
أحوال الانتاج الحديثة ، وضد علاقات الملكية وهي شروط بقاء
البورجوازية وسلطانها . ويكفى أن نذكر الازمات التجارية المتكررة
التي عرضت المجتمع البورجوازى بأسره للتجربة ، وفى كل مرة يزداد
الخطر الذى يهدده . فى هذه الازمات لا يقف الامر عند حد دمار جانب
عظيم من المنتجات الموجودة من وقت لآخر ، بل يشمل ذلك جانبا من
القوى الانتاجية التي تولدت من قبل . فى هذه الازمات ينتشر وباء
كان يبدو سخافة فى العصور المتقدمة ، ذلك هو وباء الافراط فى
الانتاج . يجد المجتمع نفسه وقد أعيد الى حالة من البربرية المؤقتة .
ويبدو كأن مجاعة أو حربا عالمية مدمرة قد قطعت مورد كل وسيلة
للعيش ، كأن الصناعة والتجارة أصابهما الدمار . ولماذا ؟ لان لدينا
قدرا أكبر مما يلزم من الحضارة ومن وسائل العيش ومن الصناعة
ومن التجارة . لاتعود القوى الانتاجية التي تحت تصرف المجتمع تميل
الى زيادة نمو حالات الملكية البورجوازية ، بل بالعكس صارت عظيمة
القوة بالنسبة الى هذه الحالات التي تقيدها ، وبمجرد أن تتغلب على
هذه الاعلال تسبب الاضطراب فى المجتمع البورجوازى بأسره ، وتعرض

للخطر وجود الملكية البورجوازية . ان احوال المجتمع البورجوازي
أضيق من أن تشمل الثروة المتولدة عنها . وكيف تتخطى البورجوازية
هذه الازمات ؟ انها تفعل ذلك بالقضاء الاجبارى على مقدار كبير من
القوى الانتاجية ، كما يتم ذلك من جهة أخرى بغزو أسواق جديدة
وباستغلال أدق وأكمل للقوى القديمة . ومعنى هذا أنها تحقق ذلك
الهدف بتمهيد الطريق لازمات أوسع نطاقا وأعظم تدميرا ، وبانقاص
الوسائل التى يمكن بها الحيلولة دون وقوع الازمات « (ص ١٤ - ١٥)

الفصل الثامن

الامبريالية - مطلع فجر ثورة العمال الاشتراكية

من الرأسمالية الصناعية الى الامبريالية (الاستعمارية) :
تقدمت الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر ، وانتشرت حتى شملت العالم بأسره . وكان تقدمها مصحوبا بازدياد متناقضاتها . ويطلق على تلك اسم **الرأسمالية الصناعية** اذ كان رأس المال الصناعي على رأس التقدم الرأسمالي . ونتيجة لنمو المتناقضات الاساسية بلغ تطور الرأسمالية مرحلة أعلى ندعوها **الامبريالية** ، وفيها **تعظم حدة** متناقضات الرأسمالية . فالامبريالية آخر مراحل التطور الرأسمالي ، وهي رأسمالية تعالج سكرات الموت ، وفيها يصبح النظام الرأسمالي عقبة تحول دون تقدم المجتمع .

تعاليم لينين عن الاستعمار : وهذه سلاح حاد في يد البزوليتاريا في نضالها الثوري من أجل الاشتراكية ، فقد أوضح ان الامبريالية رأسمالية في طريق الفناء ، وانها عشية ثورة العمال الاشتراكية . وأبان ستانين في كتابه *Foundations of Leninism* أن ماركس وانجلز عاشا وناضلا حين لم تكن الامبريالية قد نمت بعد ، بينما وقع نشاط لينين الثوري في فترة الامبريالية النامية واستعداد العمال للثورة . فمذهب لينين **مرحلة متقدمة من الماركسية** في ظروف جديدة هي ظروف عصر الامبريالية والثورات العمالية . فلا يكون المرء ماركسيا الا اذا آمن كذلك بتعاليم لينين ، لان انكار نظرية الرجل عن الامبريالية خروج تام على الماركسية، وأى تحريف أو خطأ في النظرية يعنى حتما خروجا عن تعاليم ماركس ولينين الثورية .

حلل لينين الاستعمار على أنه **مرحلة خاصة** وجديدة في التطور الرأسمالي وفترة تاريخية متميزة ناشئة عن تغييرات أساسية في ميدان الاقتصاد أهمها ما حدث في حالة الانتاج الرأسمالي مما يميز هذه الفترة عن عصر الرأسمالية الصناعية . وقد اعتمد لينين على قوانين ماركس الخاصة بتطور الرأسمالية ، وأبان كيف يبدو فعلها في الفترة الجديدة ، وأظهر **الخواص المميزة** للعصر الجديد الذي هو

عصر الرأسمالية المنحلة والسائرة الى الموت ، وعشية الثورة الاشتراكية . ويولد الاستعمار حتما حروبا مدمرة ، ويخلق الازمة العامة التي يعانها النظام الرأسمالي بأسره ، أو كما قال لينين « لقد ظهرت الامبريالية على أنها مرحلة مباشرة من المراحل المستمرة المتعاقبة التي اقتضاها تطور الخصائص والمميزات الاساسية لرأسمالية بوجه عام » (١) . فالرأسمالية مرحلة جديدة فى تطور الرأسمالية ، ولكنها امتداد مباشر لعصر الرأسمالية الصناعية السابق . والمتناقضات الاساسية والحاسمة الكامنة فى الرأسمالية الصناعية ، ويراد بذلك التناقض بين البورجوازية والبروليتاريا ، النضال فى داخل المعسكر الرأسمالي ، فوضى الانتاج ، الازمات - نقول أن هذه المتناقضات تبلغ أعظم درجات حدتها فى ظل الامبريالية بدلا من أن يقضى عليها أو تزول .

ومن الخطأ الفاحش الادعاء بعدم وجود عنصر مشترك بين الامبريالية وعصر الرأسمالية الصناعية ، وقد روج هذه الفكرة (المسماة « نظرية الامبريالية الخالصة ») بوخارين وكثيرون من أنصاره خلال سنى الحرب الامبريالية . ورغم ما يبدو على هذه النظرية من « طابع يسارى » (اذ تؤكد طبيعة الاستعمار الخاصة به) ، فانها تنتهى الى نتائج انتهازية تماما بخصوص الرأسمالية الحديثة ، وبصدد الانتقال الى الاشتراكية . وقد توصل لينين الى نظريته على الامبريالية خلال عملية من **النضال** المستمر الذى لا يلين ضد كافة الآراء التى أبداها دعاة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، وضد التحريفات والتفسيرات الخاطئة للماركسية من جانب الانتهازيين بصدد موضوع الامبريالية . ان نظرية لينين هذه لا تنفصل عن نظريته فى **الثورة العمالية** ، بينما الآراء المعارضة له وثيقة الصلة بالمواقف السياسية المعادية للثورة . ان أى تحريف أو خطأ فى تفسير نظرية لينين عن الامبريالية يؤدى حتما الى آراء وأفكار انتهازية .

يبدأ ليتين تحليله ببحث عملية تركيز الانتاج التى صحبتها

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (الترجمة العربية)

ص ٨٢ .

سيطرة الاحتكارات • واذ تتبع التطور الرأسمالى وخطاه فى العهد الاخير ، استخلص أن هذه الفترة تتميز باحلال سيطرة الاحتكار الرأسمالى محل المنافسة الحرة التى كانت سائدة من قبل •

مظاهر خمس لامبريالية : الصفة الاساسية التى تميز الامبريالية هى سيطرة الاحتكار التى تتغلغل فى كل حياة البلاد الرأسمالية اقتصاديا وسياسيا ، والتى تدمج بطابعها كافة مظاهر التطور الاقتصادى فى عصر الامبريالية • وفيما يلى تعريف لينين للامبريالية ، والذى يشمل مظاهرها الخمس الاساسية :- (١) تركز الانتاج ورأس المال الى الحد الذى يولد الاحتكارات التى تلعب دورا حاسما فى الحياة الاقتصادية • (٢) امتزاج رأس مال المصارف برأس مال الصناعة ، وظهور أقلية مسيطرة من رجال المال ، نتيجة « للرأسمالية المالية » • (٣) اصدار رأس المال الذى أصبح بالغ الاهمية بالقياس الى تصدير السلع • (٤) تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقتسم العالم فيما بينها • (٥) اتمام التقسيم الاقليمى للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية ••• فالامبريالية مرحلة فى التطور الرأسمالى متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية المالية ، وازدياد أهمية اصدار رأس المال، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية ، واطمام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الارضية على الدول الرأسمالية العظمى • « (المصدر السابق ص ٨٣-٨٤) •

وقد شعر لينين بالحاجة الى تعريف أدق فكتب يقول (راجع Imperialism and the split in socialism) والامبريالية مرحلة خاصة فى تاريخ الرأسمالية وصفتها ذات نواح ثلاث • فالامبريالية هى (١) رأسمالية احتكارية (٢) ورأسمالية طفيلية أو منحلة (٣) ورأسمالية فى طريق الموت • **وجوهر الامبريالية** ، أى طابعها الاقتصادى الاساسى ، احلال الاحتكار محل المنافسة الحرة • ويبدو الاحتكار فى أشكال خمس رئيسية : (١) نقابات المنتجين والشركات الموحدة ، اذ بلغ تركز الانتاج المرحلة التى تسبب قيام هذه الاتحادات الاحتكارية المكونة من الرأسماليين (٢) مركز المصارف الكبرى الاحتكارى، ففى أمريكا وفرنسا وألمانيا يسيطر ما بين ٣ ، ٥ مصارف على الحياة الاقتصادية كلها (٣) اغتصاب الشركات الموحدة والاقلية الحاكمة من أرباب المال لموارد **المادة الاولى** (الرأسمالية المالية هى

رأس مال صناعى احتكارى امتزج برأس المال المصرفى (٤) به
التقسيم (الاقتصادى) للعالم بين نقابات المنتجين الدولية . وهدد
النقابات تسيطر على السوق العالمية بأسرها وتقتسمها « بطريقة ودية »
الى أن تسبب الحرب توزيعا من جديد - وقد بلغ العدد الآن أكثر من
مائة ! واصدار رأس المال ، وهو ظاهرة خاصة متميزة عن تصدير
السلع فى ظل الرأسمالية غير الاحتكارية ؛ وثيق الارتباط بالتقسيم
الاقتصادى والاقليمى السياسى للعالم (٥) اتمام التقسيم الاقليمى
للعالم (المستعمرات) .

سيطرة الاحتكار : نعلم ان تركيز ومركزية رأس المال من أهم
قوانين الرأسمالية . ويؤدى تقدم الرأسمالية الى دمار الانتاج الصغير
وفوز المشروعات الكبيرة . ففى خلال عملية التنافس والصراع
التنافسى يسحق القوى الضعيف ، وتكون كافة المزايا فى جانب
المشروعات الكبيرة التى تستفيد من جميع ما يحققه العلم الفنى من
تقدم ، الامر الذى تعجز عنه موارد المشروعات المنافسة
الاضعف شأنًا .

وانتصار الانتاج الكبير ، وتركز مركزية رأس المال ، مما يؤدى
فى مرحلة معينة من التطور الى الاحتكار الذى هو اتفاق أو اتحاد بين
الرأسماليين الذين يتركز فى أيديهم الجانب الاغلب من انتاج السلع ،
والذى يتيح لهم مزايا ضخمة ، ويمكنهم من زيادة أرباحهم برفع ثمن
السلعة التى يسيطرون على انتاجها . ومن المفهوم أن مثل هذا الاتحاد
غير ممكن الا اذا تركز القسم الاعظم من الانتاج فى أيدي عدد صغير
من كبار الرأسماليين .

وفى بداية القرن العشرين كان تركز الانتاج فى عدد صغير
نسبياً من المشروعات الكبيرة قد قطع شوطا بعيدا فى معظم البلدان
الرأسمالية ، بالطبع نجد فى كل بلد حتى اليوم مشروعات متوسطة
وصغيرة ، تستخدم عددا صغيرا من العمال ، وتخرج مقادير صغيرة من
المنتجات . ولكن الدور الحاسم تلعبه أضخم المنشآت الصناعية
والمصانع التى تستغل ألوف العمال ، وتملك الشطر الاكبر من القوة
الآلية ، وتستخدم مقادير هائلة من القوة الكهربائية . هذه المشروعات
العظيمة الضخامة والتى تخرج مقدارا هائلا من السلع ، تشغل مراكز

السيطرة ، ففي بداية القرن الحالى تركز نصف الانتاج الصناعى تقريبا بالولايات المتحدة فى حوالى ٣٠٠٠ مشروع كبير وهذا الرقم يمثل ١٠٪ من عدد المشروعات الصناعية كلها . وواضح ان الباقي من النوع الصغير المتفرق الذى يعجز عن النضال مع العدد الصغير من المشروعات الضخمة . ومما ساعد كثيرا على فوز وتقدم رأس المال **الكبير المشروعات التى من نوع الشركات المساهمة** . فقد كان السائد قبلا أن المصانع ينشئها المنظمون الفرديون ، أى كان الرأسماليون الفرديون يملكون مشروعاتهم ويديرون أمورها ويستولون على أرباحها . غير أن بعض المشروعات كبناء الخطوط الحديدية تطلب نفقات كبيرة يعجز عنها الرأسمالى الفردى ، ولمثل هذه الاغراض تكونت الشركات المساهمة التى يتحد فيها رأس مال يملكه كثيرون ، ولكل منهم مقدار من الاسهم يعادل المبلغ الذى استثمره . ومن الناحية الشكلية تقرير جمعية المساهمين العامة كافة المسائل الاساسية، ولكننا نجد من الناحية العملية أن السيطرة فى يد جماعة صغيرة من **أكبر المساهمين** . ولما كانت الاصوات فى الجمعية العمومية تتوقف على مقدار الاسهم المملوكة لذا يعجز صغار المساهمين عن التأثير فى ادارة العمل . ويكفى امتلاك ٣٠٪ - ٤٠٪ من أسهم الشركة المساهمة للسيطرة عليها . وعلى هذا فالشركة المساهمة شكل من التنظيم يعمل فيه رأس مال الكبير على أن يخضع لسلطانه ويستغل لاغراضه وغاياته موارد صغار الرأسماليين ومتوسطيهم المتجمعة وكذلك مدخرات الطبقة العليا من موظفى المكاتب والعمال الى حد ما . والاعلبية العظمى من المشروعات الكبيرة فى البلدان الرأسمالية الحديثة عبارة عن شركات مساهمة . وهذه تعمل على سرعة مركزية رأس المال وتوسيع نطاق المشروعات ، وهى تنشئ المشروعات الضخمة التى يعجز عنها الرأسماليون الفرديون ، ولولاها لاستحال أمثال الطرق الحديدية الحديثة والمناجم وخطوط البواخر الخ، واذ تساعد الشركات المساهمة على تكبير المشروعات فإنها تمهد الطريق للاتحادات الاحتكارية التى تنشأ أولا فى الصناعات الاساسية أى فى **الصناعة الثقيلة** . وتقدم الانتاج فى هذا الميدان سريع بصفة خاصة وهنا يسرع التركيز الخطى . فأبار الزيت ومناجم الفحم والحديد ومصانع الحديد والصلب متركزة فى عدد صغير من المشروعات فى كل بلد ، وتشتد المنافسة القاتلة بين

هذه المردة ، ويصبح الانتقال الحر بالنسبة لرأس المال من هذه الميادين صعبا للغاية . وكل من هذه المشروعات يتطلب نفقات طائلة على المباني والمعدات والآلات الضخمة ، واستخدام رأس المال هذا لإنتاج السلع الأخرى بأسعار غير مجزية أمر مستحيل . ويشهد شعور الصناعة الثقيلة للازمات اذ في أثنائها يكون هبوط الطلب على الآلات والفحم والحديد أسرع منه على سلع المستهلكين . وكل نقص في الإنتاج يصيب الصناعة الثقيلة بضربة شديدة ، وتتعطل المنشآت الضخمة بسبب الافتقار الى الطلبات وترتفع نفقة الإنتاج ارتفاعا بالغا . والصناعات الثقيلة أول ما يقع تحت سيطرة الاحتكار الذي يتجه بعد ذلك الى الصناعات الخفيفة فيخضعها لسلطانه ، الواحدة تلو الأخرى .

وتختلف الاتحادات الرأسمالية من حيث الشكل . فلدينا أولا اتفاقات ذات طابع وقتي ولآجال قصيرة . بشأن الاسعار ، وهذه انما تمهد السبيل لاتفاقات أطول أمدا ومن كافة الانواع . و**نقابات المنتجين** عبارة عن اتفاق بين مشروعات منفصلة بشأن المحافظة على مستوى معين للاسعار وفي هذه الحالة يحتفظ كل مشروع باستقلاله. وانما يتعهد بعدم خفض أسعاره دون حد معين حتى لا يضر بالمشروعات الأخرى في نفس الميدان . أما في **النقابات Sytdicates** فالمشروعات تفقد استقلالها التجارى لان مكتب النقابة العام يتولى بيع المنتجات وأحيانا شراء المادة الخام . ويستقل كل مشروع بانتاجه ولكن تبعا لحصص مقرر تحدها النقابة وليس له أن يتخطاها . و**تدمج** المشروعات **تماما** في الشركة الموحدة ، ويصبح أصحاب هذه المشروعات مساهمين في الشركة الموحدة . وهناك ادارة عامة واحدة تشرف على كافة المشروعات المندمجة في الشركة الموحدة .

الاتحادات الرأسمالية vertical combinations : يعظم الدور الذى يقوم به اندماج المشروعات الفردية المرتبطة بأية طريقة في عملية الإنتاج . فمثلا تدمج منشأة معدنية بمشروع لاستخراج الفحم يمدّه بالفحم والكوك . وغالبا ما يندمج الاثنان مع مشروع يشتغل بانتاج الآلات كعمل القاطرات وغيرها . مثل هذا الاندماج يطلق عليه **الاتحاد الرأسى** ، وتقدم الاحتكارات ونموها حافز

للرأسماليين على تكوين مشروعات متحدة . لنفرض أن شركات مناجم الفحم كونت نقابة ورفعت سعر الفحم والكوك ، والصناعة المعدنية تحتاج مقدارا كبيرا من هذين المنتجين . في مثل هذه الحالة يحاول كثير من ملاك المنشآت والصناعة المعدنية أن تكون لهم مناجم وأفران المنظمة في داخل النقابة ، وتتوافر لهم فرصة الحصول على أرباح الكوك ، وبذا يتجنبون المبالغ العالية التي يدفعونها لصناعة الفحم .
أعلى من ذي قبل .

الاتحادات العامة Corporations : وانتشار نظام الشركة المساهمة ينشئ علاقة وثيقة بين المشروعات المنفصلة ، فيحدث تشابك معقد في مصالح مختلف المشروعات يرتبط فيه مشروع بآخر ويكون الأخير في الوقت ذاته مرتبطا بمشروع ثالث وهكذا . ومما يقوى كثيرا انتشار هذه الصلات المالية بين مجموعات بأسرها من المشروعات ، اشتراك المصارف وتدخلها في الصناعة بطريقة فعالة . ومما هو جدير بالملاحظة تلك الحالات التي فيها يشتري بعض الرأسماليين الأقوياء نصيبا كبيرا من أسهم مشروع ما . وقد ذكرنا أن في امتلاك ثلث أسهم الشركة ما يكفي للتسلط عليها . وعلى ذلك يستطيع هؤلاء الرأسماليون أن يخضعوا لنفوذهم شركة بعد أخرى وذلك بامتلاك مثل هذا العدد من الاسهم (أو كما يقال له المصلحة المسيطرة) . وتكثر ظاهرة ادخال المشروعات الفردية في داخل منطقة نفوذ ملوك المال ، كما تتنوع الاشكال التي تتخذها هذه العملية . مثل هذه الاشكال من الارتباط (الوثيق) بين المشروعات المنفصلة على أساس الاعتماد المالي المتبادل ، يطلق عليها اسم **الاتحادات العامة** .

الاحتكار والمنافسة : واحلال الاحتكار محل المنافسة الحرة صفة أساسية تميز العصر الامبريالي ، وحتى ماركس أوضح في أيامه أن المنافسة الحرة تؤدي حتما الى نشوء الاحتكار وسيادته . ولكن الاحتكار يحاول القضاء على المنافسة الحرة ، ويحاول المحتكرون السيطرة على انتاج سلعة ما بأسره . ويصبح المركز الاحتكاري فرصا غير عادية لاثراء الرأسماليين على حساب زيادة استغلال جماهير الكادحين .

وقيام الاحتكارات ونموها لا يلبغان المنافسة بين الرأسماليين ، بل بالعكس يزيدان من حدتها وعنفها . وبينما كان المألوف قبلا

التنافس بين رأسمالي وآخر ، نجد المنافسة اليوم بين مجموعات أو اتحادات قوية من الرأسماليين ، كل ضد الآخر ، ويشن المحتكرون حربا عنيفة ضد المشروعات (البرية كما يقال لها) التي تأبى التحالف معهم وتستخدم في المعركة أحط الاساليب حتى تقويض المشروعات المنافسة . وأكثر من هذا حين يرفع المحتكرون أسعار سلعتهم فانهم يثيرون مقاومة الصناعات التي تستهلك وتشتري هذه السلعة . فحين ترفع نقابة الفحم سعرها ، تثير مقاومة المصانع التي تستخدمه ، ويحاول كثير منها استعمال وقود آخر كالزيت ، والالتجاء الى القوة الكهربائية . والصناعة المعدنية التي تستهلك مقدارا كبيرا من الفحم والكوك تسعى الى أن تكون لها مناجم فحم خاصة بها . وهكذا ينمو صراع حتى الموت بين مختلف فروع الصناعة ، ويزداد هذا الصراع عنفا كلما زاد تركز الصناعة وعظم دور الاحتكار فيها .

ينشب نضال مر في داخل الهيئة المتحدة الاحتكارية ، وتجد متنافسي الامس الذين اتحدوا في ظل نقابة أو شركة موحدة يواصلون النضال فيما بينهم بوسائل أخرى، وكل منهم يحاول أن ينتزع نصيبا أكبر من الارباح الاحتكارية . ويجري النضال داخل الاحتكار بمنتهى التكنم ، ولا يصبح سافرا مكشوف الا في حالة شديدة بنوع خاص . وهكذا نرى ان المنافسة لا تولد الاحتكار فحسب ، بل ان الاحتكار بدوره **يخلق المنافسة ويزيدها قوة وحدة** الى أقصى حد ، وفي هذا يقول لينين « ان المنافسة الحرة تعد بوجه عام صفة أساسية للرأسمالية كما ان الاحتكار نقيض المنافسة . غير أننا شاهدنا كيف تحولت الاخيرة أمام أعيننا الى احتكار ، وبدا خلقت الصناعة الكبيرة ، وقضت على الصناعة الصغيرة ، وأرغمت المشروعات الصناعية الكبيرة على افساح المجال لما هو أكبر منها ، وأخيرا مهدت السبيل الى تركز الانتاج ورأس المال الى الحد الذي ترتب عليه قيام الاحتكار ممثلا في النقابات المكونة من المنتجين والشركات الموحدة وهي هيئات امتزج فيها رأس مال حوالى اثني عشر من المصارف التي تتداول ألوف الملايين . وفي الوقت ذاته برغم ان الاحتكار وليد المنافسة الحرة فانه لم يقض عليها ، بل انه قائم الى جانبها ، محلقا في أفق أعلى مما هي فيه ، باعنا على ظهور مظاهر الخلاف والعداء والاحتكاك والنضال العاد » (شرحه ص ٨٢) .

الامبريالية كراسمالية احتكارية : أكد لينين أكثر من مرة أن قيام الاحتكار محل المنافسة الحرة أهم صفة لعصر الامبريالية ، وأشار على الدوام الى أن الامبريالية راسمالية احتكارية، اذ الاحتكار في نظره آخر مظاهر التطور الرأسمالى ، وقيامه **مكان المنافسة الحرة** مظهر اقتصادى أساسى وجوهر الامبريالية . واليك ما كتبه فى تمييز الامبريالية بأنها مرحلة خاصة من مراحل الراسمالية « واذا كان من الضرورى أن نصوغ أوجز تعريف للامبريالية لقلنا انها مرحلة الاحتكار فى تاريخ الراسمانية ، ومثل هذا التعريف ينطوى على أعظم العناصر أهمية . فمن جهة نلاحظ ان الراسمالية المالية هى الامتزاج الحادث بين رأس مال كل من يضع مصارف احتكارية كبرى والاتحادات الاحتكارية المكونة من كبار رجال الصناعة . ونرى من جهة أخرى أن تقسيم العالم عبارة عن الانتقال من سياسة استعمارية قد عملت على الاستحواذ على أراض لم تكن فى حوزة أية دولة راسمالية كبرى الى سياسة استعمارية قائمة على الملكية الاحتكارية لاقاليم العالم التى تم اقتسامها » (شرحه ص ٨٣) . وقال فى موضع آخر (Acaricature of Marxicism and Lmperialist Economism)

« والامبريالية

(أو « عصر الراسمالية المالية - اذ لن نحاج فى الالفاظ) تعد من الوجهة الاقتصادية أعلى مرحلة فى تطور الراسمالية أى حين يجرى الانتاج على نطاق واسع بحيث **يحل الاحتكار محل المنافسة الحرة** . هذا هو جوهر الامبريالية الاقتصادية ويبدو الاحتكار فى الشركات الموحدة والنقابات الخ وفى عظم قوة المصارف الضخمة ، وفى الاستحواذ على موارد المادة الاولية الخ ، وفى تركز رأس المال المصرفى الخ . والمسألة كلها تنحصر فى الاحتكار الاقتصادى » .

هنا ينكشف الفارق الاساسى فى معالجة كل من لينين وهلفردنج الديموقراطى الاشتراكى لموضوع الامبريالية . فهلفردنج لا يجعل المحل الاول للتغيرات التى حدثت فى الهيكل الصناعى للمرحلة الراسمالية الاخيرة ، بل للتغيرات فى ميدان التداول وبخاصة فى ميدان الائتمان والمناطق المصرفية وفى هذا تتضح فكرة التبادل التى تميز تفسير هلفردنج الفاسد لماركس . فهو يجعل الاولية للتداول لا الانتاج ، ونظرية التبادل يتميز بها أصحاب النظريات من جماعة الديموقراطية الاشتراكية . وفكرة التبادل هذه ، مع ما صاحبها من أخطاء فى نظرية

القيمة والنقود والازمات ، انتهت بهلفردنج الى نتائج انتهازية وذلك قبل الحرب بسنوات . فهو قد صور الاشياء كما لو أن سيطرة ست من أكابر مصارف برلين كافية لجعل رجل واحد يسيطر على البلاد بأسرها . ومثل هذه الطريقة فى العرض تستر ضرورة نضال البروليتاريا الثورى من أجل السلطان لاقامة ودعم دكتاتوريتها ، والتسلط على الانتاج وتنظيمه فى الصناعة والزراعة . ومثل هذه الطريقة « تخفى ضرورة التغلب على مقاومة البورجوازية العنيفة ضد البروليتاريا المنتصرة فى كل خطوة . وبعد الحرب صاغ هلفردنج نظريته الخائنة عن الرأسمالية المنظمة ، والتي هى امتداد لنفس أفكاره عن التبادل » .

الاتحادات الاحتكارية فى أهم البلدان الرأسمالية : نظرا لسرعة

انتشار هذه الاتحادات فى أمريكا وسيطرتها على الشطر الاعظم من الانتاج ، يقال لأمريكا « بلد الشركات الموحدة » . فمثلا ٩٥٪ من انتاج الزيت فى يد شركة موحدة استغلت مركزها الاحتكارى فى زيادة أرباحها من ٥٪ سنة ١٨٨٢ الى ٤٢٪ فى بداية القرن الحالى وتسيطر الشركة الكيماوية الموحدة على ٨١٪ من انتاج هذه الصناعة ، وشركة الرصاص على ٨٥٪ من هذا المعدن . وشركة الصلب من أعظم هذه المؤسسات بالعالم وقد زادت رأس مالها من ١٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار الى ٢٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (١٩٠٠ - ٢٩) ، ولها ١٤٧ منشأة صناعية ، وبلغ انتاجها الى عهد الازمة ١٦ مليون طن من سبائك الحديد و٢٠ مليون طن من الصلب ، أى ما يعادل ٤٠٪ من انتاج الولايات المتحدة من هذين المنتجين . وبلغ عدد المشتغلين فى مشروعاتها ٢٧٦.٠٠٠ ، ويقرب منه عدد من استخدمتهم شركة التلغراف والتليفونات الامريكية المسيطرة على ٨٠ - ٨٥٪ من مواصلات البلاد التلغرافية والتلفونية . وثلاثة أرباع انتاج الصلب فى أيدي ثلاث شركات موحدة ، ولشركة جنرال ألكترىك مركز الصدارة فى الصناعة الكهربائية ، وكذلك ٨٠٪ من انتاج السكر والطباق فى أيدي الشركات الموحدة . ويربو رأس مال شركة الزيت الموحدة على مليار دولار ، كما أن خمسا من أعظم شركات السيارات تسيطر على ثلاثة أرباع الانتاج ، وهناك صراع عنيف بين شركتى فورد وجنرال موتورز ورأس مالهما مليار ومليار ونصف من الدولارات على التوالى وكذلك دخلهما الاجمالي

من بيع السيارات (١٩٢٦) كان ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.٠٠٠.٠٠٠ و بلغت أرباحهما ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.٠٠٠.٠٠٠ و ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وشبكة الخطوط الحديدية الهائلة ملك عدد صغير من أرباب الملايين ، وفي سنة ١٩٢٧ سيطرت مجموعة مورجان المصرفية على ما طوله ٢٢.٠٠٠ ميلا قدرت قيمتها بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وللمصارف علاقة وثيقة بالصناعة ، كما تسيطر على عدد هائل من المشروعات ، ولذا قدر أن مجموعة مصارف مورجان سيطرت على مشروعات رأس مالها الكلي ٧٤ مليار دولار . وسببت الازمة تصدع حتى أعظم المؤسسات الاحتكارية ، فمصانع فورد أنقصت عدد عمالها من ١٢٠.٠٠٠ (قبل الازمة) الى ١٥.٠٠٠ (خريف ١٩٣٢) وأفلس عدد من أعظم الشركات الموحدة مثل شركة كروجر الموحدة للكبريت ، ولاقى ديترونج ملك الزيت البريطاني صعابا كبيرة .

*

وفي ألمانيا قبل الحرب سيطر اتحاد الصلب على تسعة أعشار الانتاج ، وكان في يد نقابة الفحم بالرين ووستفاليا عند تنظيمها ٨٧٪ (ثم ٩٥٪) من انتاج الفحم في هذا الاقليم الذي هو أغنى مناطق ألمانيا . وبعد الحرب صارت شركة ستينس موضع الحديث : فقد كسب ستينس كثيرا من توريد مهمات الحرب ، ولما انتهت استغل فرصة تضخم المارك فاشترى كلفة أنواع المشروعات بثمان يكاد يقرب من لا شيء (مناجم فحم ، ومصارف ، ومصانع ورق ، وخطوط ملاحية ، وصحف الخ) . وبعد استقرار المارك تحطمت هذه المؤسسة التي كانت تستخدم مئات الالوف من العمال واجتاحت ألمانيا في أعقاب الحرب موجة من التركيز وتكوين الهيئات الاحتكارية بحيث أنه في نهاية سنة ١٩٢٨ أضحت الاتحادات تضم ١/٤ الشركات المساهمة كلها . وفي نفس الوقت تكونت الشركتان الموحدتان للمواد الكيماوية والصلب . وبلغ رأس مال الاولى ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.٠٠٠.٠٠٠ مارك وفي يدها ٨٠٪ من مصانع الصبغة و ٨٥٪ من انتاج الآزوت . ورأس مال شركة الصلب الموحدة ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.٠٠٠.٠٠٠ مارك وعدد عمالها (لغاية الازمة) ١٥٠.٠٠٠ . تخرج نصف انتاج ألمانيا من سبائك الحديد والصلب . ويلاحظ نفس الامر في البلدان الرأسمالية الاخرى (انجلترا واليابان . وفرنسا وايطاليا) ، وحتى في البلاد الصغيرة كبلجيكا والسويد .

وتجدد نفس الشيء في روسيا القيصرية، فقد تحكمت نقابة بروديجول في أكثر من نصف إنتاج حوض الدونتر من الفحم . وسيطرت نقابة بروداميت على ٩٥٪ من كافة مبيعات الحديد بالسوق ومن أقدم النقابات نقابة منتجي السكر .

الرأسمالية المالية : ومما يزيد من قوة ومغزى الاحتكارات كثيرا دور المصارف الجديد في ظل الامبريالية . فقد كانت المصارف في أول الامر وسيطا لاتمام عملية المدفوعات ، ثم زاد نشاطها بتقديم الرأسمالية فأصبحت تجمع كافة أنواع الدخول التي يعجز أربابها عن استخدامها بأنفسهم وتضعها تحت تصرف الرأسماليين . بعد ذلك تتحد المنشآت المصرفية ، ويزداد حجمها ، وتجمع مبالغ طائلة من رأس المال . وبرغم أن معظمه ملك للغير الا أن رأس مالها نفسه ينمو بخطى سريعة . ويتناقص عدد المصارف بسبب ابتلاع الكبير منها للصغير ، ولكن يعظم حجمها وتزيد رؤوس أموالها . ففي إنجلترا مثلا نقص عدد المصارف من ١٠٤ الى ٤٤ وزاد رأس مالها من ٤٣٠ مليون الى ٨٥٠ مليون فيما بين عامي ١٨٩٠ ، ١٩١٢ ، ولم تعد المصارف تقتصر على منح القروض القصيرة الآجال لرجال الصناعة ، بل ان علاقتها بالصناعة تزداد توثقا اذ تستثمر جانبا من الودائع التي لديها في الصناعة مباشرة وذلك بمنح القروض الطويلة الآجال لتوسيع نطاق الانتاج الخ . ومما يساعدها على ذلك نظام الشركات المساهمة . ويكفي أن يمتلك المصرف ثلث الاسهم حتى يصير له سلطان فعلي غير محدود على المشروع كله . فالشركات المساهمة اذن الصلة بين المصارف والصناعة . وتساعد المصارف بدورها على نمو الشركات المساهمة وذلك باعادة تنظيم المشروعات الفرديه المملوكة ملكية خاصة وتحويلها الى شركات مساهمة جديدة . ويتم بيع وشراء الاسهم عن طريق المصارف ويبدو فعل قانون التركيز والمركزية بقوة خاصة في النظام المصرفي . ففي أعظم البلاد الرأسمالية تجد عددا يتراوح بين ثلاثة وأربعة من أكبر المصارف يسيطر على الشبكة المصرفية كلها ، بينما المصارف الاخرى مجرد تابعة لها وبرغم استقلالها الظاهري تقوم بدور قليل الاهمية . ويزداد امتزاج هذه المصارف الضخمة بالاتحادات الصناعية، ويحدث امتزاج بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ، وهذا الامتزاج ندعوه الرأسمالية

المالية ، وهو أحد الصفات المميزة للامبريالية التي تدعى لهذا السبب بعصر الرأسمالية المالية .

وقد وضع نمو الاحتكار والرأسمالية مصير العالم الرأسمالي في أيدي مجموعة صغيرة من أكبر الرأسماليين ، وخلق الامتزاج المشار اليه موقفاً يبدأ فيه كبار المصرفيين ادارة الصناعة وكذلك يسمح بدخول رجال الصناعة في مجالس ادارة لمصارف . وهكذا صارت الحياة الاقتصادية كلها في كل بلد رأسمالي في يد عدد صغير جدا من المصرفيين والمحتكرين الصناعيين ، والذي يسيطر على الحياة الاقتصادية يسيطر بالفعل على البلد كله ، ومهما كان شكل الحكومة في البلاد البورجوازية ، فان السلطة الكاملة في يد نفر قليل من ملوك غير متوجين يتوقف عليهم حل أعظم مسائل البلد حيوية . وبسبب مصالحهم الذاتية الجشعة يسببون المنازعات والحروب بين البلدان ويخمدون الحركات العمالية ويسحقون الثورات في المستعمرات ، فباننتشار الاحتكار تسيطر حفنة من القوم على الشعب بأسره ، ولقد قال رثناو أحد قادة المانيا الرأسمالية ومدير شركة جنرال الكترينك ان مصائر العالم الاقتصادية في أيدي ثلثمائة رجل لا يعرف أحدهم الآخر ، ويعينون خلفاءهم من بين صفوفهم .

ولهذا ففي فرنسا مثلاً قدر أن ٥٠-٦٠ من المائين يسيطرون على ١٠٨ مصرف ، ١٠٥ من أضخم المشروعات في الصناعة الثقيلة (أى الفحم والحديد الخ) ، ١٠١ من شركات الخطوط الحديدية . ١٠٧ من أهم المشروعات الأخرى - والمجموع الكلي ٤٢١ وكل منها يشمل مئات الملايين من الفرنكات . ويسير تركيز الجانب الغالب من الثروة في أيدي فئات قليلة بسرعة كبيرة ، ففي إنجلترا مثلاً ٣٨٪ من الثروة في يد ١٢٪ من الملاك الخصوصيين ، أقل من ٢٪ يملكون ٦٤٪ من ثروة البلد كلها . وفي الولايات المتحدة يملك ١٪ نحو ٥٩٪ من ثروة البلد .

تصدير رأس المال : تنمو التجارة الدولية في عصر المنافسة الحرة ، وتنقل مقادير هائلة من السلع من بلد لآخر ، أما في عصر الرأسمالية الاحتكارية فتصدير رأس المال يكتسب معنى خاصاً على قدر كبير جداً من الأهمية . وهذه الحقيقة وثيقة الصلة بسيادة الاحتكار ، لان الاحتكارات تخلق مقادير طائلة من رأس المال « الفائض »

فى البلاد الرأسمالية الاقدم عهدا . وبسبب الاحتكارات تتناقص فرص استثمار رأس المال فى هذه البلاد ، وتميل الارباح الاحتكارية الى الانسياب خارج البلد جريا وراء الاستثمار المجزى ، ومثل هذه الفرص تتوافر فى البلدان المتأخرة حيث الاجور منخفضة ويوم العمل طويل للغاية ، وموارد المواد الاولية لم ينهبها الرأسماليون تماما ، واحتمالات الاسواق كبيرة اذ تطرد المنتجات الرأسمالية منتجات الصناعة اليدوية الصغيرة وتقضى على الملايين بالجوع . ولكن الاحتكارات تقيض على السوق المحلية للبلد ويصعب استيراد السلع الاجنبية بسبب الرسوم العالية وفى الوقت ذاته يودى تعظيم الاحتكارات الى عجز السوق الداخلية فى البلدان الرأسمالية النامية عن مواجهة مطالب المشروعات الضخمة بشأن بيع سلعها . وتعمل الاحتكارات على تضخم الاسعار مما يودى الى تقييد طاقة السوق المحلية ، ولا بد للاحتكارات من أن تلقى بالسلع باستمرار فى السوق الخارجية . فكيف يتسنى لها أن تبيع هذه السلع هناك مع احاطة هذه الاسواق بحاجز من الرسوم الجمركية العالية ؟

هنا يتقدم تصدير رأس المال بالمساعدة فتصدر المشروعات الرأسمالية الكبيرة جانبا من رؤوس أموالها ، وتنظم فروعها بالخارج ، وتبنى المنشآت فى المصانع هناك ملقبة بذلك سلعها فى سوق البلد الداخلية . فضلا عن هذا يصدر رأس المال على هيئة قروض مختلفة تستطيع بواسطتها البلاد الغنية أن تستعبد وتخضع لسلطانها البلاد المتأخرة . فقد بلغت مستثمرات انجلترا وفرنسا وألمانيا بالخارج قبل الحرب ١٠٠ بليون فرنك كان الدخل السنوى منها ما بين ٨ ، ١٠ بلايين من الفرنكات . ويتضح مغزى تصدير رأس المال من البيانات التالية فى سنة ١٩٢٥ بلغت الصادرات من منتجات الصناعات البريطانية ٧٠٠ مليون جنيه أرباحها ١٠٠ مليون ، بينما تسلمت انجلترا ٤٢٠ مليون كفايدة عن استثماراتها بالخارج ، وهذا أكثر أربع مرات من الارباح الناجمة من تصدير البضائع . ويميل رأس المال الى الانسياب الى البلاد المتأخرة حيث قوة العمل رخيصة ، والصناعة ضعيفة ، والسوق للبضائع عظيمة تبعا لذلك . فقبل الحرب بلغ رأس المال الاجنبى المستثمر فى الصناعة الروسية ألفى مليون روبل .

وبلغ من عظم استثمار رأس المال الفرنسى والبلجيكى فى صناعة الفحم الروسية أن باريس كانت المقر الدائم لمكتب بروديجول (الشركة التى تتصرف فى ٦٥٪ من الفحم الروسى وكان لشركة جنرال الكتريك وسيمينس شوكرت الالمانيتين سيطرة كاملة تقريبا على صناعة الكهرباء والمعدات بالروسيا • واستثمرت رؤوس أموال بريطانية وأمريكية وهولندية طائلة فى صناعة الزيت بروسيا •

وينشئ تصدير رأس المال علاقة وثيقة بين البلدان المصدرة والمستوردة • فالدولة المصدرة تحرص على ابقاء الاحوال القائمة بالبلد المستورد ، ولهذا كان الرأسماليون الفرنسيون يعينهم بقاء النظام القيصرى ومن أجل هذا منحوا القيصر قرضا سنة ١٩٠٦ وبذلك ساعدوا بصفة مادية على سحق الثورة الروسية الاولى •

فبنمو الرأسمالية الاحتكارية تزداد أهمية تصدير رأس المال ودرجته ، وفى هذا يقول لينين « كان تصدير السلع المظهر البارز فى عهد الرأسمالية القديمة حين سادت المنافسة الحرة ، أما الطابع الذى يميز الرأسمالية الحديثة التى يغلب فيها الاحتكار فهو تصدير رؤوس الاموال » (الاستعمار ص ٥٣) •

فى ظل عصر الامبريالية يشغل تصدير رأس المال المركز الاول ، وليس معنى هذا أن يقن اصدار البضائع أو يفقد مغزاه ، وكل ما فى الامر أن تصدير رأس المال يرتبط ارتباطا وثيقا بشحن مقادير كبيرة جدا من السلع • فاذا صدرت بريطانيا رأس مال الى الارجننتين فمعناه أن المشروعات التى اشترى الرأسماليون البريطانيون أسهمها منظمة هناك • ومن المؤكد أن الجانب الاعظم من المعدات والآلات اللازمة لها يستورد من انجلترا • أو قد يتخذ تصدير رأس المال الشكل الآتى : نفرض أن انجلترا منحت قرضا لبلد ما ، هنا يشتري الاخير بما حصل عليه من نقود بضائع من انجلترا • وهكذا نرى أن تصدير رأس المال يصبح سلاحا قويا فى الصراع على الاسواق الخارجية وتوسيع نطاق بيع السلع •

تقسيم العالم بين الاتحادات الرأسمالية : ترفع النقابات والشركات الموحدة الاسعار بطريقة اصطناعية ، ولكى تحافظ على الاسعار العالية تحمل الحكومات الامبريالية على رفع الرسوم الجمركية

على البضائع المستوردة ، وقد يبلغ الرسم أحيانا عدة أمثال قيمة السلعة . وقد بلغ متوسط الرسوم الجمركية سنة ١٩٢٧ (٪ الى قيمة السلع) : ٣٧٪ (الولايات المتحدة) ، ٢٠٪ (ألمانيا) ، ٢١٪ (فرنسا) ، ١٥٪ (بلجيكا) ، ٢٩٪ (الارجننتين) ، ٤١٪ (اسبانيا) ، ١٦٪ (النمسا) ، ٢٧٪ (تشيكوسلوفاكيا) ، ٢٣٪ (يوغوسلافيا) ، ٢٧٪ (المجر) ، ٣١٪ (بولندا) ، ٢٢٪ (ايطاليا) ، ١٦٪ (السويد) ونظرا لعدم امكان فرض رسوم عالية جدا على الاسعار (كالمادة الخام التي لا توجد بالبلد) فان الرسوم تكون أعلى بكثير على غيرها (المنتجات الصناعية الخ) . وعدلت نسب الرسوم أخيرا فى معظم البلدان ، فى صيف سنة ١٩٣٠ وضعت الولايات المتحدة تعريفة منعت من الوجهة العملية دخول عدد كبير من السلع . وفى نفس السنة رفعت ألمانيا الرسوم على المنتجات الزراعية الى حد لم يسبق له مثيل مما أتاح الفرصة لكبار ملاك الاراضى فى بروسيا الشرقية لرفع أسعار منتجاتهم . والطبقة العاملة هى التى تدفع ثمن هذا كله فى النهاية ، لانها جمهور المستهلكين الاساسى .

هكذا تصير السوق الداخلية معتمدة بالكلية على الاحتكار ، ولكنها محدودة ، وفى ظل الامبريالية تعظم حدة المناقضات بين الطبقات ويزداد افقار الجماهير . ونظرا لعجز السوق المحلية عن استيعاب المقادير الهائلة من السلع التى تنتجها المشروعات الكبيرة ، يبدأ الصراع على الاسواق الخارجية بين الهيئات الاحتكارية الضخمة . وواضح أنه فى ظل الامبريالية تتولد حتما المنازعات المسلحة والحروب المدمرة عن الصراع فى سبيل الاسواق ، وموارد المادة الخام ، المدمرة عن الصراع فى سبيل الاسواق ، **وموارد المادة الخام ، والاسواق التى يصدر اليها رأس المال** وبسبب نمو الاحتكارات تبدل المنظمات الاحتكارية المحاولات بقصد الاتفاق على تقسيم الاسواق فحين تبدأ شركتان موحدتان أو ثلاث شركات أن تلعب دورا حاسما فى انتاج سلعة معينة ، يصبح النضال بينها قاتلا مما يحتم الاتفاق فيما بينها بحيث يخصص لكل طرف فيه عدد من البلدان لبيع سلعة دون منافسة الاطراف الاخرى له . وقد وجدت مثل هذه الكارتلات الدولية قبل الحرب الاولى فى كثير من فروع الصناعة . واذ ذاك تركز انتاج المعدات الكهربائية فى الشركتين الموحنتين الامريكية والالمانية واللتين

لهما اتصال بالمصارف وثيق ، وقد اتفقتا على اقتسام الاسواق سنة ١٩٠٧ . وكذلك كان هناك اتفاق بين شركات السفن التجارية الامريكية والالمانية ، ودارت المفاوضات بين شركات الزيت الموحدة . وتكونت بعد الحرب عدة نقابات من المنتجين تضم عدة دول بأوربا ، ومنها نقابات الصلب والمنتجات الكيماوية والنحاس والالومنيوم والحديد الصناعي والزنك الخ ؛ واشتركت فرنسا والمانيا وبلجيكا وتشكوسلوفاكيا والنمسا فى معظم هذه النقابات ، وكذلك شملت بعضها بولندا وسويسرا والمجر واسبانيا والبلدان الاسكندنافية . وقد تحطم كثير من هذه النقابات بسبب الازمة التى بدأت سنة ١٩٢٩ ، فانهار بعضها وأصبح البعض الآخر على حافة الانهيار .

ومن الخطأ الظن أن هذه الاتفاقات الاحتكارية الدولية تمثل وسيلة سلمية لحل المناقشات ، بل بالعكس « ترينا نقابات المنتجين الدولية الى أى حد نمت الاحتكارات الرأسمالية ، وتوضح الغرض من الصراع بين مختلف المجموعات الرأسمالية » (لينين - الاستعمار ص ٦٦) . ذلك أن الاتفاقات الدولية تتميز بعدم استقرارها ، وتحمل فى طياتها مصادر أعنف المنازعات ، وفى عملية اقتسام الاسواق يحصل كل جانب على نصيب يتناسب مع قوته ، ولكن قوة الشركات الموحدة الفردية تتغير ، وتواصل كل منها فضلا صامتا فى سبيل الحصول على نصيب أكبر . هذه التغيرات فى القوة النسبية تستدعى حتما إعادة التوزيع ، وكل عملية كهذه تؤدى الى أعنف النضال . وعلى هذا فالاحتكارات الدولية تزيد من حدة المناقشات بين البلاد الامبريالية بدلا من اضعافها .

الاستيلاء على المستعمرات وتقسيم العالم : وهذه العملية تزداد قوة واتساعا فى عصر الاحتكار والرأسمالية المالية . وقد درج الاوربيون من قديم على بيع سلعيهم للمستعمرات والبلدان المتأخرة ، وتقاضى ثلاثة أمثال ثمن البضائع التافهة ، وأخذ معظم الاشياء الثمينة من المستعمرات وبالتدريج استولت البلاد الغنية على أراض شاسعة وفيرة السكان . ويفخر الاستعماريون البريطانيون بأن « الشمس لا تغرب عن الامبراطورية البريطانية » ، وهذا صحيح . ويقطن ٦٠٠ مليون شخص فى المستعمرات المهضومة الحقوق و ٤٠٠ مليون فى بلاد شبيهة بالمستعمرات (كالصين) ، ومعنى هذا أن أكثر من نصف

سكان العالم وعددهم ١٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ، فى قبضة دول من كبار اللصوص . وقد تم تقسيم العالم بسرعة غريبة فى العقود السابقة للحرب ، فاستولت الامم التى يطلق عليها اسم « الدول العظمى » على اراض مساحتها ٣٥ مليون كيلومتر مربع أى ضعف مساحة أوروبا ، وكان معظم الغنيمة من نصيب **أقدم لصين** وهما بريطانيا العظمى وفرنسا ، وألقى بالفتات الى صغار اللصوص كالمانيا وإيطاليا ليقنعوا به أو يحاولوا انتزاع قطعة من أنياب من سبقهم الى الميدان . هذا الصراع العنيف من أجل أسواق المبيعات وأسواق المواد الأولية ، والأسواق التى تستثمر فيها رؤوس الاموال، أدى الى تقسيم العالم بأسره بين عدد قليل من اللصوص . لقد **نمت** العملية ولم تعد هناك « اراض حرة خالية » ، ومن أراد المزيد فعليه أن ينتزع شيئاً من المتنافسين ؛ وهذه المنازعات بين الاستعماريين من أجل **اعادة تقسيم** العالم أمر لا بد منه ، وتنتهى حتماً بالصراع المسلح أى الحرب .

اغراق الاسواق : وهذا من الوسائل التى تلجأ اليها التنظيمات الاحتكارية فى سبيل الاستحواذ على الاسواق الاجنبية . ويقصد بالاغراق بيع السلع فى الاسواق الاجنبية بأقل من ثمنها فى السوق الداخلية ، بل وبأقل من نفقة انتاجها فى حالات كثيرة . ومنها هذا العمل ضرورى للشركات الموحدة لاسباب كثيرة منها أنه يؤدى الى الاستيلاء على الاسواق الاجنبية فتقل كمية العروض فى السوق الداخلية الامر الذى يسمح برفع الاسعار فيها وبالمحافظة على الاسعار الاحتكارية . فالاغراق فى الخارج يؤدى الى انقاص المبيعات داخل البلد دون أن يصحب ذلك نقص مماثل فى الانتاج مما يؤدى الى رفع نفقة الانتاج . والاغراق أمر عادى فى ظل الامبريالية . ففي ألمانيا تنشر شركة الصلب الموحدة الاسعار بالصحف كل شهر وتحدد ثمنين لكل سلعة أحدهما للسوق الداخلية والآخر للاصدار ويقل عن الاول بحوالى الثلث . والاغراق فى اليابان غير مقيد ، ذلك أن الرأسماليين فيها يستغلون العمال ويلقون بالسلع فى أسواق العالم بأثمان تافهة . وهم بذلك لا يطردون السلع الاوربية والامريكية من الصين فحسب ، بل انهم يفرقون البلدان الصناعية بسلعهم ولذا يصدرون السيارات الى أمريكا ، والدراجات بأثمان غاية فى الانخفاض الى ألمانيا ، والقمصان الحريرية الى ليون - مركز صناعة الحرير الفرنسية .

واتبعت نقابة السكر بروسيا القيصرية أصمدق أنواع الاغراق فلم يرتفع صوت بالاحتجاج بينما يرتفع الصوت مدويا ضد « الاغراق السوفيتي » والغرض الحقيقي منه تمهيد الطريق لهجمات جديدة يشنها الاستعماريون ضد أول دولة تقيم الاشتراكية . وهذا الاحتجاج سخيف لان اتحاد السوفيت لا يبغى الاستيلاء على الاسواق وانما يصدر السلع كى يدفع ثمن ما يحتاجه . وتسمح مزايا الاقتصاد الاشتراكي بانتاج كثير من السلع بنفقة أقل مما يفعل الرأسماليون . لقد قضت ثورة اكتوبر على الطفيليين من الملاك والرأسماليين ، ومحت نفقة الابقاء عليهم من ريع أرض وأرباح رأسمالية . واذن واضح تماما أن الحديث عن اغراق السوفيت للاسواق من مخترعات خصوم اتحاد السوفيت ، وهو حديث سخيف لان تحول الاقتصاد السوفيتي عن النهج الرأسمالى يستتبع حتما خلاصه من أساليب النضال المتصلة بهذا النهج .

قانون عدم استواء التقدم فى ظل الامبريالية : فى النظام الرأسمالى يتميز تقدم المشروعات وفروع الصناعة والبلدان الفردية **بعدم الاستواء والانظام** ولا يمكن أن يكون الحال خلاف ذلك لما تتميز به الرأسمالية من فوضى الانتاج وصراع الرأسماليين الجونى من أجل الارباح . ويبدو عدم الاستواء هذا **بحدة خاصة فى عصر الامبريالية** ، **ويصبح قوة حاسمة وقانونا حاسما** اذ « أن الرأسمالية المالية العالمية والشركات الموحدة تزيد من الفروق فى سرعة تطور أجزاء الاقتصاد العالمى المختلفة » (الاستعمار ص ٩٢) . والامبريالية هى رأسمالية احتكارية ، وسيطرة الاحتكارات تزيد من عدم استواء وانتظام تقدم الدول الفردية ، لان الهيئات الاحتكارية من جهة تتيح الفرص للدول الرأسمالية الحديثة للحاق بزميلاتها الاقدم عهدا والثفوق عليها ، ومن جهة أخرى تكمن فى الاحتكارات الاتجاهات نحو الطفيلية والانحلال وتأخير التقوم الفنى ، وتعمل الاحتكارات فى حالات معينة على تعطيل تقدم بعض البلدان وبذا تخلق فرصة التقدم لغيرها « ٠٠٠ فى ظل الرأسمالية لا يتحقق استواء نمو مختلف المشروعات والشركات الموحدة وفروع الصناعة أو البلدان . فمنذ نصف قرن كانت ألمانيا دولة رأسمالية لا تذكر بالقياس الى انجلترا ، وكذلك كانت اليابان بالنسبة الى روسيا . فهل يمكن أن نتصور ثبات أو عدم تغير القوى النسبية

للدول الامبريالية فى خلال عشرة أو عشرين سنة ؟ هذا أمر لا يمكن
تصوره مطلقا « (شرحه ص ١١٥-١١٦) .

وتصدير رأس المال يسرع كثيرا بتقدم بعض البلدان ويؤخر
ازدياد تقدم غيرها . والاساليب الفنية الحديثة والمرحلة الحديثة فى
تقدم القوى الانتاجية ، تتيح فرصا واسعة للبلدان الاحدث عهدا كى
تبز منافسيها الاقدم عهدا . وتجتاز فى فترة قصيرة سلسلة من مراحل
التقدم الفنى التى كلفت منافسيها عشرات السنين .

ولما كان اقتسام العالم قد كمل ليتلوه صراع لاعادة التقسيم ،
فان هذا يحمل كل دولة استعمارية على أن تزيد من قوتها بسرعة
المحموم محاولة أن تبز من ينافسها . وعدم استواء التقدم وانتظامه
يزيد من حدة المناقضات بين البلدان ، ويجعل استقرار التحالفات
الدولية بين الدول الامبريالية مستحيلا . **والقوة النسبية** للبلاد
المختلفة **تتعرض للتغيير** المستمر ، ومثل هذه التغيرات تسبب حتما
مختلف أنواع المنازعات . وقد شرح ستالين قانون لينين عن عدم
استواء التقدم فى كثير من مؤلفاته ، ثم زاد الامر تفصيلا أثناء النزاع
ضد التروتسكية التى تنكر القانون . وقد لخص الامر فيما يلى :
« وقانون عدم استواء التقدم فى عصر الامبريالية معناه التقدم المنقطع
لبعض البلدان بالنسبة الى الاخرى ، وسرعة اخراج بعض الدول لغيرها
من السوق العالمية ، واجراء تقسيم جديد من حين لآخر **للعالم الذى تم
الآن اقتسامه** وذلك بطريق المنازعات والنكبات العسكرية ، وازدياد
المنازعات فى معسكر الامبريالية حدة وعمقا ، واضعاف جبهة الرأسمالية
العالمية ، وامكان تحطيم هذه الجبهة بواسطة البروليتاريا فى البلدان
الفردية وفوز الاشتراكية فيها . ما هى العناصر الاساسية لقانون
التقدم غير المستوى فى ظل الامبريالية ؟ أولا - كمل اقتسام العالم
بين المجموعات الامبريالية ولم تعد هناك أرض « حرة » غير محتلة .
ولهذا اذا أريد الاستيلاء على أسواق جديدة وموارد للمواد الاولية ،
وإذا أريد التوسع فلا بد من انتزاع مثل هذه الارض من الغير .
ثانيا - ان التقدم الفنى الى حد لم يسبق له مثيل وكذلك ازدياد
تجانس مستوى التقدم فى البلدان الرأسمالية قد مكنا بعض الدول
من حين لآخر من اللحاق بغيرها ، وساعدا البلدان الاقل قوة والاسرع
نموا على ابعاد الدول الاقوى منها . ثالثا - ان التقسيم القديم لمناطق

النفوذ بين المجموعات الامبريالية الفردية أخذ في التصادم باستمرار مع العلاقة الجديدة بين القوى فى السوق العالمية • ولتحقيق التوازن بين التقسيم القديم لمناطق النفوذ وبين علاقة القوى الجديدة لا بد من حروب امبريالية « (١) » .

فحروب الغزو التى لا بد من نشوبها فى ظل الرأسمالية تحدث تغييرات هائلة فى علاقة القوى بين الشعوب المختلفة • فحرب (١٩١٤ - ١٨) انتهت بتحطيم ألمانيا وتقطيع أوصال النمسا والمجر وإنشاء عدد من الدول على أنقاضها • وزاد وضوح عدم الاستواء فى السنوات التالية للحرب ، فقد استفادت أمريكا من تضائل الآخرين ، وبعد ان كانت مدينة لبلدان أخرى وبخاصة إنجلترا أصبحت دائنة للعالم بأسره تقريبا ومن بينه إنجلترا ، وكذلك ضاعف كثير من فروع الصناعة الإنتاج • وتضم الولايات المتحدة ٧٪ من سكان العالم • ومساحتها حوالى ٦٪ من مساحة الكرة الارضية ، وبلغ انتاجها من المواد المختلفة الى ما قبل الازمة العالمية النسب المئوية التالية بالقياس الى الانتاج العالمى : ٤٠ مناجم الفحم ، ٣٥ القوة المائية والكهربائية • ٧٠ الزيت ، ٦٠ القمح والقطن ، ٥٥ خشب البناء ، ٤٠ الرصاص والفسفات • وكانت كذلك تستهلك من الانتاج العالمى النسب المئوية الآتية : ٤٢ الحديد ، ٤٧ النحاس ، ٦٩ الزيت ، ٥٦ المطاط ، ٥٣ القصدير ، ٤٨ البن ، ٢١ السكر ، ٧٢ الحرير ، ٨٠ السيارات • ومن جهة أخرى هيبتت إنجلترا سراعا بعد الحرب بعهد أن كانت تشغل المحل الاول من الاقتصاد العالمى ، فصارت « بلدا مرابيا » واحتفظ كثير من فروع الصناعة وبخاصة الفحم بمستواه السابق ، بينما سيقتها الدول المنافسة •

وأحدثت الازمة العالمية تغييرات هائلة فى علاقة القوى بين الدول للصوص الرأسمالية ، وبذا زادت من عدم الاستواء • ومن أجل هذا هذا لم تعد الولايات المتحدة تشغل مركزها السابق • لقد كانت اذذاك « الحاكم الفكرى » الوحيد للبورجوازية الاوربية وزعماء الديموقراطية الاشتراكية • والآن كشفت الازمة كافة المتناقضات العميقة فى

Once More on the Social-Democratic Deviations (١)

الرأسمالية الأمريكية ، ولم يبق أثر « للرخاء » الأمريكى الذى كان موضع المدح والثناء . حقيقة لا تزال الولايات المتحدة أكبر وأقوى دولة رأسمالية ، ولكن اضعافها يزيد من قوة المتناقضات التى تشق الآن العالم الرأسمالى .

قانون عدم استواء التقدم والثورة البروليتارية : هذا القانون الذى زاد العصر الامبريالى من حدته يبدد النظريات الخيالية بشأن امكان الاتفاق السلمى الدائم بين المحتكرين فى البلاد المختلفه . وازدياد المتناقضات بين اللصوص الاستعماريين وكذلك حتمية النزاع المسلح ، مما يضعف الاستعماريين ويجعل جبهة الامبريالية عاجزة عن الثبات أمام هجوم ثورة البروليتاريا . وعلى هذا الاساس تحدث ثغرة فى اضعف نواحي هذه الجبهة حيث تكون الظروف أكثر ملاءمة لغوز البروليتاريا . وتتصل بقانون عدم الاستواء نظرية لينين عن انتصار ثورة البروليتاريا واقامة دعائم الاشتراكية فى بلد واحد على حدة ، وهى النظرية التى تعرضت لاقصى الهجمات من جانب التروتسكية . وقد كتب لينين فى هذا الموضوع ما يأتى : « وعدم استواء التقدم الاقتصادى والسياسى قانون مطلق للرأسمالية ، ولهذا فاننتصار الاشتراكية ممكن أولاً فى بلدان قلائل أو فى بلد واحد . وبعد أن تقضى البروليتاريا المنتصرة على ملكية الرأسماليين وتنظم الانتاج الاشتراكى ، تواجه العالم الرأسمالى وتجذب الى جانبها الطبقات المهضومة الحقوق فى كافة البلدان وتثير الثورات ضد الرأسماليين ، بل وتبرز بالقوة المسلحة ضد الطبقات المستغلة ودولها اذا دعت الضرورة » (١) ومن هذا يبدو المغزى العظيم لهذا القانون من حيث الاساليب الثورية . وقد أبان ستالين أنه خلال الحرب واجه لينين الانتهازيين بهذا القانون وبنظريته بصدد امكان بناء الاشتراكية فى دولة واحدة ولو كانت دون غيرها تقدما من الناحية الرأسمالية . ولكن الانتهازيين يدعون أن الثورة البروليتارية يجب أن تبتدأ فى العالم كله فى وقت واحد . وقد تعرض مذهب عدم استواء التقدم لاقصى الهجمات من جانب أرباب النظريات من جماعة الديمقراطيه الاشتراكية ومن جانب أنصار تروتسكى ، وطلائع البورجوازية المعادية

The United States of Europe.

الثورة • فتروتسكى يدعى أن عدم استواء التقدم فى البلدان الفردية لا يزيد وانما يتناقض فى ظل الامبريالية ، وهو يعجز عن رؤيه المتناقضات الحاسمة التى تعين مقدما نمو عدم الاستواء فى عصر الامبريالية ، ولذا يعتقد باستحالة نجاح الاشتراكية فى بلد واحد • وهذا الاعتقاد من جانبه وثيق الصلة « بنظرية الثورة الدائمة » التى نادى بها ، وبعدم ايمانه بإمكان قيام تحالف بين البروليتاريا وجماهير متوسطى الفلاحين ، وعدم ثقته بقوة البروليتاريا ومقدراتها الانشائية لاقامة صرح الاشتراكية • ويشن تروتسكى حربا عوانا على سياسة الحزب الشيوعى الذى يتبع تعاليم لينين من حيث اهتمامه ببناء الاشتراكية فى اتحاد السوفيت • وقد ناضل ستالين كثيرا ضد الدعاوى التروتسكية التى تقوم على أساس معاد للثورة برغم ما نجده فى هذه الدعاوى من عبارات ذات طابع « يسارى » • وقد كان نجاح مشروع السنوات الخمس الاول أكبر ضربة حطمت مراكز التروتسكيين ، وفى هذا يقول ستالين « ان نتائج المشروع حطمت نظرية الديموقراطية الاشتراكية بصدد استحالة بناء الاشتراكية فى بلد واحد على حدة ، وأظهرت امكان ذلك لان دعائم المجتمع الاشتراكى قد وضعت فى بلاد السوفيت » •

نظرية الامبريالية العليا : وهى النظرية التى صاغها كاوتسكى ذو الخبرة الطويلة فى تحريف النظرية الماركسية ، والذى هو اليوم على رأس المحرضين على التدخل ضد اتحاد السوفيت • ينكر كاوتسكى نظرية لينين التى تقول ان الامبريالية مرحلة متميزة ، أو خطوة جديدة فى تطور الرأسمالية تتميز بخواص اقتصادية بعيدة الغور • وهو يرى أن الامبريالية ليست نظاما اقتصاديا ، بل مجرد سياسة معينة يتبعها الرأسماليون فى بلدان معينة ، وفيما يلى التعريف الذى صاغه والذى حازه لينين « ان السيطرة الاستعمارية - الامبريالية - وليدة رأسمالية صناعية نمت نموا كبيرا ، وتتحصر فى أن كل شعب صناعى رأسمالى يسعى جاهدا حتى يبسط سلطانه ويضم اليه أقاليم زراعية واسعة بصرف النظر عن الشعوب التى تقطن هذه الاقاليم » (الاستعمار ض ٨٥) • ويقول لينين ان هذا التعريف خاطيء تماما من الوجهة النظرية ، ثم يكشف كاوتسكى بقوله « والمظهر الذى يميز الامبريالية ليس سيطرة رأس المال الصناعى بل الرأسمالية المالية

والجهاد الشديد فى سبيل ضم كافة أنواع الاراضى لا البلاد الزراعيه وحدها . فكاوتسكى يفصل السياسة الامبرياليه عن الاقتصاد الامبريالى ، والاحتكار فى السياسة عن الاحتكار فى الاقتصاد ، وذلك كى يمهد السبيل لسياسة الاصلاح البورجوازية التى دعا اليها من أمثال « نزع السلاح » و « الامبرياليه العليا » وما الى ذلك من عبارات لا معنى لها . وهذا الخطأ النظرى معناه وهدفه اغفال ما تنطوى عليه الامبرياليه من متناقضات بعيدة الغور ، وتبرير لنظريه « الاتحاد » مع الذين يلتصقون الاعذار للامبرياليه ، ومع الاشتراكيين من ذوى التعصب ومع الانتهازيين (Imperialism and the Split in the Socialist Movement).

ويؤكد لينين خطأ تعريف كاوتسكى ومجافاته للماركسيه . وهذا التعريف أصبح الاساس الذى تقوم عليه مجموعه من الآراء التى قطعت صلتها تماما بالماركسيه من الناحيتين النظرية والعملية . وحين يفصل كاوتسكى السياسة عن الاقتصاد ، ويصور الامبرياليه على أنها مجرد سياسة تؤثرها بعض البلاد الامبرياليه ، فانه يتخذ لنفسه موقف الاصلاحيين البورجوازيين الذين يظنون أن من المستطاع تحقيق سياسة « أكثر سلمية » دون الاعتداء على حرمة نظام الامبرياليه الاقتصادى . « والنتيجة أنها تغفل وتهمل أعمق متناقضات المرحلة الاخيرة من الرأسمالية بدلا من أن تكشف بجلاء عمق هذه المتناقضات والنتيجة أننا لسنا أزاء الماركسيه وانما أمام النزعة الاصلاحية البورجوازية » (لينين : الاستعمار ص ٨٧) .

ويتجلى واضحا مركز كاوتسكى المعادى للثورة والبورجوازي الطابع تماما فى حججه عما دعاه « الامبرياليه العليا » ، وهى حجج أساسها تعريفه للامبرياليه المنافى للماركسيه : وتزعم هذه النظرية أنه نظرا لنمو الاتحادات الاحتكارية تختفى المتناقضات والمنازعات بين البلدان المختلفه ، ويتحالف رأسماليوها فيما بينهم ، وبهذا تصبح الحروب الاستعمارية من أحداث الماضى ، ويترتب على هذا قيام اقتصاد عالمى متحد . هذه النظرية عن الامبرياليه العليا « السلمية » معادية تماما للماركسيه الثورية ، وتشوه تماما صورة الحقيقه الامبرياليه . وقد فند لينين هذه النظرية التى اخترعها كاوتسكى فقال : « هذه الحقائق من عظم اختلاف وتنوع الاحوال السياسية

والاقتصادية ، والتفاوت البالى العدر من حيث سرعة تقدم الدول المختلفة ، والصراع العنيف بين الدول الاستعمارية فى سبيل السيطرة ، تستطيع أن توازن بينها وبين الخرافة الصغيرة التافهة التى يذيعها كاوتسكى عن الامبريالية العليا « السلمية » . أليست هذه محاولة رجعية من رجل تملكه الخوف يحاول بها عدم مواجهة الحقيقة المرة ؟ هذه النقابات الانتاجية الدولية ، التى يخيل الى كاوتسكى أنها « بذرة » هذه الامبريالية العليا - ألا تهى لنا المئثال عن اقتسام العالم واعدة **اقتسامه** ، وعن الانتقال السلمى الى التقسيم المصحوب بالعنف ، **والعكس** ؟ أليست الرأسمالية المالية الامريكية وغيرها التى قسمت العالم بطريقة سلمية بالاشتراك مع ألمانيا مثلا فى نقابة القضبان الحديدية أو فى شركة الملاحة البحرية الموحدة الدولية ، مشغولة الآن بأجراء توزيع جديد للعالم على أساس علاقات جديدة من القوى ، وهو الأساس الذى تغير بوسائل ليست سلمية **بأى حال من الأحوال ؟** (الاستعمار ص ٩١-٩٢) . وعدم استواء التقدم فى مختلف البلدان يفند نظرية الامبريالية العليا : « ان نظرية كاوتسكى الخالية من المعنى عن الامبريالية العليا تشجع الآراء الخاطئة التى تدعى أن سيطرة الرأسمالية تقلل ما يكمن فى الاقتصاد العالمى من عدم استواء ومن متناقضات ، بينما هى فى الحقيقة تزيدها حدة وقوة » (شرحه ص ٨٩) .

ولما كان كاوتسكى من الاصلاحيين البورجوازيين ومن الذين يلتمسون المبررات الامبريالية تراه يغفل أشد متناقضاتها ، وينكر أن الامبريالية مظهر خاص فى تطور الرأسمالية . وهذا الانكار ضرورى حتى يتسنى له اغفال كافة الخواص الأساسية لهذا المظهر الحديث وهى التى تجعل الامبريالية مطلع فجر الثورة الاشتراكية . ونظرية الامبريالية العليا موجهة ضد قانون لينين عن عدم استواء التقدم الذى يبلغ أفضاه فى ظل الامبريالية ، وتنكر ازدياد عدم الاستواء هذا فى تقدم الرأسمالية فى عصر الامبريالية ، وتغضض عينها عن الحقائق الواضحة التى تدل على عدم الاستواء ، وتنكر مغزى سيطرة الاحتكار كصفة أساسية لهذه المرحلة الجديدة من مراحل الرأسمالية ، وتنكر الميل نحو الانحلال ، وتغفل الصفة الطفيلية للامبريالية ، وتنكر ان الامبريالية رأسمالية فى طريق الموت .

ان هذه النظرية أساسها الغرض بأن الامبريالية ليست آخر مراحل الرأسمالية ، وأن الرأسمالية ستعيش طويلا وأنها تدخل في دور النضوج كما يدعى العلماء من خدم اليورجوازية . وموقف كاوتسكي يميز فلسفة الديموقراطية الاشتراكية الدولية . وقد أخطأت روزا لوكسمبرج التي تعلق بأرائها عن الامبريالية اتباع تروتسكي ، فلم تعد الامبريالية مرحلة منفصلة في تطور الرأسمالية بل اعتبرتها سياسة محدودة معينة في الفترة الجديدة . ففي كتابها النظرى الرئيسى « تجميع رأس المال » تستخلص أن الانهيار محتوم لا بسبب ما يكمن في الرأسمالية من متناقضات تشتد حدتها في عصر الامبريالية ، بل لان الرأسمالية تتصادم مع البيئة الخارجية ، ونظرا لاستحالة تحقيق القيمة الفائضة في ظل ما يقال له الرأسمالية « الخالصة » (أى المجتمع الرأسمالى الذى لا يتكون الا من رأسمالين وعمال دون وجود أى جماعة « غير رأسمالية » على هيئة صغار المنتجين) . وهكذا عجزت لوكسمبرج عن ادراك نظرية لينين عن الامبريالية وصفاتها وخواصها الاساسية المميزة لها . وخطأها هذا وثيق الصلة بأخطاء أخرى وقعت فيها بصدد مسائل سياسية كثيرة كموضوع الانشقاق فى الديموقراطية الاشتراكية والمشاكل الزراعية والقومية والدور الذى يضطلع به الحزب والعناصر الذاتية فى الحركات الخ . ونظرية الانهيار الرأسمالى بطريقة آلية مرجعها نظرية روزا الخاطئة عن الانتاج المتجدد ، وهى نظرية تسلب فى الواقع الطبقة العاملة من سلاحها وتشيع روحا من **السلبية والقدرية** فى صفوفها ، وتضعف من عزمها على النضال . ومن الواضح أن أخطاءها هى التى جعلتها لا تقطع صلتها بكاوتسكي ومذهبه ، وبذا كانت نقطة اتصال بالمركز الكاوتسكى حتى خلال سير الحرب الامبريالية حين اتضح تماما غدر كاوتسكى التام وهروبه الى معسكر الامبريالية الذى يخاصم الفكرة الثورية . ولا يعدو موقف التروتسكية أن يكون **أحد أشكال المذهب الكاوتسكى** ، ولذا ظل لينين خلال الحرب يعلن أن تروتسكى يدافع عن آراء كاوتسكى التى هى تحريف للماركسية . ولا ندهش لعناء التروتسكية لمذهب عدم الاستواء لان نظريتها عن استحالة اقامة الاشتراكية فى بلد واحد تقوم على أساس انكار هذا القانون .

نظرية الرأسمالية المنظمة : يزعم زعماء الديموقراطية

الاشتراكية أن نمو الاحتكارات يؤدي الى القضاء على الفوضى الرأسمالية ليحل محلها نظام جديد هو **الرأسمالية المنظمة** . وقد بدأوا ينشرون هذا الرأي خلال فترة الاستقرار الجزئي في أعقاب الحرب ، ومن أبرز مروجي هذه النظرية هلفردنج . فالديمقراطيون الاشتراكيون يدعون أن نمو الاحتكار يضع حدا لقوى السوق العمياء ، فتنظم الرأسمالية نفسها ، وتزول المنافسة ، وتختفي فوضى الانتاج ، وتصبح **الازمات** من أحداث الماضي ، **ويسود التنظيم الموجه الواعي** . ومن هذه المقدمات يستخلصون أن الشركات الموحدة ونقابات المنتجين **تنمو وتتحول الى اقتصاد اشتراكي موجه** . وعلى ذلك ما علينا الا أن ندع المصارف والشركات الموحدة تنهج سبيلها ، وبذلك تتحول الرأسمالية الى اشتراكية دون أن يلحظ ذلك أحد ، ودون أى نضال أو ثورة ! وواضح تماما أن هذه النظرية ان هي الا امتداد لنظرية كاوتسكي عن الامبريالية العليا . فهي كذلك تغفل وتحجب المتناقضات الفاحشة التي تنطوي عليها الامبريالية ، كما تفعل نظرية الامبريالية العليا تماما ، وقد أوضح لينين أن انكار هلفردنج لطفيلية الامبريالية وطابع الانحلال الذي يميزها جعله دون العلماء البورجوازيين الذين لم يسعهم الا أن يلاحظوا هذه الظواهر البارزة . ونظرية الرأسمالية المنظمة التي تبشر بالانتقال الى الاشتراكية انتقالا سلميا غير مصحوب بالالم ، انما تصلح وسيلة لخداع العناصر المتأخرة من الطبقة العاملة وتبعدها عن الصراع الثوري . وان في حقائق النظام الرأسمالي المعاصر تفنيدا لهذه النظرية المعادية للمبدأ الثوري والتي تنتثر أجزاءها لو سلطنا عليها نور تحليل لينين للامبريالية . ولقد سبق أن أوضحنا أنه في ظل الامبريالية تقوى **متناقضات** النظام الرأسمالي **وتعظم حدة** ، ويتسع نطاق فوضى الانتاج الى حد كبير جدا مما تترتب عليه عواقب مدمرة . وتصبح المنافسة بين المحالفات الاحتكارية أشد عنفا مما كانت عليه بين الرأسماليين الفرديين ، وتصير **الازمات** أشد تخريبا وتترتب عليها نتائج أشد قسوة بالنسبة الى الطبقة العاملة . ولدينا شاهد على ذلك في أزمة سنة ١٩٠٧ التي كان وقعها شديدا بصفة خاصة في الولايات المتحدة وهي الدولة التي فاقت غيرها من حيث نمو الاحتكار ، كما أن الازمة العالمية تفند تماما عدم جدوى الاسطورة التي يروجها خدام البورجوازية عن لرأسمالية المنظمة ،

تلك الاسطورة التي تعلق بأهدابها فريق الانتهازيين اليمين في صفوف C.P.S.U. ، وكذلك أحزاب أخرى في الدولية الشيوعية . لقد زعم الرفيق بوخارين « أن مسائل الاسواق والاسعار والمنافسة والازمات تطبّح باطراد من مسائل الاقتصاد العالمي وتحل محلها في داخل البلد مسائل التنظيم » . ومن هذا استخلص الانتهازيون من فريق اليمين أن المتناقضات في البلدان الرأسمالية اخذة في التناقض والضعف ، وأن الرأسمالية تزداد قوة ، وأنه لا محل للحديث عن موجة ثورية الا بعد حرب استعمارية أخرى (١) .

وليس خطأ الرفيق بوخارين بشأن نظرية الرأسمالية المنظمة عرضياً ، بل ان هذا الموقف المخالف لمذهب لينين وثيق الصلة بأخطاء أخرى في ميدان الامبريالية ارتكبا بوخارين بابتداء الحرب وحاربها لينين طويلا (١٩١٥-٢٠) وقد ابتدع بوخارين نظريته التي يقال لها « الامبريالية الخالصة » ليعارض بها لينين ، ولكن دعاء هذه النظرية هم في الحقيقة على اتفاق وتحالف مع دوى الآراء الديمقراطية الاشتراكية والانتهازية بصدد مسائل الامبريالية . وينحصر الخطأ الرئيسي في نظرية بوخارين عن الامبريالية « الخالصة » في تبسيطه اليبالغ وتصويره الخاطيء لحقيقة الامبريالية ، كما أن أنصار هذه النظرية يغفلون أعمق المتناقضات الكامنة في الامبريالية ، ويغضون أعينهم عن الحقيقة الهامة من أن الامبريالية قد قامت ونمت على أساس الرأسمالية القديمة ولهذا فهي تزيد من حدة متناقضات الرأسمالية الى الحد الاقصى بدلا من أن تنتزعها وتقضى عليها . وفي التقرير الذي ألقاه لينين عن برنامج الحزب أمام المؤتمر الثامن للحزب ١٩١٩ ، عرض للخلاف بينه وبين بوخارين فقال : « ان الامبريالية الخالصة بدون أساس من الرأسمالية ، لم توجد ولن توجد ولن يكن لها وجود مطلقا » .

(٢) من المسائل التي تسترعى النظر بعد الحرب الامبريالية الثانية ما نلاحظه في كثير من البلاد الاوربية من ازدياد قوة الاحزاب المعادية للنظام الرأسمالي ، وسيطرتها على الحكم واتجاهها نحو تنظيم اشتراكي يتفاوت مداه وعمقه من بلد الى آخر . فضلا عن هذا فقد عظم وعى الطبقات المالكة الى حد كبير في معظم أنحاء العالم . وهذه ظواهر جديدة بالتسجيل والتحليل . (المترجم)

وترتكز نظرية الرأسمالية المنظمة ارتكازا مباشرا على النظرية الخاطئة عن الامبريالية « الخالصة » تلك النظرية التي دافع عنها بوخارين حين كان من قادة جماعة « الشيوعيين اليساريين » والتي أثبتت الازمة الحالية بطلانها وضعفها ، والتي لا علاقة لها مطلقا بمذهب ماركس ولينين . لقد أكد لينين أكثر من مرة أن الاحتكارات المتولدة عن المنافسة لا تقضى عليها ، بل تعيش الى جانبها وتحلق فوقها ، الامر الذي يزيد من حدة المتناقضات والمنازعات . « ان الامبريالية تؤدي الى اشتداد متناقضات الرأسمالية وحدتها وتمزج الاحتكار بالمنافسة الحرة ، ولكنها لا تستطيع الغاء التبادل والسوق والمنافسة والازمات الخ ان الامبريالية رأسمالية لم تنزل . ولكنها في سبيل الزوال ولم تمت بل في طريق الموت . ليست هناك احتكارات خالصة بل احتكارات قائمة الى جانب التبادل والاسواق والمنافسة والازمات - هذا هو أهم مظاهر الامبريالية بوجه عام (مجموعة المؤلفات - الطبعة الانجليزية مجلد ٢٠ ج ١ ص ٣٣) » ينحصر جوهر الامبريالية في هذا الارتباط بين مبادئ متناقضة ، وهذا هو الذي سينتهى بالانهيار الاخير ونشوب الثورة الاشتراكية » (شرحه) .

طفيلية الرأسمالية وانحلالها : الامبريالية رأسمالية طفيلية أو منحلة ، والاحتكارات تولد حتما ميلا الى الركود والانحلال . ففي ظل المنافسة الحرة يحاول كل رأسمالي أن يزيد من أرباحه بانقاص ما ينفقه على الانتاج . ولهذا يلجأ الى كافة التحسينات الفنية التي تساعده على خفض نفقة الانتاج أما الاحتكارات التي تحدد أسعارا احتكارية عالية وتحاول المحافظة على هذا المستوى ، فانها لا تعنى كثيرا باستخدام المستحدثات الفنية ، بل بالعكس قد تخشى هذه الاساليب الجديدة التي ربما تقوض دعائم مركزها الاحتكاري في الانتاج وتهدد بأن تجعل أرباحها الطائلة عديمة القيمة . وعلى ذلك غالبا ما تعطل الاحتكارات التقدم الفني . وقد ضرب لينين مثلا لذلك بالنقابة الالمانية التي اشترت آلة لعمل الزجاجات اخترعها أونس الامريكي قبل الحرب وامتنتعت عن استغلالها . ونجد أمثلة وفيرة على ذلك في فترة ما بعد الحرب . فقد اخترع مصباح كهربى لا يحترق ومع ذلك لم يصنع للآن بسبب خوف الشركات الموحدة التي تحتكر عمل المعدات الكهربائية . وكشف العالم الالمانى برجيسوس طريقة

لاستخراج الزيت من الفحم ، فاشترته شركة الزيت الموحدة الامريكية ولم تستخدمه . ومع ذلك لا يزال الميل الى زيادة الارباح عن طريق استخدام التحسينات الفنية موجودا الى درجة معينة ، ولهذا السبب تقيم أعظم الشركات الموحدة المعامل والمعاهد للابحاث العلمية التي يشتغل فيها ألوف المهندسين وعلماء الكيمياء والطبيعة ، ولكن الاحتكارات لا تسمح الا باستخدام جانب صغير من الكشوف وعلى هذا يوقف الاتجاه نحو الركود أو التقدم الفني على الظروف . وتتميز التروتسكية بعدم ادراكها التام لطابع الطفيلية والانحلال الذي تتصف به الامبريالية ، وهي لا تبصر الصراع بين الاتجاه نحو تنمية القوى الانتاجية والميل الى تعطيل التقدم الفني . ذلك الصراع المستمر الذي يسبب **حدة التناقضات** وهي الظاهرة المميزة للامبريالية . تحاول التروتسكية أن تصور الامور كما لو كان التقدم الفني في ركود تام ، ومثل هذا الرأى ينتهي مباشرة بنظرية « الانهيار الذاتي للرأسمالية » . وموقف التروتسكية هذا مرتبط ارتباطا لا انفصام له بانكارها قانون لينين عن عدم استواء التقدم في عصر الامبريالية . وفي هذا العصر يظهر بجلاء طابع البورجوازية الطفيلي ، لان الاغلبية الساحقة من هذه الطبقة لا علاقة لها مطلقا بعملية الانتاج ، وأصبح الرأسماليون يعيشون على الدخل الذي يحصلون عليه مما يملكون من أسهم وسندات وقروض حكومية وأوراق مالية أخرى ، وتتولى قوى فنية مأجورة ادارة المشروعات ، وتستهلك البورجوازية ومن يعيش على فئات مائدتها من السياسة والمثقفين البورجوازيين ورجال الدين الخ ، المنتجات التي يخلقها العمل الشاق من جانب ملايين العبيد الذين يستأجرهم رأس المال . وقد تحولت بلاد بأسرها (كويسرا) أو مناطق برمتها (كجنوب فرنسا) الى مسارح وملاعب تنفق فيها البورجوازية الدولية دخولها غير المكتسبة على الترف الجنوني . ويصحب الامبريالية انحطاط عظيم في الحضارة الرأسمالية ، فتنمو وتتغلغل في كافة ميادين السياسة والحياة العامة والفن الخ ، وتستخدم الاحتكارات الكبرى علنا مجموعات من أعضاء المجالس النيابية وموظفي الحكومة ، وتجد رؤساء الحكومات على اتصال وثيق بالمصارف والشركات الكبرى ، وتقدم الملايين بصفة « هدايا » الى كبار الموظفين كي يسهلوا للمصارف والشركات الموحدة أن تعمل

ما تشاء ، وصارت الصحافة من ماجورى رأس المال ولذا تغير الصحافة المحترمة طابعها السياسى اذا انتقلت الى يد مالك جديد ، وثبت أن عددا كبيرا من الصحف الصفراء ملك لنفس رجال الاعمال ومن أمثلة ذلك ان الاغلبية العظمى من صحف هذا النوع بل وبعض الصحف الجدية كان يملكها الرأسمالى الالماني الكبير Ctinnes بعد الحرب ، ولما انهارت مؤسسة الرجل انتقلت ملكية صحفه الى رأسمالى كبير من رجال الصناعة الثقيلة وهو جوجنبرج (الذى ساعد كثيرا على وصول هتلر الى الحكم) (١) ، وأصبح ثراء الرأسماليين ورقى الساسة يتمان بأساليب النصب والغش والخداع وهى جرائم لا يكشف عنها الا نادرا وذلك فى حالات المهازل حين تكون الفضائح داوية الصدى كما فى حالة ايفار كروجر رئيس شركة الكبريت الموحدة الامريكية الذى انتحر حين ألقى نفسه على حافة الافلاس . وبعد انتحاره أزيح الغطاء عن أساليب التزوير والخداع التى أراد بها اتقاء الانهيار الذى عدده خلال الازمة . وشاهد نفس العام فضيحة كبرى تتصل بشركة أوسترك للاوراق المالية ، وقد نجحت عصابة النصب هذه ذات الاتصال الوثيق بكبار رجال الحكومة الفرنسية فى ابتزاز ملايين الفرنكات من صغار البورجوازية . وفى أمريكا عصابات لها شركاتها الموحدة ذات العلاقة الطيبة بالبوليس والحكومة . وفى أرقى البلاد ترشو الامبريالية **الدوائر العليا** من الطبقة العاملة ، فترفع أجور فريق صغير من العمال الممتازين وذلك بفضل الارباح الطائلة التى تحصل عليها الشركات الموحدة وتمتصها من المستعمرات والبلاد المتأخرة ، وعن طريق زيادة استغلال وافقار جمهور البروليتاريا الغالب . هذا الفريق المتميز من البروليتاريا يصبح سندا للنظام البورجوازي . ولكن هذه الرشوة انما تؤدى فى النهاية الى ازدياد المتناقضات بين الطبقات واتساع وعمق الهوة التى تفصل بينها .

(١) تثبت الوثائق المقدمة الى محكمة نورمبرج الدور الفعال الذى قام رجال المال فى ألمانيا حتى أوصلوا النازيين الى الحكم ، ولذا يتجه رأى الى ضرورة محاكمتهم . وتشير كذلك الى الرأسماليين فى البلاد الاخرى وهم يتحملون جانبا كبيرا من المسؤولية فى التمكين للنازية .

(المترجم)

الامبريالية هي العصر الذي حكم فيه على الرأسمالية بالفناء :

ان الامبريالية مرحلة تاريخية فى التطور الرأسمالى وتتميز بنواح ثلاث : فهى رأسمالية احتكارية ، ورأسمالية طفيلية أو منحلة ، ورأسمالية فى طريق الموت . وهذا التمييز هو الحد الفاصل بين نظرية ماركس ولينين وبين الآراء المخالفة التى هى تحريف لهذذه النظرية . وفى عصر الامبريالية تصل متناقضات الرأسمالية الذروة ، وأهم هذه المتناقضات ثلاث وقد أوضحها ستالين فى كتابه عن أسس مذهب لينين . وهى : أولا **العداء بين العمل ورأس المال** ، فالامبريالية تجعل القوة والسلطان فى أيدي حفنة من الرأسماليين فيزداد استبداد الاقلية الحاكمة من أرباب المال ويعظم فقر العمال واستغلالهم ، وهنا تصبح اتحادات العمال من النوع القديم وكذلك الاحزاب البرلمانية ضعيفة الاثر فى النضال ، وتزداد أهمية أساليب ثورية جديدة فى هذا الصراع (١) . فكان الامبريالية توقف العامل وجها لوجه أمام الثورة . (ثانيا) **مظاهر العداء بين مختلف طوائف الضواري المالية** ، وبين **الامبريالية** فى صراعها الدائم من أجل الاستحواذ على الاراضى الجديدة وموارد المواد الاولية والاسواق لمبيع السلع واستثمار رأس المال . هذا الصراع يولد الحروب التى تضعف جبهة الرأسماليين ومركز العالم الرأسمالى وتقرب يوم الثورة العمالية الذى لا بد منه اذا أريد انقاذ العالم من الهلاك كلية (ثالثا) **العداء بين العدد القليل** مما يقال له « **الامم المتمدنية** » وبين الجماهير الهائلة التى تقطن **المستعمرات** وأمثالها حيث يفنى الملايين تحت سيطرة اللصوص الاستعماريين ، أو كما قال ستالين : « ان الامبريالية معناها أشد مظاهر الاستغلال الذى لا يعرف الخجل وأقسى مظاهر الظلم البعيد عن الانسانية ، مما يتعرض له مئات الملايين من سكان المستعمرات والبلاد التابعة ذات المساحات الشاسعة » (أسس مذهب لينين ص ١٤ ، وكذلك مذهب لينين ص ٤) .

فى سبيل الجرى وراء الارباح ينشئ الرأسماليون المصانع فى

(١) يستطيع القارئ أن يلمس الفارق هنا بين هذه النظرية وبين الطريقة الانجليزية القائمة على الاساليب البرلمانية اذ تراها ادعى الى الاستقرار .
(المترجم)

المستعمرات وأشباهها ، ويمدون الطرق الحديدية ، ويحطمون النظم القائمة ، يقيمون علاقات رأسمالية جديدة بطريق النار والسيوف . ولكن نمو الاستغلال الرأسمالي يؤدي الى تقوية الحركات التحريرية ويضعف المركز الرأسمالي فى العالم كله ويعمل على تحويل هذه البلدان من « احتياطات للامبريالية الى احتياطات للثورة البروليتارية » كما قال ستالين ، وهكذا تصبح حركة التحرير القومى خطرا على الامبريالية .

ان ازدياد حدة هذه المتناقضات جميعها يبشر بطلوع فجر الثورة الاشتراكية ، اذ تصبح المحافظة على العلاقات الرأسمالية عائقا يحول دون تقدم المجتمع الانسانى بعد ذلك ، ويعوق تنمية القوى الانتاجية فتصاب الرأسمالية بالانحلال وتأخذ فى النداعى . وهذا الميل الى الانحلال لا يستبعد تقدم بلاد أو صناعات فردية حتى فى عهد أزمة رأسمالية عامة . وتنفق مقادير طائلة من القيمة بطريقة غير انتاجية فى ظل الامبريالية ، وتصبح الطبقة الرأسمالية باتباعها أسوأ وأخطر سرطان طفيلى ، وفى الوقت ذاته تخلق الرأسمالية الاحتكارية كافة المقدمات والشروط اللازمة لتحقيق الاشتراكية .

« ان الدرجة العالية للغاية التى بلغها تقدم الرأسمالية العالمية بوجه عام واحلال الرأسمالية الاحتكارية الحكومية مكان المنافسة ، وما عملته المصارف والشركات الرأسمالية من خلق جهاز للتنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج وتوزيع المنتجات ، وارتفاع الاسعار وازدياد استبعاد النقابات للطبقة العاملة نتيجة لنمو الاحتكارات الرأسمالية واستبعاد الدولة الامبريالية للطبقة العاملة والعقبات والقيود الهائلة التى تفرض على صراع البروليتاريا الاقتصادى والسياسى ، والفظائع والنكبات والدمار مما سببته الحرب الامبريالية - كل هذه تجعل انهيار الرأسمالية والانتقال الى شكل أرقى من النظام الاقتصادى والاجتماعى أمرا محتوما » .

تؤدى الامبريالية حتما الى الحروب ، وقد أغرقت الحرب العالمية (١٩١٤ - ١٨) النظام الرأسمالى بأسره فى أزمة عامة تميزت بحدّة كافة متناقضات الامبريالية وشدتها الى الغاية القصوى . ان المبادئ التى وضعها الكومنترن فى موضوع الازمة العامة التى تعانيها الرأسمالية ، التى تم عن انحلال وانهيار الرأسمالية ، هذه المبادئ

تقوم على أساس نظرية لينين عن الامبريالية . وان انكار الثروتسكيين لهذه المبادئ خروج على الماركسية وانفصال تام عن نظرية لينين . لقد قال لينين « ان الاستعمار أعلى مراحل التطور الرأسمالي . لقد تخطى نمو رأس المال في البلدان الراقية حدود الدول القومية ، وأحل الاحتكار محل المنافسة . وبهذا خلق كافة الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق الاشتراكية » . وأوضح في مكان آخر أن نضوج الرأسمالية في العصر الامبريالي صار أعظم مما يجب بحيث يتعين عليها أن تبخلى مكانها للاشتراكية .

ان عصر الاستعمار هو عصر تداعى الرأسمالية وتحطيمها ، وعصر الثورات البروليتارية .

الفصل التاسع

الحرب والازمة العامة التي تعانيها الرأسمالية

الامبريالية وتداعي الرأسمالية : تبلغ متناقضات النظام الرأسمالي الاساسية غايتها **القوى** فى ظل الامبريالية ، فتجد فى جانب حفنة من ملوك المال الفاسدين ، وفى الجانب الآخر أغلبية الانسانية المحرومة . وفى هذا العصر يحدث انحلال الرأسمالية ، وتصير عقبة فى سبيل التقدم . ان الفكر الانسانى والعلوم والهندسة تسجل انتصارات جديدة على الطبيعة ، والانسان يخضع قوى الطبيعة الهائلة لارادته . ولكن ثمرة هذه الانتصارات من نصيب جماعة صغيرة من المختارين . وأكثر من هذا تقلل العلاقات الرأسمالية من امكان استخدام أعظم الكشوف والمخترعات . لقد بلغ ثراء الجنس البشرى حدا يسمح لكل فرد بحياة طيبة ، ولكن العلاقات الرأسمالية تحول دون تحقيق هذا لان الثروة الطائلة تستخدم لدمار الجماهير لا لاسعادها . فالحروب المدمرة التى لا بد من نشوبها فى ظل الامبريالية لها ضحاياها البشرية الكثيرة ، كما أنها تقضى على ثمرة أجيال من العمل الشاق . ان السؤال الذى يعرض لنا فى عصر الامبريالية هو : الاشتراكية أم الدمار ، أو الاشتراكية أم الانحلال ؟ وعلى البروليتاريا واجب بالغ الاهمية وهو تخليص الانسانية من قبضة الامبريالية . وهى فى صراعها تجد حلفاء لها فى جماهير المحرومين من الملكية ، وفى الشعوب الكادحة بالمستعمرات . وفى جماهير الفلاحين ممن أحاق بهم الدمار وغيرهم من طوائف الكادحين المتوسطة . وسيكون الفوز النهائى من نصيب البروليتاريا أمرا محتوما برغم الهزائم المؤقتة فى بلد أو آخر . وعلى ذلك فالامبريالية تزيد من حدة المتناقضات والصراع بين الطبقات الى حد بالغ . وفى هذا الصراع يتقرر مصير النظام الرأسمالى . ولذا فهو صراع عنيد جدا . وعدم استواء التقدم الذى يزداد وضوحا فى العصر الامبريالى يخلق أحوالا مختلفة لانتصار البروليتاريا . وبطبيعة الحال تستولى هذه الطبقة على السلطة ثم تأخذ فى بناء الاشتراكية فى البلدان التى تكون ظروفها وأحوالها أكثر ملاءمة .

« ان التقدم الفنى الرائع عموما وفى أدوات الانتاج خصوصا :

والنمو الهائل فى رأس المال والمصارف ، ترتب عليهما نضوج
الرأسمالية ونضوجها أكثر من الحد اللازم . لقد عاشت أكثر من
زمانها وأصبحت أعظم عقبة رجعية فى وجه التقدم البشرى . لقد
هبطت الى أن أصبحت عبارة عن حكم حفنة بالغلة القوة من أرباب
البيلايين والملايين الذين يحملون الناس على أن يقتل بعضهم بعضا حتى
يتقرر هل مجموعة اللصوص الألمانية أو الانجليزية الفرنسية هي
التي تحصل على الاسلاب الامبريالية من التسلط على المستعمرات ،
« ومناطق النفوذ » المالية أو الانتدابات الادارية « الخ . وفى حرب
(١٩١٤ - ١٨) قتل وشوه ١٠ ملايين لهذا السبب وله وحده .
وإدراك هذه الحقيقة أخذ فى الانتشار بقوة لا يمكن السيطرة عليها
بين جماهير الكادحين فى جميع البلدان ، خاصة وان الحرب سببت
خرابا لم يسبق له مثيل ، وعلى كل أمة بما فى ذلك الامم المنتصرة أن
تدفع نفقة الحرب على هيئة فائدة الديون . وان آلاف الأدلة تنم عن
انهيار الرأسمالية المحتوم ، وعن ازدياد وعى الجماهير الثورى وقد
يستطيع الرأسماليون والبورجوازية فى ظل أكثر الظروف ملاءمة لهم
أن يؤخروا فوز الاشتراكية فى بلد أو آخر على حساب دمار يصيب
مئات ألوف أخرى من الفلاحين والعمال ، ولكنهم لن يستطيعوا انقاذ
الرأسمالية » (١) .

الحرب الامبريالية العالمية: أدى نضال الاستعماريين لاعادة اقتسام
العالم الى نشوب الحرب العالمية (١٩١٤ - ١٨) التي هزت قواعد
النظام الرأسمالى ، وجرت آلاما لا مثيل لها من قبل . فقد امتشق
الحسام ٦٢ مليونا قتل منهم ١٠ ملايين . وبلغ عدد الجرحى
والمشوهين ٢٤ مليونا قضى عليهم بالعجز مدى الحياة . وتبددت
ثروة أعظم الامم رخاء دون وعى أو ادراك اذ تكلفت الحرب ٣٠٠ مليون
من الجنيهات ، أى ما يقرب من نصف ثروة الشعوب المتحاربة قبيل
اندلاع نار الحرب ، وبعبارة أخرى التهمت الحرب نصف ما جمعه
أوربا أجيالا طويلة على حساب عمل شاق يشبه ما يقوم به الارقاء .
وأحدثت الحرب خرابا فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى ، فتحطمت

(١) مجموعة مؤلفات لينين « أجوبة من أسئلة وجهها الصحافيون .
الامريكان » .

العلاقات بين دول معينة ، وصار بعض الامم كالمانيا في عزلة كاملة ، وتضاءل مورد الموائد الاولية المستوردة والغذاء ، وجند والملايين وأبعدوا عن أعمالهم الانتاجية وبلغ هؤلاء في بعض البلدان ثلث عمال الصناعة والزراعة ، والمجنودون من الشبان الاصحاء ولم يبق الا اقل الطوائف انتاجية ممن هم في دور المراهقة ومن النساء والشيوخ . واجتاحت (آلة الحرب اقاليم بأسرها لان ميادين القتال تعدت مناطق الزراعة الى الجهات الصناعية فدمرت المصانع والمنشآت وأغرقت المناجم ومحيط مدن ومناطق صناعية من الوجود كشمال فرنسا . وأخيرا كان أعظم خراب اقتصادي تحويل الاقتصاد القومي بأسره وتغيير صفة الانتاج تبعاً لمقتضيات الحرب ، اذ أضيف الى الانواع الثلاث الرئيسية من السلع وهي أدوات الانتاج و السلع الاستهلاك والترف ، انتاج أدوات التخريب والابادة من المدافع والذخائر والطائرات الحربية والغواصات والدبابات الخ . لقد تكلفت الحرب ٣٠٠ مليون من الجنيهات ، وكان الدخل القومي لكل من هذه البلدان ٨٥ مليونا في العام . فاذا فرضنا أن دخل الدولة نقص بمقدار الثلث بسبب سحب العمال من العمل الانتاجي . وان المصروفات غير العسكرية بلغت ٥٥٪ لكان معنى هذا أن الدخل العادي لا يكفي الا ٢٥ مليونا سنويا أى ٢٠٠ مليون في السنوات الاربع ، واذن تعين الحصول على بقية مصروفات الحرب من رأس مال البلدان المتحاربة الثابت ، ومعنى هذا أن ثروة تلك الشعوب نقصت بمقدار الثلث فصارت ٤٠٠ مليون من الجنيهات . وكان عدد سكان أوروبا ١٩١٣ عبارة عن ٤٠١٠٠٠٠٠٠٠ فلو لم تنشب الحرب لوصل العدد الى ٤٢٤٠٥٠٠٠٠٠ سنة ١٩١٩ ولكنه في تلك السنة كان ٣٨٩٠٠٠٠٠٠٠ اذ فقدت أوروبا ٣٥٥٠٠٠٠٠٠ أى ٩٪ من مجموع سكانها . وبدأ أثر الحرب في نقص السكان في الخسارة المباشرة في ميادين القتال ثم في ضحايا الاوبئة ، وانخفاض نسبة المواليد بسبب تجنيد الرجال ، وازدياد نسبة الوفيات نتيجة لانحطاط احوال المعيشة (كالجوع والحرمان) . واذا ذكرنا أن هذه الخسارة أصابت أفضل أنواع قوة العمل ، تراعت لنا صورة الدمار الذى حل بالجهاز الانسانى فى الانتاج . ويتبغى أن نضيف الى ذلك احلال العمال الاقل كفاية مكان الحاذقين وهي خسارة حلت بالامم المحاربة . وكانت

الحرب مصدرا آخر لشقاء جماهير الكادحين الذين راحوا وقودا لادوات التدمير ، واشتغل من تخلف فى الزراعة والصناعة فى أقصى الظروف وبارهاق قاتل ، وكان أى مظهر استياء من جانب العمال يقمع بأشد الاساليب قسوة ومنافاة للانسانية ، كما كانوا يهددون على الدوام بنقلهم الى ميادين القتال . **وزادت** الحرب من متناقضات النظام الرأسمالى ، ووسعت الهوة بين العمال والرأسماليين ، وقوضت مركز مستخدمى المكاتب وأفراد اليورجوازية الصغيرة أذ سببت افقارهم : وفى هذا يقول لينين « ان الحرب استعمارية من الجانبين ... فكل من اليورجوازية الالمانية والانجليزية الفرنسية قد شنت الحرب من أجل انتزاع اراض أجنبية ، وخلق الشعوب الصغيرة ، ونيل السيطرة المالية على العالم ، وتقسيم المستعمرات واعداد اقتسامها ، وابقاء النظام الرأسمالى الذى تهتز قوائمه - وذلك عن طريق خداع العمال وفصم عرى اتحادهم فى مختلف البلدان » .

نتائج الحرب العالمية وأزمة النظام الرأسمالى العامة : كانت الحرب العالمية نتيجة تطور الامبريالية ، وأظهرت أن الرأسمالية عقبة فى سبيل تقدم المجتمع البشرى ، وأثبتت الخطر الكامن على مصير الجنس البشرى من جانب الرأسمالية ، وكانت بداية أزمة النظام الرأسمالى العامة . وفتحت ثورة اكتوبر بروسيا صحيفة جديدة فى تاريخ العالم ، فقامت الدولة السوفيتية مكان روسيا القيصرية حصن الرجعية ، وخرج سدس الكرة الارضية من سلطان رأس المال ، وبدت طلائع الثورة الاشتراكية الدولية ، وانقسم العالم **معسكرين** فى أحدهما الرأسمالية وفى الآخر الاشتراكية وبذا وقف نظامان متعارضان وجها لوجه . فالعصر الحاضر عصر سقوط الرأسمالية **وتحطيمها** ، وعصر الثورة البروليتارية العالمية **وانتصار الاشتراكية** . ورسمت الحرب خريطة العالم من جديد ، وغيرت علاقة القوى بين الدول تغييرا أساسيا ، فزعت سدس العالم من سيطرة رأس المال ، كما حدثت تغييرات هامة جدا فيما تبقى من العالم تحت سلطان الرأسمالية . وقوضت الحرب أركان اقتصاد المتحاربين تماما . وبالطبع حاول الحلفاء المنتصرون أن يلقوا بعبء الحرب كله على عاتق المنهزمين وبخاصة ألمانيا لان حلفاءها (النمسا والمجر ، وتركيا وبلغاريا) كانوا فى حالة تدعو الى الاشفاق ، ولان الامبريالية الالمانية

هي الدافع لانجلترا وفرنسا على دخول الحرب • ولذا عملت الدول المنتصرة على تسوية حسابها مع ألمانيا ، واخراجها من عداد المنافسين والحيلولة دون المنافسة من جانبها بوقف تقدمها الاقتصادي أو تأخيرها زمنا طويلا • وعمل المنتصرون على تحميلها أوفر قسط من نفقة الحرب كما نصت على ذلك لصوصية صلح فرساي سنة ١٩١٩ ، فنزعت من المانيا أقاليم كثيرة حصلت بمقتضاها فرنسا على مناطق غنية بالفحم والحديد ، وأرغمت المانيا كذلك على تسليم أسطولها التجارى للحلفاء ، وتنازلت عن مستعمراتها وعمما كانت تملك خارج حدودها ، وأهم من هذا أجبرت على دفع تعويضات قدرت في فرساي بمبلغ ١٢٠ مليارا من الماركات الذهبية • وهكذا وجدت ألمانيا نفسها وقد تعرضت لافزع ألوان النهب (باستثناء النمسا التي أنقذها الكرم الامريكى من الموت جوعا) • وغيرت الحرب علاقة القوى فى معسكر المنتصرين ، فكان معظم الكسب فى جانب الولايات المتحدة عن طريق تقديمها المواد الحربية والعتاد مع أن اشتراكها فى الحرب كان ضئيلا ، وفقدت انجلترا مركزها الاول فى السوق العالمية ، وأصبحت المتناقضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المحور الذى تدور حوله المتناقضات الامبريالية فى فترة ما بعد الحرب • وقد أمدت أمريكا الدول المحاربة بحاجتها العظيمة من الفحم ، الحديد والصلب والخبز والزيت والقماش ، وحلت مصنوعات محل مصنوعات بريطانيا وألمانيا والدول الاوربية الاخرى فى أسواق البلدان الزراعية بأمريكا الجنوبية وآسيا • بهذا تقدمت الصناعة والزراعة فى أمريكا التى أصبحت أغنى دولة فى العالم لقد نقلت الحرب مركز الثقل من أوروبا الى أمريكا •

فى سنة ١٩٠٥ صدرت الولايات المتحدة ما قيمته مليار دولار من المنتجات الزراعية ، ٤٦٠ مليون دولار من المنتجات الصناعية • ولكن الصناعة الامريكية خلال الحرب تقدمت بدرجة لا مثيل لها • ففى سنة ١٩١٤ أنتجت صناعات الولايات المتحدة سلعا قيمتها ٦٢٠٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار فارتفع الرقم الى ٦٢٠٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨ • وخلال الحرب ارتفع انتاج المنسوجات ٤٠٪ ، الصلب ٤٠٪ ، الفحم والنحاس ٢٠٪ ، الزنك ٨٠٪ الزيت ٤٥٪ • وبلغ بناء عابرات المحيط سنة ١٩١٨ ثلاثة أمثاله فى سنة ١٩١٣ • وتحولت

تدفع لها ديونها . وقد سببت الازمة الاقتصادية توقفا حقيقيا فى دفع التعويضات وديون الحرب ؛ وعدم الدفع هذا يزيد من حدة توتر العلاقات بين الامبرياليين الى درجة عظيمة .

ثلاث فترات من أزمة النظام الرأسمالى العامة : يمتد سقوط الرأسمالية فى عصر تاريخى بأسره ، وهذا هو عصر نضال البروليتاريا الثورى من أجل دكتاتوريتها ، أى من أجل الاشتراكية .

وتنقسم السنوات التالية للحرب الى فترات ثلاث : **الفترة الاولى** (١٩١٨ - ٢١) وتتميز بتفكك عظيم فى النظام الرأسمالى ، وصراع عنيف بين البروليتاريا والبورجوازية تطور الى حرب أهلية فى بعض البلدان . فقد ترتب على الدمار والخسائر فى الارواح والقيم المادية أن وصل الخراب الاقتصادى درجة لا مثيل لها ، وبلغ استياء الجماهير حدا بالغاً اذ ألفت نفسها فى نفس الشقاء القديم . ونشبت الحرب الاهلية فى وسط أوروبا وقامت جمهورية سوفيتية بالمجر دامت شهورا عدة (١٩١٩) وأخرى فى بافاريا لبضع أسابيع وأمسكت بخناق البلاد الرأسمالية أزمة اقتصادية شديدة (١٩٢٠ - ٢١) زادت المتناقضات حدة ، وشغلت روسيا خلال تلك السنوات بدفع هجمات البيض والبورجوازية الدولية حتى خرجت من الحرب الاهلية وقد ثبت سلطانها وقضت يد البروليتاريا التى لا تقهر على كافة محاولات التدخل ، وتكونت الشيوعية الدولية وهى هيئة أركان حرب الثورة العمالية العالمية ، وقامت أحزاب شيوعية فى البلاد الرأسمالية لأول مرة ورفعت راية الاشتراكية التى تمرغت فى التراب على أيدي خونة الاشتراكية منذ عهد الدولية الثانية . ولكن البورجوازية ، بمعونة زعماء الديموقراطية الاشتراكية الخونة ، نجحت فى صد هجمات البروليتاريا الثورية وحطمت مقاومتها فى بلدان كثيرة كما حدث بألمانيا سنة ١٩٢٣ . وهكذا انتهت الفترة الاولى بفوز السوفيت فى روسيا من جهة ، وهزيمة مؤقتة للبروليتاريا الغربية من جهة أخرى . ثم أخذت هذه البورجوازية تتخذ موقف الهجوم وبذا بدأت **الفترة الثانية** وحدث فيها تثبيت جزئى فى البلاد الرأسمالية . وتم قدر من « التعمير » . ومن جهة أخرى تميزت هذه الفترة بسرعة بناء الاقتصاد القومى فى روسيا وبأعظم الانتصارات الحيوية التى أحرزها الانشاء الاشتراكي .

عملت البورجوازية على تضييد الجراح التي أحدثتها الحرب فألقت العباء على عاتق العمال ، وتم تثبيت جزئي مؤقت للرأسمالية بخفض مستوى معيشة الطبقة العاملة الى درجة لا يمكن تصديقها .

أعيد تثبيت النقد ، واستخدمت أساليب التنظيم العلمي الرشيد الذي معناه في ظل الرأسمالية زيادة استغلال العمال لان هذا التنظيم الرشيد الرأسمالي يقلل من عدد العمال بينما يزيد من انتاجهم ، ويلقى بعدد من العمال الى عرض الطريق دون بارقة أمل في الحصول على عمل ، ويرغم الباقون على أن يزيدوا من كثافة عملهم مثنى وثلاث وأن ينهكوا قواهم لمنفعة رأس المال . هذا التثبيت الجزئي لم يكن سوى تدبير مؤقت واه يخفي تأثير المتناقضات الكامنة في الرأسمالية المعاصرة لانه عاجز تماما عن حلها ، بل انها زادت عمقا وشدة من سنة لآخرى . وتميزت عملية التثبيت بزيادة في عدم استواء تقدم البلدان المختلفة فتغلبت الدول على نكبات الحرب بسرعة متفاوتة ، وثبتت العملة في أوقات مختلفة ، وبدأ النشاط المؤقت في الانتاج في أوقات مختلفة . وعدم الاستواء هذا كان مصدر هذه المتناقضات التي وضحت بعد ذلك بوقت قصير . والى جانب هذا أقام اتحاد السوفيت اقتصاده بخطى سريعة ، وضمد الجراح العميقة التي أحدثتها الحرب الامبريالية والحرب الاهلية وذلك دون الاعتماد على أية مساعدة خارجية . وان تثبيت وتنمية قوة اتحاد السوفيت لما يزيد من عمق أزمة النظام الرأسمالي ويزيدها شدة . وفي الوقت ذاته تقوم انثورات ضد المستغلين في المستعمرات وأشباهاها كما في الصين والهند وممتلكات فرنسا وانجلترا . ويعمل انتقال مركز العالم الاقتصادي الى أمريكا وكذلك تحول الولايات المتحدة الى مستغل للعالم ، على توتر العلاقات بين البورجوازية الامريكية والبورجوازية الاوربية وبخاصة الانجليزية . واذ تصل الصناعة الرأسمالية في بعض البلدان (١٩٢٧-٢٨) مستوى ما قبل الحرب يشند الصراع من أجل الاسواق ، وهنا نصل الى **الفترة الثالثة** التي تتميز بشدة عمق متناقضات الرأسمالية المعاصرة . وكان الانتاج سنة ١٩٢٧ بالقياس الى سنة ١٩١٣ هكذا . زيت ٣٠٠٪ ، حديد ١٠٢٪ ، صلب ١٢٧٪ ، قطن ١٢٥٪ ، قمح ١١٠٪ ، شوفان ٩٥٪ ؛ ثم حدثت زيادة في انتاج سلع كثيرة خلال السنة التالية . فكان **الرأسمالية** في السنوات العشر

التالية للحرب **فاقت حدودها في عهد ما قبل الحرب** ، ولكن في الوقت ذاته حدثت زيادة استثنائية في متناقضات الرأسمالية ، سواء في كل بلد على حدة ، أو فيما بين البلدان بعضها بعضا . وفي هذه الفترة وبابتداء الازمة الاقتصادية العالمية انتهى عهد التثبيت الرأسمالي ، كما أشير الى ذلك في دورة البرلمان الثاني عشر المنعقد في خريف سنة ١٩٣٢ .

والتنظيم العلمي الرشيد الرأسمالي تصحبه زيادة لا مثيل لها في استغلال العمال على يد البورجوازية ، وهو يزيد المتناقضات بين الطبقات الى الغاية القصوى ، ويؤدى الى اغلاق عدد كبير من المشروعات العتيقة والى خفض في عدد عمال المصانع الاخرى ، وبذا تحل **البطالة المزمنة** وتسوء أحوال الطبقة العاملة حتى في كثير من أعظم البلدان الرأسمالية نموا وتقدما . فمثلا في الولايات المتحدة التي يقول عنها الاصلاحيون انها « نعيم على الارض » حدثت التغييرات التالية فيما بين ١٩١٩ ، ١٩٢٥ : هبط عدد العمال الذين يشتغلون في الصناعة والزراعة والطرق الحديدية بنسبة ٧٪ ، وارتفع الانتاج بنسبة ٢٠٪ ، وزادت انتاجية العمل بمقدار ٢٩٪ . وفي خلال هذه السنوات نقص عدد العمال مليونين تقريبا ، حصل بعضهم على عمل في التجارة وظلت الاغلبية عاطلة وبلغ عدد العاطلين بألمانيا ثلاثة ملايين في بداية سنة ١٩٢٩ . وخلال السنوات الاخيرة من التنظيم العلمي الرشيد الرأسمالي زاد عدد الجيش الاحتياطي الدائم والذي لم يهبط عدده دون المليون ونصف المليون حتى في أشد أوقات النشاط ، وعدد العاطلين بصفة دائمة من هؤلاء يتراوح بين نصف مليون ومليون . أولئك هم ضحايا التنظيم الرأسمالي الرشيد الذي سلبهم قوتهم ثم ألقى بهم الى عرض الشارع . وقد تعطل بسببه عشرة ملايين في أولى الدول الرأسمالية أى ما يعادل قتلى الحرب ، ولا فرق بين الطرفين لان العاطلين قضت عليهم الرأسمالية بالموت ، غير أن ضحايا « السلام » يموتون ببطء . ويسير افقار الطبقة العاملة سراعا الى جانب نمو التحسين الفني ، ويتعطل العمال الى جانب ازدياد الانتاج من السلع ، ومع **الزيادة الهائلة في كمية السلع المنتجة تنقل السوق الداخلية** لانها تتوقف على رفاهية الجماهير الوفيرة العدد . فالزيادة في الانتاج تتصادم مع النقص في الاستهلاك من جانب الجماهير . ويضطر الرأسماليون تحت ضغط

صعوبات البيع المتزايدة الى الصراع الوحشى من أجل الاسواق الخارجية .

وفى الفترة الثالثة يعظم بصفة خاصة التناقض بين نمو القوى الانتاجية وتقلص الاسواق ، وتنمو التناقضات الداخلية والخارجية فتفصل البلدان الرأسمالية فى ظروف أزمة النظام الرأسمالى العامة .
والفترة الثالثة تصحبها أزمات وخطر متزايد من نشوب حروب امبريالية جديدة . وفى اتحاد السوفيت يحدث الانتقال الى أعمال الإنشاء ، ويبدأ تحقيق مشروع السنوات الخمس ، ويتميز فوز الاشتراكية فى تلك البلاد التى تشغل سدس الكرة الارضية بإنشاء الاقتصاد القومى من جديد ، والنمو الهائل فى الصناعة الاشتراكية .
والتغيير الاساسى فى الزراعة على أساس نظام المزارع الجماعية . فى هذه الفترة يشتد النضال بين نظامى الرأسمالية الآخذة فى الفناء والاشتراكية التى تشق طريقها نحو النمو السريع ، ويبدو بوضوح عظيم يأس النظام الرأسمالى المطلق ومزايا الاشتراكية حينما تتقدم الاخيرة بدرجة رائعة فى اتحاد السوفيت ، وازاء الازمة التى لا مثيل لها والتى هزت أسس البلدان الرأسمالية .

خلال سنوات التثبيت الجزئى بذل صغار كتاب البورجوازية ودعاة الديموقراطية الاشتراكية كل جهد لديهم كى يقيموا الدليل على أن الرأسمالية ضمدت جراحها التى ولدتها الحرب ، وتغلبت على الازمة بصفة قاطعة ، وزعموا أن الرأسمالية مليئة بالقوة والحيوية وأمامها مستقبل باهر . وأدعى الديموقراطيون الاشتراكيون أن الرأسمالية وصلت الى عهد الرخاء وعصر الرأسمالية المنظمة التى لا تعرف صدمات أو حروبا أو أزمات . وكرر الانتهازيون من صفوف الاحزاب الشيوعية هذه الاوهام ، وأدعى الانتهازيون الميامنون أن الفترة الثالثة ليست خاتمة التثبيت ، وناصروا خرافة الرخاء الامريكى وابتدعوا نظرية تقول أن مركز أمريكا استثنائى ، وزعموا أن تثبيت الرأسمالية دائم . ولقد جاراهم التروتسكيون بعد أن حاولوا فى بادئ الامر انكار مغزى التثبيت الرأسمالى . وأبى الجميع الاعتراف بحلول الازمة العالمية الحالية حتى فى الوقت الذى اضطر فيه معظم الساسة البواجوازيين الى الاعتراف بوجودها . ولكن الذين آمنوا

بتحليل ماركس ولينين لمتناقضات الرأسمالية الحديثة استطاعوا حتى في فترة التثبيت ، أن يتنبأوا بحتمية وقوع الازمة ، ولذا أكد ستالين في سنة ١٩٢٧ « أن الازمة المتزايدة التي تعانها الرأسمالية ولدت من التثبيت » ، وقال : « لقد قيسل في المؤتمر الرابع عشرين ان الرأسمالية قد تعود الى المستوى الذي كانت فيه قبل الحرب ، وقد تتخطى هذا المستوى ، وتنظم الانتاج التنظيم العلمي الرشيد ؛ ولكن ليس معنى هذا أن يدوم هذا التثبيت وأن تستعيد الرأسمالية الاستقرار السائد قبل الحرب . ولكن على النقيض من هذا نجد أنه نتيجة لتوسع الانتاج ونمو التجارة وازدياد التقدم الفني والطاقة الانتاجية ، بينما تظل السوق العالمية وحدودها ومناطق نفوذ البلدان الامبريالية الفردية ثابتة بدرجات متفاوتة - نقول من هذا كله تنمو أعمق وأشد أزمة عانتها الرأسمالية العالمية ، تلك الازمة التي تحمل في طياتها الحروب وتهدد بقاء أى تثبيت . يترتب على التثبيت الجزئي حدة أزمة الرأسمالية ، والازمة الآخذة في النمو تحطم التثبيت - هذا هو المنطق الديالكتي لتطور الرأسمالية في فترة تاريخية معلومة » . وأثبتت التطورات التالية صدق تقدير ستالين اذ حلت في سنة ١٩٢٩ أعمق وأشد أزمة ، وقلبت خرافات الديموقراطيين الاشتراكيين والانتهازيين رأسا على عقب ، ووضعت حدا لفترة تثبيت الرأسمالية النسبي . في هذه الازمة العامة تعظم المتناقضات بين الطبقات الى حد غير معهود ، واذ رأت البورجوازية انها تقترب من السقوط تراها لجأت انى أقسى أساليب الضغط على الطبقة العاملة ، وأقامت دكتاتوريات فاشية في بلدان كثيرة (مثل ايطاليا والمجر) ، وكذلك فعلت في ألمانيا في فبراير سنة ١٩٣٣ حينما اعتلى هتلر السلطة . وهي ترى نفسها باستمرار عاجزة عن الاحتفاظ بالسلطان بأساليب متسترة من الدكتاتورية البورجوازية ، فلجأت الى الدكتاتورية الفاشية ، وقمعت الحركة العمالية بوسائل دموية ، واستخدمت الارهاب ضد الطبقة العاملة وتنظيماتها ، وهذا كله دليل على عدم استقرار الرأسمالية وعدم وثوق البورجوازية همسا يخبئه الغد . وهذا الشكل الفاشي من الدكتاتورية السافرة البورجوازية تابع مميز تماما للرأسمالية في عهد انحلالها وسقوطها . فالفاشية تحاول أن تخلق حاجزا يحمي البورجوازية من الطبقة العاملة ، وهي

تعمل على استمالة جماهير البورجوازية الصغيرة والفلاحين وموظفي المكاتب والكتبة وصغار رجال الاعمال وجماعة المثقفين ، وهي تتغلغل فى أشد عناصر الطبقة العاملة تأخرا ، وهي تلجأ أحيانا الى أعمال الاضطراب ذات المظهر العدواني للرأسمالية تتخذ منها غشاء يخفى أغراضها . وهذه الدعاية الجوفاء ضد الرأسمالية تخدم الفاشية كوسيلة لاصطياد الانصار من صفوف البورجوازية الصغيرة المتأخرة من الوجهة السياسية .

« ان هدف الفاشية الاساسى تحطيم الطلائع العمالية الثورية كالفرق الشيوعية والوحدات التي تنزعم البروليتاريا . والصفات التي تميز الفاشية هي الدعاية الاجتماعية ، والرشوة والافساد ، والارهاب الابيض الفعال ، والعدوان الامبريالى المتطرف فى مجال السياسة الخارجية . وفى فترات الازمة الحادة للبورجوازية تلجأ الفاشية الى كافة العبارات المعادية للرأسمالية ، ولكن بعد أن تستقر مقاليد الامور فى يدها تطرح جانبا كل هذا الهذر المعادى للرأسمالية ، وتكشف عن حقيقتها وهي أنها دكتاتورية ارهابية فى يد رأس المال الكبير » (١)

Programme of the Communist International, p. 13. (١)

الفصل العاشر

الازمة العالمية المعاصرة التي تعانيها الرأسمالية

الازمة الاقتصادية في وسط أزمة النظام الرأسمالي العامة : نمت الازمة الحالية ، التي تتميز بقوة لم يسبق لها مثيل ، في وسط أزمة النظام الرأسمالي العامة التي حلت مع الحرب الامبريالية ، وانفجرت في فترة انحلال الرأسمالية وتدهورها وفي عصر من الحروب وثورات البروليتاريا ، ويميزها مظهر واحد غاية في الاهمية وهو وجود الاشتراكية في روسيا الى جانب النظام الرأسمالي فيما عداها . فالعالم يجتاز فترة من **الصراع بين نظامين :** الرأسمالية الآخذة في الفناء والاشتراكية المنتصرة . وفي الوقت الذي تهتز فيه قواعد النظام الرأسمالي تحت وطأة أقوى أزمة شهدتها ، نجد روسيا بصدد اقامة اقتصادها الاشتراكي . وان في وجود الاشتراكية باتحاد السوفيت تذكره بمصير الرأسمالية المحتوم ، كما أن ذلك يبين للمحرومين والمستعبدين من جماهير الكادحين سبيل النجاة من عصر الرق والاستبداد والفقر والدمار ، أو كما قال ستالين في تقريره الى المؤتمر السادس عشر « ان معنى ذلك أولا أن الحرب الامبريالية وما نجم عنها قد زادت من شدة انحلال لرأسمالية وحطمت توازنها ، وأنا نحيا الآن في عصر من الحروب والثورات ، وأن الرأسمالية لم تعد تمثل النظام **الوحيد الشامل** للاقتصاد العالمي ، وأن النظام **الاشتراكي** قائم الى جانب النظام **الرأسمالي** في الاقتصاد ، وأن النظام الاشتراكي آخذ في النمو والازدهار وقائم في خارج نطاق النظام الرأسمالي وضده ، وأن مجرد وجوده يظهر تعفن الرأسمالية وتزعزع قواعدها » .

بدأت الازمة في مركزين متضادين وهما : أشد البلاد تأخرا في شرقي أوروبا وجنوبي شرقها (بولندا ورومانيا) ، وأولى دول الرأسمالية المعاصرة وأقواها وهي الولايات المتحدة ، ثم انتشرت فعمت العالم الرأسمالي كله . وقد أصابت الولايات المتحدة **بأعظم قدر من القوة** ، وبذا كشفت وفندت حجج خدام البورجوازية ومأجوريها في صفوف الديمقراطية الاشتراكية الذين كثيرا ما تغنوا « بالرخاء » الأمريكي مؤكدين دوامه وثباته . وقد تفاوتت الازمة في البلاد المختلفة

من حيث موعد ظهورها ومدى تأثيرها ، ومع هذا شملت العالم الرأسمالى بأسره . وقبل بدء انحلال الرأسمالية كانت الازمات تقع بعد فترات طويلة من الرواج ، أما الازمة الحالية فتختلف من سابقتها اختلافا أساسيا اذ حدثت بعد لحظات الرواج « القصير الامد » وظهرت فى البلدان المختلفة فى أوقات متفاوتة . فقد حدث نشاط بألمانيا سنة ١٩٢٧ ، ثم بدأ الهبوط سنة ١٩٢٨ ، وشاهدت كل من بولنـدة (١٩٢٧-٢٨) واليابان (١٩٢٨ وبداية ١٩٢٩) رخاء ، بينما جاءت الازمة فى البرازيل وانجلترا واستراليا مثلا على أثر فترة ركود عظيم ، وقد قال ستالين فى تقريره الى مؤتمر الحزب الشيوعى السابع عشر « كانت هذه السنوات فى المجال الاقتصادى سنوات أزمة عالمية متواصلة . ولم يقتصر أثر الازمة على الصناعة بل تخطاها الى الزراعة بوجه عام ، ولم تقف عند حد ميدان الانتاج والتجارة بل شملت ميدان الائتمان وتداول النقود ، وقلبت علاقات الائتمان والنقد القائمة بين البلدان . كان الناس قبلا يحتاجون من حيث وجود أزمة عالمية بعكس اليوم لان وجود الازمة وآثارها الهدامة من الواضح بمكان عظيم . ان الخلاف اليوم يدور حول مسألة أخرى وهى : هل من مخرج من الازمة ؟ واذا كان هناك مخرج فأين نجده ؟

أزمة افراط فى الانتاج : ترجع الازمة الحالية ، ككافة الازمات الرأسمالية الى الافراط فى الانتاج أى زيادة انتاج السلع عن مقدرة الاسواق على استيعابها . « ان معنى ذلك أننا أنتجنا من المنسوجات والوقود والسلع المصنوعة والاغذية أكثر مما يستطيع شراء المستهلك الاساسى أى جماهير الناس الذين يظل دخلهم فى مستوى منخفض ، واذا تبقى مقدرة الجماهير الشرائية فى ظل الرأسمالية فى أدنى مستوى ممكن فان الرأسمالين يخزنون « الفائض » من المنسوجات والغلل الخ أو يتلفونها حتى يتسنى لهم المحافظة على أسعار عالية . فيخفضون الانتاج ، ويطردون العمال ، وتضطّر الجماهير الى معاناة الحرمان بسبب الانتاج الوفير للسلع » (تقرير ستالين أمام المؤتمر السادس عشر) .

والازمة الناشئة عن الافراط فى الانتاج معناها نقص فى المبيعات ، وتقلص الاسواق ، واغلاق المصانع ، وتقليل الانتاج . ونظرا لعدم امكان بيع مقادير طائلة من السلع تتراكم احتياطات من

المواد الاولية والسلع المصنوعة والمنتجات الزراعية وتحدث ضغطا على السوق ، فيلجأ الرأسماليون الى اعدام جزء من هذه الاحتياطات بقصد المحافظة على الاسعار ، كما انهم يقللون الانتاج . ولكن قوة الازمة أعظم من هذه الاجراءات وتؤدي الى **تناقص الاسعار** ولكن مع التفاوت في درجته لانه في ظل الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة تكون أقوى الهيئات والشركات الاحتكارية أقدر من سواها على المحافظة على مستوى أعلى لاسعار سلعها . ونقص المبيعات وتراكم الاحتياطات وهبوط الاسعار مما يؤدي الى تقليل الانتاج وله آثار خطيرة كثيرة ، اذ يزداد عدد العاطلين الى حد يشبه النكبة ، ويحدث **نقص في استخدام الطاقة على العمل** بالمشروعات ، ونتيجة لهذا ترتفع نفقة الانتاج بينما تهبط أسعار بيع السلع . . هنا تنحل بعض حلقات الاقتصاد الرأسمالي ، وتتضاعف حالات الافلاس ، وتنشب أزمة **اثنمانية ومالية** . تتعطل الملايين وتحرم من وسائل العيش أو تعيش على اعانات تعسة ، وتهبط أجور الذين يبقون في الاعمال وتناقص مكاسب العمال يؤدي الى ازدياد نقص قوتهم الشرائية . وفي الوقت ذاته تعمل الازمة على خفض دخول الفلاحين ويحيق بهم الخراب . وانكماش السوق الداخلية يحمل الرأسماليين على الصراع الجنوني من أجل **الاسواق الخارجية** ولكن هذه معناها أسواق البلاد الصناعية الاخرى أو أسواق المستعمرات وأشباهاها . تحاول البورجوازية في كل بلد صناعي حماية سوقها من المنافسة الاجنبية عن طريق الرسوم الجمركية العالية وتحريم استيراد سلع معينة وهكذا ، وتتقلص أسواق البلاد الزراعية المستعمرة التي في حكم ذلك بسبب الآثار المخربة المترتبة على الازمة وبسبب ازدياد الاستعباد والاستغلال الاستعماريين . كل هذا يؤدي الى نقص خطير في التجارة الخارجية ، واشتداد بالغ في الصراع من أجل الاسواق ، **ونمو في المتناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي** .

أعمق أزمة وأطولها أمدا : لقد شهد تاريخ الرأسمالية أزمات كثيرة ، ولكن الازمة الحالية تمتاز بقدر عظيم من العمق والشدة ، وهي تفوق كافة الازمات التي سبقتها من حيث مداها وقوتها وأمدها ودرجة تأثيرها في كافة مظاهر الاقتصاد الرأسمالي . وفي هذا يقول ستالين : انها تتميز عما سبقها بطولها « ففي الماضي كانت الازمة تدمر

عاما أو عامين ، أما الازمة الحالية فقد دخلت في سنتها الخامسة واجتاحت من سنة لآخرى اقتصاد البلاد الرأسمالية ، وبددت ما جمع في السنوات السابقة . واذن ليس مما يثير الدهشة أن تكون هذه أشد الازمات جميعا . (Leninism ص ٤٧١) . والبيانات الرئيسية من حيث تضاؤل الانتاج ، ومدى البطالة وخفض الاجور ، وهبوط أسعار السلع ، ونقص التجارة الخارجية النخ شاهد على أن الازمة الحالية تفوق أى أزمت سبق أن حدثت في تاريخ الرأسمالية .
واليك البيان التالى :

الانتاج	صناعة	التجارة	أسعار	النقص
العالمى	البناء	الحارجية	المالية	في أسعار
من سبك	بالولايات	العالمية	الولايات	السلع
الحديد	المتحدة	المتحدة	فرنسا	بالعالم
٨٩٩	—	٥	٣٠	٢٠٢
١٠	—	٤	٢٩	٢٠٤
٦٥	—	١	٢١	—
٢٣	٢٠	٧	٣٧	٠٨
٤٣٥	١١	—	٤١	٢١
٦٦٨	٨٥٢	٦٠	٧٥	٤٧

في الازمات السابقة كان هبوط الانتاج بنسبة ١٠٪ - ١٥٪ يعد هبوطا هائلا ، أما في الازمة الحالية فقد تراوح الهبوط ما بين الثلث والخمسين الامر الذى لم يسبق له مثيل ، بل ووصل الى النصف فى بعض من أهم البلدان . ومما له مغزى بالغ الارقام الخاصة بالفروع الفردية من الصناعة فى البلاد الرأسمالية . ويوضح الجدول التالى السنة فى الماضى التى كان فيها الانتاج معادلا لما كان عليه سنة ١٩٣٢ حين وصلت الازمة الى أحط درجة :

البلد	الفحم	سبائك الحديد	الصلب	استهلاك القطن
الولايات المتحدة	١٩٠٦	١٨٩٨	١٩٠٥	١٨٩٣
انجلترا	١٩٠٠	١٨٦٠	١٨٩٧	١٨٧٢
المانيا	١٨٩٩	١٨٩١	١٨٩٥	١٨٨٩

أى أن الصناعات الرئيسية فى البلدان الرأسمالية رجعت الى الوراء خمسا وعشرين الى أربعين سنة .

والهبوط الذى لم يسبق له مثيل فى الانتاج وثيق الارتباط يتراوح عددهم فى أهم البلدان الرأسمالية خلال الازمة الحالية ما بين الزيادة الهائلة فى البطالة ، ويكفى أن نذكر أن عدد المتعطلين خلال أزمة ١٩٢١ بلغ عشرة ملايين (وكانت تعد النسبة ضخمة) ، بينما ٤٠ ، ٥٠ مليوناً . فكيف نعلل ما تتميز به هذه الازمة من طول واتساع مدى وشدة ؟ لقد حلل الرفيق ستالين الاسباب فى تقريره الى مؤتمر الحزب الشيوعى السابع عشر باتحاد السوفيت ويمكن اجمالها فيما يلى : (١) تأثر كل دولة رأسمالية بالازمة الصناعية بحيث تعذر على بعض البلاد القيام بأى حركات أو مناورات على حساب الاخرى . (٢) ارتباط الازمة الصناعية بالازمة الزراعية التى أصابت البلاد الزراعية وشبه الزراعية ، مما جعل الازمة الزراعية أشد تعقيدا وأعظم حدة . (٣) حدة الازمة الزراعية وتأثيرها فى كافة فروع الزراعة بما فى ذلك تربية الماشية ، مما أدى الى استخدام العمل اليدوى مكان الآلى ، واستبدال الجرارة بالحصان ، ونقص فى استعمال المخصبات الاصطناعية أو انتفاء ذلك تماما . وهذا كله جعل الازمة الصناعية أشد قوة وأطول أمدا . (٤) وهو الأهم ، فقد حدثت الازمة خلال عهد أزمة النظام الرأسمالى العامة حين فقدت الرأسمالية ما كان لها من قوة واستقرار قبل الحرب وثورة أكتوبر ، وحين عجزت عن التخلص مما أورثته اياها الحرب الامبريالية من ادارة المشروعات دون طاقتها ومن ازدياد عدد جيش العاطلين .

انحطاط الانتاج : تؤدى أزمة الافراط فى الانتاج الى انحطاط هائل فيه يشمل كافة ميادين الاقتصاد . فمنذ خريف سنة ١٩٢٩ والبلدان الرأسمالية تشهد **توقفا ونقصا فى الانتاج** لا مثيل لهما من قبل ، بينما تقابل هذا زيادة بالغة فى بلاد السوفيت كل عام ، كما يستدل من الجدول التالى المستقى من بيانات رسمية والذى أورده ستالين فى تقريره الى المؤتمر السابع عشر للحزب :

حجم الانتاج الصناعى (النسبة المئوية عن سنة ١٩٢٩)

١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
٢٠١٦	١٨٤٧	١٦١٩	١٢٩٧	١٠٠
٦٤٩	٥٣٨	٦٨١	٨٠٧	١٠٠
				بلاد اتحاد السوفيت
				الولايات المتحدة

٨٦ر١	٨٣ر٨	٨٣ر٨	٩٢ر٤	١٠٠	انجلترا
٦٦ر٨	٥٩ر٨	٧١ر٧	٨٨ر٣	١٠٠	ألمانيا
٧٧ر٤	٩٦ر١	٨٩ر٢	١٠٠ر٧	١٠٠	فرنسا

والجدول يدل على معان هامة جدا منها (١) خفض لا مثيل له في انتاج أكبر الدول الرأسمالية الصناعي ، قابل تضاعف الانتاج في اتحاد السوفييت • (٢) أعظم الهبوط في البلدان الرأسمالية كان سنة ١٩٣٢ اذ بلغ الثلث ، ولم يبدأ نشاط الصناعات الا سنة ١٩٣٣ ومع ذلك كان الانتاج أقل من مستواه سنة ١٩٢٩ بمقدار الربع تقريبا • (٣) اختلاف تأثير الازمة في البلدان المختلفة •

ويجب أن نذكر تفاوت مراكز الدول في بداية الازمة • فقد يتراءى من الجدول ان إنجلترا كانت في أفضل المراكز وهذا خلاف الواقع ، الامر الذي يبدو جليا من الموازنة بين مستوى هذه البلدان الحالي ومستواها قبل الحرب •

حجم الانتاج الصناعي (النسبة المئوية لما قبل الحرب)

١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩١٣	بلاد اتحاد
٣٩١ر٩	٣٥٩	٣١٤ر٧	٢٥٢ر١	١٩٤ر٣	١٠٠	السوفييت
١١٠ر٢	٩١ر٤	١١٥ر٩	١٣٧ر٣	١٧٠ر٢	١٠٠	الولايات المتحدة
٨٥ر٢	٨٢ر٥	٨٣ر١١	٩١ر٥	٩٩ر١	١٠٠	انجلترا
٧٥ر٤	٦٧ر٦	٨١	٩٩ر٨	١١٣ر٥	١٠٠	ألمانيا
١٠٧ر٦	٩٦ر١	١٢٤	١٤٠	١٣٩	١٠٠	فرنسا

من هذا الجدول يتضح ان الصناعات في إنجلترا وألمانيا دون مستوى ما قبل الحرب ، وفي الولايات المتحدة تزيد عنه بمقدار ١٠٪ فقط (بعد ١٧٠٪ سنة ١٩٢٩) ، بينما زادت في اتحاد السوفييت أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب • هذا التناقص الذي لا مثيل له في انتاج البلاد الرأسمالية معناه تبديد في القوى الانتاجية • فجهاز الانتاج الذي خلقه عرق الجماهير الكادحة ودمها يستخدم الى درجة ضئيلة للغاية ، وجانب كبير من أفران الصهر والمناجم والمصانع الخ لا يستغل ، والمشروعات المزودة بأحدث ما أخرجه علم الهندسة تظل

عاطلة ، والادوات المستثمرة في هذه المشروعات تبسدد ، وتنحطم المنشئات لعدم استعمالها أو العناية بها . ان عدم الانتفاع بطاقة المشروعات على العمل من أوضح الصور التي تفصح عن أزمة النظام الرأسمالي العامة . ويدل على ذلك أنه في الولايات المتحدة حتى الى حين ابتداء الازمة كان استغلال مناجم الفحم بنسبة ٦٨٪ من طاقتها ، وحسب النسب المئوية التالية في الفروع الأخرى ٦٧ (آبار الزيت) ٧٦ (معامل تكرير الزيت) ، ٦٠-٨٠ (صهر الحديد) ، ٥٠ (مصانع السيارات) ، ٥٥ (مصانع عمل الآلات) ، ٧٢ (معامل المنسوجات) ، ٤٠ (صناعة الطحن) ، ٣٦ (مصانع الاصواف) أي أنه قبل الازمة لم تستطع الصناعات الرئيسية استغلال طاقتها الانتاجية الكاملة ، وقد زادت هذه الظاهرة بسبب الازمة وتنافس الانتاج . وفي أكتوبر سنة ١٩٣٢ لم يبق في العمل سوى ١٣٪ من معدات معامل الصلب ، ١١٪ من الآلات المستخدمة في مصانع السيارات . وفي ألمانيا (ديسمبر ١٩٣٢) كانت الصناعة تعمل بنسبة ٣٦٪ من طاقتها ، وكانت النسبة دون ذلك في الصناعة الثقيلة ، ويطالع المرء في الصحف البيورجوازية عشرات الاوصاف عن الآلات والمصانع والمنشئات والخطوط الحديدية والمخازن والبواخر العاطلة في الاقاليم الصناعية بأغنى البلدان الرأسمالية .

النقص في الدخل الاهل والانخفاض في الثروة القومية : ونقص

الانتاج في الزراعة والصناعة والنقل ينطوى على خفض في القيم الكلية التي تنتج سنويا في البلاد الرأسمالية ، ومعنى هذا **تناقص دخلها الاهل** . ولا يقف الامر عند هذا الحد إذ أن المصانع العاطلة يصيبها الفساد والدمار ، والمساكن التي لا يجرى اصلاحها تصبح غير صالحة للسكنى ، والاراضي التي لا تزرع تمتلىء بالاعشاب ، والمقادير الهائلة من السلع التي لا يمكن بيعها تدمر بطرق مختلفة ، ويصيب **التبديد والتدمير الثروة** التي تراكمت سنوات طوالا ، ويعقب ذلك **تسديد مماثل للقوى الانتاجية** التي تراكمت بواسطة الكد والعمل أحيالا كثيرة .

ومجموع القيم الكلي في أى بلد (مصانع ، مبانى ، آلات ، معدات ، سلع مصنوعة ، مواد أولية) يطلق عليها اسم **الثروة الاهلية** ،

ومن الواضح أن مجموع هذه الثروة فى البلدان الرأسمالية ليس فى أيدي الشعب كله بل انه مترکز فى أيدي جماعة صغيرة من المستغلين والطفيليين ، كما أن الجانب الاعظم من الدخل الاهلي فى البلدان الرأسمالية يتسرب الى جيوب أقلية من الزنابير لا الى جماهير الشعب . وفى الجدول التالى بيان ببلاتين الدولارات) عن تناقص الثروة القومية والدخل الاهلي فى أهم البلدان الرأسمالية خلال العامين الاولين من الازمة :

الدخل القومي		الثروة الاهلية		البلد
١٩٣١	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٢٩	
٥٤	٩٠	٢٤٠	٤٠٠	الولايات المتحدة
١١ر٤	١٩	٦٩	١١٥	انجلترا
٩ر٣	١٥ر٥	٤٨	٨٠	المانيا
٦ر٧	٩	٥١	٦٨	فرنسا
٣	٥	١٨	٣٠	ايطاليا

أى أن خمسا من أهم البلدان الرأسمالية خسرت فى عامين ٤٠٪ تقريبا من ثروتها القومية (٢٧٦ بليون دولار من ٦٩٣ بليوناً عند ابتداء الازمة) ، وكذلك هبط الدخل الاهلي فيها من ١٣٧ر٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار سنوياً الى ٨٤ر٤٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ أى

بنسبة ٤٠٪ كذلك . وتعطينا هذه الأرقام صورة شاملة للدمار الذى لا مثيل له بسبب الازمة ، وتوضح الاجرام والجنون اللذين يتميز بهما النظام الرأسمالى الذى يدمر بصورة عمياء ثروة لم يسمع بها فى الوقت الذى يحكم فيه على عشرات ومئات الملايين بالجوع والموت . وقد فاقت الازمة الحالية سابقتها من حيث تناقص الدخل الاهلي وتدمير الثروة الاهلية . ويكفى على سبيل الموازنة أن نذكر أنه فى خلال أزمة ١٩٠١ هبط الدخل الاهلي فى ألمانيا بنسبة ٦٪ ، كما أنقصت أزمة سنة ١٩٠٧ الدخل الاهلي فى ألمانيا بنسبة ٤٪ وفى انجلترا بنسبة ٥٪ .

البطالة وأحوال الطبقة العاملة : وقع عبء أزمة النظام الرأسمالى العامة على كاهل الطبقة العاملة ، الا ساءت أحوالها الى درجة لا مثيل

لها ، كما حدثت زيادة غير عادية في البطالة وفي استغلال البروليتاريا . فبعد الحرب وصلت نسبة البطالة حدودا كبيرة ، وجيش الصناعة الاحتياطي الذي كان غالبا ما يختفى في أوقات الرخاء ، أصبح جيشا دائما منذ الحرب وكان عدد جيش المتعطلين كثيرا حتى قبل الازمة الحالية ، فلم يقل في انجلترا منذ عام ١٩٢٠ عن مليون . وزادت البطالة مع موجة التنظيم العلمي الرشيد الرأسمالي الذي انتشر فيما بين ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ فبسبب الزيادة في كثافة (حدة) العمل يحقق الرأسماليون « وفرا » في قوة العمل ، ولهذا السبب يصير الوف العمال « زائدين عن الحاجة » . وقد بلغت نسبة المتعطلين بانجلترا ٨٨٪ في يونية سنة ١٩٢٧ و ١٢٢٪ في فبراير سنة ١٩٢٩ ، وكانت النسبة بالمانيا في نفس الفترة ٦٣٪ ، ٢٢٣٪ أي كان عدد المتعطلين ٢٢٦٢٠٠٠ . وضمت الولايات المتحدة من العاطلين ٣٤٠٠٠٠٠ في ختام ١٩٢٨ وبداية ١٩٢٩ وزادت نسبة العطل الى درجات هائلة بسبب الازمة التي استهلكت سنة ١٩٢٩ ، وألقى بملايين العمال خارج العمل بسبب انقاص الانتاج ، وزيدت كثافة العمل وعظم استغلال العمال الذين ظلوا في عملهم . وقد قدر عدد العاطلين في البلدان الرأسمالية العظمى بنحو ٤٥ مليونا أي ما يعادل مجموع سكان الولايات المتحدة اذا أدخلنا في هذا الرقم اسرات المتعطلين . وينبغي أن نضيف الى هذا عدد العمال الذين يشتغلون بعض الوقت أي يوما أو يومين في الاسبوع . واخيرا فهذه الأرقام لا تشمل جماهير الكادحين الوفيرة في المستعمرات ، والتي حرمتها الازمة من آخر كسرة خبز في يدها . وهكذا نجد أن البطالة تزدت خلال سنوات الازمة الى أربع أو خمس مرات عما كانت عليه ، بل وأكثر من هذا في بعض البلدان .

وينبغي أن نذكر عدم وجود احصائيات عن البطالة يمكن الثقة بها ، وان التي لدينا **تقدر عدد العاطلين دون الحقيقة** . فمثلا لا توجد بيانات رسمية في الولايات المتحدة ، ولكن حتى الصحف البورجوازية لا تستطيع اخفاء حقيقة وجود ١٧ مليونا من العاطلين في الوقت الذي بلغت فيه الازمة أقصاها وهذا الرقم يعادل نصف الطبقة العاملة في أغنى بلد صناعي . وبانجلترا بعض احصائيات عن العاطلين مستقاة من قوائم التأمين الاجتماعي ، ومنها نعلم بوجود ثلاثة ملايين عامل

متعطل ، ولكن خلال الازمة لم يتسلم مئات الالوف من العمال التأمين الاجتماعي . وفي المانيا لا تذكر الاحصائيات الحقائق الكاملة وبخاصة منذ قيام نظام هتلر الفاشي ، ومع هذا لا يقل عدد العاطلين عن خمسة ملايين وذلك طبقا للبيانات الرسمية . ومن النادر الآن أن تلقى اسرة عامل ببلد رأسمالي وليس ربها أو أحد أفرادها متعطلا ، ومعنى هذا ان أجر من يعمل يجب أن يطعم الباقين ، وأن الفرد الذي يشتغل ليس على ثقة من غده أو مصيره اذ هو في خطر دائم من أن يفقد عمله .

ويشن رأس المال حملة شعواء على اعانة العطل التافهة فتخفض بحجة « الاقتصاد » في مصروفات الحكومة ، وفي فرنسا والولايات المتحدة لا نجد تأمينا ضد البطالة واذن على العاطلين أن يهلكوا من الجوع أو يلتبسوا الاحسان . ولكن حتى في البلاد التي يوجد فيها نظام التأمين ضد العطل تلقى هجوما يائسا على الاعانات ، ففي المانيا وانجلترا مثلا خفضت اعانات المتعطلين أو الغيت تماما . وتحت ضغط الازمة تشن البورجوازية الحرب على مستوى معيشة الطبقة العاملة ، فزادت درجة استغلال العمل الى حد بالغ ، وطيل يوم العمل في حالات كثيرة ، وعظمت كثافة العمل ، ودفعت اجور منخفضة للغاية لمن يشتغلون بعض الوقت . وتستغل البورجوازية ظروف الازمة لمهاجمة اجور العمال وعملت على خفضها في كثير من البلدان الرأسمالية في كل فرع من فروع الاقتصاد الاهلي . ففي الولايات المتحدة كان مبلغ الاجور سنة ١٩٣٢ عبارة عن ٣٣٪ فقط مما كان عليه ، وهبطت الاجور بالمانيا خلال سنوات ثلاث من الازمة بمقدار ٢٦ بليون مارك ، بينما ارتفعت في أرض الاشتراكية - أي اتحاد السوفيت - من ٨ بلايين الى ٣٠ بليون روبل . وقد قام اقتصادي الماني بدراسة مدى التغييرات التي أصابت مستوى الاجور في البلدان الرأسمالية خلال السنوات العشر الماضية ، ووصل الى النتيجة التالية « لو عقدنا الموازنة بين مستوى الاجور في الوقت الحاضر وما كان عليه في العقود الماضية لتراءى لنا الآتي : مستوى الاجور بالمانيا والولايات المتحدة أقل مما كان عليه خلال نصف القرن الماضي ، وفي انجلترا تجد الاجور الحقيقية في نفس مستواها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين » . وتشهد بصحة ذلك البيانات عن البلاد المختلفة :

المانيا : لو جعلنا الرقم القياسي ١٠٠ في (١٩١٣-١٤) لحصلنا

على الارقام القياسية التالية (فى سنة ١٩٢٨ كان مستوى الاجور الحقيقية ١٠٠ بسبب زيادات بطيئة ، ولكننا نلمس هبوطا مستمرا فى السنوات التالية) : ١٩٢٥ (٩٨) - ١٩٢٨ (١٠٠) - ١٩٣٠ (٨٩) ١٩٣١ (٧٩) - ١٩٣٢ (٦٤) . وفى عام ١٩٣٣ زاد الخفض فى مستوى معيشة الطبقة العاملة بالمانيا . وحالة العاطلين أسوأ ، فقد حرم النظام الفاشى عددا كبيرا منهم من الاعانة الحكومية لاسباب سياسية فى الغالب ، وأنقصها بالنسبة للآخرين .

انجلترا : متوسط الاجور (على أساس ١٠٠ فى ١٨٩٥-١٩٠٣) كان : ٩٨ (١٩٢٧) ، ٩٧ (١٩٢٩) ، ٩٤ (١٩٣٢) .

الولايات المتحدة : أخذت الاجور تزيد منذ سنة ١٩٢٢ ووصلت الزيادة أقصاها سنة ١٩٢٨ . فلو جعلنا الرقم القياسى ١٠٠ (١٨٩٨-١٩٠٨) لحصلنا على الارقام الآتية : ١٢٥ (١٩٢٩) ، ١٠٥ (١٩٣٠) ، ٩١ (١٩٣١) ، ٧١ (١٩٣٢) .

واليك صورة عادية فى كل بلد رأسمالى : عاطلون يبحثون فى القمامة عن شئ يتغذون به ، وآخرون يقفون صفوفا طويلة أمام المطاعم الشعبية الخيرية ، وفى الولايات المتحدة يهيم الكثيرون على وجوههم بأطفالهم وقضهم وقضيضهم يبحثون عبثا عن عمل لهم وقد قدر عدد هؤلاء بأكثر من مليون ونصف مليون . وأصبحت اعانة العطل أداة لرق أو عمل شاق اجبارى وقد انتشر النوع الاخير فى كثير من البلدان الرأسمالية حيث يرغم العاطلون على قبول الاشتغال فيما يقال لها « الاعمال العامة » (وهى فى معظمها من نوع العمل غير الحاذق للملاك الاراضى أو للمنشآت العسكرية) ، ويتركزون فى معسكرات يسودها نظام السجون ويدفع لهم أجر يعادل ما يعطى لنزلاء السجون . وها هى حكومة المانيا الفاشستية تسرع بانشاء معسكرات العمل للشباب المتعطل ، وهذا مثل مفر لبلدان اخرى سبق أن رفعت عقيرتها ضد « العمل الاجبارى » باتحاد السوفيت « حيث أصبح العمل مسألة شرف وفخار وبسالة وبطولة » . وقد أثارت حملات رأس المال على مصالح العمال الحيوية مقاومتهم ، فكثرت اضراباتهم التى تميزت بطابع الاصرار والعناد فى ظل ظروف الازمة الحالية . وهذه الاضرابات تساعد العمال على أن يفهموا من هو عدوهم الحقيقى ، ولذا تتخذ مظهر

نضال وتحد للنظام البورجوازي الذي يحكم بصورة اجرامية على ملايين الناس بشقاء باعث على اليأس .

تشابك الازمتين الصناعية والزراعية : ان طابع العمق والحدة الذي تتميز به الازمة الحالية راجع الى أنها أثرت في الصناعة والزراعة . وقد كشفت الازمة كافة المتناقضات الاساسية التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي ، بما في ذلك التناقض بين الصناعة والزراعة ، أو كما قال ستالين ان الازمة الصناعية في البلدان الرأسمالية الرئيسية تشابكت مع الازمة الزراعية في البلاد الزراعية ، الامر الذي زاد الصعاب وحدد حتمية الانحلال العام في النشاط الاقتصادي . ان الازمة الصناعية تؤدي الى ازدياد لم يسبق له مثيل في البطالة والى افقار الجماهير الكادحة ، وفقر الجماهير معناه نقص المبيعات من المنتجات الزراعية . والى جانب النقص في الانتاج نجد نقصا في الطلب على المواد الاولية الزراعية كالقطن والصوف الخ ، كما ان الازمة الزراعية بدورها اذ تسبب خراب الفلاحين تحرمهم من المقدرة على شراء السلع الصناعية وبذلك ينكمش سوق المبيعات بالنسبة الى الصناعة . وتدل الازمة الزراعية على عجز الرأسمالية عن توجيه النمو الحديث في القوى الانتاجية ، فالهندسة الحديثة تجعل في الامكان استعمال أساليب من العمل جديدة بالكلية وتفتح آفاقا لاستخدام الآلات في الزراعة الامر الذي معناه زيادة في الانتاجية ، ولكن حدود الرأسمالية أضيق من أن تتسع لما حققه التقدم الفنى الحديث . واذ تزيد الرأسمالية من شدة التباين بين المدينة والقرية فانها تقضى على الاخرة بالركود والانحطاط ، وعلى ذلك فالعلاقات الرأسمالية عقبة كؤود في وجه تقدم الزراعة . ويتضح مدى ركود الزراعة وانحطاطها في حالة الموازنة بين البلاد الرأسمالية واتحاد السوفيت فقد زادت المساحة المنزوعة في البلد الاخير بمقدار ١٠ ملايين هكتار في سنة ١٩٣١ وحدها بينما زادت مساحة الاراضى المزروعة غلالا في العالم الرأسمالي ٣٠ مليوناً في السنوات العشرين الاخرة .

وقد بعثت الحرب العالمية أزمة عميقة في زراعة البلدان الرأسمالية ، ونجم عن الازمة فقر جماهير الفلاحين ونقص الانتاج . فالازمة الحالية التي تشابك فيها الازمتان الصناعية والزراعية خطر قاتل على حياة عشرات الملايين من الفلاحين . وهي بافقارها البروليتاريا

والجمهير الكادحة بوجه عام تقلل الطلب على المنتجات الزراعية الى أدنى حد ممكن ، وانكماش أسواق هذه الاخيرة يؤدي الى تراكم **احتياجات** هائلة من المنتجات الزراعية والى **نقص خطير جدا في الاسعار** ، وهذه العوامل تسبب بدورها **تقييد الانتاج في الزراعة** . وانك لتلقى المخازن والصوامع مليئة بالغلل فلا يجد قادة البورجوازية سبيلا للخلاص من هذه الوفرة الا بحرق هذه الاحتياطات أو تركها حتى تتعفن أو تلقى بها الى البحر ، ولكن لانقاص المساحة المنزرعة ذلك حتى يرغبوا الزراعة على تقليل انتاجها . ففي المانيا مثلا مزجت الغلال بمادة كيميائية تجعلها غير صالحة الا لتغذية الماشية . وقد هبطت أسعار السلع الزراعية بشدة في خلال الازمة (٧٠٪ في أسعار الجملة للقمح ، ٥٠٪ في أسعار القطن والسكر والبن والصوف) . وقد يظن أن المستهلكين بالمدن يستفيدون من ذلك والواقع خلاف هذا لان السلعة قبل أن تصل الى يد المستهلك تمر بأيدي عدد كبير من الوسطاء وتجار الجملة الذين لا يسمحون بنزول أسعار التجزئة بل قد ارتفعت هذه أحيانا كما في المانيا . أما الفلاح فانه يبيع منتجاته للوسيط بأسعار لا تغطي نفقاته في البذور والمعدات ، ولا تقل شيئا عما بذل من عمل . وعليه أن يدفع الضرائب للحكومة ، والايجار للمالك ، وفائدة الديون للمصرف - وهذه كلها تذهب بنصيب الاسد مما يحققه الفلاح المتوسط والصغير بالسوق ، فيبيع المزرعة وكل ما يملك في بيته وهكذا أوضاع صغار الفلاحين ومتوسطوهم مئات وآلاف المزارع ، لا في اوربا وحدها بل وفي الولايات المتحدة . مثل هذا الدمار يثير مقاومة الفلاحين الكادحين ضد رأس المال والملك والمصارف ، فيجاهدون في سبيل توحيد صفوفهم وينظمون أنفسهم ضد بيع بضائعهم في المزاد ويرفضون شراء الممتلكات . وهناك حالات بالولايات المتحدة تجمع فيها الفلاحون ولم يتزايدوا على المتاع المباع كله بأكثر من دولار واحد ، وهنا اضطرت المصارف الى الغاء المزاد واطالة المدة التي تدفع فيها الديون .

واذ يهجر الفلاحون الذين أصابهم الدمار مزارعهم ، يزداد عدد المتسولين في الطرقات العامة . وحالة عمال الزراعة الأجراء أشد سوءا ، إذ أصبح من الامور العادية في اوربا وامريكا ألا تدفع لهم أجورهم نقدا ، ويأتي الملاك والمستغلون الاغنياء بالعمال العاطلين من

المدن لقاء قدر ضئيل من الغلال أو البطاطس • ويدعو صغار كتّاب البورجوازية بالعودة الى الارض ، وتؤلف الجمعيات لتنظيم « مزارع » للعاطلين ، وهذا دليل فقط على ازدياد عدد المزارع الصغيرة التي لا تكاد تنتج بغير المعدات ما يقوم بأود من يشتغلون فيها • ان أزمة الزراعة الرأسمالية تظهر بجلاء أن الانتاج الصغير في ظل الرأسمالية في مركز يبعث على اليأس •

ويقاسى **فقراء الفلاحين ومتوسطوهم** الكثير من الازمة الزراعية ، فالازمة تؤدى الى افقار جماهير الفلاحين ، وتسرع بعملية التمييز فيما بينهم وبناتقال الكثير منهم الى صفوف البروليتاريا ، وتسبب الاقلال من الانتاج بل ان بعض الحكومات البورجوازية تنصح بذلك على أنه وسيلة للخلاص من الازمة الزراعية • ويتضمن نقص الانتاج في الزراعة والصناعة تدميرا للقوى الانتاجية ، وتظل سلع زراعية كثيرة دون الاستفادة منها بينما تموت الملايين جوعا ولا تجد مأوى لها ، وتفتقر حتى الى أشد أنواع الكساء ضرورة لها • وسببت الازمة الزراعية ودمار الفلاحين نقصا في الزراعة ، فقل بيع الآلات الزراعية والاسمدة الى حد يشبه النكبة ، وقد تناقص استعمال الجرارات وما اليها في اولي البلاد الرأسمالية •

الازمة والاحتكارات : ومن أهم المظاهر المميزة للازمة المعاصرة أن تطورها على أساس الرأسمالية الاحتكارية ، وفي هذا يقول ستالين « ان رأسمالية اليوم ، خلافا للرأسمالية الاقدم عهدا منها ، هي رأسمالية احتكارية وهذا يؤدي حتما الى النضال بين الاتحادات الرأسمالية في سبيل الاحتفاظ بالاسعار العالية للسلع برغم الافراط في الانتاج • ومن الواضح أن هذا الظرف ، الذي يجعل الازمة مؤلمة ومدمرة بصفة خاصة لجمهور الناس الذين هم المستهلكون الاساسيون للسلع ، لا يمكن الا أن يؤدي الى امتداد الازمة وتأخير تفريجها : (التقرير المقدم للمؤتمر السادس عشر) • لقد أثبتت الازمة الحالية بطلان دعاوى خدام البورجوازية من أن نمو الاحتكارات يتم على انتقال الى الرأسمالية المنظمة ، وأن الازمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية تصبح من أحداث الماضي • والواقع أن الطبيعة الاحتكارية للرأسمالية الحديثة أدت الى شدة **ازدياد** الازمة وعمقها وطول أهدها • وقد حاول قادة الاحتكار في أول الامر أن يزيحوا عبء الازمة الى عاتق جماهير

المستهلكين وذلك بالابقاء على أسعار مرتفعة حتى فى ظروف الافراط فى الانتاج . وفى الواقع كان الهبوط فى أسعار منتجات الفروع المحكرة أبطأ منه فى أسعار غيرها .

وفى كثير من الحالات أثبت ضغط الازمة أنه أقوى من الصلات الاحتكارية ، وحينئذ تهبط الاسعار هبوطا سريعا ويتحطم الاحتكار ذاته . ويصدق هذا بوجه خاص على الفروع المشتغلة بانتاج المادة الاولية ، إذ أن التناقص الشديد فى الطلب على المادة الاولية وتراكم احتياطات ضخمة يرغمان المنتجين فى النهاية على خفض الاسعار الى درجة بالغة . وفى هذه الميادين أثبتت الاحتكارات عجزها عن المحافظة على مستوى عال للاسعار .

وفى ظل ظروف الازمة تزداد كثيرا كافة المتناقضات الكامنة فى طبيعة الرأسمالية الاحتكارية . ومن الجلي تماما أن اتجاه الاحتكارات نحو الاحتفاظ بالمستويات العالية للاسعار يؤدي الى أشد صنوف النضال بين عدد قليل من جهة ، وبين جمهور مستهلكى سلعها من جهة اخرى ، ويعظم هذا النضال بين الفروع المحكرة فى الصناعة والفروع التى يكون فيها الاحتكار كمية مهمة . فضلا عن هذا تشتد حدة النضال بين الاحتكارات ذاتها ، وتزيد بشدة المتناقضات التى تهدم الاحتكارات الفردية ، ويزداد نمو النضال فى داخل المنظمات الاحتكارية المنفصلة ، واذ يعجز عدد من الاحتكارات عن احتمال الازمة ، نراه يتحطم وينهار . وقد انحلت هذه الاتحادات الاحتكارية الضخمة خلال الازمة مثل نقابة منتجى الزنك الدولية ، نقابة منتجى سبائك الحديد الاوربية ، نقابة منتجى القصدير الدولية . واضطرت نقابة منتجى الصلب الدولية أن توافق عمليا على عودة المنافسة فيما بين أعضائها . وفى المانيا انفرط عقد منظمة منتجى الحرير الصناعى الخ .

وتقدم حكومات البلدان الرأسمالية الاعانات المالية ومختلف أنواع المساعدة الى الاحتكارات التى تتعرض للمتعاب ، وهكذا تنتقل مئات الملايين من الماركات والدولارات والفرنكات من جيوب دافعى الضرائب الهزيلة الى خزائن الرأسماليين . وتؤدى الطبيعة الاحتكارية للرأسمالية الحديثة الى اطالة أمد الازمة . فى عهد المنافسة الحرة كان الخفض العام فى الاسعار ، واخفاق منظمات العمل الضعيفة ، وانقاص الانتاج ، يؤدي الى تفريغ الازمة تدريجا وتجدد الحركة الدورية

للصناعة ولكن هذا التفريغ الطبيعي اللازمة يزداد صعوبة مع انتشار الاحتكارات التي تزيد من حدة الازمة وعمقها .

تساؤل التجارة الخارجية : ويترتب هذا على أزمة الافراط في الانتاج وانكماش الاسواق ، وقد فاقت الازمة الحالية سابقاتها من حيث نقص التجارة الخارجية كما يشهد بذلك الجدول التالي :

النسبة المئوية	الازمات
٥	٧٤-١٨٧٣
٤	٨٤-١٨٨٣
١	١-١٩٠٠
٧	٨-١٩٠٧
٦٥	٣٢-١٩٢٩

وتناقص التجارة العالمية أضعف العلاقات الاقتصادية التي لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي البقاء بدونها . فقد خفضت البلاد الصناعية وارداتها من المادة الاولية ، وكذلك فعلت البلاد الزراعية بالنسبة الى المصنوعات ، وهذا أدى الى نقص الانتاج والاستهلاك من جانب جماهير العمال . وقد أثر نقص التجارة العالمية في أكبر البلدان الرأسمالية ذات المركز المسيطر في السوق العالمية ، كما يتضح من البيان التالي (الرقم القياسي ١٠٠ لسنة ١٩٢٩) :

نقص التجارة الخارجية بالنسبة الى أهم البلدان الامبريالية

	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠		
واردات	٣٠ر٨	٣٠ر١	٥٠	٤٨	٧٣
صادرات	٤٢ر٦	٣٤ر٧	٧٣	٥٠	٩٠
الولايات المتحدة	٥٠ر١	٥٧ر٦	٥٣	٧٢	٧٨
المانيا	٣٩ر٣	٥١ر٢	٦١	٧٢	٨٥
انجلترا	٤٥ر٦	٣٨ر٧	٦٦	٥١	٧٩
فرنسا					
إيطاليا					

مثل هذا الهبوط في التجارة الخارجية يزيد من حدة الصراع من أجل الاسواق بين مختلف البلدان ، فيحاول رأسماليو كل بلد أولاً ضمان السوق المحلية لانفسهم وابعاد أية منافسة أجنبية عن

طريق فرض رسوم عالية الى حد غير عادى . ويترتب على التوسع فى تطبيق سياسة الحماية زيادة كبيرة فى الإغراق .

أزمة الائتمان ، والتضخم النقدي ، والصراع من أجل الاسواق :

ان الطبيعة الاحتكارية للرأسمالية الحديثة قد دمغت بطابعها عملية التطور بأسرها ، ومن نتائج هذه الطبيعة صفة مميزة خاصة فى تطور أزمة الائتمان . ففى الازمات السابقة كان مجال الائتمان أول ما تبدو فيه الازمة واضحة عنيفة ، فكانت الصعاب فى وجه المبيعات يترتب عليها انهيار المشروعات التى عجزت عن بيع منتجاتها ، واذ لا يتوافر لديها المال للوفاء بالتزاماتها فانها تشهر افلاسها أى عجزها عن دفع ديونها . وقبل عصر الاحتكار كان افلاس المشروعات يعقبه افلاس المصارف المتصلة بها سراعا . وفى الوقت ذاته كان افلاس هذه المشروعات يؤدى الى انقاص نطاق الانتاج ، ومحو المشروعات الاضعف شأنًا من السوق للمشروعات الاعظم قوة وملاءمة لاحوال . وبهذه الطريقة كانت الازمة تدعم مركز بعض مجموعات رأس المال الكبير وذلك بالقضاء على المجموعات الصغيرة وجانب من المتوسطة .

ولكن الطابع الاحتكارى للرأسمالية الحديثة أدى الى موقف لم تظهر فيه أزمة الائتمان الا سنة ١٩٣١ بعد أن أثرت الازمة تأثيرا عميقا فى الحياة الاقتصادية بأسرها للبلدان الرأسمالية . فمنذ بداية الازمة نجد أن الاحتكارات المسيطرة فى عالم الرأسمالية الحديثة قد بدأت تنقل عبء الخسائر التى سببتها الازمة الى عاتق الميادين غير المحكرة حيث سادت المشروعات ذات الحجم المتوسط . وفى الوقت ذاته كان على الاحتكارات أن تقيّد الانتاج حتى تحافظ على مستوى عال للأسعار فى سوق تهبط سراعا ، وتقييد الانتاج أدى حتما الى نزول فى الأرباح ، وخسائر وتغييرات كبيرة جدا فى توزيع الأرباح بين مختلف مجموعات الرأسماليين . والجدول التالى يوضح العدد الذى لا مثيل له من حالات الإفلاس المترتبة على الازمة :

١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣

الولايات المتحدة

٢٢٩٠٩ ٢٩٣٥٥ ٢٩٢٨٨ ٣١٨٨٢ ٦٧٧٣٢

الامريكية

٥٩٠٠ ٦٢٨٧ ٦٨١٨ ٧٣٢١ ٤٩٢٧

انجلترا

٣٧١٨	١٣٩٦٦	١٩٢٥٤	١٥٤٨٦	٩٨٤٦	المانيا
٨٣٦٢	٩٠١٤	٧٢٢٠	٦٢٤٩	٦٠٩٢	فرنسا
٢٥٩	٥٤٥	٧٣٨	٨١٥	٥١٦	بولندا

كانت الازمة الائتمانية في صدد النضوج زمنا طويلا ، فافلاس المشروعات المتصلة بالمصارف ، وصعاب الميزانيات الحكومية ، وتضاؤل الارباح ، وازدياد الخسائر ، وهبوط أسعار الاوراق المالية - كل هذا مهد الطريق لانفجار الازمة الائتمانية في سنة ١٩٣١ بقوة غير عادية . وقد تولد افلاس المنشآت الائتمانية من افلاس المشروعات الصناعية الذي نجم من نقص الانتاج والاسعار ، واستحالة بيع المنتجات ، وخفض قيمة الاوراق المالية الخ . وخلق افلاس المصارف بدوره صعابا للصناعة وترتبت عليه حالات افلاس جديدة في المشروعات الصناعية .

وقد بدأت أزمة الائتمان في **المانيا والنمسا** . ففي ربيع ١٩٣١ انها أعظم مصرف بالنمسا وكان يتحكم في ٧٥٪ - ٨٠٪ من جميع صناعات البلاد . أعقب ذلك افلاس عدد من أكبر المشروعات الصناعية في ألمانيا وفي يونيه سنة ١٩٣١ أفلس مصرفان كبيران بألمانيا وهما (درامستات والاهلي ، درسدن) . ثم انتقلت الازمة من وسط أوروبا حيث غمرت إنجلترا فولدت أزمة في **فرنسا واوليات المتحدة** وغيرهما من البلاد الرأسمالية . وهنا أفلس كثير من أعظم المشروعات المتعبرة « موضع فخر ومجد » الرأسمالية الاحتكارية العالمية ، وذلك في النصف الثاني من عام ١٩٣١ وفي سنة ١٩٣٢ ، وتحطمت شركة كروجر الموحدة السويدية لعمل الكبريت . كان كروجر يشغل برأس مال أمريكي وأراد احتكار صناعة الكبريت في كافة البلدان وشن حملة جنونية على اتحاد السوفيت ، ولكن تصدير الكبريت من هذا البلد كان عقبة لم تلقى ترحيبا منه ، وهنا أطلق النار على نفسه وهو على هاوية الافلاس . وقد اتضح بعد موته أنه ظل في السنوات السابقة لذلك يحافظ على مركزه بأساليب خداع وتزوير أمل بواسطتها تأخير افلاسه . واتضح كذلك أن عددا من كبار موظفي الحكومات في بلدان كثيرة كان من ماجوريه ، كما كان يؤيد ويمد يد العون الى كثيرين من زعماء الديمقراطية الاشتراكية . وثبت كذلك أن Insull ، وهو من أكبر رجال الاعمال الامريكيين ، كان نصابا ، وفي

ربيع سنة ١٩٣٢ انهارت الشركة التي كان يرأسها والتي كانت تملك محطات كهربية ومنشآت للغاز والماء في ستين مدينة .

« لم تقتصر الازمة على مجال الانتاج والتجارة بل أثرت في نظام الائتمان ، والنقد ، والتزامات الديون الخ ، وهذا حطم العلاقات التي أقامتها التقاليد بين البلدان وبين المجموعات الاجتماعية في كل بلد على حدة . ولقد لعب هبوط أثمان السلع دورا هاما في هذا . فبرغم مقاومة نقابات المنتجين الاحتكارية زاد الهبوط في الائتمان بقوة عظيمة وقد حدث أولا وغالبا بالنسبة الى ملاك السلع غير المنظمين في هيئات ، من أمثال الفلاحين وأهل الحرف الحاذقين وصغار الرأسماليين ، ولكن كان الهبوط تدريجيا في حالة أصحاب السلع المنظمين أى الرأسماليين الذين ينتظمون في سلك نقابات الانتاج .

هذا النزول في الاسعار جعل مركز المدينين (رجال الصناعة وأرباب الحرف والفلاحين الخ) مما لا يحتمل ، بينما وضع الدائنين في مركز ممتاز لم يسبق له مثيل . مثل هذا الموقف كان لابد أن يؤدي ، وقد أدى فعلا ، الى افلاس الشركات والمنظمين الفرديين افلاسا واسع النطاق جدا . وبهذه الطريقة حاق الخراب في السنوات الثلاث الاخيرة بعشرات الالوف من الشركات المساهمة بالولايات المتحدة وألمانيا وانجلترا وفرنسا . وقد أعقب افلاس الشركات المساهمة خفض العملة مما يسر على المدينين الى حد ما . وقد تلا خفض العملة اجازة القانون عدم دفع الديون الاجنبية والداخلية «(١)» .

لقد أدى نمو الازمة الى أوسع تضخم أى خفض في العملة . ان هبوط الاسعار تنجم عنه صعاب عظيمة بالنسبة الى المدين اذ أن الدين الذي يستحق الدفع حين هبطت الاسعار يكلفه كمية من السلع أكبر مما كان يتكلف حين عقد الدين . وهبوط الاسعار يضع أعباء اضافية على عاتق المنظمين المدينين : ويجعل مراكز دول مدينة بأسرها أسوأ مما كان . فما سبيل الخلاص من هذه الصعوبة ؟ يتلمس الرأسماليون وحكوماتهم طريقة ذات اتجاهين أولهما الموراتوريوم أى وقف دفع الديون ، وثانيهما التضخم . وكلما نمت الازمة توقفت

(١) ستالين : Leninism : ص ٤٧٢-٤٧٣ .

الدول واحدة بعد الأخرى عن دفع ديونها ، ولكن لم يكن هذا كافيا ، فلجأت كذلك الى وسيلة التضخم وقد بدأ هذا العمل في الدول الضعيفة أولا ثم اتخذته إنجلترا في خريف سنة ١٩٣١ فأوقفت تحويل النقود الورقية الى ذهب وأخذت قيمة الجنيه الاسترليني في الهبوط . وخفض العملة ييسر على المدين اذ يستطيع الآن أن يدفع دينه بعملة مخفضة أى أرخص ، ولكن التضخم بدوره ذو أهمية هائلة بصدد الصراع على الاسواق .

وعندما تخفض الدولة الرأسمالية عملتها فانها تكسب ميزة على البلاد الأخرى في السوق العالمية ، والسبب في ذلك أن السلع تتكلف نفقة أقل على أساس الذهب . وقد يرتفع الثمن بالعمله الورقية ، ولكن اذا كانت هذه العملة يجري تبادلها بالذهب فان سلع الدولة ذات العملة المخفضة تكون أرخص من سلع البلدان التي ظلت متبعة لنظام عيار الذهب ، ويكون من الاسهل التغلب على المنافسة في السوق العالمية بواسطة الثمن المنخفض ، ويكون المركز سيئا بالنسبة الى البلاد التي سلعيها مسعرة على أساس عيار الذهب . ولهذا نرى أن الولايات المتحدة ، وهي من أعظم البلاد الرأسمالية في العالم ، تعتمد الى التضخم النقدي في مارس سنة ١٩٣٣ . لقد كان رجال الاعمال في جميع البلدان الرأسمالية ينظرون الى الجنيه الاسترليني والدولار على أنهما أشد العملات في العالم الرأسمالي استقرارا ، وكانت البلاد الأقل ثراء تحول المتجمع لديها الى هاتين العملتين . وهنا سلم هذان الحصنان وجذبا معهما عملات الدول التي تعتمد عليهما . فخفضت اليابان التي زادتتها الحرب ثراء ، عملتها الى ثلث قيمتها السابقة بالذهب . بهذه الموجة من التضخم النقدي صار في يد البلدان الرأسمالية سلاح بدأت به حرب العملة . وحوالي ختام سنة ١٩٣٣ لم يبق في العالم الرأسمالي كله سوى أربع بلدان عملتها مثبتة على أساس عيار الذهب ، وهذه البلدان هي فرنسا وبلجيكا وسويسرا وهولندا .

« ولا نزاع أن هذه الظواهر التي هزت قواعد نظام الائتمان لا بد أن تسبب ، وقد سببت فعلا ، توقف دفع الاعتمادات ، والديون الاجنبية ، والديون التي بين الحلفاء ، واصدار رأس المال ، وأدت الى زيادة نقص التجارة الخارجية وتصدير السلع ، وزادت من حدة

النضال من أجل الاسواق الاجنبية والحروب التجارية بين البلاد ،
والاغراق . نعم ان الاغراق أيها الرفاق . اني لا أقصد الاغراق
السوفيتي المزعوم الذي رفع الصوت عالياً بشأنه نفر من النواب
الشرفاء في برلمانات أوروبا وأمريكا النبيلة الى أن بح الصوت . اني
أقصد الاغراق الحقيقي الذي تمارسه الآن جميع الدول « المتحضرة »
تقريباً ، وهو الاغراق الذي يلتزم بشأنه النواب الشجعان النبلاء
الصمت الحكيم » (شرحه ص ٤٧٣) .

الركود الحال وخواصه : وصل أعظم الهبوط في الانتاج
الصناعي سنة ١٩٣٢ : ثم بدأ تحسين طفيف في الصناعة بالبلدان
الرأسمالية سنة ١٩٣٣ ومن الخطأ تفسير هذه الظاهرة بسياسة
التضخم والاستعدادات الحربية التي اتبعتها بعض الحكومات الرأسمالية
ففي بعض البلدان كاليابان مثلاً لعبت الطلبات الهائلة على الصناعة
الحربية دوراً هاماً . ولكننا نلاحظ مع هذا تحسناً في الصناعة في
كافة البلدان ومنها ما كانت عملته ثابتة ، ويتضح تبعاً لهذا « أنه الى
جانب الرواج الناشئ عن الاستعداد الحربي كان هناك أثر لفعول
القوى الاقتصادية الداخلية الرأسمالية » (شرحه ص ٤٧٥) . هذا
التحسن الطفيف في حالة الصناعة حققته الرأسمالية بواسطة اشتداد
درجة استغلال الطبقة العاملة ، ودمار جماهير الفلاحين ، وسرقة
الجماهير الكادحة في المستعمرات وازدياد الاستغلال وعظم كثافة
العمل وخفض الاجور - كل هذا يجعل في امكان الكثيرين من
الرأسماليين مواصلة الانتاج حتى في حالة نقص الطلب وانخفاض أثمان
السلع . لقد هبطت أثمان المواد الاولية والغذائية على حساب الفلاحين
الكادحين في المستعمرات ، ومعنى هذا أيضاً خفض في نفقات الانتاج
بالنسبة الى الرأسماليين . وقضت الازمة على جانب ضخم من القوى
الانتاجية . وبسبب تدمير مقادير كبيرة من البضائع صارت النسبة
بين العرض والطلب أكثر ملاءمة في النهاية في عدد من الحالات . كما
أن محو المشروعات الاضعف شأنها أفسح السوق للمشروعات القوية
الباقية . وهكذا اجتازت الصناعة في البلدان الرأسمالية الرئيسية
أدنى نقطة بلغتها ودخلت في مرحلة الركود ، ولكنه « . . . ليس
ركوداً عادياً بل هو ركود من نوع خاص ، لا يؤدي الى رواج جديد
وازدهار في الصناعة ، ولكنه من جهة أخرى لا يعود بالصناعة الى أحط

درجات الهبوط « (شرحه ص ٤٧٦) »

في الاوقات العادية حين لم تكن الرأسمالية قد بلغت فترة انحلالها وسقوطها ، كانت الازمة يحل محلها ركود تعقبه فترة من الرخاء . أما الآن فالرأسمالية في حالة موت ، وتعاني أزمة عامة ، وتدفعها أعمق متناقضاتها الى مصيرها وهو الفناء . واذ نشيت الازمة الحالية في وسط الازمة العامة للرأسمالية ، نراها تميزت يمثل هذا العمق والطول وقوة التدمير والحدة . وكذلك حل هذا المظهر الجديد من الركود في وسط هذه الازمة العامة ، ولهذا يختلف عن النوع العادي وليس هو بمقدمة رواج جديد . « ٠٠ لان جميع الاحوال غير الملائمة التي تحول دون تحسين جدى في صناعة البلدان الرأسمالية ، لا تزال قائمة . واني لاذكر الازمة العامة للرأسمالية والتي تسير في وسطها الازمة الاقتصادية ، وأذكر الادارة المزمنة للمشروعات دون طاقتها ، والبطالة الاجماعية المزمنة ، وتشايك الازمتين الصناعية والزراعية ، وانعدام أى ميول نحو تجديد جدى لرأس المال الثابت الامر الذى يستهل عادة مقدم الرواج الخ » (شرحه ٤٧٦) .

هذه الازمة التي ثارت في العالم الرأسمالى كله منذ سنة ١٩٢٩ زادت من حدة كافة متناقضات النظام الرأسمالى الداخلى والخارجية الى أقصى حد ، وأحدثت سوءا لا مثيل له في أحوال الجماهير الكادحة اذ سببت بطالة واسعة الحدود ، وخفضا عديم الرأفة في الاجور ، وزيادة في الاستغلال ، وجلبت على الفلاحين خرابا لم يسبق له مثيل . والى جانب افقارهم يشتد غضبهم من النظام الرأسمالى . وازاء هذا الغضب أقلعت البورجوازية عن أساليبها القديمة في كبح العمال ولجأت الى الارهاب الصريح ، أى الدكتاتورية الفاشية ، فأقامت دكتاتورية هتلر الدموية في فبراير سنة ١٩٣٣ وهذا دليل على الدور الهدام الذى يقوم به زعماء الديموقراطيين الاشتراكيين الذين أحدثوا الشقاق في صفوف الطبقة العاملة وينا أضعفوا مقاومتها للدكتاتورية البورجوازية ، وهو دليل أيضا على ضعف البورجوازية التي لم تعد تستطيع الاحتفاظ بسلطانها بأساليب الادارة القديمة . ان البورجوازية تخلع عن نفسها الغشاء الديموقراطى وتلجأ الى الارهاب الدموى السافر ، ولكن هذا يترتب عليه ازدياد حدة الصراع الطبقي ويهدد بنسف صرح الرأسمالية بأسره .

وزادت الازمة الحالية من حدة العداوات القائمة بين الدول
 «الرأسمالية اذ اشتد النضال على الاسواق الى حد كبير جدا . واذ تلجأ
 كل دولة للاغراق فى الاسواق الخارجية تقيم الحواجز حول أسواقها
 ضد اعتداء المنافسة الاجنبية . ويشتمد العداة بسبب عدم دفع الديون،
 وزادت الازمة من شدة فعل قانون عدم استواء التقدم فى ظل
 الامبريالية ، اذ تفاوت مدى تأثيرها فى البلدان المختلفة وبذا غيرت
 علاقة القوى بين الشعوب الامبريالية . كل هذا زاد من توتر العلاقات
 بين البلدان للغاية ، وها هى الاستعدادات تجرى لحرب امبريالية
 أخرى بقصد اعادة تقسيم العالم . وبينما تقلصت فروع كثيرة من
 الصناعة بسبب الازمة توسعت صناعات الحرب . وقد انقضت
 سنوات منذ أن غزت اليابان منشوريا بالقوى المسلحة وأخذت تتوغل
 فى شمال الصين . ان الحرب بين الصين واليابان ستجعل الصراع
 حادا للغاية من أجل المحيط الهادى حيث تصادم مصالح كل من
 اليابان والولايات المتحدة وانجلترا . وفى الغرف السرية لهيئات
 أركان الحرب الامبريالية توضع الخطط لحروب مستقبلية ، ومن أبرز
 هذه الخطط ما يراد به التدخل المسلح فى شئون الاتحاد السوفيتى .
 «ان شدة وطأة العداوات الطبقيّة الداخلية فى البلدان الرأسمالية،
 وكذلك العداوات الدولية ، تشهد بأن الاحوال الموضوعية لأزمة ثورية
 قد نضجت الى حد ان العالم اليوم يقترب سريعا من جولة جديدة من
 الثورات والحروب» (١) .

والحقائق الوفيرة تؤيد صحة هذا التقدير للموقف، فالبلاد التى
 « انتصرت » فيها الفاشية فى حالة غليان ، وفى ألمانيا يواصل الحزب
 الشيوعى ضراعا باسلا ضد الفاشية وهو يعد سرا وفى أحوال غاية فى
 الصعوبة القوى اللازمة لقلب الدكتاتورية الفاشية . وفى فرنسا أثارت
 أعمال الاستفزاز الفاشية المقاومة القوية من جانب الجماهير حتى
 داخل السياسة البورجوازيين الرعب التام من غضب البروليتاريا .
 وفى فبراير سنة ١٩٣٤ قاوم عشرات الالوف من العمال أياما قوى
 العدو التى تفوقهم عددا وفى ظروف صعبة للغاية بسبب خيانة زعمائهم .

Theses and Decisions of the Thirteenth Plenum of the (١)

E.C.C.1

ص ٥٥ .

(٩٢)

واصبحت الصين السوفيتية التي تضم ٦٠ مليوناً من الينفس ، عاملاً قوياً ، فقاومت حملات شنها القواد المعادون للثورة ، وأنشأت جيشها الأحمر القوي .

« لم تبلغ الجماهير المرحلة التي تكون فيها على استعداد للاستيلاء على قلعة الرأسمالية بالقوة ، ولكن فكرة الاستيلاء عليها بالقوة أخذت في النضوج في أذهان الجماهير بحيث لا مجال للشك في ذلك » (ستالين : Leninism : ص ٤٧٧) .

نعلم أن الرأسمالية لن تختف من على المسرح من تلقاء ذاتها ، ونعلم أن كافة النظريات عن انهيار الرأسمالية الذاتية تسبب أذى كبيراً لقضية الطبقة العاملة إذ تخدر عزمها على النضال المتواصل الذي لا بد منه للانتصار على المستغلين . فليس من حدة في متناقضات الرأسمالية تستطيع أن تخلق موقفاً لا تجد منه البورجوازية مخرجاً . ان الصراع المتواصل هو الذي سيقدر مصير النظام الرأسمالي .

« ان فوز الثورة لن يأتي بذاته ، بل يجب الاستعداد له والفوز له ، ولن يمهد للفوز ويأت به الا حزب بروتيتارى ثورى قوى (شرحه ص ٤٨١) .

محتويات الكتاب

صفحة

- مدخل الى الموضوع - ماهو الاقتصاد السياسى وماذا يعلمنا؟ ٥ - ٢٢
- الفصل الاول - كيف تطور المجتمع الى الرأسمالية • ٢٢ - ٣٦
- هدفنا مجتمع اشتراكى - هل كانت هناك طبقات دائماً - المشاعية القبلية البدائية - انحلال المجتمع البدائى - أشكال الاستغلال السابقة للرأسمالى - قيام التبادل ونموه - منشأ الانتاج الرأسمالى •
- ٣٧ - ٦١
- الفصل الثانى - انتاج السلع
- ماهى السلعة - خاصيتان للسلع - العمل يخلق القيمة - العمل العام والخاص - العمل اللازم اجتماعياً - العمل البسيط والعمل الحاذق - السوق والمنافسة - نمو التبادل وأشكال القيمة - وثنية السلع - دور النقود فى نظام انتاج السلع - وظائف النقود - قانون القيمة ، قانون حركة انتاج السلع الرأسمالى •
- ٦٢ - ٨٨
- الفصل الثالث - جوهر الاستغلال الرأسمالى
- كيف يستغل رأس العمل ، قوة العمل سلعة - التراكم البدائى - تحول النقود الى رأس المال - شراء وبيع قوة العمل وقيمتها - ما مصدر أرباح الرأسماليين - فائض العمل وفائض القيمة - ماهو رأس المال - رأس المال الدائم والمتغير - معدل فائض القيمة - وسيلتان لزيادة فائض القيمة - فائض القيمة الزائد عن الحد - النضال حول يوم العمل - حدة (كثافة) العمل - الرأسمالية والتقدم الفنى - الرق الاجير - الرق فى المستعمرات •

الفصل الرابع - الاجور وافقار الطبقة العاملة فى ظل

١١٢ - ٨٩

الرأسمالية

قيمة قوة العمل وثمنها - الاجور ستار يخفى الاستغلال
الرأسمالى - الاجور ونضال الطبقة العاملة - أشكال
الاجور - نظام الدفع حسب وقت العمل - نظام الاجر
بالقطعة - التنظيم العلمى للعمل ، طريقنا تايلور
وفورد - الدفع عيننا ونقدا - الاجور الاسمية والحقيقية
- أجور العمال الحاذقين - مستوى الاجور فى البلدان
الرأسمالية المختلفة - نمو الاستغلال الرأسمالى -
البطالة وجيش العمل الاحتياطى - احلال الالات محل
العمال - القانون العام لتجميع رؤس الاموال - افقار
الطبقة العاملة والبطالة فى أوقات الازمة .

١٢٣-١١٣ الفصل الخامس - تقسيم فائض القيمة بين الرأسمالين

تسوية معدل الربح - الميل الى خفض معدلات الربح -
رأس المال التجارى ودخله - أشكال التجارة ، المضاربة
- رأس مال القروض والائتمان - سعر الفائدة .

١٣٦-١٢٤

الفصل السادس - الرأسمالية فى الزراعة

التباين بين المدينة والقرية - ريع الارض - مصدر ريع
الارض - شراء وبيع الارض - ريع الارض وتأخر
الزراعة - الانتاج الكبير والانتاج الصغير فى الزراعة -
توزيع الارض واحوال الفلاحين فى البلاد الرأسمالية -
التمييز بين الفلاحين فى ظل الرأسمالية افقار الفلاحين
فى البلاد الرأسمالية - الفلاحون حلفاء البروليتاريا
فى الثورة .

القسم الثانى ويبدأ من الفصل السابع

٢٣ - ١ الفصل السابع - الانتاج المتجدد والازمات فى ظل الرأسمالية

أدوات الانتاج وأدوات الاستهلاك - ماهو الانتاج

المتجدد - الانتاج المتجدد البسيط والممتد - الانتاج المتجدد فى ظل الرأسمالية-التجميع الرأسمالى - تركيز ومركزية رأس المال - الاتجاه التاريخى لتجميع الرأسمالى - تجديد الانتاج المتجدد ، البسيط والممتد - متناقضات الانتاج المتجدد الرأسمالى - الازمات الرأسمالية الناشئة عن الإفراط فى الانتاج - سبب حتمية الازمات فى ظل الرأسمالية - دورية الازمات - مغزى الازمة •

الفصل الثامن - الامبريالية - مطلع فجر ثورة العمال الاشتراكية

٥٧ - ٢٤

من انرأسمالية الصناعية الى الامبريالية (الاستعمارية) تعاليم لينين عن الاستعمار - مظاهر خمس للامبريالية - سيطرة الاحتكار - الاتحادات الرأسمالية - الاتحادات العامة - الاحتكار والمنافسة - الامبريالية كرأسمالية احتكارية - الاتحادات الاحتكارية فى أهم البلدان الرأسمالية - الرأسمالية المالية - تصدير رأس المال - تقسم العالم بين الاتحادات الرأسمالية - الاستيلاء على المستعمرات وتقسيم العالم - اغراق الاسواق - قانون عدم استواء التقدم فى ظل الامبريالية - قانون عدم استواء التقدم والثورة البروليتارية - نظرية الامبريالية العليا - نظرية الرأسمالية المنظمة - طفيلية الرأسمالية وانحلالها - الامبريالية هى العصر الذى حكم فيه على الرأسمالية بالفناء •

الفصل التاسع - الحرب والازمة العامة التى تعانيتها الرأسمالية

٦٩ - ٥٨

الامبريالية وتداعى الرأسمالية - الحرب الامبريالية العالمية - نتائج الحرب العالمية وأزمة النظام الرأسمالى العامة - ثلاث فترات من أزمة النظام الرأسمالى العامة •

الفصل العاشر - أزمة العالمية المعاصرة التي تعانيها

٧٠ - ٩٣

الرأسمالية

الازمة الاقتصادية فى وسط أزمة النظام الرأسمالى
العامة - أزمة افراط فى الانتاج - أعمق أزمة وأطولها
أمدًا - انحطاط الانتاج - النقص فى الدخل الاهلى
والانخفاض فى الثروة القومية - البطالة وأحوال الطبقة
العاملة - تشابك الازمتين الصناعية والزراعية -
الازمة والاحتكارات - تضائل التجارة الخارجية - أزمة
الائتمان والتضخم النقدى - الركود الحالى وخواصه .

كان المقرر أن يصدر كتاب الاقتصاد السياسى بجزئين ٠٠٠ ولكن
رأينا أن الفائدة تكون اقل وأضعف لذا ارتأينا صدوره بحجمه الاصلى
٠٠٠ وقد اصبح مجموع صفحاته فى القسمين الاول والثانى ويبدأ
القسم الاول من المقدمة الى الفصل السابع اما القسم الثانى فيبدأ من
الفصل السابع وينتهى بنهاية الفصل العاشر .
أى اصبح مجموع القسمين ٢٤٠ صفحة لذا نوهنا .

هذا الكتاب

يُعد هذا الكتاب أروع تمهيد وأحسن توطئة لدراسة الإقتصاد السياسي العلمي، الذي وَضَعَ أُسُسَهُ المَئِينَةَ باني الاشتراكية العلمية، كارل ماركس. فهو - على إيجازه ودقة تعريفاته، وأصالة منهجه وُبُعد مراميه - واف بالقصد، كفيل بفسح المجال إزاء الدراسات العميقة الصعبة، التي يجدها القارئ الكريم في أمهات الكتب الإقتصادية الرائعة ولا سيما (رأس المال) لكارل ماركس وقسم (الإقتصاد السياسي) من كتاب (ضد دوهرنغ) لفرديريك أنجلز، و (الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) للنينين. ومن ميزات هذا الكتاب البارزة، سهولة تناول، وبساطة الاسلوب، ومثانة العرض، وسلاسة اللغة. وكل ذلك وأكثر في تحليل منطقي متسلسل جَذَاب، لا حواشي من الكلام فيه، ولا أثر إطناب ممل يكتنفه فجدير بالقارئ الكريم، وهو يتدبر هذا الكتاب، أن يعرف مقدماً انه مقبل على دراسة دسمة، تفتح له الآفاق الرحبة، في مجالات الثقافة الإنسانية، التي نحن في أمس الحاجة إليها، وبخاصة، وقد وَضَعْنَا التاريخ الحديث في طليعة شعوب الشرق الأوسط، على أثر ثورتنا التحريرية الكبرى، التي قضت على أقوى قلاع الإستعمار، في هذا الجزء المهم من العالم. فإلى جماهير المثقفين الكرام نقدم هذا الكتاب الجليل بهذه الحالة القشبية.

∞∞∞∞∞∞ كتاب لا بد أن يُقرأ ∞∞∞∞∞∞

٢٥٠ فلساً

الثلث

----- ◊ -----

طبع الغلاف بمطبعة النجوم - بغداد